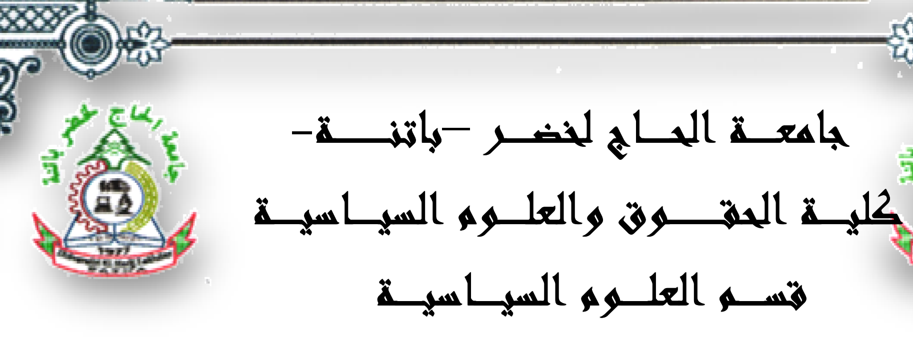


جامعـة الحـاج لخضـر -باتنـــة-

كليـة الحقـــوق والعلـوم السيـاسيـة

قسـم العلـوم السيـاسيـة

الـواقـع الأمنـي في منـطقـة المـتوسط
دراسـة الرؤى المتضـاربـة بين ضفتي المتوسـط
مـن منـظور بنـائـي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيـر في العلـوم السياسيـة

تخصص: دراسـات متوسطيـة و مغـاربيـة في التعـاون والأمـن

إعداد الطالب:

عزيز نوري

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الناصر جندلي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر -باتنة-	رئيسـا
عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر -باتنة-	مشـرفا ومقررا
عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	عضـوا ممتحنـا
رابح مرابط	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الحاج لخضر -باتنة-	عضـوا ممتحنـا

السـنـة الجـامعيـة:

2012-2011

شكر وتقدير

"الحمد لله رب العالمين"

من خلال هذا العمل أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور"**عبد الناصر جندلي**"الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، وعلى جهوده ونصائحه القيمة طيلة فترة إعداده رغم انشغالاته الكثيرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة العلوم السياسية الذين أشرفوا على تدريسي في مرحلة التدرج بجامعة قسنطينة خصوصا الأستاذ "**دعاس عميور**" والأستاذ "**بوروبي عبد اللطيف**"، كذلك الأساتذة الذين تشرفت بالدراسة على أيديهم في مرحلة الدراسات العليا وأخص بالذكر الأستاذ "**عبد النور بن عنتر**"والأستاذ "**عمر بغزوز**" والأستاذ " **رابح مرابط** ".

كما أتوجه بالشكر للقائمين بأعمال مكتبتي كل من جامعة باتنة "**قسم العلوم السياسية**" وجامعة قسنطينة وكل الإداريين الذين قدموا لنا يد المساعدة طيلة مدة الدراسة.

كما أتوجه بالشكر الوافر لكل أصدقائي وزملائي فردا فردا وأخص بالذكر كل من: سفيان ومحمد زين العابدين "الزين" وإلياس وموسى ومحمد وشعيب ولمين وموسى ونجيب و"زين" ومصطفى وعمار وعادل وزينو وسامي وصلاح وعادل موسى قاسم ومحي الدين حداد ومحمد الأمين بوغابة ولطفي مزياني وعمار بالة وحسام حمزة وسالم حمزة والأستاذ اليمين بن سعدون وعبد السميع وابراهيم الوريث........وكل الأصدقاء والزملاء الذين كانوا عونا ماديا ومعنويا في المساهمة في إتمام هذا العمل.

"الحمد لله رب العالمين"

إهداء

إلى من بسببهما بعد إذن الله وجدت ومن أجلهما أحيا

"أمي وأبي"

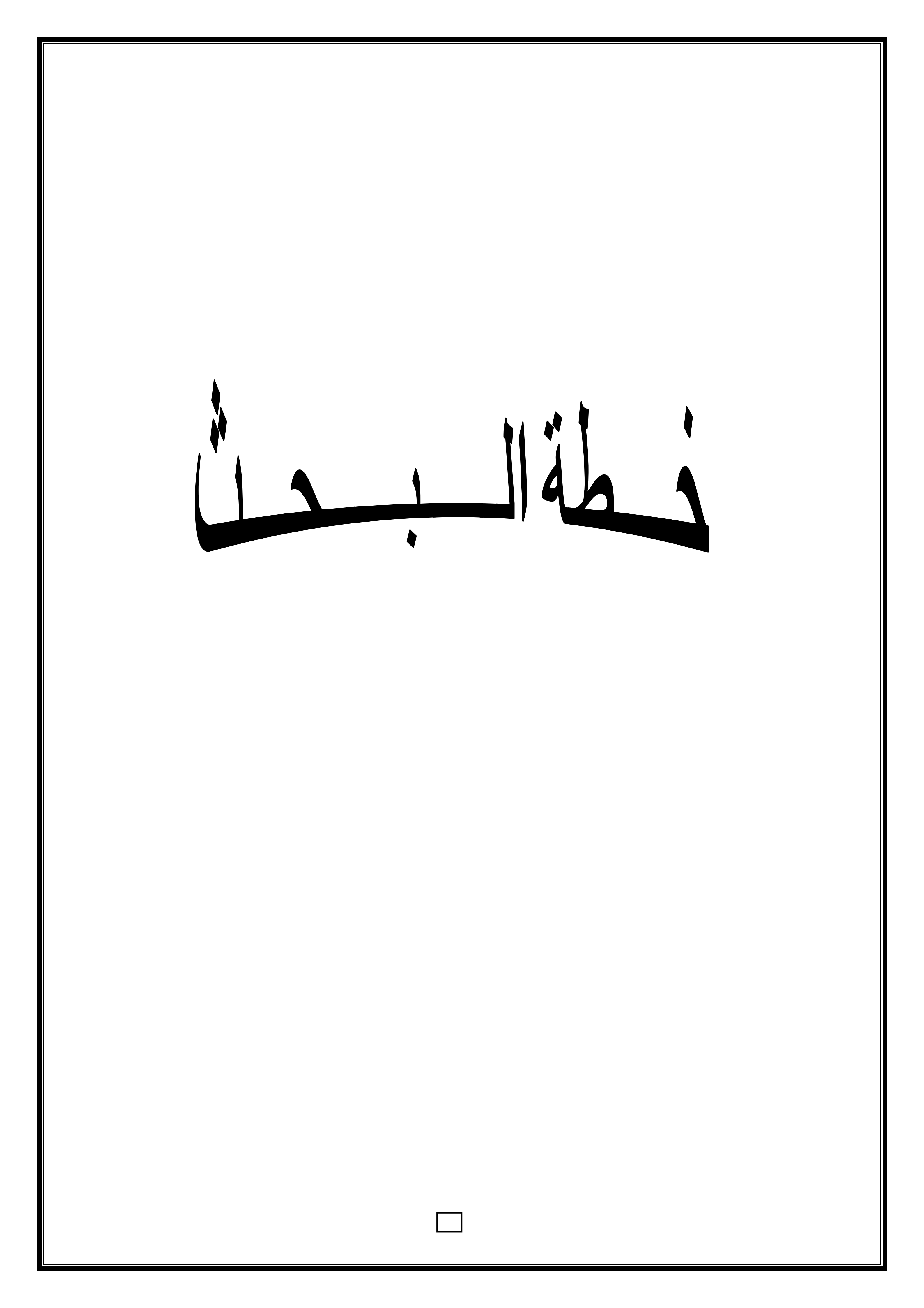
إلى من كانا سندي ومن دونهما لا تحلو الحياة ولا ترقى

"أخواي"

إلى من بحبهن ومساعدتهن دائما ما أحضا

"أخواتي"

"إلى كل من أحبني وأخطأت في حقه"



خطة البحث

<u>خــطـــــة البـــــحــــث</u>

مـــــقــدمــــــة

<u>*الفصل الأول* البنائية كمقاربة مراجعة لمفهوم الأمن</u>

المبحث الأول:المقاربة البنائية في العلاقات الدولية

المطلب الأول:المرجعية الفكرية للمقاربة البنائية في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني:مسلمات المقاربة البنائية في العلاقات الدولية

المطلب الثالث:إسهامات المقاربة البنائية في العلاقات الدولية

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن حسب الطرح البنائي

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: النظرة البنائية لمفهوم الأمن

المطلب الثالث: مرتكزات التحليل البنائي لمفهوم الأمن

المطلب الرابع:التحولات الأمنية والجيوسياسية بعد11سبتمبر2001 وتأثيرها على تطور مفهوم الأمن حسب الطرح البنائي

<u>*الفصل الثاني:المسألة الأمنية في منطقة المتوسط بين النظرة الأوروبية وتصورات دول الجنوب.*</u>

المبحث الأول: النظرة الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط

المطلب الأول:المفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط

المطلب الثاني:التصورات الأوروبية للتهديدات الأمنية في منطقة المتوسط.

المطلب الثالث:الطرح الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط

المطلب الرابع:إشكالية المعايير والقيم الأوروبية وتأثيرها على النظرة الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط

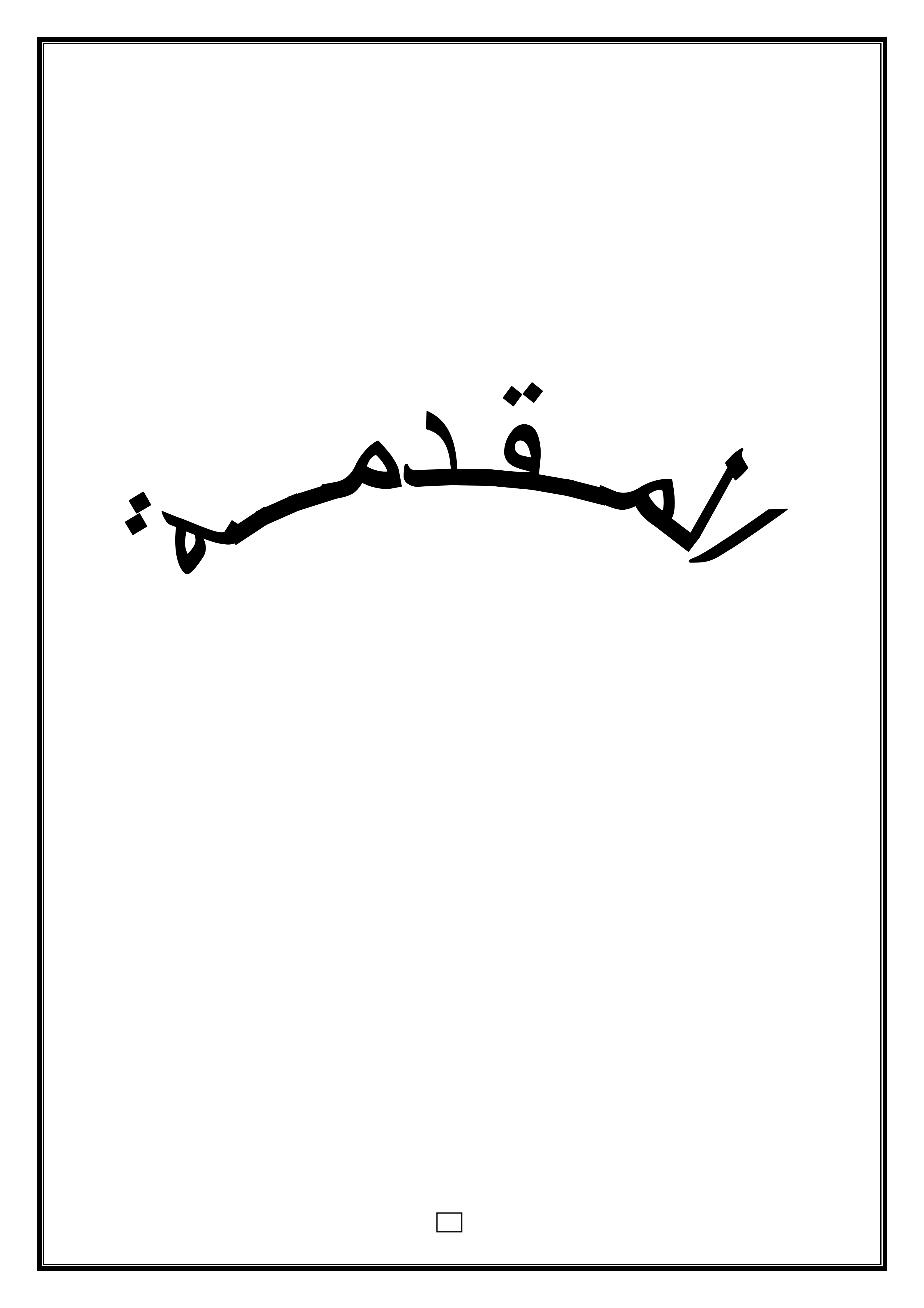
المبحث الثاني:دول جنوب المتوسط وتصوراتها للأمن في المنطقة المتوسطية

المطلب الأول:خصائص دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن ومدركات التهديد لدى دول جنوب المتوسط.

المطلب الثالث::مفهوم السيادة لدى دول جنوب المتوسط وتأثيره على تصوراتهم الأمنية

المطلب الرابع:موقف دول جنوب المتوسط من المبادرات الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط


المقدمة

دفع انهيار نظام الثنائية القطبية ونهاية المواجهة بين الكتلتين إلى الواجهة مسألة إعادة التفكير في النظام الذي سيحكم وينظم العلاقات الدولية في مرحلة اختفت فيها معالم الحرب الباردة، لتترك المجال واسعا لصراعات من نوع جديد، وبرزت الحاجة لتطوير شبكة قراءة وتحليل جديدة تشرح الظواهر الجديدة التي ترتبت عن نهاية الثنائية القطبية.

لقد دلت نهاية الحرب الباردة على نهاية الكثير من الحقائق اليقينية في المجالات الرئيسية للفكر السياسي والاقتصادي، وبروز العديد من المفارقات بعضها على الصعيد الهيكلي النظامي وبعضها على الصعيد القيمي. فمن الملاحظ مثلا أنه في الوقت الذي بدأ يتبلور اتجاه يتجاوز الدولة ويعمل على بناء تكتلات اقتصادية إقليمية كبرى عاكسا ديناميكية **العولمة/الإقليمية**، وعدم قدرة الدولة الوطنية على معالجة العديد من القضايا الدولية وحتى الوطنية بصفة منفردة، نلاحظ بالمقابل تعرض الدولة الوطنية إلى مخاطر مصدرها انتعاش الولاءات الأصلية من إثنية ومذهبية ودينية وقومية.

الواقع أن التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة أدخلت العالم في حالة فوضى انتقلت حتى إلى "مستوى التنظير " ، فهناك اليوم اتجاه في تحليل العلاقات الدولية يؤكد على القطيعة من أجل تطوير مفاهيم جديدة أو اقتراح أفكار جديدة، وهكذا نسمع اليوم بكثرة عن "**نهاية التاريخ**"، و"**نهاية الجغرافيا**" و"**نهاية الجغرافيا السياسية**" بل أكثر من ذلك نسمع اليوم عن "**موت الدولة الأمة**" .

غير أن هذه التحولات التي صاحبت نهاية الحرب الباردة والتي خدمت في مجملها الهيمنة الأميركية في قيادة وتزعم العالم،زادت حدتها وتعقيداتها بعد أحداث **11سبتمبر2001** ،والتي أعطت للعالم معنى جديد حيث تعرف الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية على العدو الجديد والمتمثل في مجموع الأفكار الفواعل المناهضين للأبعاد الحضارية الغربية، والذين يمكن تحديدهم بالعالم الإسلامي بالدرجة الأولى ثم الصين بدرجة أقل، باعتبار أن العدو الأول سابقا لم يعد يهدد الغرب بصفة مباشرة. ومن خلال هذه التطورات كانت البداية لجملة من التحولات الجيوسياسية في العالم بشكل عام، والتي نلتمسها بشكل أدق من خلال العلاقات المباشرة للدول العربية والإسلامية مع الغرب بشكل عام.

من هنا تبرز منطقة البحر المتوسط كمنطقة استراتيجية زاد الاهتمام بها بشكل كبير بعد نهاية الحرب الباردة، وما صاحبها من تطورات. غير أن معظم الدراسات التي اهتمت بمنطقة البحر الأبيض المتوسط نجدها تركز على الجانب الأمني، وكذا البحث على عوامل الاستقرار و السلم ، ثم مواضيع التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري ...الخ . فما نجده اليوم في منطقة البحر الأبيض المتوسط هو عبارة عن لعبة متعددة الأطراف، ولها سمة اللعبة الصفرية في بعض الأحيان ، لكن يمكن جدا أن تصبح

لعبة غير صفرية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه أي طرف **(لاعب)**، وكـذا الجهد المبذول من طرف الجميع ،الواضح في هذه اللعبة أن هناك تقاطع مصالح لأهم الفواعل الدولية إلى جانب كتلة من الدول التي تنتمي إلى المنطقة بحكم موقعها الجغرافي.هذه المجموعة من الدول هـي فـي الأصل غير متجانسة وغير منسجمة من حيث الإمكانيات المتوفرة لديها ، والسياسـات والإسـتراتيجيات المتبعة ، وكذا الأهداف المرجوة . كل هذا خلق لنا جوا مضطربا وغير مستقر في المنطقة ككل ، فكـل طرف يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الخاصة به ، وهذه الأهداف قد تتناقض مع ما تريده الأطراف الأخرى المتواجدة في المنطقة.

والأمر الذي زاد في تعقيد الوضع الراهن هو تزامن ثلاثة تحولات أساسية هي:

* نهاية الحرب الباردة على المستوى الاستراتيجي سجلت ظهور عالم بدون معالم ثابتة ،"على الرغم من سيطرة الولايات المتحدة على السياسة والدولية خصوصا على منظمة الأمم المتحـدة"،غيـر أن أحداث **11سبتمبر2001** رسمت مسار العلاقات الدولية في المرحلة المقبلة، بتبلـور العـدو البـديل للغرب والمتمثل في العالم الإسلامي والصين.
* العولمة على المستوى الاقتصادي سمحت ببروز عالم دون حدود، حيث برز اتجـاه قـوي فـي العلاقات الدولية يتجاوز الدولة ويعيد طرح مفهوم الدولة الأمة للنقاش(**نظام وستفاليا)**،إضـافة إلـى العولمة في بعدها الثقافي والذي أبرز لنا أنواع جديدة من الصراع "الحضاري،الفكري،الديني...".
* العلاقات اللاتماثلية بين ضفتي البحر المتوسط وارتباطها بالتحولات التي صاحبت أحداث **11** من **سبتمبر2001.**

هذا التزامن فرض ضرورة التفكير في العلاقات الأورومتوسطية ومعالمها وحدودها في ظل التحـول والتطور في مفهوم الأمن والدراسات الأمنية، وكذا محاولة الوصول إلى منطقة المتوسـط كمنطقـة للسلام والاستقرار ،خصوصا مع تنوع التهديدات وتطورها والتي تدعمت بالتطور التكنولوجي الحاصل في عصر العولمة، والذي صار يهدد كل الفواعل في المنطقة.إضافة إلـى تواجـد القـوى العالميـة **كالولايات المتحدة والصين وروسيا** في المنطقة مما يزيد من تعقيد المسألة الأمنية في منطقة المتوسط بزيادة الفواعل والبنى في المنطقة.

غير أن هذا الوضع يزداد تعقيدا من خلال التصورات والمدركات التي يكونها الفواعل في منطقـة المتوسط وكيفية النظر إلى المسألة الأمنية والتعامل معها،حيـث توجـد الكثيـر مـن التناقضـات والاختلافات في المفاهيم والمدركات.من هنا تبرز أهمية الدراسات الأمنية في تحليل هـذا الوضـع

ومحاولة إيجاد الحلول لهذا الجمود في منطقة المتوسط،والذي يتطلب التحليل على مستويات مختلفة ومعمقة للوصول إلى أسباب هذه الاختلافات وحصرها ومحاولة تجنبها في المستقبل.

**التعريف بالموضوع:*

في الحديث عن الأمن والواقع الأمني في منطقة المتوسط، نجده يتكون من شقين أي عنصر "**الأمن**" و"**الواقع الأمني**" وهنا يبدأ الترابط بين الموضوعين،وتنشأ العلاقة بينهما كون الثاني مرتبط بتطور الأول،وتحليل الثاني لا بد أن ينطلق من فهم الأول،لهذا يجب التطرق إلى فهم الأول"**الأمن**" بكل تطوراته للحصول على تقييم مقبول للواقع الأمني في منطقة المتوسط،وبهذا يدخل الشق الثالث بدراسة "**الرؤى المتضاربة بين شمال المتوسط وجنوبه**"،أي محاولة فهم هذا الواقع من خلال هذه الرؤى وكيف تؤثر فيه وما هو منشؤها،وكيف تتداخل الأفكار والقيم والمعايير والمدركات في بناء هذا الواقع،وهنا تظهر أهمية الشق الرابع وهو الاعتماد على المقاربة البنائية ومساهمتها في الدراسات الأمنية،للتدقيق في بناء هذه المدركات والأفكار التي أعطت وأنتجت لنا هذا الواقع المبني اجتماعيا بين الفواعل في المنطقة،هذا بكون المقاربة البنائية تتفوق على الكثير من المقاربات الأخرى في فهم تشكل الواقع بكل تجلياته وتفاعلاته.أما فيما يخص الشق الخامس فهو المرحلة المحددة لدراسة الموضوع،كون أحداث **11سبتمبر2001**أسست لواقع اجتماعي دولي يختلف عن الواقع الذي أحدثته نهاية الحرب الباردة،وبالتالي إلزامية فهم آثار هذه الأحداث التي تحولت إلى مفهوم على الواقع الأمني المبني من خلال سلوكات الفواعل،والذي يؤثر بدوره عليهم كونهم المسؤولين عن بنائه وتكوينه.

** أهمية الموضوع:*

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه يرتبط بمنطقة جد حساسة من العالم، وكذا العلاقات بين ضفتين تشكلان تجمعا بشريا واقتصاديا ضخما يمكنها من أن تصبح منطقة استقرار ورفاه لشعوب المنطقة.غير أن الوضع الأمني في تصورات الفواعل في منطقة المتوسط يعقد التوصل إلى هذا الهدف وكذا كيفية التعامل مع هذا الوضع .كما أن شكل العلاقات التي تربط الفواعل في بنية متوسطية شديدة التداخل والتعقيد خصوصا مع زيادة وتنوع التهديدات الأمنية الجديدة وكيفية التعامل معها وإدراك كل طرف لمعنى هذه التهديدات.

من خلال هذه المعطيات تبرز أهمية الدراسة خصوصا فيما يتعلق بكيفية تحليل هذه العلاقات في المنطقة المتوسطية، ولهذا اعتمدنا على المقاربة البنائية في العلاقات الدولية **كـ"مقاربة مراجعة**

لمفهوم الأمن" لا تعتمد على معطيات مسبقة بل تحاول مشكلة كل المعطيات ودراستها بشكل دقيق للوصول إلى نتائج أكثر دقة في تحليل المسألة الأمنية والعلاقات بين ضفتي المتوسط.

ومن خلال هذه الدراسة يمكننا أيضا التعمق أكثر والتعرف على "**المقاربة البنائية**" في العلاقات الدولية، خصوصا في كونها من المقاربات الأكثر تعمقا في الدراسات الأمنية نظرا لاعتمادها على مستويات أكثر في التحليل، والذي سيساعدنا في التعرف على فهم وتفسير العلاقات الأورومتوسطية وأسباب الجمود الذي تعاني منه وعدم الوصول إلى منطقة المتوسط كمنطقة للسلم والاستقرار خصوصا بعد أحداث **11سبتمبر2001** وما صاحبها من تحولات على المستوى الفكري والتنظيري، وكذا المعطيات الجديدة التي أصبحت معيارا عالميا لتحليل العلاقات الدولية في هذه الفترة حتى يومنا الحاضر.

***الإشكالية:**

أدت فترة ما بعد أحداث **11سبتمبر2001** إلى تعقيد الدراسات الأمنية نظرا لمساهمتها الكبيرة في توسيع مفهوم الأمن، والذي ألقى بنتائجه على الواقع الأمني والمسألة الأمنية في منطقة المتوسط، والتي ترتبط أساسا ببنية هذه المنطقة ودور الفواعل وكذا مدركات كل طرف للتطورات الحاصلة وكيفية التعامل معها،حيث نجد أن كل المبادرات التي جاءت لتجمع بين ضفتي المتوسط لها "**طابع أمني**" مع تخوف متبادل من كل طرف في التعامل مع "**الآخر**"، والذي يزيد من تعقيد هذه العلاقات في المستقبل المنظور، ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن فهم واستيعاب الواقع الأمني في منطقة المتوسط في ظل الرؤى المتضاربة للفواعل المحليين والدوليين حول الأمن في المنطقة ؟وكيف تساهم المقاربة البنائية في تحليل وتفسير هذا الواقع ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة التالية:

1- كيف تساهم تصورات ومدركات التهديد للأمن عند الفواعل في منطقة المتوسط على تحديد مفهوم الأمن وأبعاده في المنطقة المتوسطية؟

2-كيف تؤثر مسألة القيم والمعايير والهوية على الأبعاد الأمنية للعلاقات الأورومتوسطية؟

3-كيف تؤثر القوى العالمية على الأمن في منطقة المتوسط؟

4-إلى أي مدى يمكن أن تجمع التحديات الأمنية المشتركة الفواعل في منطقة المتوسط؟

***الفرضيات:**

لمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عن التساؤلات الفرعية ،تطلب منا الأمر صياغة جملة من الفرضيات على النحو التالي:

1-المسألة الأمنية في المتوسط تحكمها الإدراكات والتصورات الأمنية لدى الفواعل في المنطقة.

3- كلما تأزمت الهوية بين الفواعل في منطقة المتوسط، كلما زادت من تعقيد المسألة الأمنية.

3-بقدر وجود قوى عالمية متنافسة في منطقة المتوسط، بقدر ما يكون هناك تأثير فعال على الديناميكيات الأمنية فيها.

4-بناء نظام أمني إقليمي في المتوسط، يستلزم بناء نظام أمني جنوب متوسطي.

***مشكلة الدراسة:**

تتجسد أول مشكلة في الدراسة في عملية الارتباط بين تحليل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية ويمكن إضافة الدراسات الإستراتيجية،وذلك كون الافتراضات النظرية في العلاقات الدولية والمساهمات في الجانب الأمني نجدها تتداخل وتتقاطع بشكل كبير، وهو ما يزيد في تعقيد الدراسات الأمنية.كما أن منطقة المتوسط وعلى الرغم من المحاولات العديدة لتفسير الواقع الأمني فيها، إلا أن الاعتماد على المداخل العقلانية فقط في استيعاب هذا الواقع لا يعطي نتائج مقبولة بشكل كبير.وهنا تظهر تلك الصعوبات كعامل محفز في وضع إطار جديد لدراسة هذا الجانب في منطقة المتوسط،أي بالاعتماد على المقاربة البنائية في العلاقات الدولية،والمساهمة ببعد آخر في فهم الواقع الأمني في منطقة المتوسط.

***المقاربة المنهجية:**

يحتاج موضوع البحث الاعتماد على أكثر من مدخل للبحث العلمي،ومحاولة للاقتراب بشكل علمي من الإشكالية المطروحة،ودراسة أبعاد الموضوع بشكل دقيق وعليه، فقد اعتمدنا على المقاربة المنهجية التالية:

إن دراسة موضوع "الأمن في منطقة المتوسط" يتطلب الانطلاق من منطلق نظمي، وهذا بالرجوع إلى أصل الموضوع، أي تحديد منطقة الدراسة بكونها نظام إقليمي جزء من النظام الدولي أي عبارة عن نظام فرعي،وهذا بالتركيز على النقاط التالية:

*تحليل العلاقات الجيوسياسية بين الفواعل المحليين في منطقة المتوسط،وماهي المدركات والتوجهات التي يتبناها كل طرف في هذه العلاقات.

*إجراء **مسح** للمنطقة المتوسطية للتحكم في ماهية الأطراف المتدخلة في بناء الواقع الأمني في منطقة المتوسط،وذلك عبر تقسيمها إلى فواعل محلية وأخرى دولية وعالمية،وهنا تظهر أهمية العملية المسحية في تحديد الأطراف نوعية الفواعل وبالتالي تسهل من عملية تحديد مسار وتوجه الدراسة وتفسير الواقع الأمني في المتوسط بشكل أكثر قابلية للفهم.

*التركيز على **البعد الجغرافي** لهذه العلاقات،وذلك بتحديد منطقة المتوسط كنظام فرعي من النظام الكلي "الدولي"،وكذلك بتحديد منطقة المتوسط بتعريفها **الجيوسياسي** أي بإدخال عناصر جديدة في التحليل،مثل الفواعل الدولية والقوى العالمية وذلك دور بعض المنظمات الإقليمية،لهذا تظهر أهمية الاعتماد على **المزج بين الاعتماد على البعد الجغرافي والجيوسياسي** لتعريف منطقة المتوسط وتحليل العلاقات بين الأطراف فيها.

*مواصلة الدراسة عبر تحديد معالم الواقع الأمني في منطقة المتوسط عبر تحديد ومحاولة تعريف الأخطار والتهديدات التي ينظر إليها الفواعل في المنطقة،وهو ما يتطلب الاعتماد على **مستوى الوصف** لهذه التهديدات ومن ثم تحليلها واستقراء نتائجها وانعكاساتها على الأمن في منطقة المتوسط.

الأدبيات والدراسات السابقة:

بالعودة إلى الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة موضوع الأمن في منطقة المتوسط،نجدها تتناوله عبر مداخل ضيقة جدا، وهذا للاستبعاد واختزال بعض العناصر،وذلك كون هذه الدراسات غير مستقلة وتعمل باتجاه هدف معين،أي أن معظم الدراسات لم تغط ظاهرة الأمن في منطقة المتوسط بالشكل الذي يجب أن يتعامل معه مع هذا الموضوع،لذلك فهذه الدراسات لم تعن بدراسة متغيرات أساسية في فهم مضمون "**الأمن والواقع الأمني في منطقة المتوسط**"،على الرغم من العدد الهائل من الدراسات الموجهة إلى هذا الأخير وخصوصا من الجانب الأوروبي،وهو ما يؤكد على عدم استقلالية هذه الدراسات بكونها في أغلبها دراسات تحدد جانب من الرؤية الأمنية كما يراها الاتحاد الأوروبي وليس كموضوع متعدد الفواعل والأطراف،أي باستبعاد مشاغل الضفة الجنوبية للمتوسط.وهو ما يظهر كذلك من الاهتمام الواضح بالجوانب الاقتصادية والأمنية في المتوسط دون الاهتمام بالواقع الاجتماعي لدول الضفة الجنوبية للمتوسط، كونه أساس بناء الواقع الأمني في هذه الدول، وبالتالي التأثير الكبير في الواقع الأمني في منطقة المتوسط،لهذا فاعتمادنا على المقاربة البنائية في تحليل الواقع الأمني له ما يبرره في محاولة لإجمال

العناصر المستبعدة وخصوصا دور دول جنوب المتوسط وبناؤها الاجتماعي في التأثير على بناء الواقع الأمني في منطقة المتوسط.

****تبريرات اختيار الموضوع:***

في اختيار أي موضوع للبحث تتراوح أسباب اختياره بين التبريرات الذاتية والأسباب الموضوعية،فيما يخص **التبريرات الذاتية** فهي مرتبط بقناعة سابقة حول دراسة موضوع الأمن في منطقة المتوسط، وذلك لارتباطنا الجغرافي والعضوي فيها،وهو ما زاد من الإصرار حول تقديم محاولة في إضافة بعد جديد في دراسة الواقع الأمني في منطقة المتوسط.أي بإدراج "**المدخل الاجتماعي**" على أساس المقاربة البنائية، كونها بالنسبة لي من أكثر المقاربات قدرة على تحليل الواقع الاجتماعي والواقع الأمني في منطقة المتوسط.

أما **الأسباب الموضوعية** فهي متجلية في أهمية الموضوع في حد ذاته،أي ارتباط مفهوم الأمن بمنطقة استراتيجية من العالم،فمع التوسع الحاصل في مفهوم الأمن، وجب التطرق إلى أبعاد أكثر في دراسة هذه الظاهرة،كما أن المقاربة البنائية تعطينا جزءا من هذه الأبعاد في الدراسة، ومحاولة الإحاطة بالعناصر والمتغيرات التي لم تدرس من قبل،ومحاولة فهم الواقع الأمني في منطقة المتوسط بطريقة أكثر تعمقا في الدراسة وقابلية للفهم.

****الصعوبات المواجهة في إعداد هذه الدراسة:***

إن الحقيقة المتأصلة في محاولة البحث في الدراسات الأمنية، هي كونها من أصعب الدراسات في العلوم الإنسانية ككل والعلاقات الدولية بشكل خاص،وما يزيد من صعوبة البحث فيها كيفية اختيار مراجع البحث، فالصعوبة ليست في عدم وجود المراجع والأدبيات المتعلقة بدراسة الأمن في منطقة المتوسط،بل في كيفية التعاطي معها وإدراجها كمداخل لسياسات الدول الأكثر قدرة على التأثير في هذا المجال.وعليه كان الانتباه إلى عدم الاعتماد على المراجع التي تكرس فكرة محددة لصالح جانب معين،وإنما ركزت الدراسة على دراسة الواقع الأمني في منطقة المتوسط بمختلف بناءاته **كـ"واقع مبني اجتماعيا"**،وهو الأمر الذي زاد من صعوبة الدراسة وتطلب الكثير من التركيز والربط بين الأفكار وتمحيصها لجعلها أكثر قابلية للفهم والتقبل من طرف الأوساط الأكاديمية.

**** تبرير خطة البحث:***

سنعتمد في دراستنا على بناء منهجي نحاول من خلاله الانتقال من المستوى الكلي للتحليل إلى المستوى الجزئي وكذلك بالتحول من دراسة مفهوم الأمن على المستوى الدولي إلى المستوى الإقليمي كجزء من النظام الدولي،حيث سنتعامل مع هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول يمكن توضيحها على النحو التالي:

من خلال الفصل الأول يمكننا التعرف على المقاربة البنائية وموقعها في العلاقات الدولية، وذلك بإبراز مرجعيتها الفكرية ومسلماتها في العلاقات الدولية وإسهاماتها التي طورت وأضافت الكثير لنظرية العلاقات الدولية.وسيتم التطرق كذلك إلى مفهوم الأمن ،و محاولة التعرف على الطرح البنائي في ما يخص مفهوم الأمن والدراسات الأمنية ومرتكزات التحليل البنائي لمفهوم الأمن. هذا مع دراسة التحولات الجيوسياسية بعد أحداث**11سبتمبر2001** حسب الطرح البنائي ومساهمتها في وضع أبعاد جديدة ومختلفة للتعامل مع المسائل الأمنية.

وفيما يخص الفصل الثاني سنحاول إبراز الرؤى المختلفة للمسألة الأمنية لدى الفواعل في منطقة المتوسط، انطلاقا من النظرة الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط والتهديدات الأمنية الجديدة، وكذلك الطرح الأوروبي لمواجهة التهديدات.وفي الجانب الآخر كذلك يمكننا التعرف على تصورات دول جنوب المتوسط للأمن في المنطقة مع إبراز خصائص منطقة جنوب المتوسط وكذا مدركات التهديد وموقف هذه الدول من المبادرات الأوروبية للأمن في المتوسط،بالإضافة إلى التطرق لمفهوم السيادة عند دول جنوب المتوسط وتأثيره على التصورات الأمنية لهذه الدول.

كما سنحاول كذلك في هذا الفصل التعرف أكثر على بنية منطقة المتوسط وكيفية تأثير الفواعل على المسألة الأمنية، بالتركيز على الخطاب الأمني الأوروبي وكيفية التفاعل معه بالنسبة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط ومنه ستبرز أكثر أهمية التحليل البنائي في فهم العلاقة بين بنية منطقة المتوسط والفواعل فيها.

بالنسبة للفصل الثالث سيتم التركيز فيه على حضور القوى العالمية في منطقة المتوسط من القوى التقليدية إلى القوى الصاعدة، ومنه يمكننا التعرف على موقع الولايات المتحدة من الأبعاد الأمنية في المنطقة .وكذلك التنافس الحاصل بين عدة أطراف على التواجد الفعال مثل الحضور الصيني المتنامي وكذلك العودة القوية لروسيا ومحاولة الرجوع كقوة منافسة للولايات المتحدة الأميركية في كل مناطق العالم،ويمكن كذلك إبراز الصعود التركي خصوصا في الأبعاد الأمنية مع الإتحاد الأوروبي وتأثيره على التفاعل الأوروبي مع الأبعاد الأمنية في منطقة المتوسط،وفي نفس الإطار يجب التعرض للسياسة المتوسطية الإسرائيلية، كونها وأبعادها الأمنية وكيفية التعامل مع التواجد الإسرائيلي في المبادرات الأمنية خصوصا مع امتلاك إسرائيل للسلاح النووي مما يهدد منطقة المتوسط بشكل كبير، إضافة إلى التحالف

الأميركي الإسرائيلي وكذا التطور الكبير في العلاقات العسكرية بين إسرائيل وتركيا وتأثير هذه المعطيات على المسألة الأمنية في المتوسط.

ويمكن التعرف كذلك من خلال هذا الفصل على التحديات الأمنية التي فرضتها "**طريقة فهـــم عولمـــة**" الأمن للفواعل في منطقة المتوسط، والتي يمكن أن تكون أساس إعادة النظر في العلاقات بين الأطـــراف للوصول إلى تحقيق "**الأمن المتوسطي**".

الـــفصل الأول

المقاربة البنائية في العلاقات الدولية

المبحث الأول:

المطلب الأول: المرجعية الفكرية للمقاربة البنائية في العلاقات الدولية

المطلب الثاني:مسلمات المقاربة البنائية في العلاقات الدولية

المطلب الثالث:إسهامات المقاربة البنائية في العلاقات الدولية

المطلب الأول:المرجعية الفكرية للمقاربة البنائية في العلاقات الدولية

تعكس الدراسات الحديثة والمتزايدة في مجال العلاقات الدولية اهتماما واضحا بتيار "**البناء الاجتماعي**" الذي بدأ في البروز منافسا معتبرا للمدرستين السائدتين"**الواقعية /الليبرالية**"،وقل أن يخلو عدد من الكتابات والأبحاث في المجلات والدراسات العالمية المتخصصة في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة من موضوع يناقش مدخل البناء الاجتماعي.

يركز مدخل "**البناء الاجتماعي**" على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية،ويتناول بالتحليل قضايا الهويات والمصالح والمعايير،ويرى أن خلافه مع المدارس الأخرى ليس حول مدى أهمية القوة في السياسة العالمية وإنما حول"**هل يمكن تفسير أنماط القوة وأشكال استمرارها فقط بالاعتماد على الاعتبارات المادية؟**"،**أم يتحقق ذلك بإدراج الجوانب الاجتماعية والثقافية كذلك؟**

ويطرح هذا المدخل العديد من الأسئلة مثل:كيف شكلت هوية الدولة وكيف يعرف مواطنو الدولة أنفسهم؟، وكيف تؤثر البيئة في سلوك الفواعل وفي هوياتهم؟،وكيف تؤثر المعايير والثقافة والهوية في سياسات الدول؟.[1]

ويعكس تيار البناء الاجتماعي التداخل الكبير بين فروع العلوم الاجتماعية،فقد أخذ هذا المدخل في العلاقات الدولية من علم الاجتماع خاصية التفاعلية الرمزية أو ما أصبح يعرف مؤخرا بالبحث الاثنوغرافي،ومن علم الاجتماع التاريخي وعلم الاجتماع المؤسسي،وعلم النفس المعرفي ومن الفلسفة ومن علم اللغويات،وترمي هذه التفاعلات إلى تحليل السمات العامة لتيار البناء الاجتماعي في مجال العلاقات الدولية،وإلى توضيح طرق تطوره كما يتناول القضايا التي تدخل في إطار مدخل البناء الاجتماعي،مثل: التغير في السياسة العالمية ومفهوم الفوضى في العلاقات الدولية.[2]

ومن هذا المنطلق يمكننا الحديث عن البنائية التي تدخل ضمن هذا الإطار الذي يبحث في البناء الاجتماعي وكيفية بناء التفاعلات التي تصنع السياسة الدولية والسياسة العالمية،وقد ارتبط التصور البنائي كثيرا بإسهامات **Alexander Wendt** الذي مثلت كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسة الدولية وهو أكثر من عبر عن مضامين البنائية خصوصا في دراسته الصادرة عام1992"الفوضى هي ما تصنعه الدول".

---

[1]- حسن الحاج علي أحمد،"العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"،في الموقع: www.fikria.org/mogala/16/1_1/htm

[2] - Audie Klotz et Cecelia Lynch ,"**Le constructivisme dans la théorie des relations internationales**", Critique international n°2 - hiver 1999.

وقبل **Wendt** تجلت معالم البنائية في كتابات **Nicolas Onuf**في نهاية عام1989 في دراسته **'World of our making'**.[3]

غير أنه وعلى الرغم من حداثة هذا الاتجاه النظري إلا أن جذوره التاريخية عميقة وممتدة إلى قول الإيطالي "جيامباتيستا" بأن العالم الطبيعي من صنع الله، بينما العالم التاريخي من صنع الإنسان ، وهذا دليل على إبراز قيمة الأفكار في بناء الظاهرة الاجتماعية التي تستدعي الرؤية لها مناهج غير تلك التي تستخدمها العلوم الطبيعية والمستمدة أساسا من الفلسفة الوضعية[4].

حيث تزامن ظهورها مع نهاية الحرب الباردة، التي شكلت عقبة فشل أمام العديد من النظريات وخاصة النظرية الواقعية باتجاهيها، في التنبؤ بنهاية هذه الحرب بطريقة سلمية،كما ساهمت هذه الحرب في إضفاء القوة على النظريات البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها "**ميخائيل غورباتشيف**" في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة "كالأمن المشترك".

زيادة على ذلك، وبالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، فإنه ليس من المفاجئ أن نجد الباحثين قد التجئوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام.[5]

إن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي بروز قضايا جديدة على مستوى أجندة السياسة العالمية وخاصة صعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية وتزايد الصيحات الدولية حول تنامي دور هذا البعد (**القيمي**)، ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك.

كذلك بروز قضايا الأقليات، والإرهاب والتنظيمات الإرهابية، أو ما يعرف بالفاعل الخفي، وتركيزه على قوة الخطاب الموجه إلى المجتمع المدني سواء الوطني أو الدولي، واللعب على مستوى النعرات الذاتية

---

[3] - Ben Goodrich, "**Constructivism and International Relations Theory**", International Relations Field Seminar – Week 03 Paper, February 17, 2004.

[4]عبد الناصر جندلي، " ***انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية***"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،قسم العلوم السياسية والإعلام، 2004-2005، ص445.

[5] ستيفن وولت ،"**العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة**"،ترجمة زقاغ عادل و زيدان زياني، في الموقع: www.geocities.com/adel zeggagh/polreview.html

والانتماءات الثقافية للأفراد، بالإضافة إلى تزايد التركيز على الشعور بالهويات في عالم ما بعد الحرب الباردة، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور النزاعات العرقية التي كانت سمتها الأساسية دور الهويات داخلها وشعورها بضرورة ممارسة دورها في السياسة العالمية كفاعل مستقل، وبالتالي إعطاء الصيغة الجديدة للتفاعل العالمي داخل النظام الدولي،والذي يشهد بروز العديد من الفواعل.[6]

كما استعملت البنائية في مختلف فروع العلوم الاجتماعية واستخدم المصطلح من قبل عدة مفكرين لوصف معان مختلفة،فقد تناوله في علم الاجتماع مثلا كل من Giddens Berger walkman,وفي التاريخ Hidden white،وفي علم النفس Jean Peagitte،وفي الأنثروبولوجيا Andersen Benedikt،كما استعمل في العلاقات الدولية من طرف العديد من الباحثين وهو ما يعدد المقاربات البنائية في نفس الاتجاه،ويبدو أن العامل الابستيمولوجي هو المؤثر الرئيسي للتمييز بين هذه الاتجاهات المختلفة وهنا نجد البنائيين الوضعيين أو كما يسمون " البنائيون الحداثيون "Constructuvist Modernistes" أمثال Alexander Wendt ، و"البنائيين النيوكلاسيين"، أمثال N.Oneuf ، F. Kratochvil، E.Adler إلى جانب Peter Katzenstein . و معظم هؤلاء يميلون إلى تبني ابستومولوجية وضعية. أما "البنائيون بعد الحداثيون" أو "بعد-البنيويون"، أمثال: Richard Ashley، David Campbell، J. Der Darian إلى جانب R B. J Walker فهم يتبنون ابستومولوجية بعد وضعية.[7]

لكن عموما ما يجمع هؤلاء المنظرين هو أن كل من الاتجاهين المذكورين داخل المنظور البنائي جاءا كرد فعل على الاتجاه السائد **(الواقعي، الليبرالي)** حيث يتحدث الجميع- داخل المنظور البنائي- عن المعايير، والهوية، والعوامل المثالية. وكما ذكر "**جيفرى شيكل**" ، فإن معارك الحركة البنائية مع النظريات السائدة ليست معرفية و لكنها وجودية[8].

تأثرت مداخل البناء الاجتماعي بـ"**دوركايم**"، الذي حاول أن يوضح كيف أن تنوع المخرجات الاجتماعية ابتداءً من أنماط التعاون الاجتماعي، ومروراً بشعور الفرد بالعزلة، وانتهاءً بالاختلاف في نسب الانتحار، كلها متأثرة باختلاف الروابط الاجتماعية للنظام الاجتماعي الذي توجد فيه المجموعة التي ينتمي إليها الفرد، ابتداءً من الأسرة وانتهاءً بالمجتمع ككل. فوجود نسب قليلة من الانتحار في أوساط الكاثوليك يرجع

[6] - Ben Goodrich,op cit,

[7]- حسن الحاج علي أحمد،مرجع سابق

[8] فضيلة محجوب،"**القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة**"،نقلا عن:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ104.HTM

إلى الطقوس الموجودة داخل جماعة أكثر هرمية وأخلاقية من البروتستانت. ويهمنا "دوركايم" هنا لأنه عزا الأسباب إلى الأشكال الاجتماعية، خاصة دور الأفكار في الحياة الاجتماعية، وكيف يمكن للأفكار الموجودة لدى الأفراد أن تكون مسببة اجتماعياً. وبذلك أبعد "**دوركايم**" نفسه عن أصحاب المنفعة وأصحاب ما بعد الطبيعة. ويرى "**دوركايم**" أن الحقائق الاجتماعية تتكون بتجميع الحقائق الفردية عبر التفاعل الاجتماعي.[9]

إن إبداع البنائية كان على المستوى الأنطولوجي،حيث تقوم على التركيب بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي،أي أن واقع الدراسة أو الواقع الاجتماعي ليس معطى مسبق وإنما هو نتيجة بناء اجتماعي محدد،وهي نفس النظرة بالنسبة للدول التي تعتبر من ضمن الأبنية الاجتماعية التي ساهم الأفراد في بنائها بأفكارهم وممارساتهم ومنه كيفية فهم الجوانب الذاتية والموضوعية التي تتداخل في الواقع الاجتماعي،وهو ما يعرف **بـ**"**التذاتانية**" أو **Intersubjectivity'** التي أشار لها Wendt كأحد المفاهيم الأساسية والمركزية،وقد أعطى مثالا لفهم هذه القضية على النحو التالي: الأفكار الشخصية لرئيس دولة أو رئيس حكومة ما في العلاقات الدولية لا دلالة لها إلا إذا كان معناها يتقاسمه بشكل أوسع أعضاء جماعة ما أو مجتمع معين،أي أن الواقع الاجتماعي أو البنى الاجتماعية ومنها الدولة لا تنشأ فقط مما هو ذاتي نابع من خطابات الشرعية ولا مما هو موضوعي كمعطى وإنما من تداخل هذين المركبين أي **التذاتانية** أو Intersubjectivity'.[10]

ومنه تحاول البنائية تبني تصورا أكثر اجتماعية عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية،من خلال ربط البنى والفواعل وإدراكاتهم للواقع في علاقة دياليكتيكية متعددة الاتجاهات،وتشكل البنية الاجتماعية من ثلاثة عناصر أساسية:

1-المعارف المشتركة.

2-المصادر المادية والتي لا تتخذ إلا من خلال تأويل الفواعل التي تنعكس عل ممارساتهم.

3-ممارسات هؤلاء الفواعل.

[9]- حسن الحاج علي أحمد،مرجع سابق.

[10] - Audie Klotz et Cecelia Lynch, op,cit.

لكن وعلى الرغم من هذا الفرق إلا أن البنائية اقتربت كثيرا من بعض الافكار الواقعية ففي مقارنة بسيطة للنظريتين نجد:

-سمة السياسة الدولية عموما الفوضى.

-الهدف الأسمى للدول هو البقاء.

-الفاعل الأساسي للتحليل هو الدولة.

-سلوك الدول هو سلوك عقلاني.

-محددات سلوك الدول هي الغش وانعدام الثقة.[11]

من حيث المنهج تقدم البنائية نقدا لمنهجية التيار الرئيس في العلاقات الدولية خاصة الواقعية الجديدة التي قدمها والتز (Waltz) واعتمد فيها على منهجية الاقتصاد الدقيق(Micro – economics) ، وانصب النقد على الطبيعة الوضعية والمعيارية لهذه المنهجية، وترى المعيارية أن المعلومات (data) تتحدث عن نفسها. أما الوضعية فإنها على الأقل تعكس اتجاهاً تغلب عليها الأحادية المنهجية وهي فكرة أن العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية هي نوع واحد. وهذه الفكرة تشمل نموذجاً من التفسير، يجري فيه استقراء الفرضيات التفسيرية من قوانين احتمالية عامة، وإجراء الاختبار المعياري عليها، وهذه الفرضيات ربما لا تكون لها صلة بالحقيقة، والمهم هنا أن التفسيرات التي استقرئت منها وجدت مطابقة معيارية مع النموذج، فالنتائج تعتبر صحيحة عندما تأتي عبر إجراءات وسائل محددة، وبناءً على ذلك، فإن الحقيقة لا تتوقف على إطار نظري معين وبعض المسلمات مثل المعايير، ولكنها تعتمد أيضاً على إجراءات بعينها تركز على أهمية أو معنى الاختبارات، وعلى تبرير ما يوصف بأنه عدم اتساق (Anomaly) أو خطأ (Error)، وهذا يعني أن الوصول إلى القرار النهائي يعتمد على إجراءات شرعية تحدد طرق إثبات الصحة[12] .

---

[11] -Price Richard and Reus Smith, **"Critical international theory and constructivism"** ,European Journal of International Relations, Sage publications, London ,Volume4,Number3,September,P264.

[12]- حسن الحاج علي أحمد،مرجع سابق.

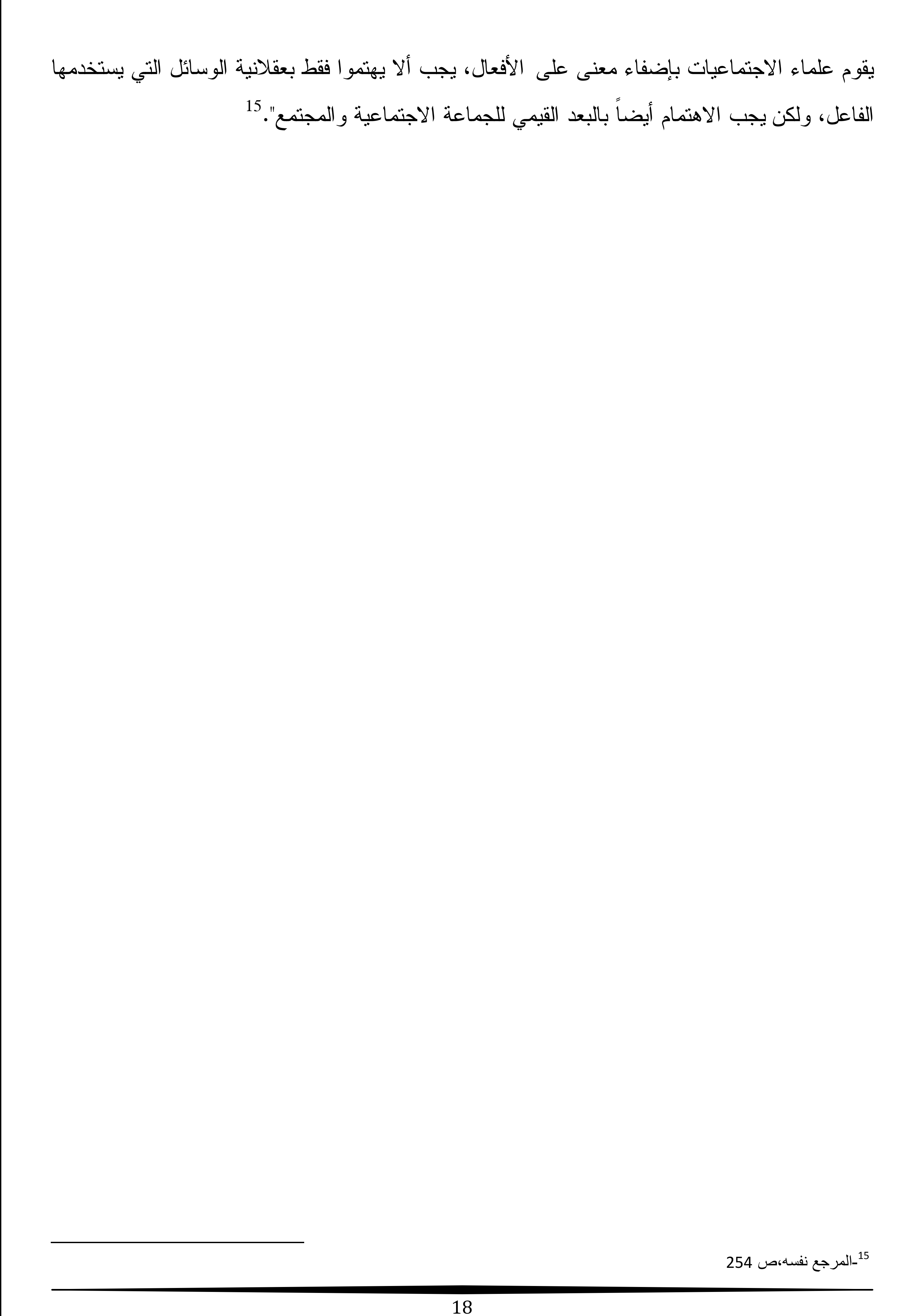
وبناءا على هذا الطرح فإن البنائية تؤكد ، أن هذه الطريقة تنزع عن العلم مهمته الأولى بحسبانه نموذجاً للمعرفة (paradigm of knowledge) وذلك لأنها تقوِّض أساس المنهجية الرامي إلى معرفة الأشـــياء كما هي. ويصبح الخيار بين الشرعية من جهة، والغاية النهائية من جهة أخرى. وبالتركيز على شـــرعية الإجراءات فإن المنهجية العلمية ستشبه المحكمة القضائية، ما يعني تحولاً في وسائل العلم وهذا يشير إلى أن الاهتمام بالتباع المنهج الوضعي المطبق العلوم الطبيعية قد يـــدفع بالباحـــث إلـــى اجتـــزاء الحقيقـــة، واعتسافها حتى تتطابق مع النموذج الإحصائي.[13]

ويرى Wendt أن المنهج الذي يصر على أن ما يمكن مشاهدته فقط هو الذي يعتبر مجـــالاً مشـــروعاً للتحليل قاصر واختزالي. فهيكل السياسة العالمية لا ينتمي إلى هذه المجموعة التي يمكن مشاهدتها. ويقول لا يوجد شيء يرغمنا على قبول هذه النتيجة، فحتى العلوم الطبيعية لها مجالات شبيهة، فمثلاً لا فرق يذكر في الطبيعة الأنطولوجية بين الهيكل الجزئي (Molecular Structure) في الفيزياء، والهيكل المطروح في السياسة الدولية .فكلاهما يعتبر حقيقياً، لأن آثارهما يمكن ملاحظتها.[14] "والشيء نفسه يمكن أن يقـــال عن المسببات، فالمعياريون ينفون وجود المسببات، ويدعون أن ما يمكن أن يقوم به هو تقديم تعميمـــات معيارية يمكن من خلالها ربط الأحداث المشاهدة بصورة مادية. ويقول هؤلاء المعياريون يمكننا أن نقـــر بوجود أنماط متكررة تحدث، كأنها محكومة بقانون، ولكن لا نسلم بوجود مسببات. ويـــرد البنـــائيون أن المسببات يمكن معرفتها من المشاهدات المتكررة والمعتادة، فالعلوم الطبيعية ما كان لها أن تتقـــدم لـــولا محاولاتها لتحديد المسببات الآلية التي أدت إلى قيام الظواهر التي كونت العالم الطبيعي ."وأن كـــلاً مـــن العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية تستخدم المفاهيم لكن بطرق مختلفة. إن العلوم الطبيعية ترمي للتعميم، إذ تسعى إلى إنشاء قوانين عامة، وتعتبر الوقائع الفردية على أنها فروع ضمن تلك القوانين، فالمفـــاهيم مصنوعة لتسهيل عملية التعميم. أما في دراسة السلوك الاجتماعي، فإن المفاهيم يجب أن تساعد في كشف معاني الأفعال المحددة، ولتوضيح أهميتها الاجتماعية، أو بمعنى آخر، العمل على توضيح الخصوصـــية فالأهمية والمعنى من الظواهر النابعة من الأفكار، لذا فدور الأفكار مركزي في العلوم الاجتماعية، فعندما

---

[13]- Price Richard and Reus Smith,op Cit,P267.

[14]-ألكسندر ويندت،*النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية*،ترجمة:جبر صالح لعتيبي، الرياض ،النشر العلمي والمطابع للنشر والتوزيع، 2006،ص253



يقوم علماء الاجتماعيات بإضفاء معنى على الأفعال، يجب ألا يهتموا فقط بعقلانية الوسائل التي يستخدمها الفاعل، ولكن يجب الاهتمام أيضاً بالبعد القيمي للجماعة الاجتماعية والمجتمع".[15]

[15]-المرجع نفسه،ص 254

المطلب الثاني:مسلمات المقاربة البنائية في العلاقات الدولية

بعد التعرف على المرجعية الفكرية للبنائية والمجال الذي تتحرك فيه، سنحاول من خلال هذا العرض إبراز أهم مسلماتها التي تعتمد عليها في العلاقات الدولية،وذلك من خلال الاعتماد على ما قدمه كل من**Oneuf ,Kratochvil Wendt**, حيث يعتبر كل من هؤلاء الثلاثة مرجع للآخر،وعلى الرغم من الاختلاف الموجود بينهم غير أن استعمال البنائية كمصطلح متجانس يجعله يحجب الاختلاف في الاتجاهات الموجودة في المقاربة البنائية،ومنه يمكن الحديث أكثر من بنائية في العلاقات الدولية،ومن خلال نظرة أكثر قربا من مفهومهما للتذاتانية يتضح أن كل من **Oneuf**و**Kratochvil** يختلفان عما قدمه **Wendt**،ويمكننا الآن إبراز ما قدمه كل من هؤلاء المفكرين وتحديد الاختلاف الموجود بينهم والذي يصب أصلا في مصلحة البنائية.

:Nicolas Oneuf

من خلال كتابه"World of our making"،قدم **Oneuf** صياغته للمقاربة البنائية في العلاقات الدولية،فمشروع **Oneuf** في إعادة بناء العلاقات الدولية عن طريق تحليل،كيف يمكن للأفراد بناء الواقع الاجتماعي وهذا يتضمن العودة إلى الحدود التقليدية للعلاقات الدولية.

ويهدف **Oneuf**إلى خلق اتجاه جديد في العلاقات الدولية والذي يأخذ بالحسبان السمة السياسية لهذه الحدود والمعارف وأخذها كجزء من النظرية الاجتماعية،والتي تعتبر أكثر من أن تكون تجربة أكاديمية أي منذ أن نشأ العالم الاجتماعي من طرف الممارسات الإنسانية.

إن تعريف **Oneuf** للبنائية يرتكز على فكرة أن:

"الأفراد والمجتمع يبني ويؤسس كل منهما الآخر"،وهو ما أخذه من أعمال **Giddens**حول عملية البناء الاجتماعي وكيفية حصولها وتأسيسها وهو أمر مهم للغاية بالنسبة لمفهوم الواقع الاجتماعي عند **Oneuf**.[16]

فالإنسان يبني الواقع من خلال الأفعال والأعمال التي يمكن أن تكون أفعالا خطابية أو خطابات، فالخطاب يمكن أن يتحول إلى قواعد وبذلك يزود سياق وقاعدة معاني الفعل الإنساني،فهذه العملية هي سياسية بشكل كبير مثل القوانين التي توزع الفوائد بشكل نهائي وتام،وبعبارة أخرى القواعد والقوانين تميز بعض الأفراد

[16] Maja Zebfuss,**"constructivism in international relations: the policy of reality**", New York, Cambridge University Press,2002.p46.

عن بعضها الآخر.ففكرة **Oneuf** للبنائية ترتكز حولا الأفعال التي قد تتضمن أفعالا خطابية أو أفعالا حقيقية ومنه لا يوجد واقع دون وجود أفعال.

فالأفعال هي النقطة الأساسية التي انطلق منها **Oneuf** فهي فقط التي يمكنها تأسيس الواقع الاجتماعي إذا كانت تحمل هذا المعنى،وكما يؤكد**Oneuf** أن المعاني في العلاقات الاجتماعية الإنسانية مرتبطة بوجود القوانين والقواعد،ووفقا لهذا فإن البنائية توضح الأهمية الأساسية للقوانين والقواعد في الواقع الاجتماعي،وبالتالي أهميتها الأساسية في بناء هذا الواقع.[17]

إن الواقع الاجتماعي ليس فقط عبارة عن مجموعة من القواعد والقوانين،ولكن مجموعة متنوعة من الممارسات وكلها تصنف ضمن ثلاثة مجموعات:[18]

1-الفعل الخطابي"الخطابات".

2- القوانين والقواعد.

3- الإدراك.

فالأفعال يمكن أن تكسب معاني في سياق القواعد والقوانين التي تحددها في الواقع،هذا الأخير الذي يرتبط بمعنيين:

1-المعرفة ترتكز على الظاهرة وكيفية نشأتها،فالمعرفة تشارك الظاهرة بشكل جوهري بمضمون القوانين وترتبط بها.

2-مضمون القوانين يضمن كيفية توزيع الفوائد والثروات وللإجابة على التساؤل من يحصل على ماذا وكيف؟

فالمعرفة لا يمكن فصلها عن القضايا السياسية أو المعيارية،فهي جزء من عملية بناء الواقع وبذلك كيفية تخصيص وتوزيع هذه الثروات.

Kratochvil:

17- Martin Griffiths and others,"**Fifty Key Thinkers in International Relations**", New York ,Routledge key guides, 2009.2ed edition.p235.

18- Maja Zebfuss, op.cit.47.48.

يتوافق **Kratochvil** مع **Oneuf** في استعمال مصطلح البنائية،والذي يرى بأنها تتمركز حول الأفعال والممارسات التي قاعدتها القوانين والقواعد والمعايير،فالأنظمة السياسية يعاد تشكيلها أوتغييرها من خلال ممارسات الفواعل وبذلك التغيرات الأساسية في النظام الدولي تحدث عن طريق ممارسات وأفعال هؤلاء الفواعل في تغيير القوانين والمعايير التي تشكل جوهر التفاعلات الدولية.

ويحدث كل هذا عندما تكون معتقدات وهويات الفواعل المحليين قد عدلت على هذا الأساس وبذلك تتغير أو تعدل القوانين التي تمثل جوهر الممارسات السياسية للفواعل.[19]

لا يتوافق **Kratochvil** والموقف الابستيمولوجي للنظرية في العلاقات الدولية في شقها التقليدي،وكذلك انشغاله بدور القوانين والمعايير في الحياة السياسية وتحليلها،وقد انتقد الاتجاه العام للعلاقات الدولية التي تحمل تفسيرا ضيقا للسلوك الإنساني والسياسة بشكل عام،فإن فكرة المعايير هي التي تقود كل التصرفات الإنسانية وبالتالي فإن إضافة هذه الفكرة تزيد من فهم هذه السلوكات وتتضمن هذه الفكرة أيضا عنصر الأخلاق كنظرة مدمجة مع المعايير عن طرق فهم الأحاسيس التي ننظر بها إلى أنفسنا وإلى حياتنا،والأمر الذي يحدث سوء فهم بالنسبة للموضوعيين أو العقلانيين الذين تجاهلوا هذه الأفكار،والذي يحدث سوء فهم كذلك لأنفسنا ودورنا في العالم،ومنه يجعل الحياة الاجتماعية غير واضحة وغير مفهومة بإبعادنا للبعد المعياري وهكذا بالنسبة لإشكالية المسؤولية.[20]

وقد تحدث **Kratochvil** كذلك عن العقلانية ولكن ليس مثل المدارس الأخرى التقليدية، ويفسرها بأن الأفعال والمعتقدات هي عقلانية عندما تخلق أو تصنع معنى لها، وبناءا على هذا فإن العقلانية مرتبطة بالحوار المعياري.

وكان **Kratochvil** قد انطلق في نقاشه حول العمل السياسي من خلال ثلاث مسلمات:

1-إنه من المهم دراسة دور المعايير في تشكيل وصنع القرارات.

2-العمل أو الفعل الإنساني مقيد عن طريق القوانين،فهذه الأخيرة هي التي تعطي معنى للأفعال.

3-الخطابات مهمة جدا في دراسة السلوك الإنساني لذلك فنحن في حاجة إلى دراستها وتحليلها بشكل واضح.[21]

---

[19] Maja Zebfuss, op.cit.p48.
[20] Martin Griffiths and others, op.cit.p 236.237
[21] Kaori Nakajima,"**What makes a revisionist state revisionist? the role of international norms in state identity formation"**, paper prepared for presented at 43rd annual international studies association convention, New Orleans,23.27 March,2000.

فالمعايير هي عبارة عن أفعال خطابية وهي مرتبطة بعملية اتصالية ناجحة بين الأفراد،وتعمل هذه الخطابات بفاعلية فقط عندما تؤثر في الشخص المرسل إليه بالطريقة المطلوبة وتحدث فيه التأثير المراد من هذا الخطاب.

فالبعد التذاتاني مبني على وجود القوانين والمعايير والتي تكمل ثلاث وظائف هي:

*تؤسس عقلانية ورشادة الحالة.

*تعطي للأفعال معنى.

*تزود إطار العمل بعمليات التشاور والتفسير والاختلاف والجدال.[22]

: Alexander Wendt

من خلال مقالته "**Anarchy is what states make of it**" شاع مصطلح البنائية وحاول فيه **Wendt** تلخيص فحوى أفكاره وحججه، حيث يعتبر أنه في عالم الهويات والمصالح تنشأن وتتضحان من خلال الممارسة التذاتانية المعقدة، من خلال ما تفكر فيه الدول وما تفعله،فالدول قد تجعل من النظام الدولي تنافسي من خلال الفوضى التي تصنعها،عبر مساعدة الذات غير أن هذه السيطرة نفسها قد تدمر ديناميكياتها في المستقبل،وهذا ما يجعل معرفة أهمية نظرية البناء للتحليل في العلاقات الدولية أمرا مهما للغاية.[23]

Wendt من خلال مقاربته البنائية استعمل الأفكار من علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي.فأفكاره تدور حول إشكالية الهوية،أي حول أفكارنا عن أنفسنا ومحيطنا والتي تشكل تفاعلاتنا فهي بذلك تنشئ الواقع الاجتماعي.

وقد "طور **Wendt** الارتباط الموجود مع نظرية البناء الاجتماعي لـ**Anthony Giddens**،والتي تظهر أهميتها من خلال ناحيتين:

الأولى:حاول **Wendt** اتباع **Giddens**من ناحية دراسة مشكلة البنية والفاعل،فهو ينظر إلى البنى والفواعل ككيانات جوهرية بشكل متساوي أي بناء أنطولوجي متعادل ،وبقدر ما يدل هذا على أن الواقع الاجتماعي مبني ومركب فقط عن طريق العمل الاجتماعي ويلمح ذلك إلى البنائية.

[22] Maja Zebfuss,op.cit.p49.

[23] - Toru Oga, "**From Constructivism to Deconstructivism:theorising the Construction and Culmination of identities**", http://www.w3.org/TR/REC-htm..

الثانية:الاعتقاد بأن البنى موجودة فعلا على الرغم من أننا لا نستطيع ملاحظتها وهو ما يؤكد على حتمية الانطلاق من الواقع،وقد وضح**Wendt**أن الواقعية العلمية تمثل القاعدة أو المرجعية الفسلفية لنظرية البناء الاجتماعي."[24]

ففي العموم تعني الواقعية الاعتقاد بأن العالم يسير بشكل منفصل عن الفكر،فالواقعية العلمية تعتبر بالإضافة إلى التأكيد على أن الكيانات والآليات السببية تفترض في غالب الأحيان من وجود النظريات العلمية.

غير أن**Wendt** يعتقد بشكل قاطع أن وجود الواقع لا يعني فقط ما هو موجود في الطبيعة أو العالم المادي فقط،ولكن كذلك العالم الاجتماعي،ومنه فإن **Wendt** أراد الاعتماد على التفسير الواقعي ومحاولة ربطه بما يوجد في الواقع الاجتماعي وإسقاطه عليه،وبالتالي إيجاد تفسير أكثر شمولية ودقة.

وقد عرف**Wendt** البنائية انطلاقا من مرتكزين أساسيين للنظرية البنائية الاجتماعية.[25]

*أفعال البشر والأفراد ترتكز على الأفكار والمعاني التي يحملونها.

*المعاني التي يحملها الأفراد تنشأ عن طريق التفاعل والتعامل بينهم باختلاف هذه المعان والأفكار.

ومنه فإن تبرير**Wendt** الفوضى هي ما تصنعه الدول قد تم بالفعل من خلال هذه التوضيحات والتأكيد على أن الفوضى موجود كمعنى لدى الأفراد،وبالتالي الدول ومنه تنشأ هذه الفوضى وتتطور من خلال التعامل بينهم ويختلف معناها باختلاف الأفكار والمعاني التي يحملونها،وهو ما أراد**Wendt** تفسيره عبر هذه المقولة.كما رسم **Wendt** ثلاثة أنواع للفوضى في العلاقات الدولية المرتبطة بتصورات الفواعل ونظرة كل طرف لذاته والذوات الآخرين،حيث يمكن إيجازها في النقاط التالية:

الفوضى الهوبزية.

الفوضى اللوكية.

الفوضى الكانطية.

ففي الثقافة الهوبزية للفوضى تنظر الدول لبعضها البعض كعدو،ومنطق هذه الفوضى هو" حرب الكل ضد الكل"،الدول هي الخصوم والحروب هي المستوطنة بسبب الصراعات العنيفة من أجل البقاء.

---

[24] Maja Zebfuss, op.cit.p50.

[25] - ألكسندر ويندت،مرجع سابق،2006،ص253.

أما الثقافة الكانطية فإن الدول تنظر إلى بعضها البعض كمنافس،لكن هناك أيضا مجال لضبط الـــنفس،أي أن الدول لا تسعى إلى القضاء على بعضها البعض،كما تعترف للدول الأخرى بحقها في الوجود.

الثقافة اللوكية للفوضى تتمثل في نظرة الدول لبعضها كأصدقاء،كما تكون تسوية النزاعات بينهم بشـــكل سلمي،كما يدعم كل منهما الأخر في ظل وجود أي خطر يهدد أيا منهم.[26]

كما نلاحظ هنا يؤكد**Wendt**على وجود ثلاث ثقافات للفوضى التي يمكن أن تكون منضوية في درجـــات مختلفة،كما أن نظرة الدول لبعضها البعض قد تكون أكثر أو أقل عمقا،ويميز **Wendt**بين ثلاث درجات من الاستيعاب الثقافي:[27]

***الدرجة الأولى يكون فيها التزام ضعيف و نسبي بالأفكار المشتركة.**

***الدرجة الثالثة يكون فيها الالتزام قويا بالأفكار.**

***الدرجة الثانية وهي نقطة وسط بين الدرجتين السابقتين.**

وهنا نحصل على ثلاث ثقافات متمايزة التركيز،فإذا كانت الدرجة الأولى تؤدي إلى حالة مـــن الصـــراع والتركيز على الدرجة الثالثة يؤدي إلى حالة السلام،فإن التركيز على الدرجة الثانية يؤدي إلـــى وجـــود تنافس الذي إذا زاد قاد إلى الصراع'الدرجة الأولى'،وإذا نقص قاد إلى السلام'الدرجة الثالثة'.

كل هذا الطرح هو مدعم لمسلمة أن القوة المادية ومصلحة الدولة مرتبطة ومتشكلة بالأساس من الأفكـــار والتفاعل الاجتماعي في إطار النظام الفوضوي،وامتلاك القوة العسكرية هنا وغيرها من القـــدرات التـــي يمكن اعتبارها تهديدات محتملة من جانب دول أخرى،لكن العداوة وسباقات التسلح ليست نتائج حتمية ولا مفر منها،فالتفاعل الاجتماعي وبين الدول يمكن أن يؤدي أيضا إلى ثقافات من الفوضى أكثر اعتدالا.

وبغض النظر عن الإمكانيات والوسائل المادية نجد البنى التي تؤثر على السلوك،وهو ما يعرف بـــالبنى ذات البناء التذاتاني.

كما أن المعاني الجماعية التي تؤسس البنى التي تنظم سلوك وأفعال الدول،فالفواعل يكتسبون الهويات كما عرفها**Wendt** على أنها:[28]

***مستقرة نسبيا.**

---

[26] George Sorensen,"**Introduction to international relations: theories and approaches"**, Oxford University Press,3rd edition,2007.p250.
[27] Toru Oga, op.cit.
[28] - Maja Zebfuss op.cit.p52.

***هي فهم لدور معين.**

***إدراك التوقعات حول الذات والذوات الآخرين.**

فالهويات توفر وتمثل قاعدة المصالح وهو ما يفسر الاستقرار النسبي للهوية،ففي ظل الفوضى فإن تشكيل الهوية مرتبط بحفظ النفس،بمعنى آخر الحفاظ على الأمن ومنه فإن الهوية والأمن عبارة عن وجهان لعملة واحدة،فمفهوم الأمن يختلف مع امتداد أسلوب التعرف على الذات بشكل إدراكي مع الآخر،أي أن الأمـــن مرتبط بين الذوات المشكلة للبنية،وبالتالي يجب التعرف على الذات وعلى الآخر لتحديد مفهوم الأمن،ومنه فإن هذا الأخير إضافة إلى المصالح الأمنية والذات والآخر يتطور فقط من خلال التفاعل داخـــل البنـــى والذوات وبينها.

وبذلك يخلق الفواعل ويحملون البناء الاجتماعي عندما تنشأ بنى الهويات والمصالح،ليس من الســـهل أن تتغير وتتحول لأن النظام الاجتماعي يصبح فعل اجتماعي موضوع بالنسبة للفواعل والتغير يحدث ويكون متاحا عندما يعدل الفواعل هوياتهم بسبب انعكاسات خطيرة وحرجة على الذات،وبذلك تكون الهوية هـــي المفهوم المفتاحي للبنائية التي جاء بها **Wendt** بموقعها كهمزة وصل إعادة إنشاء أو إعادة إنتاج أو تغيير الحالة،وقد دعا **Wendt** للتركيز في البحث حول العلاقة بين ما يفعله الفواعل وماذا يكونون،ومنه تظهر إشكالية البحث في نشأة الهوية الجماعية أو الهويات الجماعية،وعلى أساس هذا فإن ما تصنعه الدول مـــن فوضى مرتبط بشكل أساسي بمفهومها للهوية.[29]

وعلى العموم يمكن إجمال هذه الرؤى البنائية بشكل متكامل بغض النظر عن الاختلافات التي لاحظناها بين كل من **Oneuf** و**Kratochvil**و **Wendt** في النقاط التالية:

من حيث نظرتها للعلاقات الدولية :ترى البنائية أن العلاقات الدولية عبارة عن مجتمع دولـــي **Global Society**، لتتفق بذلك مع هدلي بول**Headley bull** . الذي يرى – هو الآخر– أن العلاقات الدوليـــة عبارة مجتمع فوضوي، غير أن البنائية ترى – عكس هدلي بول – أن الفواعـــل الأساســـية –الـــدول– وكذلك المنظمات الدولية، و التي لا يمكن اعتبارها مجرد امتداد لسياسة الدول بل فواعل ذات شخصـــية مستقلة عن أعضائه، بالإضافة إلى الفواعل عبر والوطنية و الحركات الاجتماعية المختلفـــة مـــن بينهـــا الحركات العرقية و الوطنية .

[29] - Karin M Fierk and Knud Erik Jorgensen, "**Constructing international relations :the next generation**", New York, Library of Congress,2001.p87.

كما أن المجتمع الدولي –حسب البنائية– لا يمثل حاصل جمع هذه الفواعـــل بـــل هـــو كـــائن آخر **other entitiy** يؤثر و يتأثر بأجزائه، لتتفق في هذا الإطار مع الواقعية البنيوية حـــول الطبيعـــة الفوضوية للنظام الدولي.

عموما المقاربة البنائية تطرح ثلاث اقتراحات أنطولوجية أساسية وهي كالتالي:[30]

* أهمية الأفكار إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات.

* دور الهويات و تأثيرها على سلوكات الوحدات و مصالحها.

* التداخل بين البنية **Structure** و الفاعل"العامل" **Agent**.

**** أهمية الأفكار إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات:***

يبرز في هذه النقطة الاختلاف في النظرة الأنطولوجية للبنائية مقارنة بالواقعيـــة مـــن حيـــث تصورها لمفاهيم البنية و المصالح أو السلوك، فعكس العقلانيين (الواقعيين، التعدديين والشـــموليين)، فإن البنائيون يعتقدون أن الواقع هو ذو طبيعة تذاتانية و موجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات و القيم. أي أن الواقع المادي و ا الاجتمـــاعي موجـــود كنتيجـــة للمعنـــى و الوظائف التي يعطيها له الفاعلون. فالإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير تمنح الأشياء الماديـــة معنـــا يساعد على تكوين الواقع.

****مفهوم البنية لدى البنائيين:*** تعتبر مفهوم متميز فعكس الواقعية البنيوية التي ترى أن البنية تتحدد وفـــق بيئة مادية جامدة ضمنها يتكون و يتخذ الفعل مكانا، و هذا ما يعطـــي مفهومـــا تموضـــعيا **Positional** للبنيـــة، فـــإن البنائيـــة الاجتماعيـــة حســـب ***Alexandre Wendt*** تقـــدم نموذجـــا تحوليـــا **Transformational** ينظر إلى البنية كأفكار ، خطابات و كمصادر مادية، و خاصـــة كممارســـات العناصر المكونة لها و تحولاتهم المحتملة، لذا فقد تجاوز البنائيون بهذا التصور كون البنية هـــي التـــي تفرض على الفواعل سلوكاتهم وفق قانون و مبدأ الحتمية، حيث ينظر إليها حسب الواقعيين من منظـــور بيئي احتوائي يتبلور سلوك الفاعلين كرد فعل عليها، يذهب البنائيون إلى اعتبارها مجال عمل يملك فـــي ظله الفاعلون حرية اتخاذ القرار وفق تصوراتهم المبنية على أساس معتقداهم و قيمهم الاجتماعية وهنـــا يمكن أن تتبلور تذاتانية الواقع لديهم.[31]

---

[30] Toru Oga ,op.cit.

[31] ألكسندر ويندت،مرجع سابق،ص255.

لذا فالبنائية في هذا الجانب لم تقض بصفة جذرية- حال المقاربات الراديكالية- على الطرح الواقعي كون البنيات ذات تكوين مادي جامد، بل حاولت توسيع مفهوم البنية ليشمل بالإضافة إلى المكونات المادية (القوة العسكرية الجغرافية السكانية...) مكونات ذات طبيعة معنوية من خطابات و أفكار.

و عليه، فالبنية حسب النظرة البنائية الاجتماعية، تتضمن العناصر التالية:[32]

- مجموعة القواعد، المعارف، الطموحات /الآمال ذات الطبيعة التذاتانية (أي تعبر عن وضعية مشتركة من قبل مجموعة الفاعلين) و هي ضرورية لتفاعلاتهم.

- المصادر المادية و التي تحضى بمكانة ثانوية، و لا تتخذ معنى أو لا تبرز قيمتها الفعلية، إلا في سياق اجتماعي تذاتاني.

- ممارسات (و أفعال) الفاعلين بناء على العنصرين السابقين.

وعلى مستوى التحليل وفق المعطيات من الواقع العملي لتفاعلات الوحدات و الفواعل داخل النظام الدولي، حاولت البنائية تقديم تفسيرات و تحليلات مقبولة ينبثق من خلالها دور الأفكار و أهميتها في تحديد طبيعة الواقع و صياغته، و التأثير على ممارسات الفاعلين فيه: "التغير السلمي داخل الإتحاد السوفيتي بفعل تغير الأفكار و قيم النخب الحاكمة"، لذا يرى البنائيين أن الحرب الباردة هي تذاتانية أكثر منها مادية ، مثلا: القدرة النووية لكل من الو.م.أ و الاتحاد السوفييتي تطرح بشكل مختلف بالنسبة لأوروبا الغربية: (حسب إدراكها و أفكارها) ، كذلك التحول السلمي للاتحاد السوفييتي بفعل اعتناق الأفكار الجديدة " **New Thinking**" الذي حول الغرب من عدو يجب القضاء عليه إلى طرف قابل للتعايش و هذا بفعل الأفكار و القيم التي تبنتها النخبة الحاكمة آنذاك مع غورباتشوف وسياسته الانفتاحية على الغرب و النموذج الرأسمالي الذي تبلورت معالمه في البيروسترويكا الجديدة وإعادة صياغة السياسات العامة داخل الاتحاد السوفييتي.[33]

و تعتبر قضية البنية الفوضوية للنظام الدولي أيضا من أهم نقاط الاختلاف بين التحليل البنائي و والواقعي و تصورهم للتفاعلات الدولية داخل الفوضى، فبالرغم من أن كليهما يتفقان على الطبيعة الفوضوية للنظام غير أن الفوضى لا تحتل نفس القيمة التحليلية بنفس الشكل لكل منهما، ففوضوية النظام الدولي ليست هي

---

[32] Karacasulu Nilufer and Uzgoren Elif,**"Explaining social constructivist contributions on security studies**",in: http://wwww.sam.gov.tr/perceptions/volume%20xii/explaining social.pdf

[33] Michel Barnett "**Social constructivism**",in Jhon Bayliss and Steve Smith "The globalization of world politics" Oxford, Oxford university Press ,third edition,p259 .

سبب كل شيء كما يعتقد الواقعيون، فالبنية الاجتماعية و إدراكها الجماعي هي فقط القادرة على إدراك أو تأويل نتائج الفوضى أو آثار فوضى النظام.

و "من حيث الظاهر نجد أن منطق الفوضوية حاسم: فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية والتي تكون فيها المعضلة الأمنية ملحة، و يفترض أن الدول تتصرف بشكل عقلاني من حيث إدراكها للمصلحة الوطنية، لكنها ليست غير مهتمة كلياً بالقواعد والمعايير، لذا فإن التعايش بين الصراع والتعاون ممكن بل هو قائم ضمن الوسط الاجتماعي ذاته، ويجادل المنشقون قريبو العهد عن هذا الخطاب (ويشار إليهم في بعض الأحيان بصفتهم "تأمليين") بأنه لا يوجد "منطق" متأصل للفوضوية.

فالمفاهيم التي تبدو منحدرة منها – **المساعدة الذاتية، سياسة القوة، السيادة** – هي في واقع الأمر مؤسسات منشأة اجتماعياً وليست سمات أساسية للفوضوية. فالفوضوية هي، في واقع الأمر، "ما تفهمه منها الدول" (**Wendt,**). وبهذه الطريقة بدأ التفكير الجديد في مجال العلاقات الدولية يشكّك بالوضع الابستيمولوجي (المعرفي) والأونطولوجي (الوجودي) للنظرية التقليدية ويجادل بأن افتراض الفوضوية ينطوي على قصر نظر ولا تاريخي ، وهو بشكل خاص يعطي امتيازاً للدولة لا للناس أو الأفراد ومن خلال الإصرار على التمييزات الثنائية للفوضوية – عام/ خاص، داخلي/ خارجي، الذات/ الآخر... – فإنه يشوه الحقيقة من خلال التهميش والاستبعاد والإسكات، فهو يغفل من منظوره قطاعات كبيرة من الحياة الاجتماعية التي يجب أن تلقى الاهتمام من الذين يدرسون العلاقات الدولية، و الخلاصة، إن النزعة للنظر إلى الفوضوية بوصفها الوضع الأساسي للعلاقات الدولية يقوض غموضها المتأصل ويبالغ في تقدير قدراتها التفسيرية. "[34]

يعتبر البنائيون أن الفوضى هي أقرب من أن تكون مزيجا مهيكلا ناتجا عن ممارسة الفاعلين أنفسهم والذين يوجهون و يتحكمون (حسب مصالحهم و هوياتهم) في القواعد و المصادر المتاحة من قبل بنية معينة، و يساهمون بهذا في تشكيل وإنتاج هذه الفوضوية و لكن كذلك المساهمة في تحويلها أوتغييرها.

و"عليه فالعالم هو نتاج ما نفعله نحن فلا وجود للحتمية – كون الدول و الفوضى هي معطى مسبق يتشكل بمعزل عن الفواعل بداخله و يفرض عليها– بل المسؤولية، فالترتيب و التوزيع المادي للعالم يشكل بفعل الأفكار و المعتقدات، فالفوضى إذا هي نتاج ما تصنعه الدول و ليست قانون مسبق، فحسب A.Wendt **Anarchy is what state make of it:** ، فالنظام الدولي السائد خلال الحرب الباردة ميزته الفوضوية بفعل تصور و إدراك الأطراف لها (تذاتانية) و بمجرد تحول هذا التصور بفعل أفكار جديدة

---

34 George Sorensen, op.cit.p253.

زالت بنية الفوضى داخل النظام –كما أسلفنا الذكر– ، لذا يؤكد البنائيون على أنه حتى في ظل فوضى النظام فإننا نحن الذين نتبع قواعدنا و منظومتنا و نحن الذين نغير في ممارسات من سبقنا أو نتبع خطابهم."[35]

و خلاصة القول :*الفوضى هي بنى اجتماعية و ليست طبيعة للنظام الدولي.*

**** دور الهويات و تأثيرها على سلوكات الوحدات و مصالحها:***

يرى **A.Wendt** أن الهوية هي أساس و قاعدة المصالح ، يرى البنائيون: أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويُشكلَ في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول.[36]

و يصبح السؤال المحوري هنا هو كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها.

هذا و ترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية و الدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية، و يظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة **interest** فالمصلحة لا تنبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي بل ومن طبيعة البناء القيمي و الاجتماعي للوحدات السياسية ، فالمصلحة لم تعد –حسب البنائيين– تتحدد خارج السياق الاجتماعي للفواعل و بمعزل ضمن النظام الدولي أي باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي، و يشير البنائيون أن الهوية لا تتحدد فقط بناءا على دور البنية ذات البعد المادي حسب اعتقاد الواقعيين بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات ، معايير و ثقافات، و بالتالي فإن المسار **Process** و ليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول.[37]

فالهويات و المعايير و الثقافة عناصر تلعب دور مهم في السياسة العالمية ،فقد شهدت العشرية الأخيرة من القرن العشرين تزايد الاهتمام بتصور الثقافة، وقد تزامن ذلك مع بروز الاتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط، فقد استعمل كل من "توماس بيرقر" و "بيتر كاتزنشتاين" المتغيرات الثقافية لتفسير نزوع ألمانيا واليابان بعيدا عن السياسات العسكرية التي تعتمد على الذات، كما قدمت "إليزابيث كير" تفسيرات ثقافية للعقائد العسكرية التي سادت بريطانيا وفرنسا، في فترة ما بين الحربين، أما "لين جونستون" فقد قامت بتقصي حالات الاستمرارية في السياسة الخارجية الصينية فيما تعتبره "واقعية ثقافية" متجذرة، في حين تعتبر التحذيرات الجريئة التي أطلقها "صامويل هنتنغتون" حول "صدام الحضارات"

---

[35] ألكسندر ويندت، *مرجع سابق*،ص258

[36] Karin M Fierk and Knud Erik Jorgensen.op.cit.90.

[37] - Lisbeth Aggestam, "**Role of conception and the politics of Identity in foreign policy** "Arena working paper series N°08/1999,15/02/1999,In s http:// www.arena.uio.no/publications/wp99_8htm

إحدى أعراض هذا الاتجاه التفكيري، حيث يستند طرحه على القول بأن الانتمـاءات الثقافيـة الواسـعة أصبحت الآن تحل محل الولاءات القومية.[38] لكن وبالرغم من أن هذه الأعمال وغيرها تقارب للثقافة في مفهومها الواسع، غير أنها أبعد من أن تقدم لنا فهما كاملا حول كيفية تفعيلها، والمدى الذي يمكن أن تأخذه آثارها، إلا أن المقاربات ثقافية التوجه أصبحت جد شائعة في سنوات الأخيرة.

يعتبر هذا الاتجاه وجها من أوجه الاهتمام الواسع بالقضايا الثقافية في الأوساط الأكاديمية (وضمن النقاش العام على حد سواء)، كما أنه وفي جانب منه يعتبر ردة فعل على تصاعد حدة النزاعات الإثنية والوطنية والثقافية منذ انهيار الإتحاد السوفييتي. (تأثير البعد الثقافي على قيام و تزايد حدة النزاعـات العرقيـة و الإثنية التي يعود أسبابها إلى الاختلافات في التركيبة الثقافية و الهوية للأطراف المتنازعة تفسير المقاربة الأولية للنزاعات العرقية تعتقد أن الخلاف العرقي هو في حد ذاته السبب الأولي للنزاع و أن الجماعات العرقية هي الفواعل الأساسية في هذه النزاعات، فهي تستقي سلوكها النزاعي من القيم العرقية (الهوية)، و تعبر عن وجودها بالخط الذي يفصلها عن الجماعات الأخرى و يزيد سلوكها النزاعي كلما زاد انتماؤها إلى الجماعة"ل[39] في هذا الإطار،" يرى "هنتغتون "أن الثقافة هي المصدر الجديد للنزاعات على المستوى الدولي ويقول في هذا الصدد:« غالبا ما تحدث نزاعات جدية هي في الحقيقة نزاعات قديمة مع أطـراف جدد هم في حقيقة الأمر أطراف قدامى، تحمل ألاما جديدة هي في حقيقة الأمر أعلام قديمة». يعني هـذا أن التراكمات الحضارية الثقافية تكون خزان يغذي النزاعات بين الدول .

فقد أكّد "هنتغتون" أن:

"فرضيته هي أن المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد لن يكون إيديولوجيا في المقام الأول أو اقتصادياً في المقام الأول، فسوف تكون الانقسامات الكبيرة بين البشر والمصدر السائد للصراع ثقافيـة (الهوية)، وستبقى الدول الوطنية أقوى العناصر الفاعلة في الشؤون العالمية، لكن الصـراعات الرئيسـية للسياسة العالمية سوف تحدث بين الأمم وجماعات من حضارات مختلفة، وسوف يكون صدام الحضارات خطوط معارك المستقبل."[40]

و نشير في هذا الصدد إلى كتاب" **الهوية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط**" لمجموعة من المؤلفين ،حاولوا دراسة وتحليل السياسة الخارجية لدول الشرق الأوسط على المقاربة البنائية في العلاقات الدولية

---

[38] Toru Oga, op.cit

[39]- Martin Griffiths and others, op.cit.p238.

[40]: **"صدام الحضارات"**، في الموقع http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_3_3.htm

إذ وضع المحررون إطارا نظريا يستند على مفاهيم مستمدة من البنائية والتفريق بين الهوية والايدولوجيا والعلاقة بين السياسة الخارجية والهوية.

وكان "**ستيفن سايدمان**" قد تناول القضايا النظرية للهوية والسياسة الخارجية، وباختصار فإن سايدمان يقول أن الهويات الموجودة داخل دول الشرق الأوسط هي متشابهة إلا أن القادة يختارون الهويات التي تناسبهم من هذه القائمة من أجل تسهيل تحقيق أجندتهم الخاصة، ويبدو أن هناك إجماع بين مؤلفي الكتاب على عدد من القضايا:[41]

1) يقوم القادة بالتأكيد على هوية محددة من قائمة مفتوحة وإلى حد ما متشابهة مع الكل.

2) لا توجد قوى وحيدة لتحديد الهوية وإنما مجموعة من اللاعبين مثل القائد والاعتبارات الداخلية والصراعات الداخلية حول هذا الموضوع.

3) تؤثر الهويات على السياسة الخارجية لكن لا يوجد إجماع على مدى ذلك، ويقدم "**سايدمان**" ثلاثة أجوبة على ذلك: **أولا**: تستخدم الهوية كأداة لتعبئة الناس وحشد التأييد، **ثانيا**: تستخدم بعض الأنظمة الهوية من أجل زعزعة أنظمة الحكم في دول أخرى، **ثالثا**: تستخدم الهوية لتحديد المصالح والأخطار وبالتالي لرسم سياسة خارجية.

و في إطار تقييم إسهام هذا الكتاب فقد كان دراسة نظرية أثبت من خلالها مدى نجاعة التحليل البنائي في فهم سلوكات الفواعل الخارجية فقد قدم إطارا ابستومولوجيا و انطولوجيا مختلفا عن الأطر الأخرى المعروفة والمتداولة بين المختصين والباحثين،و بين كيف أن السياسة الخارجية للدول لا تتحدد خارج المسار القيمي للمجتمع الداخلي، أي بفعل بنية النظام الخارجية –حسب الواقعيين– ، بل إن الهويات الداخلية تتصارع بفعل قيمها لتحدد طبيعة السلوك الخارجي.[42]

– ***التداخل بين البنية* Structure *و الفاعل* Agent*، "العامل والبنية":***

مصطلح يقترن بمشكلة مستوى التحليل ويشير إلى أفضل طريقة لتصور العلاقة بين الدولة والفاعلين والنظام الدولي، وقد تم استيراد الطابع الذي ينطوي على الإشكال لهذه القضية من النظرية الاجتماعية وتم إدخالها في العلاقات الدولية من قبل الكسندر وندت 1987 **Alexander Wendt**. وهو يدور حول حقيقتين بديهيتين:

---

41 حسن البراري، "**الهوية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط**"، نقلا عن: **www.alghad.jo**

42 Lisbeth Aggestam,"**Role of conception and the politics of Identity in foreign policy**" Arena working paper series N°08/1999,15/02/1999,In http:// www.arena.uio.no/publications/wp99_8htm

"الأولى كون البشر ومنظماتهم هم فاعلون غائيون تساعد أعمالهم على إعادة إنتاج وتحويل المجتمع الذي يعيشون فيه

والثانية: يتكون المجتمع من علاقات اجتماعية تنظم التفاعلات بين هذه الأعمال الغائية".

و"المشكلة" هي كيف يتصل العامل بالبنية والعكس بالعكس، إن خصائص العوامل والبنيات كلتيهما تمتان بصلة إلى أوصاف السلوك الاجتماعي، لكن السؤال المركزي، كما أشار سميث **(Smith)** وهوليس **(Hollis)**، هو كيف يتم الجمع بينهما في تفسير واحد للسلوك الدولي، هذا النقاش الفلسفي – المنهجي يوجد بالدرجة الأولى في نقد الواقعية الجديدة، ولا سيما في كتاب والتز **(K. Waltz)** المعنون "نظرية السياسة الدولية" **(Theory of International Politics)** ، في هذا العمل يقول والتز إن "بنية" النظام الدولي هي التي تقيد احتمال التعاون بين الدول والتي بالتالي تولّد معضلة الأمن وسباقات التسلح والحرب.[43]

ولهذا السبب، فإن الدراسات "الاختزالية" لـ "العوامل" (أي فرادى رجال الدولة، أو صفة الدول) لا يمكن أن تكون مرضية ولا بد أن تكون ثانوية بالنسبة لنظريات النظام الدولي (وحيد القطب أو ثنائي الأقطاب أو متعدد الأقطاب) حيث إن هذه البنية هي التي تؤثر في سلوك الدولة، وقد أصبحت الآن قضية كيفية تصور الفاعل والبنية وكيفية إدراك علاقتهم من أجل وضع "نظرية كاملة" للسياسة العالمية، هذه القضية هي الآن في قلب النقاش بين المُنظِّرين الدوليين التقليديين والنقديين.[44]

- ***تقنية تحليل الخطاب في فهم الهويات" Discourese analysis" في فهم الهويات:***

حاول **David Campbell** الاعتماد على تقنية تحليل الخطاب كمنهج بديل للمعطيات التجريبية في تحليل الهويات،فقد فسر الهويات من خلال اعتماده على الخطابات وتحليل مضمونها،والمقصود من الخطاب هنا حسب بعض البنائيين إلى محتوى خطابات الزعماء التي يلقونها على الجماهير،فالخطاب مهم جدا في حد ذاته وتحليل الخطاب يعطيه معنى،وذلك عن طريق القراء المتأنية للكلمات والنظر في الحجج المقدمة التي تأتي في شكل بلاغي منهجي في تعريف الأمن مثلا.[45]

---

[43] العامل – البنية، في الموقع :
http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_1_3.htm

[44] -Richard Higgot, "**Globalization and Regionalization: New Trends in World Politics**", Abu Dhabi, the Emirates Center for Strategic Studies and Research,1998, p.78.
[45] Maja Zebfuss, ,op.cit.p55.

وهذا يقربنا أكثر من تحديد معالم الهويات وتمييزها عن أخرى،ومن جهة أخرى يشير إلى ذلك الخطاب السائد في المجتمع والذي يعبر عن مجموع القيم والمعتقدات المشكلة لهوية جماعة معينة من الأفراد،ومن خلال هذه التقنية عرف وفسر **Campbell** الهوية على أساس الاختلاف بين ما هو داخلي وما هو خارجي و قد فسر من خلال هذه التقنية ظهور الهويات في البلقان حيث يقول بأن الإثنية الصربية هي الداخل، و الآخرون هم الخارج **Serbian ethnicity inside and others (musilmans) outside)**.فمجموع الهويات تتشكل من الاختلاف بين هذين العنصرين الذين يمكن استيعابهما من تحليل الخطاب السائد في المجتمع.[46]

المعايير والقوانين ودورها في العلاقات الدولية:

تعتبر المعايير كمتغير تفسيري في العلاقات الدولية مسلمة مركزية في المقاربة البنائية،تفضي إلى أن المتغير التفسيري البنائي يتحول من عقلاني مادي"القوة والمصلحة"إلى متغير تصوري اجتماعي هي المعايير"**Norms"**،والتي تعرف بأنها التوقعات القيمية المشتركة حول السلوك الملائم **Appropriate behavior** ،فالمعايير هي جزء من تشكيل هوية الفاعل وخياراته كما تحمله أو تمنعه من نهج سلوك معين.[47]

أو هي كلمة لخصها **Krasner**"قواعد السلوك المعرفة في شكل حقوق والتزامات"،وبذلك فإن البنائية تدحض فرضية العقلانية للواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة حول مصالح الدولة الوطنية كمعطى مسبق وثابت،فالمصلحة الوطنية حسب أحد رواد التيار البنائي **Finnemore**"ليست المصلحة الوطنية نتاجا للتهديد الخارجي أو المطالب الداخلية بل هي تتغير وتتطور ويعاد تعريفها بسبب قوة تأثير المعايير".

إن تحديد هذه المعايير كأول وأهم خطوة في الإستراتيجية التفسيرية للبنائية يجب أن تنطلق من تأصيل دقيق للمفهوم وبهذا الصدد يميز البنائيون المعايير عن المفاهيم التصورية الأخرى استنادا إلى ثلاث خصائص هي:[48]

***التذاتانية:Intersubjectivity**

وهي الخاصية التي تميز الأفكار والقيم عن المعايير،أي أنها تجمع ما هو ذاتي عند صناع القرار وما هو موضوعي قائم في بيئتهم والأفراد المحيطون بهم.

---

[46] Toru Oga, op.cit.

[47] Hennin Boekle and others, "**Norms and foreign policy: Constructivist foreign policy**" Tubingen,Germany,working paper ,N°34a.p3

[48] Michel Barnett ,op.cit.p263.

***القيمة المرجعية Value Reference:**

المعايير تنطوي دائما على قيم مرجعية تميزها عن توقعات السلوك غير المتعلقة بقيم،والتي تنشأ عن اعتقادات سببية كالمصلحة مثلا،فسبب ارتباطها بالقيم يتضمن إذعانا طوعيا مستقلا عن المصالح.

***التوجه المباشر للسلوك Imediate orientation to behaviour:**

وهي خاصية تميز المعايير عن الأفكار والقيم والآراء والمبادئ العامة التي تتسم بأنها عمومية،وليست صريحة عكس المعايير التي توجه خطابا مباشرا للفواعل للقيام بسلوك ملائم/أو التنبيه من آخر غير ملائم **Inappropriate**.

كما يشترط للمعايير الاستمرارية،فكما في القانون الدولي لا تصبح الممارسة عرفا إلا إذا تعارف عليها أعضاء المجتمع الدولي،فكذلك الأفكار التي تظهر حينا وتختفي آخر،فهي لا تعتبر معاييرا فهي حتى تكون كذلك يجب أن تتكرر وتتمتع بتأييد أغلبية الجماعة الاجتماعية كشرط ضروري لضمان ما يسمى 'قابلية التنبؤ' **Predictability**.

لا يتضمن هذا التركيز البنائي على المتغيرات التصورية رفضا مطلقا للواقع المادي،وبدلا من ذلك نجدها تدرك أن بناء الواقع يعتمد أساسا على المتغيرات التصورية، أي الأفكار والقيم،فمثلا **'توازن القوى'** ليس بحقيقة موضوعية أو موجودة موضوعيا،بل هو واقع أوجدته الدول من خلال تفاعلاتها والمعنى الذي تعطيه له كل منها،والطريقة التي تستجيب بها لإفرازاته.[49]

إن مضمون المعايير لا ينصرف حصرا إلى تلك الأفكار والقيم المستقاة عن الدولة وبيئتها الخارجية فقط،فهو يتضمن كذلك تلك الأفكار والقيم الناجمة عن تفاعلات العلاقة بين الدولة ومجتمعها الداخلي،لذا نجد التيارات البنائية تنقسم إلى مجموعتين في هذا الصدد،وكل منهما يقترب للمعايير وتأثيرها على سلوك الفواعل من خلفيتين متمايزتين،"**المجتمع الدولي والمجتمع الداخلي'**،أي عن طريق نوعين من البنائية،بنائية فوق قومية وبنائية مجتمعية.

فالبنائية فوق قومية تهتم بتأثير المعايير المشتركة للمجتمع الدولي أو أحد مكوناته على سلوك الدولة،ورغم أن بعض الدول قد تبدي عدم الاهتمام بمثل هذه المعايير،فإن ذلك لا يستثني حقيقة أنها تبقى

[49] Maja Zebfuss,op.cit.p62.

منشغلة بها وعلى الأقل التصريح بدعمها،فهي تدرك أنه لا يمكن تجاهلها طويلا لأنها قد تجد نفسها معزولة دون مراعاتها.[50]

أما البنائية المجتمعية فتذهب باهتمامها إلى المعايير المشتركة ضمن المجتمع الداخلي،والتي يمكن تلخيصها في مفهوم **'الهوية الوطنية'** التي تشمل الرؤى حول ما تمثله الدولة لمجتمعها والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها وتفحص الكيفية التي تشكل بها هذه الهوية مصالح وخيارات هذه الدولة.[51]

لكن على الرغم من هذا يبقى السؤال المطروح هو،كيف تشكل المعايير سلوك الدولة؟أي كيف يقبل الفاعل هذه المعايير ويضفي عليها صفة الذاتية ويتخذ منها موجها لسلوكه؟

يؤكد **Checkel** بأن البنائية لا تحتكر استخدام مفهوم المعايير وأهميتها في التحليل الدولي،ومع ذلك فهي توظفها بشكل مختلف تماما عن التوظيف العقلاني للواقعية والليبرالية الجديدة، التي تنظر للمعايير بأقل قوة سببية**Causual force**،فهي تربط تأثير المعايير بمتغيرات "القوة" و"المصلحة"،فالواقعية تعتبر أن المعايير تؤثر على سلوك الدول فقط إذا ما تم فرضها من طرف الدول الكبرى في النسق،فتأثيرها لا يكون إلا على الدول الضعيفة في حال خوفها من العقوبات،فليست المعايير في حد ذاتها من تلزم الدولة على الخضوع لها،وإنما القوة التي تقف وراءها هي من يفعل ذلك.[52]

أما الليبرالية باستخدامها لنموذج شبكة المصالح،فتؤكد أن تأثير المعايير يكون متوافقا ومصالح الدول أو الفواعل الأكثر تأثيرا في الشبكة.

*إن رد البنائية يتمثل في التأكيد على أن المعايير لا تنشأ منطقيا عن مصالح الدول كما هو الأمر عند العقلانيين،ولكنها تسبقها فتأثير المعايير على السلوك لا يمكن اختزاله فقط في القيود أو الحوافز، فوظيفتها لا تنحصر في زيادة أو تقليص كلفة سلوك معين،بمعنى آخر أنها ببساطة أثر **تعديلي'Regulative'**،على سلوك الفواعل،بل أن للمعايير أيضا أثر إنشائيِ"**Constitutive'** أي أنها تعمل بمثابة حوافز تحدد الأهداف التي يجب أن يعمل الفاعل على تحقيقها بطرق شرعية.

كما تولي البنائية اهتماما خاصا لمسألة التفاعل بين النسق ووحداته،بالتركيز على علاقة الاعتماد المتبادل أو كما يسميه البنائيون التكوين المتبادل'**Mutual constitution'**،بين البنية والفاعل،وتبرز هذه العلاقة

---

[50] Kaori Nakajima, "**What makes a revisionist state revisionist? the role of international norms in state identity formation**" Journal of international relations,Volume7,N°04,2004

[51] Maceleod Alex, "**Just defending national interest ,identity formation**", Journal of international relations,Volume7,N°04,2004

[52] Hennin Boekle and others, "**Norms and foreign policy: Constructivist foreign policy"** Tubingen, Germany, working paper ,N°34a.p3

كأهم خاصية مميزة ومعرفة بأجندة البحث البنائية التي لا تقر بالتمييز –تحليليا–بين المتغيرات النسقية والمتغيرات الداخلية وفحص تأثير كل منها بشكل منفصل،بل تعطي كل منها أنطولوجيا متساوية غير قابلة للاختزال.[53]

إذ يرى **Wendt**أن البنية الدولية المعيارية مثلا:'التدخل الإنساني،السيادة ،حرية التجارة....'تدخل في تشكيل هوية ومصالح الدول،لكن الدول من خلال سلوكاتها تعاود خلق هذه البنية الدولية،فمعايير السيادة والتدخل الإنساني...تحمل معاني مختلفة بالنظر إلى المعنى الذي يعطيه كل فاعل لها ويريد تثبيته،وهذا ما يؤدي إلى إنتاج معايير جديد،وهو ما يشير كذلك لأهمية سلوكات الدول في الحفاظ أوتغيير بنية النسق المعيارية.[54]

فليست المعايير الدولية فقط التي تحدد ما على الفواعل القيام به بل حتى **الفواعل'الأعضاء'** تحدد نوعية هذه المعايير وهذا ما يسمى بالتكوين المتبادل.

---

[53] Vincent Pouliot ,**"The essence of constructivism"**, Journal of International Relations and Development Volume 7, Number 3, 2004

[54] ألكسندر ويندت،مرجع سابق،ص266.

المطلب الثالث: إسهامات المقاربة البنائية في العلاقات الدولية:

اعتبر البعض ظهور البنائية بمثابة المنظور البديل للمنظورات السائدة من قبل **(العقلانية)**، نظرا لامتلاكه العديد من المزايا و الأدوات التحليلية التي جعلت مختلف الاتجاهات البنائية تحضا بقبول واسع داخل الأوساط العلمية في حقل العلاقات الدولية.

و مما لاشك فيه أن البنائية بهذه الصورة تبرز الكثير من النقاط القيمة كما أنها تعمق فهمنا لسياسة العالم،و ذلك من خلال إثارتها الانتباه إلى بعض المشاكل و النقائص في الفكر السائد،ما جعلها بمثابة نظرة ما بعد حداثية أكثر صرامة من نظيراتها كالنسائية التي تفتقد القدرة التحليلية التي تمتلكها البنائية.[55]

بالإضافة لهذه القيمة فالبنائية تعتبر حسب الكثيرين بمثابة محاولة جادة للخروج من أزمة التنظير في العلاقات الدولية و إمكانية الوصول إلى مرحلة النظرية العامة، و ذلك من خلال تبنيها لمواقف **ابستومولوجية** و **أنطولوجية** وكذلك منهجية -كما رأينا- ذات توجه وسطي، بحيث تحتل مكان وسط أو جسر رابط بين النظريات الوضعية و الما بعد وضعية في حقل العلاقات الدولية ، حيث عملت على انتقاء محاسن النظريات المختلفة دون إقصاء أيا منها لأنه -حسب اعتقادهم- كل نظرية أخذت متغير و احد على الأقل و حللته، لذا يجب العمل على جمع هذه النظريات في قالب نظري متكامل يشمل كل المتغيرات في التحليل، لذا فهي تشجع من جهة الحوار بين تعميم نظرية العلاقات الدولية ، و التركيز على الفردانية من جهة أخرى.و يعتبر هذا أبرز إسهام يمكن أن تظهر به هذه المقاربة كامتياز خاص بها.[56]

البنائية بعد 2001/09/11:

في الحديث عن طبيعة العلاقة بين التأصيل النظري لدى الأوساط الأكاديمية و الممارسة العملية، تثار الملاحظات التالية :لقد تزامن طرح هذا النوع من الأسئلة مع بداية الحرب الأمريكية على العراق، تلك الحرب التي ناءت فيها الأوساط البحثية و الأكاديمية بعيدا و كأنه لا علاقة لهذه الحرب بما يتم دراسته في حقل العلاقات الدولية، فعندما عقدت جمعية الدراسات الدولية ملتقى "بورتلاند" في شهر فبراير 2003، أي عشية اندلاع الحرب على العراق، لم تتعرض بأدنى إشارة لموضوع الحرب، و كان قبل ذلك أحداث الحادي عشرة من سبتمبر و الحرب على أفغانستان، و كل ما تخلل تلك الفترة من المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين و تعثر طريق السلام بينهم .

---

55 ستيفن والت،"**عالم واحد نظريات متعددة**"،ترجمة:عادل زقاغ وزيدان زياني،في الموقع:
http://www.geocities_adelezeggagh_IR.html

56 Scott Burchill and others, "**Theories of International Relations**",in :
http://www.scribd.com/doc/37121283/43/The-contribution-of-constructivism

إن الطريقة التي تعامل بها الأكاديميون مع الأحداث المعاصرة اتسمت بالجمود و عدم الاهتمام، الشيء الذي يجعل من الوقت الحاضر مناسبا للبحث في الروابط بين النظرية والممارسة[57] .

*لقد نبهت أحداث الحادي عشر من سبتمبر و غزو العراق الباحثين في العلاقات الدولية إلى دور العوامل العقدية و الإيديولوجية الذاتية في إفراز سلوك معارض يعزف خارج محور الدول العظمى، الشيء الذي ساهم في إغناء النقاش و معارضة الافتراضات الكبرى الأساسية في علم الاجتماع الغربي، و لا سيما تلك التي تتعلق بعقلانية الفعل الإنساني و الاجتماعي، وترى هذه العقلانية أن العالم يتجه نحو مصير مشترك يتسم بالديمقراطية الليبرالية و اقتصاد السوق، و لا تبالي في الوقت ذاته بالخصوصيات الذاتية للشعوب والاختلاف الحضاري [58] .

يبقى السؤال المحوري و الأكثر إلحاحا هو هل الأكاديميون المشتغلون بحقل العلاقات الدولية، ملزمون بالتمرس و إدراك طبيعة الاكراهات التي تفرضها الممارسة ؟ أم أنه يتوجب عليهم الابتعاد عن مجالات التفاعل، طالما أن التوجه الأكاديمي يعني أن يلتزم المرء بالحياد والموضوعية؟

إن الكثير من الباحثين حاولوا جهد الإمكان تحليل الواقع و بناء نظريات انطلاقا مما تتيحه من ممكنات معاينة متغيرات الأحداث في الواقع الدولي، و آخرون انطلقوا من البناءات الفكرية والتأملية في محاولة للاستقراء النظري الصرف، فيتم القفز عن فهم الواقع و إدراكه و تجاوزه على إثر تحليل السلوك الخارجي مع اقتراح نماذج و صيغ من العلاقات و المعاملات الدولية،

إن المقاربة البنائية تعد الأكثر نجاعة و فعالية في تحليل كيفية تغير الهويات و المصالح بمرور الزمن، بحيث ينتج عن ذلك تغير في سلوك الدول، و في حالات معينة تفجر تحولات غير متوقعة في الشؤون الدولية، وفي هذا السياق يصبح من المهم جدا معرفة ما إذا كانت الهوية في أوربا ستستمر في التحول من نطاق الدولة–الأمة إلى نطاق محلي أضيق أم إلى نطاق أوسع أي الهوية الأوربية، ومعرفة ما إذا كانت مسألة الهوية في دول الجنوب و خاصة الإسلامية منها بإمكانها أن تشكل ردا فعليا ارتداديا على الهيمنة الفكرية الغربية، و بالتالي التأثير التدريجي على خريطة العالم الثقافية و القيمية، و قد أثيرت بعد الحادي عشر من سبتمبر العديد من النقاشات حول أزمة الهوية و الخلل الحاصل في الأنماط الفكرية و التمثلات القائمة على العنف و الإرهاب، وبهذا الخصوص ليست للواقعية الشيء الكثير لتقدمه في تفسير هذه المواضيع، وصناع القرار قد تشوب نظرتهم الغموض إذا أهملوا هذه الاحتمالات بشكل كلي. و أخيرا فان هذه المقاربات المتقاطعة من الناحية المنهجية، ترصد جوانب هامة في السياسة الدولية، و

---

57 -Vincent Poulio,"**The essence of constructivism**", Journal of International Relations and Development, Volume 7, Number 3, 2004

58 حسن الحاج علي أحمد،مرجع سابق.

فهمنا قد يعتريه بعض القصور إذا ما انصب اهتمامنا على إحدى المنظورات دون الأخرى، و لهذا فان الدبلوماسي أو صانع القرار يلزم عليه أن يتوفر علي ميزات خاصة أبرزها الدراية الأكاديمية و الفهم العميق لهذه الاتجاهات التي تكمل بعضها البعض، فإذا كان لا ينبغي له أن يتجاهل أهمية عنصر القوة، فانه إلى جانب ذلك يجب أن يؤمن بدور القوى الوطنية و دور المؤسسات الدولية، و أن يقتنع أيضا بإمكانيات التغيير و التحول حسب المنظور البنائي.

وفي الكثير من النواحي نجد ما يدعم قوة الطرح البنائي في العلاقات الدولية،وهي مجمل التحديات والأسئلة التي تواجه المجتمع الدولي بعد أحداث 2001/09/11،والتي تعتبر نقاط قوة إضافية لما جاءت به البنائية من قبل،ويمكن رصد ثلاث نقاط تستلزم انتباها خاصا وهي:

*طبيعة القوة.[59]

*العلاقة بين المجتمع الدولي والمجتمع العالمي.

*دور الثقافة في العلاقات الدولية.

إن النقاش حول القوة في العلاقات الدولية كان محصورا تقليديا للنظرية الواقعية،'القوة المطلقة'،'القوة النسبية'،'هيكلية القوة'،'توازن القوى'وهي جميعها مفاهيم ومضامين واقعية مثل مفهوم'الصراع على القوة'و'الاستقرار والهيمنة'.[60]

ولكن حتى الآن وكما يقول Wendt فإن الادعاء الواقعي بكون العلاقات الدولية مبنية ومؤسسة على القوة،لا يمكن أن تكون في حد ذاتها فكرة واقعية، فهذا الطرح الذي ينصرف إلى كون القوة تتشكل أساسا من العناصر المادية الصرفة".[61]

نجد أن المستجدات الدولية بفعل سلوكات الفواعل تقول عكس هذا الطرح أو تضيف له أدوات أخرى،فالولايات المتحدة الأميركية تمتلك وتتمتع بأعظم درجة من التحكم في العناصر المادية والقوة العسكرية تقريبا كقوة ليس لها نظير في التاريخ الإنساني،إلا أن هذه الميزة والخاصية تستعمل لبناء نفوذ سياسي ثابت حول القرارات الدولية.

---

[59] Vincent Poulio,op.cit.

[60] ستيفن والت،**"عالم واحد نظريات متعددة"**،ترجمة:عادل زقاغ وزيدان زياني،في الموقع:
http://www.geocities_adelezeggagh_IR.html

[61] **حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق.**

فالقوة هنا تظهر ليس فقط من جانب البناء المادي وإنما من العناصر غير المادية المرتبطة بالشرعية والمشروعية،وهي مشروطة بجملة من المعايير المؤسسة أو الظاهرة كعمل شرعي من وكالة شرعية.

وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن الحرب على العراق،حيث كانت النقاشات في مجلس الأمن حول هذه القضية،وأفضت إلى تفاعل معقد بين المعايير والعمليات المؤسساتية وسياسة الشرعية الدولية وقوة الولايات المتحدة،فاعتماد هذه الأخيرة على قدراتها المادية في إسقاط نظام "صدام حسين"،دون موافقة مجلس الأمن الذي يريد دائما التخلص من هالة الشرعية الدولية وكذلك حساب كلفة الاحتلال وإعادة الإعمار.[62]

غير أن هذا الطرح والضغوطات الداخلية والخارجية لم تجعل من قوة الولايات المتحدة الأميركية المادية مصدر سيطرتها،وهنا كان التحول الأحادي في السياسة الأميركية بخلق جملة من المعايير مثل: 'الحرب على الإرهاب'و'محور الشر'والدول المارقة الراعية للإرهاب'و'الحروب الوقائية'،وهنا سمحت للعلاقة المعقدة بين المعايير والسلطة الشرعية والهيمنة بفرض سيطرتها على السياسة الدولية في إطار هذه المعايير التي تعتبر في نظر الكثيرين لها ارتباط وثيق بالشرعية الدولية.وهنا نلاحظ أنه حتى وإن كانت الولايات المتحدة الأميركية أكبر دولة من حيث التكوين المادي،إلا أن قوتها لم تظهر إلا من خلال جملة من المعايير والقيم المرتبطة بالفكر الاستراتيجي الأميركي،والتي تسير وتفسر هذه العناصر المادية وكيفية استعمالها والهدف منها.[63]

*من المهم التمييز بين مفهوم"المجتمع الدولي"و مفهوم"المجتمع العالمي"،فالأول يعبر عن 'نادي الدول' ومعاييرها ومؤسساتها حول التعايش والتعاون وحتى الصراع،والثاني هو أكبر شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الدول والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية والفواعل الاجتماعيين الآخرين.

ودون إنكار نظام السيادة نجد أن البنائية فعلت الكثير لإظهار كيفية تشكيلها للمجتمع الدولي ومؤسساته من قبل الجهات الفاعلة فيه،وهنا يظهر عمل المنظمات غير الحكومية وقدرتها على حشد عدة معايير من قبيل:حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، للحد من سلطة الدولة والتدخل والتقليص من سيادتها حتى

[62] Scott Burchill and others, **"Theories of International Relations"**,in : http://www.scribd.com/doc/37121283/43/The-contribution-of-constructivism

[63] السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر : 2001 الإشكالات الفكرية والاستراتيجية**، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004، ص26.

داخليا،وهنا تظهر إمكانية التحكم ولو بشكل مؤقت ونسبي من المنظمات غير الحكومية في مجال العمل الدولي العام ورسم ملامح جديدة للسيادة.[64]

وهنا تكمن أهمية الأفكار وبالأخص فيما يعرف بالإرهاب،حيث يرى المجتمع العالمي في استخدام هذا المصطلح كجزء من الإقناع الأخلاقي والسياسي،وليس كجهد لبناء معايير تحارب أفكار وقيم الجماعات الإرهابية العابرة للحدود،والتي تعمل في الفضاء الاجتماعي العالمي الذي يتجاوز الحدود الوطنية،وهنا يمكن اعتبار أن قوى المجتمع العالمي هي النسيج الاجتماعي للمجتمع الدولي،وتساهم في خلق القيم السياسية التي قد تساعد فيما بعد في تطوير تحويل أو تغير سلوكات الدول.[65]

كما يظهر دور الإعلام وسيطرة شركات البث والإنتاج التلفزيوني على الواقع الاجتماعي في الدول،وهنا تصبح قضية التحكم في البناء الاجتماعي صعبة للغاية وكذلك عدم القدرة على التنبؤ بسلوكات الأفراد لعدم القدرة على السيطرة على عمل هذه المؤسسات الخارجة عن إدارة الدولة.

*إن دراسة الثقافة في العلاقات الدولية مرتبطة مباشرة بالبنائية،فالبنائيون يقصدون من الثقافة هنا،المعايير الاجتماعية وطرق استعمالها ودورها في بناء الهويات وصقل وتحديد المصالح،منهجيا يتضمن هذا الأمر تعريفا للمعايير وكذلك تتبع آثارها على العمل السياسي والاجتماعي،ويمكن فهم الثقافة هنا كذلك على أنها تذاتانية المعاني والممارسات التي تعطي للمجتمع ميزاته الخاصة،أي مجمل مكونات الهوية وفي الوقت الحالي يصعب حل الصراعات التي تدور حول سمات الهوية كالدين والقيم،إذ أن المتتبع لتطور الأحداث على مدى عقود قليلة ماضية يرى بأن الدين واحد من أكبر إن لم يكن مصدر الصراعات في العصور الحديثة كذلك،وخصوصا بعد أحداث09/11 وظهور خطر جديد وبديل يسمى الخطر الإسلامي المرتبط بالإرهاب العابر للقارات،فحول الصراعات الدينية نجد أنه في العالم المعاصر أصبحت الخلافات الإيديولوجية ثانوية بالنسبة إلى صراعات الهوية،سواء بالنسبة إلى داخل الدولة القطرية أو على المستوى الإقليمي أوالمستوى الدولي.[66]

وهنا يظهر الاشتراك الموجود بين الثقافة والهوية بوجود مكونين مشتركين هما،الدين واللغة،خاصة الدين الذي سرعان ما أصبح واحد من أكثر المكونات دراسة لمصادر الصراعات في الوقت الحالي وهذا لسببين:

---

[64] Vincent Poulio,op.cit.

[65] ولد السيد أباه،مرجع سابق،ص53.

[66] Vincent Poulio,op.cit.

1-كان ينظر للدين من طرف البعض على أنه أكثر أهمية من تأثير البدائل الأخرى للهوية،نظرا لأهميته في البناء الاجتماعي ولأن له إطار مفاهيمي يساعد على فهم حقيقة مجموعة من القواعد والمعايير التي تربط سلوك الفرد مع الإطار العام باعتباره مصدر للتنظيم في المجتمع.[67]

2-الأمر الثاني راجع إلى التصور العام خلال العقود الماضية والتي شهدت مزيدا من الصراعات الدينية،والبعض أوجد صلة بين هذه الصراعات والصراعات العرقية والتأكيد على الدين أكثر سمات الهوية بروزا،وبالتالي فإن الدين هو أبرز جوانب الهوية من أي وقت مضى،فموجز النظر إلى ثلاثة أو أربعة عقود الماضية يدعم الحجة القائلة بأن للدين دورا متزايدا في الصراعات السياسية،حيث سلطت صدامات عنيفة في أماكن مثل:أيرلندا الشمالية ونيجيريا والسودان والشرق الأوسط والعراق وتيمور الشرقية و كوسوفو والهند وسيريلانكا....،وكما يقول المحلل السياسي"جوناثان فوكس"Jonathan Fox'، بأن الصراعات المتصلة بالأديان ستتواصل وتواصل هيمنتها على الأحداث خلال العشرين عاما القادمة،وهنا فإن الجوانب الثقافية هي التي تدعم مسار العلاقات الدولية في جوانبها الصراعية أو التعاونية لأنها مرتبطة بهوية الفواعل وبنائهم الاجتماعي،وبالتالي فهي تفسر سلوكات الأطراف والأهداف منها ومن هنا يمكن القول بربط جملة العناصر المادية والمصالح بعنصر الدين كجزء من الهوية لتفسير الواقع الدولي خصوصا في جانبه الأمني.[68]

وعليه فإن هذه النقاط الثلاثة هي ما يدعم الطروحات البنائية في تحليل ومتابعة تطور الأحداث في الواقع الاجتماعي الدولي والعالمي ويعطينا نظرة أكثر شمولية ووضوحا وتطرقا لأغلب نواحي الظاهرة الاجتماعية الدولية بشكل أفضل وأنجع من أغلب النظريات الأخرى التي تعمد إلى تفسير وتحليل منطلق واحد كمتغير يحدد هذا البناء.

لهذا فإن البنائية تحاول دائما التعامل مع الظواهر والقضايا كأشياء مبنية تخضع لعدة عوامل يمكن دراستها للوصول إلى نتائج أكثر دقة،وليس التعامل مع الواقع كما هو أي كمعطى مسبق كما تأخذه النظريات العقلانية،فالبنائية لا تعقد من فهم الواقع كما يقول العقلانيون،بل تزيد من القدرة التفسيرية للواقع عن طريق فهم كيفية نشأة وتكوين الظواهر والمتغيرات التي تحدد سلوك الدول وبنى النظام الدولي وتفاعلاته.

---

[67] Scott Burchill and others, **"Theories of International Relations",**in :
http://www.scribd.com/doc/37121283/43/The-contribution-of-constructivism

[68] صادق صبور محمد،**الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي**، بيروت ،دار الأمين للنشر والتوزيع، 2007،ص83-

وما يزيد من قوة الإسهام البنائي في العلاقات الدولية هو انتقادات الواقعية نفسها،فهذه الأخيرة التي تحاول إخفاء محتوياتها المعيارية، تواجهها البنائية برغبة في تحويل العالم بشكل واضح،ففي حين نأمل أن يكون الزعماء مثل Gorbatchev في السلطة،فكيف نمنع زعماء مثل Hitlerو Staline من الوصول إلى الحكم،وكيف نمنع المبادئ والمعايير وتلك المفاهيم الفاسدة للسياسة العالمية من الانتشار،فالهدف من الاهتمام البنائي بالمعايير والهويات هو معرفة كيفية نشأتها وكيف يمكن أن تتغير والسلوك الذي يمكن توقعه نتيجة لظروف وأفكار معينة.

المبـحـث الثــانـي

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن حسب الطرح البنائي

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: النظرة البنائية لمفهوم الأمن

المطلب الثالث: مرتكزات التحليل البنائي لمفهوم الأمن

المطلب الرابع: التحولات الأمنية والجيوسياسية بعد 11 سبتمبر 2001 وتأثيرها على تطور مفهوم الأمن حسب الطرح البنائي

المطلب الأول: مفهوم الأمن

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي،لأنه نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد ومستويات متنوعة،يتعرض لتهديدات مباشرة وغير مباشرة،من مصادر تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها،سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو النظام الدولي،فهو أحد المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية والذي يتسم بالغموض منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى،ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول،التي عادة ما تتخذ "الأمن" هدفا من أهدافها والذي يتم تحقيقه باتخاذ إجراءات وقائية وأخرى علاجية،وهي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة،أو بحسب ما أطلق عليه Arnold Wolfers "**أهداف البيئة**"،ولم يعد الأمن يقتصر على الفهم التقليدي المعني بالحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك،تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.[69]

إن الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها،وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة،حيث أنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة"**الأمن**"،شأنها في ذلك شأن كثير من المفاهيم المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد له شكل قاطع.

حيث يظل هنا مفهوم "**الأمن**" مفتقرا إلى ضبط معرفي وحتى إجماع اصطلاحي، تمثل في عدم الوصول على تحديد معنى ثابت رغم تعدد الدراسات المختصة في الميدان وثرائها.

ويمكن إيعاز هذا الغموض إلى سببين اثنين:[70]

*غياب أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية المتخصصة،كتكريس لحالة اللاتوافق بين الباحثين حول مضامين هذا الميدان والمتغيرات المكونة له وأيضا المصادر المهددة للأمن وأشكال تحقيقه.

*التواتر النظري الذي يطبع عملية التنظير في العلاقات الدولية عموما والدراسات الأمنية بشكل خاص.

وعليه فإن عدم وجود إجماع حول مفهوم"**الأمن**"،هو انعكاس مباشر للقطيعة المعرفية التي تصل إلى حد الصراع الوجود بين النظريات والمدارس الكبرى في العلاقات الدولية،وحتى بين المقاربات الأمنية الموجودة.

---

[69]- سليمان عبد الله حربي،"**مفهوم الأمن مسوياته وصيغه وأبعاده:دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19،ص9

[70]- جون بيليس،"**الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة**"،في جون بيليس وستيف سميث محرران،**عولمة السياسة العالمية**،ترجمة مركز الخليج للأبحاث،دبي،2004،ص410

وفي ذلك يرى **Barry Buzan** أن"**الأمن**" مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل،بدءا بالسياق التاريخي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاءا بالغموض الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.[71]

هذا وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة"الأمن"،مرادفا للطمأنينة أو نقيضا للخوف أو مساويا لانتفاء الخطر،متفقا مع ما ورد في النص القرآني حيث نجد كلمة"الأمن"،في صيغ مختلفة،فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وهو ما ينجر عنه من راحة النفس،فباستثناء مفاهيم الأمن والأمانة والإيمان وهي الأكثر في النص القرآني،فإن كلمة "**الأمن**"،وحدها قد وردت خمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغ"امنين"،ومنها ثلاث مرات ذكر فيها "**الأمن**"بصيغة مقابلة للخوف في قوله تعالى:"**فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**"°،وقوله كذلك:"**وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا**"°°،وقوله تعالى:"**وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به**"°°°،ومنه فالأمن هو ضد الخوف.[72]

* ونجد كذلك الأستاذ Arnold Wolfers، الذي سار في نفس هذا الاتجاه ولكن مع بعض التفسير لقضية غياب الخوف،حيث يؤكد "**الأمن**" هو غياب التهديد ضد القيم المكتسبة،هذا في جانبه الموضوعي أما في الجانب الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم.[73]

*وقد أكد Robert McManamar وزير دفاع أميركي سابق وأحد مفكري الاستراتيجيا في كتابه"**جوهر الأمن**"،أن هذا الأخير يعني التطور والتنمية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة،وأضاف:"الأمن الحقيقي للدولة ينبع من مفردها العميق للمصادر التي تهدد قدراتها ومواجهتها،لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل.

---

[71] Barry Buzan,"**Is international security possible"?**paper presented at:New Thinking about strategy and international security(conference),edited by Ken Booth,London Harper Collins Academic,1991,P31

[72]ممدوح شوقي كامل،**الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، القاهرة ،دار النهضة العربية، 1985،ص28.

[73] Olivier Richmond,"**broadening concepts of security in the post- cold war** : implications for the E U and the Mediterranean region," in http://www.Edg ac,uk/eis/publications (26 Mars 2000) .

°سورة قريش الآية : 2-3-4 /106

°°سورة النور الآية 55/ .24.

°°°سورة النساء الآية 83/ .4.

*وقد اشترك كل من Henry Kissinger ودائرة المعارف البريطانية في كيفية تحديد مفهوم الأمن،حيث يؤكد Kissinger أن"**الأمن**" هو أي تصرف يسعى من خلاله المجتمع إلى حفظ حقه في البقاء،وهو ما تدعمه دائرة المعارف البريطانية بكون الأمن حماية للأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية.[74]

* بوث ويلرBooth Wheeler" لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه وبتحقيق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر".[75]

*جياكومو لوسياني(Giacomo Luciani) " الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة والتصدي لكل عدوان أجنبي".

*فرانك تراجر وفرانك سيموني(Frank N.Tragrer et Frank Simonie) " الأمن الوطني هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية، الذي يعني خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية ضد أعدائها الحقيقيين أو المحتملين.[76]

*دومينيك دافيد(Dominique David) " الأمن في معناه الواسع، يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا "[77]

*وولتر ليبمان(Walter Lippmann) " إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه ".[78]

أما Barry Buzan فهو يؤكد على أمر أشمل من هذه المعطيات ويقول بأن "الأمن" يكون على أساس السعي للتحرر من التهديد،أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فإن الأمر يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات في حفظ هويتها المستقلة وتماسكها العملي".[79]

---

[74]زكرياء حسين ، "**الأمن القومي**"،في الموقع:
http//www.geocitie.com/lint ,html

[75]جون بيليس،مرجع سابق،ص414.

[76] Thierry Balzac,"**Qu'est ce que la sécurité national**", La Revue Internationale et stratégique,(Hiver, n°= 52,2003-2004), p33

[77] Charles-Philippe David, Jean Jacques Roche, "**Théories de la Sécurité : définition, approches et concept de la sécurité international**",Paris :Edition Montchrestien,2002, p85.

[78] Thierry Balzac,op.cit,p38

[79] Barry Buzan, op.cit.p39

من خلال هذه التعريفات وعلى الرغم من عدم حصرها،يمكن إعطاء تعريف إجرائي وشامل "للأمن"،حيث يمكن القول بأنه:"قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصـــادية والعســكرية والاجتماعية وباقي القدرات في شتى القطاعات في الحفاظ على المجتمع وفي مواجهة التهديــدات مــن الداخل ومن الخارج في السلم وفي وقت الحرب وذلك مع استمرار هذا الفعل في الحاضر والمستقبل".

لقد كانت مسألة الأمن دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية،بهدف توفير الســلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف،باختلاف تقييم هذه الحالة من دولة إلـــى أخرى،وقــد رســمت معاهــدة Westphalia التي عقدت في عام 1648 وكرست مفهوم الدولة الوطنية كوحدة تحليــل أساســية فــي العلاقات الدولية،لكونها الفاعل الأساسي في النظام الدولي ولم يكن فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمنأى عن الدولة الوطنية،رغم التباينات الجغرافية والبشرية والحضارية في طبيعة الدول،ولذلك كان لزاما أن يفهم "الأمن" داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير مــن حــدود تماســها المباشــر مــع الوحــدات الأخرى،فاندرج الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصيغ التوجه الــوطني والقــومي للدولة،بتســخير الإمكانيات والموارد لرسم الإستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها القومي.[80]

ارتبط مفهوم الأمن في دراسة السياسة الدولية "تقليديا" بمفهوم الدولة،التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي،حيث اعتبر "الأمن" أحد أسباب نشأة الدولة،فقد ميز Thomas Hobbs بين حالة المجتمــع وحالة الطبيعة،واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة "المجتمع" بينما تعــيش الدولــة حالــة الطبيعة في العلاقات الدولية، والبحث عن "الأمن" دفع البشر في الانخراط في مجتمعات من خلال عقــد اجتماعي تتخلى بموجبه عن حريته لصالح سلطة مركزية مشــتركة،ويعتقد Hobbs أن هــذه الســلطة المركزية"الدولة" ،كونت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي،وبذلك فإن الأفراد وكلــوا مهمــة حمايتهم للدولة.[81]

فالمفهوم الضيق لــ"الأمن" يتضمن الإجراءات الخاصة بحماية الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة وتهيئة الظروف المحيطة بهم،إشباعا لرغباتهم الأساسية والتكميلية،أي مجمل السياسات التي تهدف إلــى توفير الحماية للأفراد وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية،في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين،بل أن Zbignieu Brezinski قد اختزل تلك السلطات حين طالب بتركيز مهمة تأمين الدولة والأفراد إلى الأجهزة الاستخباراتية القومية وفــي ذلــك

[80]جون بيليس، مرجع سابق ص421.

[81]مارسيل ميرل،**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**،ترجمة حسن نافعة،،القاهرة ،دار المستقبل العربي ،1986،ص52-53

يقول:"سيكون الوضع الأمني مثمرا إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الإســتخباراتية القومية".[82]

أما الجانب الآخر للمفهوم التقليدي لــ"الأمن" فيؤكد على 'Hard Security'،الــذي يميــزه الطــابع العسكري والذي عادة ما يتبلور من خلال موازين القوى بين الدول لعدم حيازتها علــى أســباب القــوة المتمثلة في قدراتها الأمنية التي توجد فيها،أما إذا اقترنت بصراعات حدودية ومنافسات إقليمية والنفوذ في المناطق الحيوية من العالم،فــ"الأمن" الخشن يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية.

إن المفهوم الواسع لــ"الأمن" يشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولــة وســلامة أراضــيها،كما أن الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي يشمل "الأمن"ببعديه الداخلي والخارجي،أي أنه تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصــالحها وتهيئــة الظــروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع،وفقا لهــذا الطرح فإن هذا المفهوم يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية:[83]

*تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا.

*تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

*تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

كما يندرج في المفهوم الواسع لــ"الأمن"،مفهوم **الأمن الناعم**،'Soft security' والذي تنــدرج فيــه كــل التحديات غير العسكرية التي تواجه الدولة،مثل التحديات الصحية والجرائم المترتبة عن"غسيل الأمــوال والقتل والتهريب واللاجئين والمشاكل العرقية والعمالة السلبية والتطرف والإرهاب...."،وهي تحديات غير مباشرة في مجملها و ذات طبيعة مركبة يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع، وهذه الظــاهرة تكون ممتدة جغرافيا وعابرة للحدود ويتعدى تأثيرها إلى أقاليم أخرى،بل قد تكون ظاهرة عالمية.كما قــد يتحول الأمن الناعم إلى أمن خشن إذا عولجت هذه الظواهر بأدوات عسكرية مثل:تفاقم التحــديات إلــى تهديدات تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها،ومنه يجب النظر إلى الطرح الكلــي لمفهــوم "**الأمن**" الذي يراعي التشابك بين المحددين الداخلي والخارجي لــ"**الأمن**".

[82]زبيغنيو بريجنسكي،**الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**،ترجمة عمر الأيوبي، بيروت ،دار الكتاب العربي ،2004،ص24

[83] سليمان عبد الله حربي ،مرجع سابق،ص11

وفي هذا السياق حددت دراسة بحثية قام بها "**المعهد الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبيـــة**"،حـــددت خمسة أنواع من التهديدات لـــ"**الأمن**" الناعم بشكل تصاعدي على النحو التالي:[84]

***المخاطر الفردية**:تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأفراد.

***المخاطر المجتمعية**:إتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد،مثل انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية في ذات الدولة.

***تهديدات عابرة للحدود**:مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين والإرهاب..

***الأزمات الزاحفة**:اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول مثل:انتشار الأوبئة المعدية القاتلة،انتشار ظواهر تهدد هذه الكيانات...

***الكوارث المحتملة**:تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتــد إلـــى عـــدة أقـــاليم مثل:الأعاصير والكوارث النووية والمشاكل البيئية الكبرى.

وهنا يمكن تلخيص توسع مفهوم "الأمن" من خلال هذا المخطط:

التوسع الأفقي	قطاعات الأمن	
	السياسية العسكرية الاقتصادية البيئية المجتمعية	
العمق العمودي	مستويات التحليل	عالمي إقليمي دولي وطني مجتمعي فردي

Source : Thierry Balzac, op.cit, p43.

يشير هذا المخطط إلى توسع مفهوم "**الأمن**" عبر نقطتين أساسيتين:

84 إبراهيم عرفات،"*الأمن في المناطق الرخوة:حالة اسيا*"،في هدى ميتيكس والسيد صدقي عابدين،محرران،قضايا الأمن في آسيا، القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2004

الأولى: تشير إلى توسع مفهوم الأمن أفقيا ليشمل قطاعات متعددة علاوة على السياسة العسكرية هي اقتصادية، بيئية ومجتمعية، تحظى هي الأخرى بالأولوية.
الثانية: تتعلق بعمق مفهوم الأمن، من خلال شمولية مستويات التحليل للبعد الإنساني، المجتمعي الوطني، الإقليمي وصولا إلى العالمي.

إن هذا المفهوم الموسع للأمن يقودنا للحديث عن أبعاد هذا المفهوم وتطبيقاته والتي يمكن إجمال أهمها في النقاط التالية:

أبعاد الأمن:

* *البعد السياسي:*

لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، يتجلى الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى،وهنا تهدف الدول إلى تعريف الأمن واستعمالاته بالشكل الذي يحتوي أهداف سياسية كبرى،كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية وحتى من التدخلات الداخلية،ومنه يصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيسي الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الأهداف مسعى الدول لضمان أمنها:

* *ذاتي*: يتمثل في إيجاد "وسائل دفاعية"،أي القوات العسكرية.

* *تكيفي*:يتعلق بتحويل الوسط الدولي إلى نحو يصبح فيه العدوان على الدولة أمر غير متاح.

لذلك يعرف البعض "الأمن" عبر هذا البعد بكونه يدل على سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي وحمايتها من التهديدات في الداخل ومن الخارج، لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق مصلحتها الوطنية.[85]

البعد الاقتصادي:

عادة ما يدرك الأمن الاقتصادي اعتمادا على وجهتين، فحسب التقليديين يعني الأسس الاقتصادية للقوة العسكرية للدولة مما يؤهل هذه الأخيرة خوض غمار السباق نحو التسلح، أما من وجهة نظر التوسعيين فيرتبط بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية وما تفرزه هذه التفاعلات من اشتداد حدة التنافس بين الدول، خاصة ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات

* [85]ممدوح شوقي كامل،مرجع سابق،ص67–68.

تجارية مع قوى اقتصادية كبرى،وللوقوف أكثر على واقع البعد الاقتصادي لـ"لأمن" نشير إلى النقاط التالية:[86]

* التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والوصول إلى الأسواق الاستهلاكية من خلال استغلال التبعية الاقتصادية أو حتى استحداث آليات للشراكة الاقتصادية أو ما شابه.

* التخوف من تكرار سيناريو الأزمات الاقتصادية العالمية، خاصة مع حساسية العلاقات الطاقوية الدولية، التي يشكل "البترول" أحد أهم فواعلها الأساسيين.

* هشاشة الاقتصاديات الوطنية، التي أصبحت مهددة بفعل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى.

* يمثل التناقض بين الشمال الغني والجنوب الفقير أو ما يسمى بالمركز والمحيط المظهر الأكثر خطورة وتغذية للاأمن.

هذا وقد تم ربط الأمن الاقتصادي في المقام الأول حسب التقليديين برخاء ورفاهية الفرد، مما يعني انعتاقه من الفقر والجوع ليكون مؤمنا اقتصاديا في سياق نظام اقتصادي غير عادل ولا متوازن ما ينعكس على الاستقرار الداخلي للدول.

البعد المجتمعي:

يعتبر القطاع المجتمعي أحد الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الموسع من خلال إثارة مفهوم الأمن المجتمعي، فالتطور التقني الذي مس وسائل النقل والاتصالات ساهم في شيوع بعض مظاهر الأزمة التي كانت في مراحل سابقة ضمن الحدود السياسية للدول مثل: الجريمة المنظمة، شبكات التجارة غير المشروعة للمخدرات والأسلحة المحظورة،...إلخ.

كما نشير إلى مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية، التي لم تعد حكرا على الدول المتخلفة فحسب، وقد تجد بعض مسبباتها في موجة التدفقات السكانية وما تثيره من قلق وتوترات للبنية الديمغرافية للدول المستقبلة، بفعل تنامي العنصرية وكراهية الأجانب، مما يهدد الاستقرار المجتمعي ومعه الأمن العالمي. و تظهر عدم قدرة الدولة على التحكم في إقليمها ولجوئها إلى القوة في المقابل تعمل الجماعات المتناحرة على نشر الفوضى بغرض تحقيق أهدافها، وهذا ما يدفعها إلى اللجوء لاستخدام أساليب جديدة للمواجهة مثل الميليشيات شبه العسكرية، الجماعات الإجرامية وغيرها.

[86]محمد شلبي،"**الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة**"،عن أشغال الملتقى الدولي الأول حول:"الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"،الجزائر،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،2003،ص163.

هذا ما يوضح أن حروب ما بعد الحرب الباردة تعتمد على "أسلوب العنف" فيما بين الجماعات أطـراف النزاع، ويظهر ذلك في استهداف المدنيين والإبادة الجماعية وغيرها،مما يهدد الاستقرار المـرتبط بهـذه المظاهر والذي قد يتعدى إلى التنافس حول الموارد الطبيعية بين الجماعات والسلطة والتي قد تصل إلـى حد التصفية العرقية التي تستهدف المدنيين على حد تعبير Baldwin.[87]

وهنا يطرح Muller ثلاثة مستويات أساسية لفلهم الظاهرة الأمنية:[88]

* الدولة: تهدد في سيادتها وقوتها.

* المجموعة: تهدد في هويتها.

* الأفراد: يهددون في مسألة البقاء والرفاه.

كما أنه يحدد بأن المأزق المجتمعي يؤدي إلى غياب الأمن المجتمعي، المرتبط بقدرة المجموعـة علـى الاستمرار والحفاظ على خصوصياتها، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، خاصـة من خلال إحساس المجموعة بوجود مساس بمكونات هويتها من لغة وثقافة ودين وغيرها.

البعد الإيديولوجي:

هو القدرة على الحفاظ على الأنساق العقائدية'Belief Systems'،وتأمين الفكر والعادات والتقاليـد مـن الثقافات الدخيلة أو الفاسدة خاصة،غير أن هذا البعد ومع نهاية الصراع بين المعسـكرين الإيـديولوجيين تطور إلى بعد حضاري ضمن عدة أطروحات حول هذا الموضوع أهما أطروحةSamuel Huntington حول صراع الحضارات،حيث أن نهاية الصراع الإيديولوجي أعطت الانطباع بأن هناك مناخـا جديـدا وحقلا متجددا للتنافس الدولي،ونموذجا مختلفا للعلاقات الدولية،حيث أدت أزمة الخليج الثانية إلـى إدراك وشيك مجتمعات الشمال باحتمال انفجار لعوامل الفوضى في العلاقات الدولية،إن التهديد بانفجار عوامـل الفوضى في دول العالم الثالث عموما ليس تهديدا بالمعنى العادي وإنما تهديد لذات أصـول ومرتكـزات الحضارة الغربية وأسلوب ونمط الحياة الغربية،وذلك بالتركيز على ما يسمى الإرهاب المنتظر كرد فعـل للتدخل.[89]

ويمثل الخطر الإسلامي حسب النظرة الأميركية والغربية عموما يمثل خطرا شديدا محتملا يهدد أصـول الحضارة الغربية،باعتبارهم أثبتوا قدرتهم على نقل جانب من الصراعات والأزمات داخـل المجتمعـات

---

[87]عادل زقاغ، "**إعادة صياغة مفهوم الأمن ـــ برنامج البحث في الأمن المجتمعي**" في الموقع:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/recom1.html

[88]زكريا حسين،"**الأمن القومي**"،في الموقع:
http://www.geocities.com/lints,html

* [89]حسن حاج علي أحمد وآخرون،"**حرب أفغانستان:التحول من الجيواستراتيجي إلى الجيوثقافي**"، **في:** أحمد بيضون وآخرون،العرب والعالم مابعد11سبتمبر2001،سلسلة كتب المستقبل العربي،33،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص252-253.

الغربية بشكل مباشر،ولقد عمدت القوى الكبرى في الشمال إلى صياغة استراتيجيات بما يتفق ورؤية "الإسلام السياسي" و"الإرهاب الدولي" كتهديد داهم،سواء للأمن أو للحضارة بالمعنى الواسع للكلمة.[90]

وحسبHuntington فإن النظام الدولي بعد نهاية الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي،تحول إلى نظام جديد يتشكل من ثمان حضارات،الحضارة الغربية والحضارة اليابانية والحضارة الكنفوشيوسية والحضارة الهندية والحضارة السلافية والحضارة الأرثوذوكسية والحضارة الأميركية اللاتينية والحضارة الإسلامية،ويمكن أن تكون كذلك الحضارة الإفريقية،فهذه الحضارات على اختلافها هي التي تشكل السمة السائدة للنظام الدولي الراهن,ومن الطبيعي أن تتصارع هذه الحضارات من أجل البقاء والتأثير وكذلك من أجل الهيمنة،فحقيقة أن الغرب هو الآن في القمة وهو الأقوى،غير أن الحضارات الأخرى تحاول تنمية وتطوير اقتصادياتها وقوتها العسكرية وطاقاتها الثقافية من أجل منافسة الغرب.

البعد البيئي:

تشهد الدراسات البيئية نموا محسوسا في الأدبيات السياسية خاصة مع السنوات الأخيرة، نظرا للإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولتي، المجتمعي والبشري، وأهم ما يثير اللاأمن البيئي ما يلي:

ـ تدهور النظام البيئي بفعل الحروب والنزاعات المسلحة من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي التلوث البيئي، انقراض أنواع حيوانية ونباتية ولنا أن نتصور انعكاسات ذلك على أمن الأفراد والجماعات.

ـ ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطاقوية والطبيعية، التي عادة ما تفرز خلافات وأزمات حول كيفية استغلالها، ونشير هنا إلى مؤشر"الماء" الذي يلعب دور المحرك الأساسي في مجمل التفاعلات النزاعية على المستوى العالمي في المرحلة المعاصرة.[91]

ويعتقد في هذا الإطار(Keith Krause) أن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي، أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا، وأكثر من ذلك تعتبر رفاهية الأفراد أكثر أهمية من المصلحة الوطنية والسيادة.

غير بعيد عن هذا الطرح يذهب(Homer Dixon) إلى التأكيد على أن الديناميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي إلى صراعات عنيفة.[92]

---

[90] Michael Emerson and others, "**Islamist radicalisation the challenge for Euro-Mediterranean relations,Brussels,center for european policy studies,2009.**

[91]- سليمان عبد الله حربي،مرجع سابق،ص25-26.

[92]محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش،**مفاهيم أمنية**، الرياض، مركز الدراسات والبحوث،2010.ص17-18.

وعليه فهناك ارتباط قوي بين اللاتوازن البيئي والأمن، هذا الأخير يشكل الفرد مرجعيته الأساسية.

من خلال الشرح السابق لمفهوم "**الأمن**"، بشكله العام إلى أنه مفهوم نسبي ومتغير يتسع ويضيق وفقا لطرق تناوله، كما أنه مفهوم مركب ذو مستويات وأبعاد عدة"فردي و قومي وإقليمي و دولي ..."،"عسكري و سياسي و اقتصادي و اجتماعي و إنساني و بيئي..."،كما يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من اتجاهات عدة.

وعلى هذا الأساس فإن تحديد مفهوم "**الأمن**" ينطلق من حيث الدرجة العالية أو المتدنية وليس من حيث الوجود التام أو العدم،كما أن "**الأمن**" ليس شعورا يصحبه رد فعل غريزي،أي سلوك غريزي وإنما هو باعث على الشعور يتميز بالوعي والإدراك ويتحقق في الواقع،وبناءا على تلك التدابير فالعلاقة بين "**الأمن**" و"**التدابير الأمنية**" هي علاقة سببية موضوعية وليست مجرد احتمالات غير واقعية أو مجرد مخرجات ناتجة من الخوف أو الخطر،فـ"**الأمن**" يعبر عن حركة دائمة ومركبة تواكب التطور المجتمعي بجميع أبعاده وتداخل مستوياته.[93]

وعلى هذا الأساس فإن "**الأمن**" كما أدرجنا من قبل يعبر عن :"**قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وباقي القدرات في شتى القطاعات في الحفاظ على المجتمع وفي مواجهة التهديدات من الداخل ومن الخارج في السلم وفي وقت الحرب وذلك مع استمرار هذا الفعل في الحاضر والمستقبل**".

[93]- سليمان عبد الله حربي ،مرجع سابق،ص30-31

المطلب الثاني:النظرة البنائية لمفهوم الأمن

على غرار نظرتها للعلاقات الدولية فإن البنائية أو الفكر البنائي في الدراسات الأمنية ومحاولة تحديد مفهوم "**الأمن**" نجده يأخذ نفس الاتجاه،فالمقاربة البنائية تصنف ضمن المقاربات المراجعة لمفهوم "**الأمن**"،والتي تضع المفاهيم السابقة كجزء فقط من محاولة تحديده،فـ"**الأمن**" كغيره من الظواهر الاجتماعية ليس معطى مسبق بل هو مبني اجتماعيا،ويتم بناؤه عن طريق التفاعلات والتعاملات والعلاقات وامتزاج الهويات والمصالح والقيم التي تتحكم في سلوك الدول،ومنه تحاول هذه المقاربة إعطاء أكبر أهمية للأفكار والمعايير في تحليل وتفسير ظاهرة "**الأمن**" مؤكدة على دور الهوية ومقيمة علاقة قوية بين "**الهوية**" و "**الأمن**"،فالهوية حسب البنائيين:[94]

*الهوية تحدد مصالح الدول.

*الهوية الإستراتيجية تحدد سلوك ومصالح الدول.

*الهويات ليست جامدة بل هي متغيرة ومتحركة ومتطورة،فتغير الهوية يؤدي إلى تغير المصالح،غير أن التغير في الهوية لا يمس جوهرها،وإنما بعض الجوانب الأساسية فقط.

تلعب الأفكار الدور المهم في تغير الهويات،ومنه تغير المصالح إذا لا يمكن الفصل الكلي بين الهوية الجوهرية والهويات المتغيرة لأنها تتطور في بيئة تتغير باستمرار،وهذا ما يؤثر على إنتاج هذه الهوية.

فالهوية إذا تحدد مصالح الدول عبر الأفكار والقيم التي يحملها و يتشارك فيها ويطبقها صناع القرار في هذه الدول،والتي تختلف من دولة إلى أخرى ومن منظومة إلى أخرى،فصناع القرار هم الذين يصنعون الإدراك ويجعلون الجوانب المادية حقيقية،بحيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية،وبالتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية، بل هو تمثيل وتصور عقلي،وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات،ومنه فإن الأفكار التي تنتج من إدراكات صناع القرار هي التي تحدد هوية هذا الفاعل بالتالي تبني مصالحه وما يريد تحقيقه،وهنا لا توجد حقيقة واحدة بل عدة حقائق في المجتمع والدولة والنظام الدولي،لأنه لا يمكن تفسير كل ما تقوم به الدول بتفسير واحد باختلاف الهويات والمصالح والأفكار والقيم.[95]

[94] Edward A.Kolodziej,op.cit.p265.

[95] Anthony D.Lott,**"Creating insecurity:Realist,constructivism,and US security policy"**,Ashgate publishing company ,2004.p56-57.

*تحديد الهوية الإستراتيجية لمصالح الدول يقصد منها ماهية الفاعل وماهية المعايير والقيم التـــي يـــؤمن بها،وكذا إدراكه للعلاقات بين الدول خصوصا علاقاته مع الدول الكبرى،فالهوية الإستراتيجية تعطي معنى للفاعل أي الدولة من خلال مجموع الممارسات التي تبديها في النظام الدولي والمرتبطة بمجموع المصالح الناتجة عن إدراك الحالة التي تعيشها هذه الدولة،وكذا خلق شبكة من الفواعل التي تحمل نفـــس الأفكـــار وتشترك في كيفية الوصول إلى المصـــالح وتحقيقهـــا،وعلى غـــرار الهويـــة التـــي تصـــقل المصـــالح وتحددها،فالهوية الإستراتيجية لها محددات يجب أخذها بعين الاعتبار،كالمحددات الجغرافيـــة والسياســـية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية،أي المحددات المتشكلة من التصورات والمعايير السائدة والتي تختلف باختلاف إدراك الفواعل،مثل هذا الوصف الذي يطلق على الدول الغربية ككتلة ديمقراطية لها معايرهـــا الخاصة في تسيير شؤونها فيما بينها ومع الدول الأخرى،وفي إدراكها "للأنا" الذي يمثل كل دولة منفـــردة من جهة ويمثل الكتلة الغربية الديمقراطية ككل من جهة أخرى،وكذا إدراكها للآخر الـــذي يكـــون فـــي الغالب لمجتمعاتها والتطور الحاصل فيها[96]،فمثلا لا يدخل الدين كمحدد للهويات الغربية "في الظاهر" لان أهمية الدين عندهم لا يجب أن تتعدى القانون وبالتالي الدين هو ظاهرة يتعامل معها كغيرها من الظواهر الاجتماعية،والتي لا تؤثر على إدراك الفواعل لمصالحهم ولا تؤثر على هوياتهم،هذا على عكس الـــدول المسلمة أو دول آسيا أو أميركا الجنوبية،فالدين يعتبر من المحددات الأساســـية لبنـــاء هويـــة الفواعـــل وتطورها.

*باعتبار الهوية لها لمحددات تشكلها فإن هذه الهويات متغير ومتطورة كذلك بتطـــور هـــذه المحـــددات وتغيرها وتغير نمط التفكير للفواعل،ذلك بكونها علاقة مسار إنساني اجتماعي حضاري وتاريخي وفكري وثقافي،فالهوية ليست وجود جامد ولاهي ماهية ثابتة جاهزة،فهي تتشكل وتتطور للتعبير عن الاخـــتلاف الموجود بين"**الأنا**"و"**الآخر**"،وكذا التفوق والتميز عن الهويات الأخرى عن طريق بناء مجموعة من القـــيم وتعزيزها وتطويرها مثل:ما فعلته الدول الغربية التي صارت كبناء ديمقراطي لبرالي يقسم العالم إلى أمم حرة وديكتاتوريات،وتقسيمها عن طريق الإيمان وممارسة القيم الغربية والروابط الهوياتية في تحديد "**الأنا**" و"**الآخر**"،فالأرضية المشتركة للقيم والمعايير والأفكار هي التي تتغير إضـــافة إلـــى الإدراكـــات تجـــاه "**الأنا**"و"**الآخر**"، والتي تساهم بشكل كبير في تغيير وتطوير الهويات،غير أن التغير لا يمس جوهر الهوية وإنما بعض الجوانب الأساسية فيها مثل:عدم إمكانية تحول دولة ديمقراطية إلى دولة ديكتاتورية، وإنما قد تطور من هويتها في كيفية التعامل مع الدول الدكتاتورية حفظا لمصالحها وأهدافها،والتي تكـــون مبنيـــة

[96] Hélène Viau ,"**la Theorie critique et le concept de sécurité en relations internationales"** , note de recherches CEPES université du Québec a Montréal N° 8 Janvier 1999, http://www.er.upma/nobel/cepes/note8htm

أساسا على العلاقات السابقة فهي ليست معطاة وإنما مبنية ومتشكلة من الأفكار المشتركة والمتقاسمة بين الفواعل وكيفية إدراكهم "**للآخر**".[97]

ومنه فإن التغير والتطور الحاصل على مستوى الهوية ما هو إلا انعكاس لما يحمله صناع القرار ومن أفكار وإدراكات للواقع الاجتماعي،سواء في الداخل أو الخارج،وهو الذي يعطي الصورة المتطورة للهوية التي تصقل أهدافا ومصالح جديدة ومتطورة،وهي كذلك أي بعلاقة طردية ناشئة من تطور الأفكار والإدراكات المبنية على قيم مشتركة ومتقاسمة تبني هوية وتحدد مصالح الدول وأهدافهم آخذة بعين الاعتبار العلاقة الموجودة بين "الأنا"و"الآخر"،والتي تدخل في بناء الهوية.[98]

إن الهويات لا تولد مكتملة بداية،بل هي صيرورة تاريخية تختلط فيها الثقافة والقيم بالمصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية،وعلى هذا الأساس فمع التسليم بوجود هوية مشتركة بين دول معينة نجدها نتيجة سياسات وخيارات الدول الكبرى الفاعلة والمؤثرة في وضع قيم هذه الهويات،وليس مجرد انعكاس آلي لمنظومة القيم والثقافة السياسية لكل الدول التي تنضوي تحت هذا اللواء،ففرنسا "**ديغول**" مثلا،التي رفضت الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي منذ تشكيله ليست مختلفة من ناحية الهوية والقيم عن بقية الأعضاء،بقدر ما كانت مختلفة من ناحية سياساتها الدفاعية والأمنية.وتركيا حينما تم ضمها إلى الحلف لم تكن لبرالية بمقاييس السياسة والاقتصاد بقدر ما حكمت الحلف اعتبارات الإستراتيجية العسكرية الكبرى،ومنه فتطور وتغير الهويات قد يكون مرتبطا بالدول الكبرى التي تحدد معنى القيم للدول التي تسير في فلكها وترتبط بها استراتيجيا.[99]

لهذا فإن المقاربة البنائية للدراسات الأمنية قائمة بالأساس على علاقة الهوية بالمصلحة والأمن،وكيف يدفع ذلك إلى تشكل السلوكات الأمنية للفواعل وليست الفوضى كما تقر به الواقعية عند طرحها للمعضلة الأمنية،فتركيز البنائية على متغير الهوية الذي أهملته جميع النظريات والمقاربات التفسيرية السابقة،بل أن أكثر من ذلك فشل بعض النظريات يعود أساسا إلى هذا الإهمال،مثلما يشير إلى ذلك فشل الواقعيين في فهم الأشكال الجديدة من النزاعات،خاصة الداخلية منها باعتبار أغلبها يضبط ويغذى عن طريق عنصر الهوية،وهذا الأخير إلى جانب الأفكار والإدراك والمعايير التي تحدد طريق تشكل مصالح الفواعل من جهة،والاتجاه الذي يتخذون ضمنه سلوكاتهم الدولية إما "**تنافسا**" أو "**تعاونا**" من جهة أخرى.[100]

---

[97] عزيز الشواط،"**إشكالية الهوية،مأزق الإشكال وقلق المفهوم**"،الحوار المتمدن،2005/09/11،في الموقع: http://www.rezgar.com

[98] رشيد عمارة ياس الزيدي،"**الهوية الوطنية**"،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد 14،ربيع 2007.ص9-10

[99] عبد النور بن عنتر وآخرون،"**حلف شمال الأطلسي في عامه الستون:دراسة استشرافية...وموقع العالم الإسلامي فيها**"،مركز الجزيرة للدراسات،يوليو/2009،ص9.

[100] Macleod Alex,op.cit.p165.

ويقول**Wendt** بأن الهويات والمصالح التي يعتبرها العقلانيون من المعطيات القائمة والموجودة أصلا،والتي يرون أنها تنتج في السياسة الدولية التي نشاهدها،هي في الواقع ليست من المعطيات لكنها أشياء قمنا نحن بإنشائها وبنائها،وبعد أن نكون قد أوجدناها فإن باستطاعتنا إيجادها بشكل مختلف وسيكون ذلك من الصعب لأننا عملنا جميعا على إضفاء صفة ذاتية على الطريقة التي يوجد بها العالم،ولكن يمكننا جعله غير ذلك".[101]

إن الاهتمام البنائي بمتغير الهوية هو نوع من التفكيك لكرات البليارد للواقعية،لمعرفة ما يوجد بداخلها،لأنه من المهم فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية لاستيعاب المخرجات السياسية،حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي.[102]

وهنا لم تتعامل النظريات العقلانية مع هوية الفاعل بشكل جدي،لأنها اعتبرتها مسلمة ثابتة لا تدفعنا لفهم التمايز في أفعال الدول،فعلى سبيل المثال،نجد أن الواقعية الجديدة تربط هذه الأفعال بالبنية الفوضوية للنظام الدولي في حين ترجعها اللبرالية الجديدة إلى العملية التفاعلية المؤسساتية في العلاقات الدولية،وفي كلتا الحالتين ينظر إلى الدول كونها فواعل مستقلة لا تعبر إلا عن مصالحها القومية،بينما ترى البنائية أنه لو زاد الاهتمام بهويات الفواعل لاستطعنا تشكيل مصالح مشتركة تعبر عن هويات جماعية تجعلنا نتجاوز التصور الدولاتي لمفهوم الأمن إلى التصور الجماعي الذي يقوم على ضمان القواعد العامة المشتركة بين الدول.[103]

فالارتباط الحاصل بين "الهوية"و "الأمن" في المقاربة البنائية ورؤيتها لمفهوم الأمن يجعلها تؤكد على أن ظاهرة "الأمن" مثلها مثل العلاقات الدولية أو الواقع الاجتماعي أو مسار التفاعلات بين الدول هو ليس معطى مسبق أي موجود في السياسة الدولية وإنما هو مبني وفقا لمجموعة من العلاقات والترابطات التي تنشئ مجموع السياسات والسلوكات في النظام الدولي.

ومنه فالاهتمام بدراسة ما هو ذاتي تابع لخطابات الشرعية وما هو موضوعي أي محيط بصناع القرار، يجب دمجه للوصول إلى نتائج أكثر دقة،لأنه عبارة عن تداخل للعوامل الذاتية والموضوعية،فهذا التركيب الذي تقترحه البنائية الذي يمثل مزيج بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي أو ما يسمى بالتذاتانية **Iintersubjectivity**.أي أن الظاهرة الأمنية تخضع لهذه التشكيلات،كون الأمن ظاهرة تخضع للأفراد

---

[101]ألكسندر ويندت،مرجع سابق،ص236.

[102] Karacasulu Nilufer and Uzgoren Elif,"**Explaining social costructivist contributions on security studies"**,in: http://wwww.sam.gov.tr/perceptions/volume%20xii/explaining social.pdf

[103]جون بيلس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص396

وصناع القرار وإدراكاتهم وأفكارهم التي تحدد الهوية التي يظهر بها الفواعل في النظام الــدولي،وبالتالي تفاعلهم مع هذه الظاهرة وليس كمعطى موضوعي مسبق تفرضه البنية الدولية الفوضوية وكذا التفاعل بين المؤسسات الدولية.

فالواقع الأمني مثل الظاهرة الأمنية هو مطابق لما هو موجود في العلوم الطبيعية،أي واقع قابل للدراســة مع اختلاف كيفية التطرق للمواضيع الخاصة بكل ظاهرة،ومنه يجب دراسة كيفية نشأة الظاهرة وبنائهــا وملاحظة تطورها عن طريق التركيز على دراسة وتحليل سلوك الفواعل،وعن طريق تحليــل ارتباطهــا بالأفكار والإدراكات والمعايير والقيم التي يحملونها والتي لها دور كبير في نشأة وتطور الهوية التي تحدد المصالح وفقا لهذه الاعتبارات.[104]

ولإعطاء "**الأمن**" أكثر دقة وتفصيل للوصول إلى مفهوم أكثر قابلية للفهم،هذا دون نفي مــا جــاءت بــه النظريات العقلانية وإنما رفض بعض المنطلقات فقط،من خلال مبالغتهم فــي التفكيــر بــأن الهويــات والمصالح قائمة قبل التفاعل وهو بناءا على هذا يرفض ما يسمى بالمعضلة الأمنية التلقائية التي تصــور الدولة في تصور مماثل للأفراد،لأن ذلك يفترض مسبقا أن الدولة قد حصلت على مصالح أنانية وهويات قبل عمليات تفاعلها،فــ"**الأمن**" من خلال الطرح البنائي "**هو منظومة اجتماعية تفاعلية ولــيس ميــدانا جامدا للعلاقات المادية بين الوحدات الأساسية في النظام الدولي**".

ومنه رفض النظرة التبسيطية للدولة كفاعل يسعى فقط للقوة والمكاسب"المصادر المادية"،فهذا الانطباع أن النظام الدولي وفواعله في علاقة جامدة،غير أن العلاقات الدولية ليست جامدة بل هي في تغيــر وتطــور مستمر،وكذا تأثير العوامل الثقافية بشكل مباشر أو غير مباشــر علــى"**الهويـــة**" و""**الأمـــن**"و"**المصـــالح القومية**"،التي تخضع لبناء خاص لهوية "**الذات**" مقابل هوية "**الآخر**".[105]

إن هذه الأفكار ناتجة عن تصور البنائية بأن العالم مبني اجتماعيا على أساس أن الأفــراد يصــنعون المجتمع والمجتمع هو الذي يصنع الأفراد،وهو ما ينطبق على"**الأمن**" وكذا التهديدات الأمنية،فهي تهديدات "**مبنية اجتماعيا**" وليست تهديدات موجودة مسبقا،وهي تختلف من دولة إلى أخرى ومن فاعل إلى فاعــل اَخر،باختلاف مدركات وقيم وهوية كل فاعل،فإدراك دولة ما لتهديد معين قد لا يكون تهديدا بالنسبة لدولة أخرى،وهو الارتباط الموجود بين "**البناء الاجتماعي**" الذي يكون الدولة وكذا التفاعــل مــع الأطــراف

[104] Karin M Fierk and Knud Erik Jorgensen,op.cit,p235.

[105] Edward A.Kolodziej,op.cit.p273.

الأخرى التي تختلف في القيم والمدركات التي تعطي الاختلاف بدورها في الهوية وكيفية فهم "**الأمن**" و"**التهديدات الأمنية**".[106]

فالبناء الاجتماعي للتهديدات مرتبط أساسا بتكوين وتشكيل البناء الاجتماعي ومجموع التفاعلات داخله،وكذا كيفية إدراك الأفراد لواقعهم الاجتماعي ومجموع التفاعل معه،وكذلك تصوراتهم وإدراكاتهم التي تفسر هذا الواقع،الذي قد ينتج من خلال التوزيع القسري للثروة الذي تنفرد به الدولة، والذي يقصي في كل مرة جانب من الأفراد،وبالتالي يكون نقطة بداية لنشأة مجموعة من التهديدات الأمنية داخل الدولة،وهنا تصبح التهديدات قابلة للتصدير إلى خارج هذا الفاعل ومنه تعمم وتصير عابرة للحدود،وقد ينشأ من خلالها مجموعات وأفراد تحمل نفس التصورات والأفكار تجعلها تصيغ هوية جديدة ضد دولهم الأصلية،وبالتالي تصبح مسألة "**الأمن**" قضية مشتركة بين العديد من الدول لفهم هذه التهديدات الأمنية ومحاصرتها،وهنا نكون بصدد إنتاج هوية مشتركة بين العديد من الذوات التي قد تصبح لها نفس التصورات والإدراكات التي تؤثر على القيم والمعايير الموجودة وصقلها لتحقيق المصالح المتجددة في إطار هوية جديدة دون المساس بجوهر الهوية الأم،وبهذا الطرح لا يمكن تحديد مفهوم "**الأمن**" باستقلالية عن الوسط الاجتماعي الذي يعتبر جزء منه.[107]

وإذا كانت النظرة الواقعية لمفهوم "**الأمن القومي**" تقوم بالأساس على مصادر تهديد أمن الدول كمصادر خارجية ذات صبغة عسكرية،فقد كشفت تحولات البيئة الأمنية الدولية بعد ما يعرف بنهاية الحرب الباردة وفي الوقت الراهن،كشفت عن عدم صدقية هذه المقولة، بحيث لم تعد مصادر تهديد أمن الدولة خارجية بحتة،إذ أصبحت الدولة مواجهة بمجموعة كبيرة من مصادر التهديد الداخلية ،إضافة إلى المصادر الخارجية،سواء استخدم فيها العنف أم لا،ويندرج ضمن الفئة الأولى،انتشار "الإرهاب" داخل عدد كبير من المجتمعات وما يفرضه من تحديات خطيرة،يضاف إلى ذلك انتشار الصراعات الداخلية،وهنا يصبح العنف ينبع من داخل حدود الدولة القومية،ومنها كذلك بروز أنواع جديدة من التهديدات غير العسكرية داخلية كانت أو عالمية التي أصبحت تفرض تهديدا لأمن الدول والأفراد وحتى الأمن العالمي ومنها،التغيرات المناخية وغياب الأمن الاقتصادي وانتشار الأمراض والأوبئة،وهي تحديات كانت قائمة حتى في فترة

---

[106] عبد النور بن عنتر، **" الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي"**، مجلة شؤون الأوسط، عدد 107 ، صيف 2002.ص77-78.

[107] Anthony D.Lott,op.cit.p64-65.

الحرب الباردة،إلا أن نهاية هذه الأخيرة تركت متسعا للدراسات الأكاديمية لمناقشتها كبديل للتركيز علـــى الدراسات الإستراتيجية.[108]

ومنه فــ"**الأمن**" القومي يبقى مهددا حتى من الداخل بفعل التحولات الخاصة الحاصلة، والتي قد تمس قدرة المجتمع على الحفاظ على نماذجه التقليدية من لغة وثقافة بما تحويها من مكونات وعادات،وهو ما يخلــق موجات الهجرة وكذا الصراع بين الإثنيــات والعرقيــات المختلفــة أو كمــا يطلــق عليهــا "**الهويــات المتصارعة**"،حيث ينبع من الهجرة خوفا من التغير المستقبلي في تركيبة السكان،كما أن الصــراع بــين إثنيات مختلفة يؤثر على تماسك المجتمع ،وبالتالي إمكانية انهياره في أي لحظة مع تداخل هذه المركبات.

وعلى الرغم من هذا كله فإن "**أمن الدولة**" أو أن الدولة بشكل عام لا تزال هــي الهــدف الأساســي لأي سياسة أمنية، إذ لا يعني هذا أن مفهوم "**الأمن القومي**" صار محل خلاف وإنما توسع ليشمل "خلق ثقافــة بين الأفراد و المواطنين وهو ما يخلق إحساسا بالتضامن أو ما يطلق عليه الاتحاد مع الاختلاف"،ويمكــن تبرير هذا الطرح من خلال ما حصل ويحصل في دول الاتحاد السوفييتي السابق،فقد عملت عدة أقليــات على الاستقلال والانفراد بدول مستقلة لشعوبها[109]، وهو ما أدى إلى خلق مشاكل هويات ومما أسهم فــي خلق عدم الاستقرار الإقليمي ،وهو ما يتطلب جعل هوية الجماعات الإثنية محور التركيــز للدراســات الأمنية،وهو الأمر الذي تركز عليه البنائية في مراجعتها لمفهوم "**الأمن**" الذي يرتبط بالهوية والمصــالح والأفكار والربط بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي في دراسة مفهوم"**الأمــن**"،دون إغفــال أن الهــدف الأساسي للأمن هو الدولة وكيفية الحفاظ على أمنها،لكن بكيفيات أكثر دقة وتطــورا وشــمولا للجوانــب الأمنية والتهديدات التي تهدد البناء الاجتماعي للدولة والمجتمع والأفراد.

---

[108] Ken Booth, **"Introduction: the Interregnum: world politics in transition"**, paper presented at: New Thinking about Strategy and International security.P8.

[109]سليمان عبد الله حربي ،مرجع سابق،ص18-19.

المطلب الثالث: مرتكزات التحليل البنائي لمفهوم الأمن

كتب **Wendt** سنة 1992 أن "**الأمن**" هو ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك ويجعلونه جوانب مادية حقيقية، حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية.[110]

ومنه فـــ"**الأمن**" هو تمثيل وتصور عقلي يمكن بناؤه وإعادة تشكيله حسب الغاية،التي تكون حسب ما تريد الدول تحقيقه وفعله ، لا ما هو الحقيقة الفعلية وعليه فإنه توجد عدة حقائق في النظام **Wendt** الدولي والمجتمع وليس حقيقة واحدة.

وكانت البنائية قد انطلقت في وضع بديلها الأمني من خلال النقد الشديد للمنظور العقلاني من خلال:[111]

*الفشل الواقعي والليبرالي في توقع نهاية الحرب الباردة،إذ يرجع البنائيون ذلك لعدم الإلمام بالجوانب غير المادية في النظام الدولي،ومنها على الخصوص نسق الأفكار الجديدة التي بدأ تناولها على أصعدة مختلفة في المجتمع الدولي.

*عدم وجود المرونة النظرية لكل من الواقعية والليبرالية في فهم وإدراك الأسباب العميقة لسقوط الاتحاد السوفييتي،حيث قلصت رؤيتها للحدث في حدود انعكاس تحولات البيئة الدولية على الاتحاد السوفييتي،فقد أهملت التغيرات الخارجية والداخلية للمجتمع السوفييتي،وهذا ما يعاب دائما على التفسير المادي للواقعية"حسب البنائيين".

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد المرتكزات الرئيسية للتحليل البنائي حول "**الأمن**" والدراسات الأمنية فيما يلي:

*بنى النظام الدولي كما لاحظنا هي بنى اجتماعية والفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار،وليست حقائق موضوعية وبالتالي فالدول هي التي تصنع محيطها نتيجة إدراكاتها،ومنه فالفوضى ليس معطى مسبق ولكنه تكوين و بناء ذاتي أدمجته الدول منذ معاهد **Westphalia** في سلوكاتها،وبالتالي فإن الاستراتيجيين لا يرون إلا ما هو موجود في نياتهم الداخلية،وليس الحقيقة وفي مسعى رفضهم ربط التفسيرات الأمنية بالسمة الفوضوية للنظام الدولي،يجادل البنائيون الحجة الواقعية

---

[110] Alexander Wendt , "**Anarchy is what state make of it , the social construction of power politics**" , international organization, Vol 46, 1992 , PP 381.

[111] جون بيلس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص397

الجديدة،التي تقول:"إن طبيعة النظام الدولي تضع الدولة أمام خيار واحد هو الاعتماد على النفس،كأساس لإدراك الدول لمصالحها وأهدافها القومية".[112]

يقول **Wendt** "**أن المعاني الجماعية تحدد التراكيب التي تنظم أعمالنا**"،كما أن الفاعلين يحصلون على هويات ومصالح عبر مشاركتهم في تلك المعاني الجماعية،إن الهويات والمصالح علاقة تعرف كما تعرف الأوضاع و المؤسسات هي مجموعات مستقرة نسبيا من الهويات والمصالح،والمساعدة الذاتية **Self-help** هي إحدى المؤسسات ولذا فهي ليست الطريقة الوحيدة لجمع تعاريف الهويات والمصالح في حالة الفوضى،أي أن الاعتماد الذاتي ليس الطريقة الوحيدة لتجاوز مسألة الفوضى في النظام الدولي، لأن هذا تفسير مسبق للحالة التي يكون عليها الفواعل،فصحيح أن هذا اللجوء إلى الخيار مفروض على الدول لكن ليست فوضى النظام هي التي تفرضه وإنما سلوكيات الفواعل"**الدول**"،ومن ذلك فإن تغيرات معينة في سلوك الدولة قد تقود إلى بروز مفاهمات ثنائية ومتعددة بين الأطراف الفاعلة في النظام الدولي،وحتى وإن أقرت البنائية بصعوبة التخلص من الاعتماد الذاتي إلا أنها تطمح إلى أن تتحول إلى نظام اجتماعي تستلهمه الدول.[113]

وتضع البنائية معادلة تمكن من فهم التصور البنائي للأمن والعلاقات الأمنية،في شكل معادلة طرفاها دولتان"أ"و"**ب**"،فعندما تلجأ الدولة"أ" وفق التصور الواقعي إلى اتخاذ إجراءات سياسية وعسكرية واقتصادية في صورة الاعتماد على الذات بغية تحقيق هدف البقاء،تقوم الدولة الثانية"**ب**" بانتهاج نفس السلوك لإدراك نفس الأهداف،لأن هذه الدولة تتحرك استنادا إلى "**مبدأ الشك**" في علاقاتها الخارجية،لكن البنائية تتصور أنه لو سلكت الدولة "أ" إجراءات بناء الثقة وقللت من تصرفاتها الدفاعية المفرطة فإنها تدفع الدولة الأخرى "**ب**" للسير وفق ذات المسعى،مما يجعل الدولتان "أ"و"**ب**" تبحثان عن وسائل وأدوات أخرى لتحقيق بقائهما،بعيدا عن نظام الاعتماد على النفس الذي يتسبب وفق البنائيين في التقليص من فرص تحقيق الأمن العالمي.

ومنه فإن البنائية اعتمدت على نفس المسلمة المركزية للواقعية الجديدة"**الفوضى**"،إلا أنها اختلفت معها في تفسير سلوكيات الدول باعتبارها تخضع لتأويلات اجتماعية في شكل معتقدات وتفاعلات ومعايير،وليست الفوضى هي من يدفع إلى تشكيل أنماط سلوكيات الفواعل.[114]

---

[112] ألكسندر ويندت ،مرجع سابق،ص252-253.

[113] Alxander Wendt.op.cit.p391-425.

[114] جون بيلس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 398-399.

***الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن**،كالقوة العسكرية والاقتصادية وإنما هناك محددات أخرى:كالقيم والمعايير والثقافة والإيديولوجيا والهوية،وهي قادرة على أن تصيغ هوية النظام الدولي مستقبلا.[115]

إن تحليل مفهوم"**الأمن**" يرتبط بالقطاع العسكري والشروط المادية كقطاع هام في تحديد هذا المفهوم،لكن ليس هو القطاع الوحيد بل هناك عدة قطاعات يمكن تحديد مفهوم "**الأمن**" من خلالها،كالقطاع السياسي "**الدول والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي والمجتمع العالمي...**"،أيضا القطاع الاقتصادي"**منظومات السوق العالمية والأمن الطاقوي** و..."،ومن أهم القطاعات كذلك القطاع الاجتماعي"**الهويات والثقافات والأديان والقيم والمعايير...**"،إضافة إلى القطاع البيئي،فكل هذه القطاعات هي أساسية لفهم مضمون "**الأمن**".[116]

فالدولة ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي،على الرغم من أن "**الأمن**" لا بد أن يبقى دوما مرتبطا بالدولة،أي عدم نقل مستوى "**الأمن**" من الدولة إلى الفرد أو إلى مستوى النظام الدولي.وهنا يمكن الحديث على ما يجب تأمينه ومن يجب تأمينه،فالحديث عن تأمين الجماعات لا يحدد هدف الأمن بشكل حاسم أهي الجماعات أم الهويات أو هوية جماعية يتطلب بناؤها.

فعند الحديث عن مجموعة من الجماعات في بعض الأحيان تكون الجماعات الفقيرة في العالم الثالث،والتي تعتبر السبب في اللاأمن في النظام الدولي،نتيجة عدم التوازن بين الدول المتطورة والدول الفقيرة،وفي بعض الأحيان الجماعات المحرومة في الدول الفقيرة نتيجة تعسف الأنظمة الحاكمة فيها،ويمكن الحديث أيضا عن الجماعات التي تريد بناء هوية خاصة بها في الدول التي تكون فيها هذه الجماعات أقلية،وعليه توجد عدة صيغ عن "الأمن" لكنها تصب كلها حول احترام حقوق الإنسان بكل أشكالها"جسدي وثقافي وديني وهوياتي و.......".[117]

وهنا يمكننا وضع علاقة شديدة الارتباط بين كل من "**الأمن**" و"**الهوية**"و"**المصالح**"،فالهوية التي يتحدد منشؤها من الأفكار والقيم والمعايير التي يحملها الأفراد هي التي تحدد المصالح وكيفية الوصول إليها،وهو ما يخلق العلاقة بين "**الهوية**"و"**الأمن**"،فالفواعل عند خلقهم لعلاقاتهم بشكل أو بشكل آخر يشاركون في بناء أو إعادة بناء العالم،وكذا معطياته الأمنية،مع اختلاف هوياتهم تختلف مصالحهم وتظهر فكرة "**اللاأمن**" التي تصاحب "**الأمن**"،فهذان المصطلحان لهما علاقة نوعية خاصة،حيث أن "**الأمن**" يحوي

[115] Jean Jaques Roches. op cit P 105

[116] عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي**،الجزائر،المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005.ص33-34.

[117] Anthony D.Lott,op.cit.p58-59.

كلا المصطلحين اللذان يحددان العلاقات بين الفواعل وكيفية تفاعل كل طرف مع الطرف الأخر،ليس فقط من خلال التوزيع المادي للقدرات والتهديدات ونقاط الضعف عند كل طرف،كل هذا لا يمكن فصله عن هذه العلاقات المبنية بين الفواعل لأنهم شاركوا في بنائها وصياغتها،ولهذا فمن الواجب الاهتمام بالعلاقة الموجودة بين الهويات والمصالح والخيارات الأخلاقية التي تظهر بشكل مرتبط في حساب أي سياسة أمنية.[118]فالعلاقة الموجودة بين "**الأمن**" و"**الهوية**"و"**المصالح**"،هي التي تضع الإطار العام لفهم النظام الإنساني الاجتماعي،بأخذ هذه المفاهيم وتحليلها في الواقع الذي نتحرك فيه والذي نختار فيه من نكون وماذا نريد أن نكون.

*إن تحقيق الاستقرار وتقليص الحروب والنزاعات واستتباب "**الأمن**"يمكن تحقيقها إذا تم تغيير طريق التفكير بالنسبة للدول وبالتالي صناع القرار،[119]"وبحيث لا تؤخذ هذه الفكرة على أساس "**الفكر المثالي**"،فإن البنائية ترفض الاتجاهات الأكثر مادية لاختزالها عنصر الأفكار والإدراكات وطرق التفكير إلى ظواهر ثانوية في تحليل مفهوم "**الأمن**"،ومنه فالأفكار هي أحد المفاهيم الأساسية إلى جانب الهوية والمصالح والقيم،في أي محاولة لتحديد مفهوم "**الأمن**"،وكذا دراسة التداخل الموجود بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي أي " التذاتانية التي جاءت بها البنائية،أي أنه لا توجد معطيات مسبقة وإنما كل المعطيات تبنى من خلال الأفكار والإدراكات لصناع القرار،فالأفكار الشخصية لرئيس دولة أو رئيس حكومة ما في العلاقات الدولية لا دلالة لها إلا إذا كان معناها يتقاسمه مع مجال أوسع كأعضاء جماعة ما أو مجتمع معين،وبالتالي يتداخل فيها الذاتي الذي يحمله صانع القرار والموضوعي الذي يتفاعل معه الطرف الآخر والمحيط الذي يتحرك فيه صانع القرار.[120]

فالأفكار ليس لها معنى أو دلالة في العلاقات الدولية أو في سلوك الدول عند صناع القرار إلا إذا اشتركوا فيها لتكوين مفاهيم وعلاقات خاصة بهم،وهو ما يؤدي إلى بناء شبكات التعاون والأحلاف والاعتماد المتبادل و.....،فالأفكار تعطى معنى فقط في حالة اشتراكها وتقاسمها من أطراف معينين، الأمر الذي يجعل إمكانية تقليص الحروب والنزاعات واستتباب الأمن قريبة التحقيق،عن طريق اشتراك صناع القرار في العالم أو في بناء إقليمي معين في أفكار ومدركات بعيدة عن استعمال القوة والتهديد بها،وهنا تتحدد بنى المجموعات الأساسية في النظام الدولي على أساس الأفكار المشتركة التي تصيغ هويات الفواعل.[121]

[118] Edward A.Kolodziej ,op.cit.p270-271.
[119] Karin M Fierk and Knud Erik Jorgensen, ,op.cit,39-40.
[120] Anthony D.Lott,op.cit.p.42-44.
[121]يخلف عبد السلام،"**المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الجوار**"،عن أشغال الملتقى الدولي حول"الجزائر والأمن في المتوسط"،قسنطينة، جامعة قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008.ص41.

ويمكن الاستدلال بالرئيس السوفييتي السابق **Gorbatchev**، عندما وضع نهاية سلمية للحرب الباردة باختياره قرار عدم استخدام القوة والتنافس والصراع من أجلها،وترك المجال مفتوحا أمام الولايات المتحدة الأميركية،وبالتالي أحدث تغييرا في أفكاره انعكست على سلوك الاتحاد ككل،ومنه فإدراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصور البنائيين إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي،إن كان هناك تحول في حقيقة هذه المتغيرات،ويمكن الاستدلال كذلك بالنزاعات الحاصلة بين الدول الأقل تطورا أو الدول المتخلفة التي لا تمتلك الإمكانيات اللازمة لمواصلة النزاعات،إلا أنها تتخذ إجراءات جادة في حل الأزمات والنزاعات وهذا راجع لإدراك صناع القرار للوضع الأمني للطرف الآخر وليس للوضع الأمني القائم،والذي يضر بكلا الطرفين،مثل ما هو حاصل في النزاع بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية،حيث أن اقتناع كل طرف بحل معين هو الذي أدى إلى جمود العلاقات بين الأطراف،على الرغم من الخسائر التي يتعرضون لها سويا من "التهريب والإرهاب وتجارة المخدرات وما تفرضه من تحديات أمنية على كلتا الدولتين..."،وهذا راجع بالأساس إلى تصور وإدراك كل طرف للواقع الأمني والاجتماعي ومحاولة تصور رد الفعل الداخلي في التعامل مع القضية،هذا طبعا دون إغفال الجوانب المادية،غير أن عدم وجود أفكار مشتركة ومتقاسمة حول هذه القضية هو الذي يبقي الوضع الأمني بين الدولتين جد معقد.

وهنا فالبنائية لم تنف المنطلقات التي جاءت بها المدارس العقلانية،وإنما انطلقت من بعضها للوصول إلى نتائج مغايرة في تفسيرها لمفهوم"الأمن"،مثل ما رأينا في تفسيرها لنهاية الحرب الباردة وربطها بالأفكار والتصورات التي جاء بها **Gorbatchev**،وليس للمعضلة الأمنية،إذن فـ"الأمن" يرتبط كذلك بالأفكار والمدركات عند الأطراف والفواعل وكيفية إدراكهم "**للأنا**"و"**الآخر**"،وكيفية التعامل معه،ولهذا ينصب التركيز البنائي على الكيفية التي يتشكل ضمنها المسار التفاعلي في السياسة العالمية بين اللاعبين الدوليين،أي الاهتمام بلحظة التفاعل بغض النظر عن طريقته التي تتم عن طريق إدراك كل طرف لذاته وللآخر.[122]

ويؤكد البنائيون بأنه مادام الواقع هو ذو طبيعة "**تذاتانية**" وموجود كنتيجة للاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات والقيم،أي أن الواقع المادي والواقع الاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى والوظائف التي يعطيها له الفواعل،فالإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير تمنح الأشياء المادية معنى يساعد على تكوين الواقع،الأمر الذي ينسحب على الواقع الأمني وتحديد مفهوم "الأمن"،والذي يخضع لنفس الاعتبارات التي يخضع لها الواقع الاجتماعي الذي يعتبر جزء منه.

[122] Toru Oga,op.cit.

***تجاوز العلاقة الانفصالية التي أقامها العقلانيون بين الفاعل والبنية**،عبر إطلاق فكرة التكوين المتبادل **Mutual Constitution** التي ينظر من خلالها لسلوكات الفواعل استنادا إلى ترتيبات النظام الدولي، كما تشكل الصفة البنيوية لهذا النظام تبعا لممارسات الفاعلين فيه،وهذا يأتي من خلال تموضع البنائية بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية،حيث يمكن فهم البناء النظري لتصميماتها الأمنية كذلك من خلال إظهار دور البنى الاجتماعية في تفسير الواقع الدولي،عكس الواقعية التي تعاملت مع الوضع الدولي كمعطى مسبق وحددت النظام الدولي بالتوزيعات المادية المشكلة له.[123]

* **القوة:**إن التفسير البنائي للقوة معاكس لما جاء به الواقعيون،فلا ينظر لها على أساس مكوناتها المادية فقط،بل التركيز على عنصر الإدراك سواء من قبل الدولة التي تمثل القوة أو من باقي الدول الفاعلة الأخرى،وكمثال على ذلك اليابان وبرغم استحواذها على كل مقومات القوة ومكوناتها المادية،إلا أنه استنادا لدور عامل الأفكار والبنية الاجتماعية اليابانية، فإنها لن تتحول إلى قوة دولية ضمن النظام الدولي،ذلك بأن إدراك الفاعل الياباني للقوة لا ينسجم والمقومات الفاعلة للقوة،أي أن البنائية لم تنف دور المكونات المادية في تشكيل القوة وإنما وسعت مفهومها ليشمل عدة مكونات أخرى ومنها "**الإدراك**" الذي يسير هذه القوة.[124]

***التهديد**:ترى البنائية أن العدو الخارجي لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية، بقدر ما يعرف بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته[125]، وكدليل على هذا يضرب البنائيون مثالا،عن المسدس عندما يحمله صديق ليس له نفس المعنى عندما يحمله عدو،فلو حمله عدو بالرغم من التهديد الذي يشكله المسدس واحد في كلتا الحالتين،أي أن "الأمن" في المحصلة يحمل مدلولا اجتماعيا أكثر منه مادي،ويمكن الاستدلال كذلك بقضية أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة النووية،فالدول الكبرى الممتلكة للأسلحة لا تعير اهتمام كبيرا لبعضها حول استعمال هذه الأسلحة،لأن إدراكها لرد الطرف الآخر يغنيها عن هذا الأمر،لهذا نجد دولا مثل:ألمانيا واليابان وأستراليا،بإمكانها الحصول وامتلاك أسلحة الدمار الشامل،غير أن إدراكها لواقعها الأمني وشبكة الحلفاء الحاملين لهذا النوع من الأسلحة كدول حليفة وصديقة،يجعلها لا تفكر في هذا الأمر،على عكس الدول التي ترى في نفسها مجالا للتهديد من القوى الأخرى مثل: باكستان والهند وإيران وكوريا الشمالية، والتي في مجملها لها إدراك مختلف عن الدول الصديقة كونها لا تقوم على نفس القيم والمعايير للدول الكبرى وحلفائها،فهي تبقى دائما مصدرا للتهديد في حال عدم التأكد من عدم إقدامها على استعمال الأسلحة النووية، والتي تهدد بها في كل مرة،فالأمر لا يتعلق بالأسلحة في حد ذاتها وإنما بمن

---

[123] حسن الحاج علي أحمد،مرجع سابق.

[124] Vincent Poulio,op.cit.pp.8-9.

[125] ألكسندر ويندت،مرجع سابق،ص179.

يمتلكها أي هوية الفاعل وماهية تركيبته القيمية والاجتماعية التي تحدد كيفية التعامل معه،أي إدراك قيمة الأفكار التي يحملها صناع القرار في هذه الدولة،ومنه يبقى "الأمن" مرتبطا دوما بالجوانب الاجتماعية كمدلولات تسير سلوك الأطراف والفواعل،دون إهمال الجوانب المادية التي تعد محركا لهذه الإدراكات.

وهنا نجد أن البنائيين يقولون بأن التهديد ليس واحد في كل الحالات،لأن عنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في تشكيل التهديدات وتوجيهها،مثل رؤية الولايات المتحدة لأي دولة عضو في حلف شمال الأطلسي للسلاح النووي ليست بذات الرؤية للسلاح النووي الكوري الشمالي أو المشروع النووي الإيراني،لأن الفكرة المسبقة عن هذه الدول مختلفة بالرغم من أن الخطر النووي واحد بالنسبة للولايات المتحدة،"فهذا التصور البنائي يمكن أن نطلق عليه"**التذاتانية الأمنية**"،أي البحث في التكوينات والتفاعلات الاجتماعية لإدراك الحالة الأمنية،بما يعزز التوسع في ميدان الدراسات الأمنية".[126]

فمن خلال هذا الطرح يتضح أن البنائية عبر مساهماتها في الدراسات الأمنية،جاءت بالأساس لإقامة الجسر الرابط بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية،فهي لم تنف كل المنطلقات بل انطلقت من بعضها للوصل إلى نتائج مغايرة،وعموما فإن رؤية البنائيين للدراسات الأمنية كمنظومة تفاعلية اجتماعية وليست ميدانا جامدا يكتفي برصد العلاقات المادية بين الوحدات الأساسية في النظام الدولي[127]،بل تأخذ طابعها الاجتماعي من حيث التأسيس والتكوين والتفاعلات التي تؤطر سير هذه البنى وسلوكاتها وإعادة صياغة مفاهيمها وتطوير هوياتها في المحافظة على بقائها كهدف أول وأساسي لها.

---

[126] Edward A.Kolodziej, op.cit.p.170.

[127] جون بيلس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص399.

المطلب الرابع:التحولات الأمنية و الجيوسياسية بعد 11سبتمبر2001 وتأثيرها على تطور مفهوم الأمن حسب الطرح البنائي

إن التحولات الأمنية التي تلت ما يعرف بنهاية الحرب الباردة،كانت نتيجة لتحولات أعمق وأكبر مست بنية النظام الدولي،**أولا** وذلك من خلال إعادة توزيع القوى على المستوى الدولي بتبوء الولايات المتحدة الأميركية هرم هذا النظام،**ثانيا** التحول القيمي الذي أدى إلى ما يعرف **بنهاية الصراع الإيديولوجي** وبداية هيمنة أبعاد أخرى على العلاقات الدولية،كالاقتصاد والبعد الحضاري والثقافي،وهذا بدوره أفرز "**تحولا مفاهيميا**" مس مدلول مختلف التعابير والألفاظ المعبرة عن الظواهر الدولية،هذا من جهة ومن جهة أخرى طرأ تحول على مستوى مفهوم"**الأمن**" كما تطرقنا له مسبقا،غير أن التحولات التي صاحبت ما يعرف نهاية الحرب الباردة لم تفتأ أن تتشكل وتتضح ظهرت مرحلة أخرى تغذي وتطور هذه التحولات والتي لا تقل أهمية عن سابقاتها في فترة الحرب الباردة،كما أن تحليل العلاقة أثناء هذه المرحلة وبعدها يبقى مرتبطا دوما بالقوة الأكبر في العالم،وكذا منافسها السابق أي بالنتائج الحاصلة من خلال نهاية الصراع بينهما،غير أن المرحلة التي تلت أحداث **11 سبتمبر2001**،مهدت لوضع جديد في العلاقات الدولية تغيرت فيه المعطيات والمفاهيم بصفة أوسع وأشمل مما كانت عليه أثناء فترة الصراع بين المعسكرين.

وعلى الرغم من كون أحداث **09/11** مجرد حادثة في التاريخ الإنساني إلا أنها تصنف ضمن الأحداث "**ذات الإيقاع البطيء أو التاريخ اللاحدثي**"،أي زمن البنيات العميقة والتحولات الهيكلية غير الظاهرة،وهو يمثل فرصة لإدراك البنى والأطر التي يتشكل ضمنها الحدث ويأخذ مظاهره، من ذلك فإن قيمة الأحداث في العلاقات الدولية تكمن في مدى تحولها إلى مفاهيم،فغالبا يستأثر حدث تاريخي معين باهتمام دارسي وممارسي السياسة،ليس لطبيعته وإنما للانعكاسات التي يخلقها،خصوصا إذا ما مست الأطر القائمة للسياسة الدولية،فتاريخيا مثلا:تحولت سنة**1648** "وهي السنة التي برز فيها نظام الدولة القومية الأوروبية الحديثة في مؤتمر **Westphalia** "،تحول إلى مفهوم أو لحظة مرجعية لكل أدبيات العلاقات الدولية ،ذات الشأن ينطبق على أحداث **2001/09/11** التي تحولت إلى نقطة انعطاف تاريخية مهمة،فهي بداية لمحطة جديدة في النسق الدولي والتي يجب الوقوف عند أهم محركات الحدث والمضامين التي يحتويها والنتائج التي يصير إليها،والأهم من ذلك درجة وشدة تأثيره على بنى السياسة الدولية القائمة وعملياتها.[128]

ففي ظل الظرف الدولي الذي أعقب أحداث **09/11** ،وما أحدثه من تغيير في أشكال التهديد الذي لم يعد يحمل صفة العدو الخارجي المباشر،مثلما كان الأمن طول مرحلة الحرب الباردة،حيث أصبح التهديد

[128]السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص11

داخليا [129]،وعلى الرغم من الإسهامات النظرية حول هذا الطرح غير أن التحول الحقيقي حدث بعد هـذا الحدث ،وصار حقيقة يمكن دراستها أي كما تقول "**البنائية**" بأن هذه الهجمات ليست ضـرورة حتمية لمعاداة الولايات المتحدة الأميركية كونها القوة الأولى في العالم،وإنما تتأثر بالبناء الاجتماعي للتهديد الذي يقوم على أساس هوية "**الأنا**"و"**الآخر**"،لهذا فإن أحداث **09/11** يمكن تحليلها وتحليل انعكاسات تحولاتها الأمنية بشكل أوضح من خلال المقاربة البنائية التي تعطي أكبر مجال لتحليل الأحداث وانعكاساتها،حيث تجدر الإشارة والتأكيد على ما طرحناه مسبقا:[130]

*عدم صحة أطروحة "**نهاية التاريخ**" التي تؤكد حتمية عالمية المنظومة الفكرية الغربية،التي ترعاها الولايات المتحدة،وبالتالي انتهاء الصراعات الفكرية والعقائدية والذي يدل كذلك على الفراغ في تحليل الوضع بعد نهاية الصراع بين المعسكرين.

*عدم صحة مقولة تراجع دور المتغيرين العسكري والسياسي مقابل تنامي دور المتغير الاقتصادي الذي كان فاعلا أصلا في العلاقات الدولية قبل هذه الفترة،غير أن المتغيران السابقان لا يرتبطان بكونهما مجرد قطاعين هامين،بل من خلال دور الفواعل وبنائها الاجتماعي والقيم والإدراكات التي يحملها الفواعل،والتي قد تكون دول أو جماعات أو منظمات أو حتى أفراد،ومنه فإن دور المتغيرين العسكري والسياسي لم يتراجع وإنما كيفية تحليل هذا الدور هي التي أعطت الانطباع حول هذا الأمر،وهنا تؤكد أحداث **09/11** على أن الجانب الاقتصادي كان هامشيا مقارنة بالجانب العسكري والسياسي وكذا تركيبة وبناء المسؤولين عن هذه الهجمات والقيم التي يحملونها،فالخارطة الجيوسياسية الجديد بعد أحداث **09/11** تضم ثلاثة مكونات متعايشة وإن كانت متنافرة ومتمايزة وهي:[131]

*الدولة القومية التي لا تزال لاعبا أساسيا على رغم ما يقال عن نهايتها وانتكاسها.

*السوق الدولية التي تعد خارج كل رقابة وسيطرة وإن لم تفرز بعد آليات دقيقة لتنظيم أطر اشتغالها والعلاقات التي تحكم عناصرها.

*الشبكات والجماعات المنفلتة من قبضة الأجهزة المركزية للدولة،والتي تعبر عن مصالح ونوازع تظهر من خلال الأفكار والقيم التي يحملونها والتي تحدد هويتها وانتماءاتها،والتي تتخذ العديد من الصيغ،"الدينية والاقتصادية والقومية والإثنية...".

---

[129] حسين بوقارة ،"**إنعكاسات أحداث سبتمبر على العلاقات الدولية**"، في:
http://www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2002/issue591/textstwo/4.htm

[130] -نفس المرجع.

[131] **"تأثيرات أحداث 11سبتمبر2001"**، في الموقع:
. http://www.Saqrcenter.net

تشترك البنائية مع بعض الأطروحات حول قضية "**الفاعل المهيمن**" في العلاقات الدولية،والذي يجب أن يحوز في نظرهم على المكونات التالية للاضطلاع بهذا الدور:

1-التحكم في الجوانب الاقتصادية.

2-التحكم في الجوانب العسكرية.

3-التحكم في الجوانب الفكرية،"القدرة على خلق القيم والمعايير ونشرها في النظام الدولي،والقدرة على تغييرها وتعديلها".

ومن خلال هذا الطرح تتضح مميزات هذه القوة والتي تنطبق على **الولايات المتحدة الأميركية**،التي تحوي كل هذه المكونات وهنا سنقوم بإسقاط معظم التحولات والجوانب والتجليات للخارطة الجيوسياسية العالمية والدولية بعد أحداث **2001/09/11** ،من خلال تأثيرات هذه القوة ومجمل الفواعل المؤيدين لها باختلاف أشكال هذا التأييد،ونلخص بعضها في النقاط التالية: [132]

****الجوانب الفكرية والحضارية:***

حاولت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها بعد أحداث**09/11** ،صياغة خطاب أخلاقي تملي بواسطته على شعوب العالم تعريفها لمفهوم "**الخير**" و"**الشر**"،وتحدد من هي الدول والقوى الصالحة والمعتدلة والأخرى المارقة،واتجه الفكر الأميركي والغربي بصفة عامة إلى إطلاق أحكام أخلاقية ذات طابع ديني منها استخدام مفهوم "**الحرب الصليبية**" قبل أن تتراجع عنها فيما بعد بتبرير الحروب العسكرية التي تنوي شنها.[133]

دعمت الولايات المتحدة في العقود الأخيرة من القرن الماضي أقصى نماذج التشدد الإسلامي سواء في بعض الدول العربية أو بتحالفها مع المجاهدين الأفغان ضد الغزو السوفيتي، وكان هذا التحالف المرحلي يدخل في السياسة الأميركية ضمن محاربة الشيوعية على مستوى العالم ومحاربة الأنظمة القومية الثورية في المنطقة العربية، وما أن انتهت هذه المرحلة حتى تحولت الصورة نحو اتهام الإسلام والمسلمين بأنهم بحكم الثقافة والعقيدة يميلون إلى العنف،[134] وقد جاء ظهور تنظيم القاعدة ليثير التساؤل لدى الغرب عن

---

[132] نظام بركات،"**تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي**"،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/61DBF1BD-80AA-47F4-A435-30F78A7A88CF.htm

[133]جلال أمين، **عولمة القهر، أميركا والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر 2001**، القاهرة ،دار الشروق ، 2002.ص35-36.

[134]عبد الإله بلقزيز ،"**الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي**" ،مجلة المستقبل العربي ،عدد 259 ،2000، ص 41-42

أسباب العنف الديني العابر للقارات، ووجهت التهمة إلى حركات **الإسلام السياسي** كافة وصار ينظر لهـا باعتبارها حركات إرهابية، وامتدت النظرة في بعض الأحيان لتشمل البلاد العربية والإسلامية التي اتهمت بأن ثقافتها تحبذ العنف وترفض القيم الغربية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان،والتي ترعاهـا الولايـات المتحدة باعتبارها فاعل مهيمن في العلاقات الدولية في العالم المعاصر والذي يسعى إلى تعميـم ثقافتـه وقيمه على الآخرين[135]،وقد أعادت أحداث **09/11** الحديث عن صراع الحضارات كما أشـار **Samuel Huntington** من قبل،وتقترب محاور هذا الصراع الحضاري مع المفهوم نفسه الذي طرحـه، حيـث صار الحديث عن انقسام العالم إلى عالم الخير الذي تمثله الحضارة الغربية،وعالم الشر الممثل من بعض الدول العربية والمسلمة وغيرها من الدول المعارضة للتوجهـات الغربية،فالتصـور الأميركـي "**للأنـا**" و"**الأخر**" هو الذي يعطي الإدراك حول هوية العدو الذي يجب محاربته،أي مقدار القيم والمعـايير التـي تشكل هوية هذا الفاعل وكذا نوع العلاقات والمصالح التي تربطه بالولايات المتحدة وحلفائها،وكان التحول كذلك من خلال توسيع الولايات المتحدة لتبرير حروبها وتدخلاتها وكذا نوع العلاقات والمصـالح التـي تمثل أساس مبادئ الحرية والديمقراطية والمصالح التي تمثل أساس الحضارة الغربية،وقد توصل الأمـر إلى إطلاق أحكام أخلاقية ذات طابع ديني باعتبار الحرب لها ضرورة أخلاقية تصل إلى مرحلة "**القداسة الدينية**"،للرد على العنف والكراهية وفي نفس السياق توسعت النظرة الأميركية لأهمية العوامـل الثقافيـة وأهمية القيم والمعايير المشكلة للهويات والذوات الفاعلة في النظام الدولي،وبدأ التركيز على التدخل فـي الجوانب الثقافية والتعليمية للشعوب الأخرى،خاصة العربية والمسلمة لمنع ظهور التيارات التـي تقـف موقف النقيض من ثقافة العولمة والتصدي لفكر الغرب وحضارته.[136]

وكما تؤكد البنائية على البناء الاجتماعي للتهديدات كما لاحظنا سابقا،والمنبثقة من التصورات والإدراكات للواقع الاجتماعي الداخلي والدولي،حاولت الولايات المتحدة القيام بعمليات اسـتباقية قصـد وقـف هـذه التصورات أو بالأحرى تحويلها أو تعديلها،وهو ما يعرف عند البنائيين **بـ"تعديل الهوية"** عـن طريـق تعديل مكوناتها وأسباب نشأتها المرتبطة بطرق **التعليم والتنشئة الدينية والسياسية** لأفراد المجتمع،وهنـا كذلك تجدر الإشارة إلى العلاقة الموجود بين الفاعل وهويته،فقد سار التوجه الغربي عموما إلـى ربـط منظومة القيم المعارضة للقيم الغربية بهوية الفواعل الذين يجب محاربتهم،أو محاولة تعديل هوياتهم بالقوة "**وتشترك في هذا مع الطرح الواقعي**" مثل ما حدث في "**العراق**"،أو عن طريق التعامل معهم **Change by exchange.**

[135]سعيد اللاوندي ،**أمريكا في مواجهة العالم :حرب باردة جديدة**، القاهرة ، نهضة مصر للطباعة و النشر ، 2003 ص 165 -167

-[136]إبراهيم نافع، **انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة**، القاهرة ، مؤسسة الأهرام، 2002ص35-36.

الجوانب القانونية والمؤسساتية:

لقد تميزت الفترة السابقة لأحداث **11سبتمبر2001** بتعدد وتوزع مصادر السلطة على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات عبر القومية والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطتها، وطرحت معادلات جديدة للسلطة والشرعية تختلف عن تلك التي تحتكرها الدولة[137].

وفي الوقت نفسه ظهرت الولايات المتحدة كممثلة لنظام القطبية الأحادية وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء بدلاً من القطبية الثنائية السابقة، وتجندت للقيام بدور المنظم للمجتمع الدولي، وراود الكثيرين في العالم الأمل بانتهاء الحرب والاتجاه بخطوات ثابتة نحو السلام العالمي، لكن أحداث **11 سبتمبر2001** كشفت عن ظهور نوعية جديدة من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها أميركا بالدول المارقة والتي تشكل ملاذاً للإرهاب[138].

وبالتالي يمكن القول إن النظام الدولي قد عرف فاعلا جديدا كعنصر من عناصر المجتمع الدولي يتمثل في "**عولمة الإرهاب**"، فقد خرج "**الإرهاب**" من رحم العولمة الأميركية ليمثل نوعاً من "**العولمة المضادة**"، وهو فاعل ليس قطرياً ولا إقليمياً ولا يمر عبر مؤسسات الدول وله مقوماته الذاتية واستقلاليته وكثير من الجماهير المتعاطفة معه، وأصبحت أميركا تنظر إلى انقسام العالم بين دول الخير وقوى الشر، وبدلاً من تقسيم العالم على أساس أعداء وأصدقاء أصبح تقسيم العالم على أساس الخير والشر وصار الحديث عن مجرمين وإرهابيين بدل أعداء.

وقد تم التعبير عن هذا التوجه من جانب الأمم المتحدة بإصدار "**القرار 1368**" والذي فوض بموجبه مجلس الأمن الولايات المتحدة لاتخاذ الإجراءات للرد على المعتدين والمسؤولين عن الاعتداء على الولايات المتحدة[139].

وقد نجحت الولايات المتحدة في تخطي دور الأمم المتحدة وأقامت تحالفاً داعماً لهجومها على أفغانستان وتنظيم القاعدة، وشملت هذه التحالفات معظم دول العالم تحت ضغط القوة الأميركية، وذلك حفاظاً على مصالحها ،وإن كان هناك عدم تحمس في كثير من الدول –**وخاصة على مستوى الرأي العام في الدول**

---

* 137نادية محمود مصطفى، "**الولايات المتحدة بين نموذج القوة وقوة النموذج**"،في الموقع: http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/09/article19.shtml

138نظام بركات،مرجع سابق.

139إبراهيم نافع،مرجع سابق.

العربية والإسلامية– للمشاركة في الأعمال العسكرية[140]،" الأمر الذي تفسره البنائية بتعديل هوية الفواعل وتغييرها ليس جذريا وإنما في جوانب أساسية منها فقط"، كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية التي كانت تعارض استعمال القوة في حل النزاعات،غير أن مجموع القيم المشتركة مع الولايات المتحدة وإدراكات صناع القرار حول إمكانية عزل أوروبا وتهميشها في منطقة الشرق الأوسط رسم خريطة جديدة للمصالح الأوروبية بصياغتها لهوية أوروبية معدلة،فرغم الوحدة الأوروبية فإن رد فعلها وتعاملها مع السياسات الأمنية الأميركية يبقى مترددا نتيجة لغياب سياسة خارجية وأمنية مشتركة،حيث اتسمت مواقف دولها بالفردية وبادرت كل دولة بالاتصال بالولايات المتحدة من منطلق ظروفها ومصالحها الخاصة دون التفكير في مصالح الاتحاد"**على الرغم من الإبقاء على الحد الأدنى من التضامن**"،الأمر الذي يهدد الهوية الأوروبية الناشئة خصوصا في الجوانب الأمنية الجديدة العابرة للحدود،ومنه فإن التفسير الاقتصادي أو السياسي لدور هذه الفواعل لا يمكن الاعتماد عليه في فهم سلوكاتها بشكل واضح،فالقيم المشتركة التي تحملها الولايات المتحدة ومجموع الدول الأوروبية هي التي قادتها إلى حملة ضد الإرهاب دون الأخذ بعين الاعتبار تصدير هذه الظاهرة إلى أوروبا،التي كانت في منأى عن هذه التهديدات،فسيطرة الولايات المتحدة على مجموع القيم والأفكار والتصورات وكذا المفاهيم في العلاقات الدولية هي التي تسير جانب كبير من الاتحاد الأوروبي نحو السير في تلك الأطر.[141]

الجوانب الاقتصادية:

تميزت الفترة السابقة لأحداث **11 سبتمبر2001** بسيطرة نظام العولمة الاقتصادية والذي تقوم فلسفته على الربح السريع واقتصاد السوق والهيمنة الشاملة للقوى الاقتصادية العظمى، فقد كشفت التقارير الاقتصادية بأن حوالي **20%** من سكان العالم الذين يعيشون في الدول المتقدمة يسيطرون على حوالي **86%** من الاستثمارات، في حين يحصل حوالي **20%** من سكان العالم الذين يعيشون في الدول الأكثر فقراً على **1%** فقط من الاستثمارات، وأن هناك **358** شخصاً من أغنياء العالم يملكون ثروة تضاهي ما يملكه **2.5** مليار شخص من الناس يشكلون **50%** من سكان العالم، وأن هناك **20%** من دول العالم تستحوذ على **85%** من الناتج الإجمالي العالمي، في حين هناك **80%** من سكان العالم يصنفون ضمن السكان الفائضين عن الحاجة من الفقراء الذين يعتمدون على المساعدات، وظهر اتجاه واضح ضمن النظام الدولي الجديد نحو تغيير وظيفة الدولة الاقتصادية خاصة في دول العالم الثالث فبدلاً من التركيز على تحقيق التنمية

[140] Vincent Poulio,op.cit

[141]عبد النور بن عنتر وآخرون ،مرجع سابق،ص16–17.

الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل، أصبح التركيز على الإصلاح الاقتصادي الذي يعني زيادة نصيب القطاع الخاص على حساب القطاع العام، والالتزام بالمعايير الغربية،وذلك في مختلف المجالات من استثمارات وتشغيل وإطلاق آلية السوق لتحقيق إنتاجية أكبر وتحقيق التوازن على المستوى الكلي[142].

الولايات المتحدة باعتبارها القائدة لهذا النظام الاقتصادي العالمي القائم أساسا على العولمة والخصخصة في الوقت نفسه وأن هذا النظام يعطي أهمية للشركات العملاقة ومؤسسات التمويل الدولية لإدارة النظام الاقتصادي العالمي،غير أن أحداث **09/11** شكلت نقطة تحول في تحدي نفوذ الولايات المتحدة بوصفها القوة الكبرى والعملاق الاقتصادي المهيمن.[143]

وقد أدت تلك الأحداث إلى زعزعة الثقة في الاقتصاد الأميركي، وأدت إلى انهيارات في سوق الأسهم والسندات الأميركية وتراجع قيمة الدولار مقارنة بالعملات العالمية الأخرى، وتزايد نسبة البطالة وإعلان بعض الشركات عن إفلاسها وما تبع ذلك من ظهور فضائح في ميزانيات الشركات الكبرى، وقد قدرت قيمة الخسائر المادية نتيجة تلك الهجمات على أميركا بأكثر من **60 مليار دولار** هذا بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن النفقات الأخرى المتعلقة بالعمليات العسكرية اللاحقة[144] .

وتركزت جهود الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي بعد أحداث **09/11** على تأمين النفقات العسكرية للمجهودات الحربية،وتقديم الدعم للدول المؤيدة للجهود الأميركية،وحتى روسيا كانت تحاول الحصول على مساعدات اقتصادية غربية كعائد لمساندة أميركا في حربها على الإرهاب.

غير أن الأزمة المالية العالمية **2007** أدت إلى بروز الولايات المتحدة كقوة اقتصادية من جديد،حيث تدخلت بضخ الأموال ووضع خطة اقتصادية لتحريك السوق العالمي،عجز عنها حتى الاتحاد الأوروبي،وفي الوقت نفسه تعاظمت جهود الولايات المتحدة لتقييد الدعم المالي والاقتصادي للمنظمات المنضوية تحت اسم الإرهاب،عبر تجميد حسابات عدد من المنظمات والجمعيات والأشخاص ذوو الصلة بالتنظيمات الإرهابية حسب التصور الأميركي.

ومنه فإن التهديدات الأمنية ذات الطبيعة الاقتصادية المرتبطة بتمويل الإرهاب العابر للحدود،والذي يرتبط بمجموع الفواعل التي تحمل القيم المعارضة للقيم الغربية،والتي ينظر إليها كمهدد للسلم والأمن

---

[142] نظام بركات،مرجع سابق.

[143] زبينغو بريجنسكي، **الاختيار :السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة :عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004 ، ص36.

[144] نظام بركات،مرجع سابق.

العالميين،وصار ربطها بنوع جديد من التهديدات الأمنية الإثنية من داخل الدول،**كالاختلاسات وغسيل الأموال وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر**،والتي تذهب عائداتها إلى تمويل الجماعات الخارجة عن إطار وقيم السياسة الأميركية،والذي يعطي الحق للولايات المتحدة وحلفائها التدخل حتى في شؤون الدول الاقتصادية ذات الطبيعة الأمنية،وتجاوز حقوق الإنسان والحريات الممنوحة للمواطنين،مما يزيد من ارتباط الجوانب الاقتصادية بالجوانب الأمنية بشكل كبير،حيث أصبحت كل التحويلات المالية تحت الرقابة،مما يهدد حرية الأفراد في تعاملاتهم وهو يعتبر تهديدا جزئيا لأمنهم المرتبط بهويتهم وهوية بلدانهم التي تحدد مجال حركتهم وكيفية التعامل معهم.

ولعل الواجب الحديث عنه في الجوانب الاقتصادية كذلك،هو عدم قدرة الولايات المتحدة القيام بأدوارها الريادية في الكثير من الأحيان،وذلك للأزمات الاقتصادية المتلاحقة وكذا الدين العام الذي تعاني منه ،وهو الأمر الذي أدى **بالصين** "**أكبر اقتصاد في العالم**" إلى توجيه انتقادات كبيرة للإدارات الأميركية بعدم التصرف فوق إمكانياتها،فالولايات المتحدة باعتبارها صاحبة أكبر اقتصاد في العالم وكذلك مالكة العملة التجارية الأولى "**الدولار**" والمستهلك الأول **للنفط والمواد الطاقوية** يرجح بقاءها كقوة اقتصادية عظمى على الأقل لأكثر من **ثلاثة عقود** قادمة،وهي بذلك تستغل هذه الظروف بتأثر كل اقتصاديات وبورصات الدول الأخرى باقتصادها ومنها ثاني أكبر الاقتصادات في العالم وهي منطقة "**اليورو**" حيث تشهد أزمات اقتصادية متتالية مثل ما حدث ويحدث في اليونان وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا **2011/2009**،حيث تسعى هذه الدول لاستصدار قرارات وقوانين جماعية **لإدارة الديون**،وهو ما تعارضه "**ألمانيا**" نظرا للخسائر الكبيرة التي ستتعرض لها جراء هذا الاتفاق،وما أدى كذلك بثلث **3/1** الألمان بالاعتقاد أن "**اليورو**" سيختفي من الوجود بعد **10سنوات** من الآن،وهنا تصبح "**الولايات المتحدة**" تمثل تهديدا للاقتصاد العالمي في كل مرة تنشأ عنها أزمات اقتصادية،من الصعب تحديد مصدرها وأهدافها وهي في الأخير تخدم "**الريادة الأميركية**"،دون النظر إلى أن الاقتصاد الأميركي يمثل في الوقت نفسه خطرا على الاقتصاد العالمي إذا ما تواصلت الأزمات الاقتصادية والتي في أغلبها تكون مصطنعة المنشأ،أو بسبب التسيير الموجه ضمن إطار واحد.

***الجوانب العسكرية:**

كانت الإستراتيجية العسكرية الغربية التي ترعاها الولايات المتحدة تتبنى سياسة **الردع والاحتواء** مع الاتحاد السوفيتي والدول المعادية الأخرى، وتقوم هذه السياسة على إقناع العدو بضرورة الابتعاد عن تهديد الأمن والمصالح الأميركية والغربية خوفاً من اللجوء إلى الأسلحة النووية والتدمير الشامل، وبعد

انهيار الاتحاد السوفيتي اتجهت السياسة الأمنية الأميركية نحو تقليل تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في الخارج.[145]

لكن بعد أحداث **11** سبتمبر **2001** تحولت هذه الإستراتيجية نحو إعطاء أولوية **للحرب على الإرهاب** وتبني سياسة **الضربات الوقائية** لظهور تهديدات من جانب مجموعات مسلحة، والعمل على توسيع دائرة الحرب، وفي الوقت نفسه احتفظت السياسة الأميركية لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية بشكل محدود ضد الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دول مارقة ترعى الإرهاب وتهدد السلم العالمي، بامتلاكها لمنظومة قيم تخالف القيم الغربية والأميركية وكذا امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل: **العراق وإيران وكوريا الشمالية**، وقد قادت هذه السياسة إلى وجود مفهوم جديد للأمن وصار الحديث: **هل الأمن مرتبط بأمن الحدود أم أمن المواطنين أم أمن المصالح الأميركية؟، وهل الأمن يكون لكل دولة على حدا بمعزل عن الدول الأخرى أم أنه أمن جماعي يفترض نوعاً من الاعتماد المتبادل؟، وهل التهديدات للأمن تأتي من الخارج أم من الداخل؟**[146]

غير أن هذه المفاهيم لا تحدد بصفة واضحة طبيعة العدو الذي يجب محاربته،ولا توجد معايير محددة وثابتة للنصر،مما يجعل هذه التهديدات ممتدة ومتنوعة الوسائل على أساس مدى الإدراكات والتصورات الأميركية لها.[147]

ومنه فإن مشكلة المفاهيم غير الواضحة التي أنشأتها الولايات المتحدة ساهمت بقسط وافر في توسيع المفاهيم الموجود حول التهديدات الأمنية،مثل قضية **الإرهاب** الذي لا يوجد له تعريف محدد،حيث يقوم تعريفه على أساس التصورات الغربية،وبالتالي **يعتبر إرهابا**" كل شبكة من التنظيمات التي لا تحكمها هياكل تنظيمية محددة ولا تعمل في إطار خطة عسكرية،ولا يمكن توقع أفعالها،كما أنها مخالفة للمعايير والقيم الغربية ومعارضة للسياسات الأميركية،وهنا نجد بأن مفهوم التهديدات الأمنية يرتبط بهوية "**المهدد**"و "**المهدد**" وليس بما يملكه من أسلحة وقدرات عسكرية،الأمر الذي يزيد من تعقيد فهم محتوى "**الأمن**" والأشياء التي يجب تأمينها والأطراف المعنية بها.

***التحول في طبيعة المخاطر والتهديدات :**

---

[145]عبد المنعم سعيد ،**أمريكا و العالم الحرب الباردة ....و ما بعدها**، القاهرة، نهضة مصر للطباعة و التوزيع ،2003 ،ص 170.

[146]شعيبي عماد فوزي، " **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وساحة عملياتها العسكرية**"، سوريا، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، في الموقع: http:// www.dascsyria.com/indexa.htm

[147]مايكل كوكس،" **معاني النصر :القوة الأمريكية بعد انهيار البرجين**"، في :كين بوث، تيم ديون، **عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2005 ، ص208

إن كانت الأرقام تشير إلى أنه من **27** نزاعا حدث سنة **1999**، اثنان فقط كانت بين دول، إلا أن الواقع الحالي يبرز مفارقة أساسية، حيث إنه إذا كانت هذه الفترة التي سبقت أحداث **2001/09/11**، استبعدت فيها احتمالات وقوع حرب بين القوى الكبرى أو الدول بصفة عامة، بالمقابل أدت إلى تفجير العديد من النزاعات الداخلية، **و الصراعات الإثنية و العرقية وصراعات الهوية** في أغلب مناطق العالم، و التي لم تبق محلية فقط، بل كانت لها امتدادات إلى الخارج، بحيث أفرزت ظاهرة **عولمة الأزمات الداخلية** بكل ما تستبطنه من رهانات، و تكاليف قد ترهق كاهل أي دولة وتهديد لسيادتها و استقلالها تحت ذريعة حق التدخل.[148]

عند وقوفنا على الجوانب المختلفة للتحولات الأمنية لفترة ما بعد **09/11** ،يتضح جليا التحول الكبير في مفهوم"**الأمن**" **و**"**التهديدات الأمنية**" في كل جوانبها،حيث لم تعد مرتبطة بدولة معينة ولا بخطر واضح يمكن تحديده ومحاربته،وهذا من خلال التداخل الموجود بين أمن الدولة وأفرادها،غير أن التحول الواضح هو ارتباط التهديد بهوية "**المهدد**" وليس بقيمة الضرر الذي يمكن إحداثه،حيث يمكن اعتبار دولة ما شريك وحليف في محاربة تنظيم أو جماعة داخل نفس الدولة،مما يهدد أمنها وسيادتها على أراضيها،نظرا للاختلاف الموجود في تصورات الدول وإدراكاتهم حول نوع التهديدات المحيطة بهم،سواء كانت **اقتصادية** أو **ثقافية** أو **عسكرية** أو **اجتماعية**...،الأمر الذي يهدد أمنها المجتمعي المرتبط بهذه الجوانب والذي يعتبر الفرد هو الأساس فيه،ومنه فإن المفهوم الذي تفرضه هذه المرحلة هو "**الأمن**" المرتبط **بهوية الفواعل** وما يحملونه من قيم ومعايير بغض النظر عن مصالحهم وأهدافهم في تفاعلاتهم الدولية،وهنا قد نشهد مستقبلا حروبا بين النوادي الدينية خصوصا"**النادي المسيحي**" و"**النادي الإسلامي**" وإمكانية وجود نادي آخر مرتبط **بالصين** الشعبية،كما هناك إرهاصات لوجود تنظيمات ومنظمات سرية لها سعيها الحثيث في السيطرة على مجمل المفاهيم ومن بينها مفهوم "**الأمن**".

148ج.ك.بيلز،**عالم أبحاث السلام في منظور أربعين عاما**،ترجمة:حسن حسن،وآخرون،مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام،الكتاب السنوي،2006.ص66.

الفــصــل الثـــاني

المسألة الأمنية في منطقة المتوسط بين النظرة الأوروبية وتصورات دول الجنوب

المبـــــحث الأول

النظرة الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط

المطلب الأول: المفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط

المطلب الثاني: التصورات الأوروبية للتهديدات الأمنية في منطقة المتوسط.

المطلب الثالث: الطرح الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط

المطلب الرابع: إشكالية المعايير والقيم الأوروبية وتأثيرها على النظرة الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط

المطلب الأول:المفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط

تؤكد البنائية كما لاحظنا على أن سلوك الفواعل في العلاقــات الدوليــة،مرتبط أساســا بالأفكــار والمعايير التي تحكم وتصقل هوياتهم ومصالحهم وبالتالي تحديد سلوكهم ونظــرتهم للواقــع وللأطــراف الأخرى التي تشاركهم بناء هذا الواقع،وهنا يمكننا تحديد النظرة الأوروبية لمنطقــة المتوســط و"**الأمــن**" فيها،فهي مستمدة من نظرة راسخة في ذاكرتها , "حيث تعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ من المنطقة ككل بــل تارة نجدها تسيطر عليها نظرة أعمق و أخطر فتعتبر البحر الأبيض المتوسط هو ملك لها وتســميه كمــا كان سائدا أثناء الحضارة الرومانية قديما (بحرنا**notre mer**).

فهذا التصور نجده اليوم يحدد سلوك الدول الأوروبية بشكل عام والدول الجنوبية منها المطلة على البحر المتوسط على الخصوص،فهي تهتم بشدة بكل ما يجري من أحداث في المنطقة،وخاصة منذ سقوط الثنائية القطبية المرنة وبروز النظام الدولي الجديد، فأوروبا تعي جيدا أن أمنها و استقرارها مرتبط بصورة قوية بمدى استقرار وأمن المنطقة ككل , فهي لا تريد أن تغض البصر عن أي شيء يحدث في المنطقة خاصة إذا كان له علاقة بأمن و تقدم مجتمعاتها , فهي باختصار لا تريد أن تتجاوزها الأحداث و التطورات بــل تريد أن تتحكم في كل صغيرة وكبيرة وتوجهها حسب إرادتها وما يخدم مصالحها".[149]

أوروبا حاولت على مر الزمن أن تكون دائما هي المركز أو المحور في تسيير أحداث المنطقة المتوسطية وكانت دائما تستغل قوتها وتقدمها لتنفيذ ما تريد وبالطريقة التي تخدمها،وقد كان هذا واضحا منذ القــرن السابع عشر(**17**)،مرورا بالمرحلة الاستعمارية وكذلك المرحلة التي تلتها،حيث نجدها استعمرت وبطريقة مباشرة كل الدول التي تقع في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط واستغلت ثرواتها الطبيعية وحاولت طمس مقومات حضارتها،والتي وجدت نفسها في تبعية مطلقة لأوروبا مرحلة ما بعد الاستقلال.

إن أوروبا استطاعت أن تخلق "**وضعا قائما**" يطبع علاقاتها مع الدول الضفة الجنوبيــة , هــذا الوضــع يخدمها في كل شيء وعليه نجدها غير مستعدة تماما لتغييره أو التخلي عنه , بل بــالعكس فهــي تعمــل جاهدة لتطويره وتكييفه،وهذا حسب وجهة النظر البنائية،تمثل النظرة لــ"**للآخر**" وكيفية بناء الذات للتعامل معه وتطوير الهوية وتعديلها خدمة للمصالح حسب تطور الأوضاع وسلوكات الطرف الآخر.[150]

إن الجانب الأمني كان دائما الجانب الأصعب في نظرة أوروبا لمنطقة المتوسط،بل وحجر الزاوية لبقــاء واستمرار الوضع القائم،فالأطراف الأوروبية تولي المسألة الأمنية في منطقة المتوسط اهتماما بالغا وتجعله

---

[149] ينون مصطفى،مرجع سابق،ص335.

[150] M.Tayfur, "**security and cooperation in the Mediterranean perceptions**", journal of international affairs, vol.5.N°3.P126.

في صدارة سياساتها واستراتيجياتها،والتي تعلم كل العلم أن المسألة الأمنية معقدة جدا ولا يمكن حسابها والتأكد من نتائجها بدقة،وهذا راجع بالأساس إلى مدى التشابك والتعقيد بين عوامل ومتغيرات هذه المسألة والتي تكون أخطر وأقل وضوحا عند التعامل مع دول غير مستقرة نسبيا،مثل دول جنوب المتوسط،وبعبارة أخرى تعتبر منطقة المتوسط تخوم بين الشمال والجنوب وقد جاء زوال الخطر الشيوعي على الدول الأوروبية ليكشف هذه الحقيقة بشكل واضح،وهو ما لاحظه مجموعة من الباحثين السوسيولوجيين،"**إدغار مورن،ريجي** دوبراي،...."، حيث سجلوا أن المتوسط تحول إلى خط مواجهة في الوقت الذي زال فيه خطر الشرق.[151]

ومنه فإن النظرة الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط و على الرغم من من أصالتها وقدمها،فلها ما يغذيها ويطورها،فنهاية الخطر الشيوعي كانت إلا مرحلة في نظر الأوروبيين من الانتقال من التقسيم الأفقي إلى التقسيم العمودي للعالم "**شمال/جنوب**"، وهذا له أثره طبعا على التوترات بين الشرق والغرب وذلك بإحداث توترات أخرى بين الشمال والجنوب وهي مرتبطة بالتكتلات الجيواستراتيجية،بالمقابل محاولة الدول الأوروبية ومن خلال خطابها السياسي والإعلامي الظهور بالحرص على الاقتصاد والأمن الإنساني أكثر من العلاقات العسكرية.

فحسب النظرة الأوروبية دائما،فإن إعادة تقسيم العالم إلى **شمال/جنوب**،وبوضعها في إطارها الفلسفي والتاريخي والثقافي،نجدها تضع دول الشمال في قمة الحضارة بكل ما تحمله الكلمة من معنى،وبأنه مستهدف من القوى الهمجية والمتخلفة في الجنوب والتي تختلف حضاريا وثقافيا عن العدو السابق أو التهديد الشيوعي[152]،وهنا نجد فكرة "**الآخر**" الذي تم تعريفه من حيث الاختلافات في الهوية والقيم والمعايير ولا يمكن تحديده بدولة معينة وإنما هو مجموع السلوكات والأفكار والمدركات التي تنافي مكونات الهوية الأوروبية وتهدد الذوات الأوروبيين.وهذه النظرة لـ"**الأمن**" في منطقة المتوسط منبثقة من النظريات المراجعة لمفهوم الأمن،فقد كانت مسألة العدو تشير إلى دولة ذات سيادة في العلاقات الدولية وفق المفهوم التقليدي للأمن،حيث تكون الدولة مهددة بالغزو من طرف دولة أخرى،أو من ثورات داخلية،لكن "**حسب المفهوم الوسع للأمن الأوروبي فإنه تم الانتقال من فكرة الدولة أو النظام السياسي**

---

151 الشاذلي العياري،"**آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط:الخيار الأوروبي في،الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**"،تحرير محمد محمود إمام،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1997،ص575.

152عميور دعاس صالح،"**التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري:التحدي والاستجابة**"،عن أشغال الملتقى الدولي حول"الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق"،قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008.ص69.

كمشكلة إلى النظر إلى الأفراد أنفسهم على أنهم هم المشكلة في حد ذاتها ولو كانوا يعيشون في دولة تبدو ظاهريا صديقة،وربما يكون معظمهم يعيش في دول أوروبية".[153]

إن المفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط توسع مع توسع مفهوم الأمن بشكل عام،ومنه الأخطار التي تهدد هذا الأمن حيث نجد:

*أشكال العنف التي تمثل أعلى تهديد لأي سياسة أمنية،اتسعت وتحولت من الحروب بين الدول لتشمل أنواعا مختلفة من الصراعات الداخلية والمناهضين العابرين للحدود،وكذلك عدم احترام القوانين الداخلية وانتشار الجريمة وغيرها.

الهدف الأمني للدول الأوروبية بالدرجة الأولى هو حماية مواطنيها وحقوقهم ضد كل أشكال الاضطرابات،من دون حد فاصل بين الأمن داخلي والأمن خارجي.

إن "**المفهوم الأوروبي**" للأمن في منطقة المتوسط يتسم بالتعقيد، حيث أنه لا يقتصر على تحقيق الاستقرار والسلم، ولكنه يشمل إلى جانب ذلك الاهتمام بقضايا أخرى تعكسها كلمات مثل: الشراكة، التسلح، إدارة الأزمات، الدبلوماسية الوقائية، والحد من النزاعات، فض المنازعات بالطرق السليمة، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات، حيث إن معدل تكرار هذه الكلمات وصل إلى حوالي نصف معدل التكرار الإجمالي، أي **4.51%**. فأوروبا التي تعرضت لحربين عالميتين مدمرتين خلال النصف الأول من القرن الماضي،لا تريد استحداث مسببات لهذه الحروب،ومنه فالأولوية التي تعطيها للجانب الأمني مرهونة بالحفاظ على الوضع القائم،والذي يجب أن تبقى أوروبا المسيطر الأول عليه.[154]

ومن حيث المعطيات والتأثيرات الخارجية،والتي لها امتدادات عالمية نجد أحداث **2001/09/11**،كما لاحظنا مسبقا والتي نفذت على أراضي الولايات المتحدة،فهي تؤكد على مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم،كما أن مصادر التهديد أصبحت عديدة ومختلفة ومتطورة في نفس الوقت،وهو ما أنتج مصطلح "**الحرب على الإرهاب**"[155]،الذي تتبناه الولايات المتحدة كاستراتيجية كونية،وباعتبارها حليف وشريك أمني للولايات المتحدة تقوم أوروبا بتجسيد هذا المعيار في منطقة المتوسط،خصوصا مع الهجمات التي تعرضت بعض الدول الأوروبية **كمدريد ولندن** وبعض الاضطرابات في **فرنسا**،والأمر الذي زاد من تعقيد وغموض المفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط وارتباطه بمفهوم الإرهاب وخلفياته والفواعل

---

153 Roberto Aliboni, "**European union security perceptions and policies towards the Mediterranean , Mediterranean security into coming millennium**", New York**,** Strategic Studies Institute, 1999.p127.

154 جاسم محمد زكريا،مرجع سابق،ص،131.

155 ينون مصطفى،مرجع سابق،ص337.

الأساسيين وراءه.فقد تم ربط كل ما يحدث في **أفغانستان والعراق** بعلاقة مباشرة بدول الضفة الجنوبيـــة للمتوسط،كمنطقة لتصدير الإرهاب باتجاه العالم وبالتالي تهديد أمن مصالح أوروبا الأقرب إليها.

إن اشتراك أوروبا والولايات المتحدة الأميركية في النظرة حـــول الإرهـــاب،تختلف فقـــط مـــن حيـــث الإستراتيجية،فالولايات المتحدة إستراتيجيتها كونية منوطة بكل مناطق العالم،على عكـــس الإســـتراتيجية الأوروبية المرتبطة خصوصا بمنطقة المتوسط.

فهذا الطرح هو الذي ساعد في تطوير المفهوم الأوروبي للأمـــن والوصـــول إلـــى العـــدو الجديـــد أو المتجدد،وهو الجماعات الإسلامية التي تنادي بالتغيير والتي تعتبر متطرفة وخارجة عن القانون حســـب الطرح الأوروبي،"فهي تهدد الحضارة الأوروبيـــة ومكتســـباتها المتمثلـــة فـــي الديمقراطيـــة والحريـــة والتطور...."هذا حتى وإن كانت هذه الجماعات ليس لها اتجاه ديني فخطرها يبقى قائم على تغيير الوضع القائم الذي وإن تغير من شأنه **إرباك السياسات الأوروبية في المنطقة المتوسطية**".[156]

في خضم هذه التحولات على الساحة الدولية، بدأت الدول الأوروبية تطوير نظرتها ومفهومها للمسألة الأمنية في منطقة المتوسط، وكذلك في طريقة التعاطي مع قضايا دول المنطقة الجنوبية،فقد أصبح للدول الأوروبية مفهوم جديد للقوة،فلم يعد أساس هذه القوة مبني على القدرات العسكرية لأنها لا تواجه دولا بعينها،حيث أصبح أساس هذه القوة وبصورة تصاعدية،عوامل اقتصادية وثقافية وبيئية و...،فهذه النظرة الجديدة تأثرت كثيرا بالتغيرات والتطورات التي سادت معظم دول الجنوب في بداية التسعينيات وهي مرتبطة في الأساس بما أصبح يعرف بالصحوة الإسلامية والذي ما فتئ يكبر ويأخذ مساحات واسعة لدى شعوب دول المنطقة **(مصر،الجزائر،تونس والمغرب)** هذه الحركات الإسلامية بدأت تبدي رغبتها للوصول إلى السلطة ، خاصة لما أعطيت لها فرصة العمل العلني ودخلت معترك الانتخابات لتفوز بمعظم هذه الانتخابات ، وأصبحت تشكل بديل حقيقي للأنظمة القائمة، لكن هذا البديل يحمل في طياته مشروع العداء للسيطرة الغربية على دول المنطقة ويطالب بتغيير جذري في هذه العلاقة غير المتوازنة .[157]

ومنه فإن الطرف الأوروبي يرى في بناء هوية مضادة للهوية الأوروبية في كل القـــيم والمعايير،يهـــدد الوجود والسيطرة الأوروبية في الحفاظ على الوضع القائم،الأمر الذي يدعم الحركات المنادية بتغيير هذا الوضع في صراع الهويات داخل المنطقة المتوسطية ويضعف الجانب الأوروبي نظرا للتركيبة السكانية لدول جنوب المتوسط،والأفكار والقيم التي يحملونها والتصورات الأساسية لهذه التركيبة حـــول الطـــرف الأوروبي،والتي لا يمكن التنبؤ بتطورها وتغير سلوكاتها،لأنه من الصعب تفكيك جوهر الهويـــة وتحديـــد مركباته،والذي يبقى في الأساس الخطر الأكبر على الأمن الأوروبي.

ولهذا يضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من المبادئ التي تحدد معنى ومفهوم "**الأمن**" لدى الأطـــراف فـــي الاتحاد ومنها:[158]

---

[156] عميور دعاس صالح،مرجع سابق،ص70.

[157] ينون مصطفى،مرجع سابق،ص337-338.

[158] Roberto Aliboni,op.cit.p128.131.

*يبقى التاريخ الأوروبي الطويل والمأساوي هو أساس النظرة للعالم،وكيفية التعامل مع الأطراف الخارجية وفق سياسات مرتبطة بعدد من القيم والمبادئ والتعليمات،والتي من شأنها تحديد أي سياسة أمنية يمكن اتخاذها.

*الاتحاد الأوروبي مؤسس على مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية ودولة القانون،وهي المبادئ الشائعة والمنتدبة من طرف الدول الأعضاء،وهي نفس القيم التي تحرك الاتحاد الأوروبي في المحيط الخارجي ومنه منطقة المتوسط كجزء من هذا المحيط،حيث يبقى التعامل مع الذوات الأخرى عبر احترام هذه المعايير والقيم للحفاظ عليها داخل المنظومة القيمية لدول الاتحاد دون المساس بمقوماتها.

*"تؤكد النظرة الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط على أن الأمن في المدى الطويل لا يمكن الحصول عليه،ولا التنبؤ بإمكانية بقاء الوضع القائم على ما هو عليه،ولكن يمكن لهذا الوضع أن يكون شاملا في المنطقة وبالتالي تبقى مهددات الأمن واضحة ومعروفة،لهذا فالاتحاد الأوروبي يرى بأن الوسائل العسكرية والسياسية والقوة،تعتبر جزء من إطار ومقاربة أوسع تتضمن كل حقول ومجالات العمل الخارجي،من خلال تحديد الأهداف والوسائل،لأن أساس عدم الاستقرار واللاأمن متنوع،لهذا فإن التوجه متعدد الأبعاد في التعامل مع القضايا الأمنية في منطقة المتوسط،والذي يؤكد على المقاربة المتجددة والاستباقية"**Proactive** " والذي يرتبط ويرتكز على أهداف السياسة الأمنية بدلا من التهديدات."

*الأمن طويل المدى في منطقة المتوسط يستند إلى المؤسسات،والتي قاعدتها يجب أن تكون متعددة الأطراف والفواعل لضمان أكثر تحكم وسيطرة على الواقع الأمني في المنطقة المتوسطية،والوصول إلى أبعد نقطة في التنبؤ حول العالم متعدد الأقطاب،ولمنح الشرعية على حكم وإدارة هذه المنطقة وكذلك لتحسين التأثير وتفعيله في إدارتها.[159]

*يتصرف الاتحاد الأوروبي من خلال السياسات والمقاربات الأمنية ككتلة واحدة،في التعامل مع الذوات الآخرين في منطقة المتوسط،وتقديم المساعدة والدعم للدول الأوروبية المطلة على الحوض المتوسطي،إضافة إلى تفعيل التعاون مع أطراف الضفة الجنوبية بتقديم نفس الأفكار والمبادئ لجعل الاهتمام موحد حول المنطقة،وبالتالي وضع إطار عمل واضح للعمل الأوروبي في المتوسط والذي بدوره سيساهم في جعل الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي،ويحسن من شرعية عمله الخارجي كقوة كبرى هادئة.[160]

---

[159] **"A European Security Concept for the 21st Century"**, EGMONT paper, Royal institute for international relations (IRRI-KIIB)Brussels Academica, PRESS, April 2004,p09-10.
[160] Mohammad El-Sayed Selim**.''Arab Perceptions of the European Union's Euro-Mediterranean Projects**,in **Mediterranean security into the coming'',** New York**,** Strategic Studies Institute,1999.p145.

*يعتبر الاتحاد الأوروبي ودوله ككل عرضة للتهديدات العالمية والتأثيرات المنبثقة عنها، والتي في الغالب تصدر من الضفة الجنوبية للمتوسط باعتبارها الأقرب جغرافيا والأقل أمنا ومراقبة،لهذا يجب علـــى دول الاتحاد تجهيز هذه الأخيرة بالوسائل وبالسياسات المتجددة في التعاطي مـــع القضـــايا الأمنيـــة بمختلـــف معطياتها ولزيادة وترسيخ الثقة لدى المواطنين الأوروبيين في قدرة الاتحاد على الحفاظ على أمنهم وأمن هوياتهم ومصالحهم.

* تبني بند التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي،الذي يؤكد تطور هذا الأخير نحـــو الوحـــدة السياســـية والأمنية، حيث يلزم كل طرف باعتماد المساعدة والمساعدة المتبادلة تجاه كل الأخطار القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط،حيث سيسمح باستعمال آليات وضوابط الأمن الأوروبي في سياسات الدفاع في حالـــة الأزمات والتهديدات بمختلف أنواعها.[161]

*من خلال المستقبل المنظور، الاتحاد الأوروبي ودوله غير معرضون بشكل كبير لمواجهة أي خطر أو تهديد عسكري لسلامة أراضيهم الإقليمية،لكن التزامات الدفاع المتبادلة التي تربط الدول الأعضاء تتضمن التعاون الأقرب في إطار الاتحاد،والذي يعمل علـــى المـــدى الطويـــل ضـــد أيـــة تهديـــدات مســـتقبلية أومحتملة،حيث تعنى السياسة الأمنية المتوسطية للدول الأوروبية والتي لها طابع عالمي والتي يجـــب أن تمنع حدوث مثل هذه التهديدات في المقام الأول.[162]

*إن بيئة الأمن في المحيط الأوروبي خصوصا في الضفة الجنوبية للمتوسط،تختلف كليا عن الوضع داخل الاتحاد الأوروبي،لهذا تبقى عبارة عن تحديات جيوب من عدم الاستقرار الإقليمـــي والنزاعـــات طويلـــة المدى،والتي من الصعب السيطرة عليها وعلى نتائجها،كما تبقى الأساس الأول لمصدر القلق الأوروبـــي الرسمي والشعبي[163]،ومنه فإن تحقيق الأمن الأوروبي مرهون بقوة "**المنظومة القيمية**" داخـــل الاتحـــاد ووجود وسائل مادية تحفظ هذه القيم لأنه في حالة وجود أي ضعف أو نقص في هذه الوسائل فـــإن هـــذا سيؤدي إلى عدم انتشار القيم الأوروبية،وبالتالي عدم تحقيق "**فكرة الفاعل الدولي المؤثر فـــي العلاقـــات الدولية**"،مع إمكانية ملاحظة أن استعمال الوسائل في حفظ ونشر القيم الأوروبية لم يعـــد يعتمـــد علـــى الوسائل المادية فقط،والتي قد تقود إلى استعمال القوة وبالتالي عدم الاستفادة من أخطاء الماضي،وهو مـــا تحاول الدول الأوروبية تجنبه في التعاطي مع المسألة الأمنية في منطقة المتوسط،وكل هذا راجع إلى تبني الاتحاد الأوروبي المفهوم الجديد للقوة المرتبطة بالأفكار والقيم إلى جانب القوة المادية المساعدة على تنفيذ ونشر هذه القيم.

[161] **A European Security Concept for the 21st Century**, op.cit,p10-11-12-14.
[162] Alessandro Polit ,op.cit.p37-38.
[163] مصطفى بخوش،**حوض البحر الأبيض المتوسط،بعد نهاية الحرب الباردة**،القاهرة،دار الفجر،2006،ص123.

*إن محددات المفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط،تبقى مرتبطة كذلك بطبيعة تكوينه ونوع المدركات والأفكار التي يحملها القائمون على الاتحاد،وكذا طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجه الأمن الأوروبي والتي تشكل في ذات الوقت عقيدة أمنية راسخة لدى دول الاتحاد.[164]

حيث نجد أن هذه العقيدة تبلورت نتيجة لعوامل تاريخية وجغرافية وقيمية واستراتيجية يمكن إجمالها في النقاط التالية:

***العامل التاريخي:**

تبقى العقدة الأوروبية حول الحربين العالميتين،وكذا المرحلة الاستعماري لدول جنوب المتوسط،والخسائر الكبرى التي تعرضت لها الدول الأوروبية في كل المجالات،فهي لا تريد أن تتكرر، وذلك باستبعاد التعامل العسكري مع القضايا الأمنية في منطقة المتوسط،ومنه فالمدركات الأمنية الأوروبية لها بعدها التاريخي المرتبط بالنظرة إلى "**الذات**" الأوروبية وكيفية بناء الهوية الموحدة من جهة،والنظرة إلى "**الآخر**" أي مكونات الضفة الجنوبية للمتوسط والتي تحمل جزءا كبيرا من التاريخ الأوروبي من جهة أخرى،ومنه فمن الواجب الأخذ بعين الاعتبار البعد التاريخي في العلاقات بين أوروبا وجنوبها في فهم سلوك الذوات الجنوبيين في مواجهة الذات الأوروبية.

***العامل الجغرافي:**

يتمثل في الموقع الجغرافي الذي يحتله الاتحاد الأوروبي،حيث يقع جزؤه الجنوبي في منطقة تقاطع إستراتيجية تجعل من أمنه منكشفا على كل الجبهات خاصة مع المساحة الواسعة وطول الحدود البحرية في منطقة المتوسط،حيث من الصعوبة التحكم في التهديدات القادمة من البحر دون التعاون البناء مع الأطراف الجنوبيين،وهنا يدخل العامل الجغرافي كمحدد مهم يدخل في فهم وتفسير المفهوم الأوروبي للأمن في المتوسط،حيث تبقى مجمل السياسات والمشاريع الأوروبية الأمنية والاقتصادية محصورة في الإطار الإقليمي والمتوسط الجغرافي بالخصوص.[165]

العامل القيمي والإيديولوجي:

لقد كان المفهوم الأوروبي للأمن واضحا قبل تفكك الاتحاد السوفييتي،وهو التخوف من الخطر والفكر الشيوعي والمعسكر الشرقي بشكل عام،والذي كان يدعم في الغالب معظم الدول جنوب متوسطية،ولكن مع

---

[164] **A European Security Concept for the 21st Century,**op.cit,p15-16.

[165]عبدالجليل زيد مرهون، "**الأمن الأوروبي في معادلته الراهنة**"،**في الموقع:**
http://www.alriyadh.com/2003/06/27/article20810.html

سقوط هذا المعسكر تراجع التخوف الأوروبي من هذا الفكر،وحل محله نوع آخر من التهديد وهو خطر"**الإرهاب**"و"**الفكر المتطرف**"،الذي يعتقده الأوروبيون أخطر من التهديد الشيوعي[166]،كونه غير محدد بمعسكر معين أو إقليم محدد،أي عبارة عن فكر وهوية خاصة ساهمت في تكوينه العديد من التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية،مما يؤكد على تحول مفهوم العدو وليس زواله إيديولوجيا بل تحول إلى عدو مختلف قيميا وحضاريا.

***العامل الإستراتيجي:**

هذا الجانب تحدده منطقة المتوسط ذاتها بكونها منطقة إستراتيجية بامتياز،الأمر الذي زاد من حرص الاتحاد الأوروبي على ربط معظم سياساته بالعمل على السيطرة على دوله بكل الوسائل والمشاريع،في إطار جعل الاتحاد الأوروبي فاعل أمني دولي مؤثر في النظام الدولي ككل باعتباره الراعي الأول لمنطقة من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم[167]،والسعي إلى خلق هوية إستراتيجية تحدد مصالح الاتحاد على المدى الطويل،وكذلك إعادة صياغة الأدوار في العالم خصوصا مكانة دول الاتحاد في الحلف الأطلسي والترتيبات الأمنية الخاصة بمنطقة المتوسط،بالعمل على الاضطلاع بفرص أكبر في إدارة قيادات الحلف واستعماله في تنفيذ السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي[168]،لهذا تعتبر منطقة المتوسط أداة إستراتيجية هامة بالنسبة للاتحاد الأوروبي في المنافسة الدولية والتي تعتبر بوابة جنوبية نحو العمق الإفريقي الإستراتيجي،حيث المصالح التقليدية والموروثة من العهد الاستعماري،وكذا التحكم في منطقة غرب المتوسط ودول المغرب العربي كمسألة حيوية،كون السيطرة على المغرب العربي تعني السيطرة على حوض المتوسط والعمق الإفريقي بشكل كبير،إضافة إلى محاولات الحصول على أدوار أكبر في منطقة الشرق الأوسط،وبهذا يدعم الاتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية والأمنية المشتركة،ويساهم في خلق "**الهوية الأوروبية**" التي تحدد نوعية المصالح وكيفية الوصول إلى تحقيقها.

وكخلاصة لهذه الأبعاد والجوانب،فيمكن القول أنها مجتمعة تهدف إلى خدمة تلك الركائز التي يقوم عليها "**المفهوم الأوروبي للأمن في منطق المتوسط**" سواء تحقيق الاستقلالية أو الإنفراد أو العالمية أو النشاط والتحرك في عالم متعدد الأقطاب،"**وذلك بالاعتماد على القدرات المادية إلى جانب البناء الفكري والمنظومة القيمية الأوروبية**".

---

166 Stephen E. Sachs**, "The Changing Definition of Security",** International Relations Merton College, Oxford Week 5, Michaelmas Term 2003,p3.

167 **A European Security Concept for the 21st Century**,op.cit,p07-08.

168 Mario Zucconi, "**NATO in the Mediterranean**, in **"Mediterranean security into the coming", New York,** Strategic Studies Institute,1999.p113-114.

المطلب الثاني:التصورات الأوروبية للتهديدات الأمنية في منطقة المتوسط

إن الرؤى والتصورات الأمنية الأوروبية حول الأمن في منطقة المتوسط،هي المرجعية الأساسية لمفهوم الأمن في هذه المنطقة والتي ترتبط بشكل خاص بالمفهوم الذي تطور وتوسع اضطرادا مع توسع مفهوم الأمن ،حيث نلحظ أن دول الاتحاد الأوروبي في تصورها لفكرة التهديدات والأخطار،نجدها تتعامل مع هذه الأفكار من خلال تأثيرها ليس في الوجود الأوروبي وإنما في "**نمط العيش وأسلوب التفكير ومكونات الهوية الأوروبية**"،كما كان التخوف من التهديد الشيوعي لأوروبا"على الرغم من بقاء الهاجس الأمني في شقه التقليدي قائما ومسيطرا على النظرة الأوروبية إلى غاية سقوط الاتحاد السوفييتي"،غير أن هذا الحدث المهم في المحيط الأمني الأوروبي وما يسمى بنهاية الحرب الباردة،لم يضع حدا ونهاية للأخطار والتهديدات التي يمكن أن تهدد أمن أوروبا،على الرغم من تراجع احتمالات تعرضها لخطر الحروب التقليدية واسعة النطاق،لكن هناك أخطار جديدة تفترض في مواجهتها صياغة منظور أمني جديد أو متجدد،مثل أن ما يعرف بنهاية الحرب الباردة لم تنه أيضا أدوار حلف شمال الأطلسي "**NATO**"، كمنظمة أمنية بالأساس،بل فرضت مراجعة أدواره وتوسيعها ملائمة للواقع الأمني في المرحلة الراهنة،وبما يستجيب للتغيرات الحاصلة، على هذا الأساس فإن التصور الأوروبي حول اتساع مجال عضوية الاتحاد الأوروبي ليشمل **جغرافيا** دولا من أوروبا الشرقية **واستراتيجيا** خطا فاصلا بين العدو السابق **وفكريا وحضاريا** التحكم في نشر القيم الأوروبية نحو عدد جديد من الدول ذات الصبغة الشيوعية،**وأمنيا** البحث عن معنى لعدو جديد يتم تعريفه على مراحل،بدايتها تغير "**خط المواجهة**" من هذا المنظور نحو "**الجنوب**"،فالجنوب بكل تناقضاته ومشاكله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية....،ساعد على بروز وتطوير مكامن جديدة للخطر وأنواع متطورة للتهديدات[169]،والتي تختلف في جوهرها وذواتها عن التهديدات الآتية من أوروبا الشرقية،والتي ترى أوروبا أنها سيطرت عليها بشكل كبير،لهذا فالتخوف الأزلي الأوروبي من العيش دون عدو هو الذي أعطى التصور الأوروبي حول نوعه وتركيبته وهويته،والذي باستطاعته لعب نفس الدور الذي لعبه الخطر السابق بين الشرق والغرب،حيث لم تؤكد أوروبا أن العدو الجديد هو جنوب المتوسط وإنما مجموع الأفكار والقيم والهويات والسلوكات المتعارضة مع الحضارة الغربية بشكل عام،والتي ترسم خط التهديد الجديد نحو أوروبا بتصدير جزء من المشاكل الجنوبية وخلق أخرى بفعل التناقض الواضح بين أسلوب الحياة وأنماط التفكير،وهنا يمكن حصر أهم التصورات الأوروبية حول التهديدات الأمنية الجديدة والتي تربطها بمنطقة المتوسط في النقاط التالية:

***الإرهاب الدولي"العابر للقارات":**

[169] ينون مصطفى،مرجع سابق،ص،334.

هذا النمط من التهديدات الذي يقوده كما يعرفون بـــ"**المناهضين العابرين للحدود**"،فلقد أثبتـــت اعتـــداءات **2001/09/11** والتي شهدتها أقوى دولة في العالم من حيث الترسانة العسكرية مدى خطـــورة الوضـــع الأمني على المشهد العالمي،الأمر الذي زاد من تعقيد طبيعة التهديدات وتنوعها وعدم القابلية للتنبؤ بمكان ووقت حدوثها وهوية الفاعلين وتوجهاتهم[170]،ومن هذا المنطلق تكمن خطورة ما يسمى"الإرهاب" والـــذي يأخذ أشكال ومفاهيم عدة في تعريفه،ويعرف بشكل عام على أنه"**استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستعماله من طرف فرد أو جماعة أو دولة أخرى،مستخدما في ذلك عدة أساليب ساعيا إلـــى إرســـال صورة تحمل أهدافا إلى جهة معينة،بغض النظر عن تعريف الضحايا أو جعل العمليـــات تســـير بشـــكل تلقائي في نتائجها**"[171]،وبالنظر إلى هذه الظاهرة في منطقة المتوسط أو على المستوى الأوروبـــي بشـــكل خاص نجد أن حوالي **80%** من سكان أوروبا يعتبرون الإرهاب مصدر خوفهم الأساسي،زيادة علـــى أن الأعمال الإرهابية التي شهدتها أوروبا في السنوات الأخيرة،بينت حجم الخسائر البشرية والآثار الماديـــة والمعنوية الممكن إحداثها من طرف الاعتداءات الإرهابية[172]،فأوروبا تشكل هدفا وفي نفس الوقت قاعـــدة للعمليات الإرهابية إن لم يتم التحكم في فلول هذه الظاهرة أوروبيا.

وعلى الرغم من قدم الظاهرة،فإن تطورها في الفكر الأوروبي زاد انطلاقا مع انسحاب الاتحاد السوفييتي من أفغانستان،والذي شكل منعرجا في انتشار واستفحال الظاهرة،فمع عودة أفواج المتطوعين إلى بلدانهم الأصلية والذين شاركوا في الحرب ضد الخطر الأحمر،قاموا بتأسيس العديد مـــن الجماعـــات المســـلحة السرية،والتي كانت تحضى بدعم خارجي من منظمات ودول إسلامية،حيث تحوي هذه العناصر ما يكفي من خبرة وتجربة نظرا لاحتكاكها بالكثير من الجماعات أثناء تواجدها في أفغانستان،ما يجعلها متطـــورة كفاية لتشكيل تهديد حقيقي للأمن الأوروبي في منطقة المتوسط.

وهنا "يظل التصور الأوروبي حول بناء العـــدو الجديـــد مرتبطـــا بشـــكل كبيـــر بمـــا يهـــدد هويتـــه ومكوناتها[173]،ونجده يربط بين هذه الأحداث "عمل الجماعات الإرهابية" بمحاولات الإطاحة بأنظمة الحكـــم في بلدانها وتغيير الوضع القائم داخليا،وقد أدى عجزها في مرحلة معينة إلى تغيير استراتيجيتها وأصبحت تستهدف مصالح الدول الغربية بحجة دعمها ومساندتها للأنظمة الفاســـدة "حســـب تصـــورهم" فـــي دول الجنوب[174]،غير أن أحداث **09/11** طورت الظاهرة وزادت من تعقيد معالمها نظرا لزيادة الفواعل وعـــدم

---

[170] Ali bin Faiz Al-Jahni ,"**terrorism:concept and reality"**, Riyadh, studies and researches center, 2002.p10.

[171]أحمد فلاح عموش،**مستقبل الإرهاب في هذا القرن**، الرياض ،مركز الدراسات والبحوث، ،2006.ص20.

[172]مصطفى بخوش،مرجع سابق،ص10.

[173] Dirk Jacobs and Robert Maier, **"European Identity :construct, fact and fiction"**, this paper has been published in:Gastlaars, M & de Juiter; A(eds),United Europe, the quest for a multifaceted identity,Mastricht:Shaker,p13. identity,Mastricht:Shaker,PP13,34.

[174]ينون مصطفى،مرجع سابق،ص338.

انحصارها في جماعات محددة أو فكر معين، والتي عملت على تطوير نفسها في وسائل الإعلام والاتصال والإعداد وتنفيذ المخططات والاعتداءات.

إن النظر إلى "**الإرهاب**" كتهديد لأمن أوروبا ينجر عنه نوع من النظرة النمطية القيمية،والتي يصعب تفسيرها،حيث نجد الدول الأوروبية في تشريعاتها تمنع ما يسمى "**التفاوض مع الجماعات الإرهابية**"،إذا كان الأمر متعلقا بخطر حقيقي تواجهه دولة من الدول الأوروبية،وعلى العكس تماما نجدها تتعاطى مع قضايا "**اختطاف الرهائن**"،والتي تعتبر قضايا غامضة للغاية،حيث نجدها تدفع جزء كبير من الأموال كفدية لإطلاق سراح رعاياها في دول المتوسط[175]،مثل ما حدث في الكثير من الدول الجنوبية،"**الجزائر وموريتانيا وليبيا** و.....،"وتعتبر هذه الأموال ممولا رئيسيا للجماعات الإرهابية والتي يصل خطرها إلى دول الاتحاد نفسه،"وكذا ولأسباب سياسية وجدت هذه الحركات بعض التسهيلات ونوع من التراخي من قبل بعض الدول الغربية كبريطانيا التي شكلت القواعد الخلفية للتنظيمات الإرهابية وملاذا آمنا لقادتها،ومنه فالنظرة للإرهاب من الجانب الأوروبي تحدد نوع الهدف من إبرازه كتهديد للأمن والهوية الأوروبية"[176]،فهي مرتبطة بنوع الفاعل وهويته أي من هو "**المهدد**" وليس من هو"**المهدد**"،وهنا يعتبر إرهابا "**كل عمل يهدد مكونات الهوية الأوروبية الغربية و لا يمكن التعامل معه إلا بالقضاء عليه**"،أما في حالة اختلاف "**المهدد**" حتى وإن كان "**المهدد**" نفسه فإن إستراتيجية التعامل مع نفس الخطر تتغير لأن هوية "**المهدد**" ليست أوروبية أو غربية.

ومنه فإن النظرة الأوروبية للإرهاب كتهديد جديد وجدي للأمن في منطقة المتوسط ينبثق من كون الظاهرة ترتبط بأفكار معينة وأشخاص محددين تختلف هوياتهم ومصالحهم وكيفية التعاطي معهم واستغلال نشاطاتهم في حفظ الأمن الأوروبي بغض النظر عن إمكانية تصدير هذه الأعمال من الجنوب إلى الشمال،كون هذه العملية لها إستراتيجية خاصة في التعامل معها،وهو ما يعرف بحفظ الذات الأوروبية وهويتها من خطر الإرهاب القادم من جنوب المتوسط.

***الدول الفاشلة وأسلحة الدمار الشامل:**

لم تعد الدول الأكثر تقدما هي الفاعل الوحيد في تهديد أمن و استقرار المنطقة كما كان خاصة في فترة الحرب الباردة[177]، بل أصبحت في هذه المرة الدول أكثر ضعفا و تخلفا و التي تعاني من الاضطرابات في مختلف الميادين عاملا فعالا في تهديد استقرار مناطق كثيرة من العالم بما فيها منطقة البحر الأبيض

[175]دعاس عميور صالح،مرجع سابق،ص73.
[176]ساسي جمال، مرجع سابق،ص156.
[177]محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش،مرجع سابق،ص117.

المتوسط؛"حيث يمكن رصد أهم الأزمات التي تعاني منها هذه الدول في مجموعة من الأمـــراض منهـــا الهجرة الجماعية الأمراض المستعصية و الجرائم المنظمة و خاصة الحروب الانفصالية و الاثنيـــة هـــذه الأخيرة التي تدفع بآلاف المشردين و المهاجرين و اللاجئين إلى الهجرة نحو مناطق أكثر أمنا الأمر الذي يزيد من لا استقرار تلك المناطق"[178]،فالدول الفاشلة وعلى الرغم من قوة نظامها السياسي وصعوبة قابلية اختراقه،نجدها لا تتعامل بكفاءة مع المشاكل المطروحة في مجتمعاتها،نظرا لعدة أسباب:كعـــدم الكفـــاءة وعدم القدرة على التنسيق وضعف مؤسسات الدولة و....،الأمر الذي يجعل الوضع على وشك الانفجـــار في "**أي لحظة**"،حيث لا يمكن التنبؤ بنتائجه لغموض معطياته[179]،وهو ما يمثل تهديدا للمصالح الأوروبيـــة في الضفة الجنوبية للمتوسط بشكل واسع نظرا لعدم وجود القابلية للتعامل مع الوضع في حـــال انفجـــر مجددا،وبالتالي تهديد أمن أوروبا في عدة أبعاد:اقتصادية واجتماعية و..،لهذا فإن الدول الفاشلة فـــي إدارة أمورها في نظر الأوروبيين تعد "**سلة من التهديدات**" المتنوعة والجديدة والتي يمكن عبورهـــا للجانـــب الشمالي من المتوسط في حال بقاء وضع هذه الدول على ما هو عليه،بغض النظر عن مـــدى اضـــطلاع وتحكم هذه الأخيرة في شؤون الدولة على المستوى السياسي.

كما يمكن ربط هذه الدول بنوع أخطر من التهديدات "**كأسلحة الدمار الشامل**"،والتي تعتبـــر أخطـــر مـــن سابقتها نظرا إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تحدثها على الصعيد البشري والمادي والبيئي، وإلى امتداد مجال تأثيرها المكاني والزماني وقد احتلت بذلك قمّة الأجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسلح وضبط التسلح على المستوى الدولي و الإقليمي منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، و مما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من مخرجات الثورة التكنولوجية منذ التسعينات الماضيّة محدثة تطورات انقلابيّة علمية وعملية مسّت عديد الجوانب المتعلقة بامتلاك واستخدام ونشر السلاح النووي."[180]

و ما يزيد أيضا من خطورة هذا التهديد هو إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية علـــى هـــذه الأســـلحة واستخدامها بصورة عشوائية، بالإضافة إلى ما تشكله الدول التي توصف بالمارقة على النظـــام الـــدولي والمالكة لهذه الأسلحة من خطورة على أمن و استقرار المنطقة المتوسطية كجزء من العالم[181] في نظـــر الأوروبيين دائما.

---

[178]نفس المرجع،ص118.

[179]إبراهيم غالي ،"**دليل الدول الفاشلة: الفوضى تهدد العالم** "،في الموقع:
http://www.islamonline.net

[180]محمود عبد السلام، "**الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي العشرين** "، السياسة الدولية، العدد161، جويلية2005، ص 232، 233.

[181]علي محمد علي، " **أوروبا آمنة في عالم أفضل**" في الموقع:
http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=128704

غير أن مسألة الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل،وفي تحديدها لنوع التهديد فإن أوروبا تتعامل مع هذا الوضع وفقا لمعادلة واضحة وهي "**أن السلاح في يد الصديق ليس له نفس الأثر إذا كان في يد العدو أو العدو المحتمل،حتى وإن كان السلاح نفسه**"،الأمر هنا مرتبط بهوية ممتلك هذه الأسلحة،فإذا كان من المراعين والمؤيدين للقيم الأوروبية والغربية الديمقراطية فهو بعيد كل البعد على أن يصنف ضمن الدول المهددة للأمن الأوروبي،"**مثل إسرائيل**"،أما إذا كانت دولة عاجزة أو فاشلة فهنا تتغير النظرة ويصبح الأمر متعلقا بتهديد الوجود الأوروبي كون سلوك هذه الدول قد يوصف بغير العقلاني،مع إمكانية وصول هذه الأسلحة إلى جماعات خارجة عن القانون،الأمر الذي يجعل من الدول الأوروبية تنظر إلى تسلح دول الضفة الجنوبية واحتوائها على أسلحة وصواريخ بعيدة ومتوسطة المدى تعتبره في حد ذاته تهديدا لأمنها وذلك بربط هذا النوع من الأسلحة بالسلاح النووي أو البيولوجي،وهذا للحد من احتمالية حصول هذه الدول على صواريخ بعيدة المدى،إلى حد تصبح دول الضفة الجنوبية غير قادرة حتى على حفظ حدودها الإقليمية إذا تعرضت لهجوم ما.

***الجريمة المنظمة:**

تعتبر الجريمة المنظمة بكل صورها أكثر الجرائم خطورة وتحديا للدول واقتصادياتها،لأنها تمس بصفة مباشرة الاقتصاد والقدرات المادية للدولة،كما أن هذه الظاهرة استفحلت في ظل العولمة،حيث ظهرت الجماعات المنظمة في استخدام مختلف الوسائل،كالتهديد والاختطاف والابتزاز...، بالتعاون مع مجموعات مماثلة لتوفير وسائل النقل والتسليح والاتصال.[182]

وقد كان للشرطة الدولية تعريفها الخاص للجريمة المنظمة على أنها:"**كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع ومتواصل،هدفها الأول تحقيق أرباح وفوائد دون أي التفات للحدود الوطنية**".

كما عرفتها الأمم المتحدة بأنها:"**جماعات ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص فأكثر،موجود لفترة من الزمن ويعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة،من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى**".[183]

كما يدخل في نشاطاتها المعروفة:"غسيل الأموال وتهريب المخدرات وتهريب الأسلحة وتهريب المعادن الثمينة وتهريب التحف الأثرية وحتى بعض الحيوانات النادرة والسيارات وبطاقات الائتمان، إضافة إلى

[182]محسن عبد الحميد أحمد،**التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية**،الرياض،مركز الدراسات والبحوث،1999.

[183]محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش،مرجع سابق،ص71.

تهريب البشر والتجارة في الأعضاء البشرية وتجارة الرقيق والسياحة الجنسـية،والاتجار فـي النفايـات النووية...."،إلى غيرها من الجرائم ذات الصبغة غير الشرعية والتي لا حصر لها.[184]

ومنه فإن هذه الجرائم العابرة للحدود تعتبر خطرا وتهديدا أمنيا متصاعدا،حيث تتشـابك خيوطهـا علـى المستوى الدولي ولم يعد من السهل التحكم فيها وفي أفرادها،فالجريمة المنظمة غير مرتبطة بحدود معينة ولا دولة راعية،وإنما هي مجموع هذه التفاعلات عبر أشخاص معينين تصعب معرفتهم،لكـون بعـض مصادرهم من أصحاب ورجالات الدولة نفسها.

غير أن الأمر يزداد خطورة كلما زاد القرب الجغرافي،كما هو حاصل في منطقة المتوسط، التي تعتبـر حوضا صغيرا ومكمنا هاما لتجارة الجماعات المنظمة وجرائمها،تؤكد الدول الأوروبيـة علـى أن هـذه الجماعات تمثل تهديدا كبيرا لمواطنيها وإن كان مصدر هذه الجماعات ليس بالتحديـد دول الجنـوب،لكن الجزء الأكبر من مواردها يكون عبر هذه المحطة،باعتبارها "**مركز عبور**"،خصوصا لتجارة المخـدرات وتهريبها إلى الدول الأوروبية اعتبارا من بعض الدول في جنوب المتوسط،حيث يعتبر **المغرب الأقصـى** من بين كبار المنتجين والمصدرين لمتخلف أنواع المخدرات"القنب الهندي بالخصوص"،وهو يعـد إلـى جانب **لبنان** المزود الرئيسي لأوروبا بهذه المادة،حيث تقدر صادرات **المغرب** نحو أوروبا من هذا المخدر حوالي**2000** طن سنويا،ونجد نسبة هذه الصادرات تتراوح ما بين **60% إلى80%** من القنـب الهنـدي المضبوط في أوروبا مصدره المغرب.[185]

كما تعتبر منطقة المتوسط معبرا هاما لبعض المخدرات شديدة المفعول، مثل:"الكوكـايين والهيـروين.."، الآتية من دول أميركا اللاتينية، والموجهة إلى السوق الأوروبية على وجه الخصوص، والتي تأخذ طريقها عبر مضيق جبل طارق أو عبر الأراضي الجزائرية، والتي أصبحت معبرا أساسيا للتهريب نتيجة تضييق الخناق على شبكات التهريب في مضيق جبل طارق.

أما فيما يخص الجرائم الأخرى، خصوصا غسيل الأموال فإن أوروبـا أو البنـوك والشـركات الماليـة الأوروبية هي المستفيد الأول من هذه الجريمة،حيث تعي الدول الأوروبية كل الوعي قيمة الأموال الناتجة عن هذه العمليات،والتي تصدر إلى أوروبا في أشكال عدة،ولهذا فمحاربة مثل هذه الجرائم التـي تعتبـر جرما داخل الاتحاد الأوروبي وتحوي عدة تشريعات وقوانين لمحاربتها والحد من نشاط الجماعات الأفراد

[184] محمد محي الدين عوض،**جرائم غسل الأموال**،الرياض،مركز الدراسات والبحوث،2004.

[185] Rapport de la commission des affaires économiques et du développement (conseil de l'Europe - assemblée parlementaire). N- 9018 - du 06.04.2001.

في هذا المجال،أما على مستوى الفضاء المتوسطي فالدول الأوروبية ترى وعلى الرغم من خطورة الجريمة في حد ذاتها،ترى فيها مغذي رئيسي للبنوك والاستثمارات الأوروبية.

وهذا على غرار تجارة البشر والأسلحة والتحف الأثرية،والتي تمثل جانبا كبيرا من الدخل الأوروبي،لهذا يكون التعامل معها أقل حدة في التعامل معها داخل الاتحاد الأوروبي،ومنه فقضية الجريمة المنظمة في التصور الأوروبي لا تخرج عن النظرة البراغماتية النفعية "**المؤسسة على طبيعة وهوية الطرف المتأثر**"، أي قيمة هذه الأفعال وعوائدها على الجانب الأوروبي،ولهذا تبقى الجوانب التشريعية والقضائية في التعامل مع هذه القضايا متوسطيا تبقى بعيدة كل البعد عن القضاء ومحاصرة هذه الظواهر.

مشكلة الأقليات:

إن نهاية الصراع بين المعسكرين الإيديولوجيين وما حمله من تغيرات في الساحة الدولية، والذي تطور أكثر بعد أحداث **2001/09/11**، هذه الأخيرة حملت معها تهديدات جديدة للأمن والسلم الدوليين، من خلال تصاعد الأفكار القومية المتطرفة، فعالم ما بعد **09/11** لم يودع النزاعات فهذه الأخيرة لم تزول وإنما تغيرت طبيعتها، فالكثير من النزاعات وقعت داخل حدود الدولة الواحدة، ومست بالوحدة السياسة والترابية للدولة، من خلال مطالبة بعض القوميات والأقليات بالاستقلال والانفصال عن الدولة الأم، وبالتالي تقسيم وتفتيت هذه الدول متعددة الإثنيات وهو ما يشكل تحد آخر للأمن والسلم في العديد من مناطق العالم،ومنها منطقة المتوسط.[186]

فوجهة النظر الأوروبية حول هذه الأخطار المتجددة لها ما يطورها،مثل:مشكلة الأكراد في **تركيا** وامتداداتها الإقليمية وكذا قضية الأقباط في **مصر** واحتقان الوضع الاجتماعي في كل مرة،بسبب الاعتداءات المتكررة على الأقلية القبطية،والبناء الاجتماعي غير المتجانس في **ليبيا**،"كل هذا يبقى مكمن الخطر لدى الدول الأوروبية في إمكانية انتقال موجة المطالبة بالانفصال والاستقلال إلى الكثير منها"**Dominos Effects**"[187]،باعتبارها مجتمعات غير متجانسة،فهي خليط من العديد من القوميات والأعراق،على غرار مشكلة الأقليات في **إسبانيا** وإقليمي "**الباسك وكاتالونيا**"،والمشاكل في **بلجيكا وفرنسا** إلى ما تعانيه **بريطانيا** ودولها،وهنا يبقى الهاجس **اليوغسلافي والسوفييتي** يخيم على الفكر الأوروبي في

---

186 Azzouz Kerdoun.," **Enjeux de l'environnement et défis sécuritaires en Mediterranée** ",Communication présentée au colloque international sur la mondialisation et sécurité organisé par le conseil de la nation, Alger, Mai 2002, p325.

187 **"The European Union´s definition of threats after 9/11":** a look at three relevant foreign policy documents ,in: http://www.allacademic.com/one/www/research/index.php?cmd

هذه القضية والأساس الذي انفصل وتفتت عليه كل اتحاد،وهو بالأساس مشكلة الأقليات المتصارعة في هوياتها.

ولهذا فإن التفكير الأوروبي حول الأقليات لا يرتبط أساسا بما ينتج عنها من تهديد مباشر،وإنما حساب الأثر الراجع من هذه الأخطار وتأثيره على المنظومة القيمية في الاتحاد الأوروبي وسلامة وترابط مجتمعاته،حيث يمكن أن يصاحب هذه الآثار مجموعة من الأفكار التي من شأنها تحويل الفكر المجتمعي في الدول الأوروبية نحو اعتناق أفكار جديدة يرى من خلالها الاتحاد أنها تهديد لسلامة تكوينه الاجتماعي والحضاري،وبالتالي إمكانية انفصاله وتلاشيه ومنه انهيار مشروع الهوية الأوروبية وما تحمله من قيم ومعايير تعمل أوروبا على نشرها كقيم عالمية.

الهجرة والهجرة السرية"غير الشرعية":

تعد الهجرة أحد أوجه التفاعل الإنساني في المجال الأورومتوسطي التي تستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هذه الظاهرة، فالاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط قد ازداد بعد بروز ظواهر عبر قومية مثل الإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة السرية...،الأمر الذي يستدعي العمل على تحقيق تقدم واضح في مواجهة هذه الأخطار ومنها الهجرة غير الشرعية، والتي جاءت كنتيجة لحالة اللاّأمن في نظر الأوروبيين، وإن التخوف من عدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط، وما يمكن أن تمثله الهجرة من أخطار على دول الشمال، هو المحرّك للتعامل الأوروبي مع هذه الظاهرة ،هذا التخوف كان وراء مشاريع وسياسات التعاون مع دول المنطقة من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية تكفل الحد من أسباب الهجرة"حسب الأوروبيين".

من ناحية المفهوم نجد عدة مفاهيم لهذه الظاهرة،حيث تعرفها النظرية النيوكلاسيكية:"**الهجرة تعد استثمارا قادرا على إحداث فائض إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع في البلد المضيف،مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل**".[188]

أما نظرية التبعية فتعتبر أن الهجرة شكل من أشكال استغلال دول المركز لدول المحيط،وتكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز"،ويعتبر "**سمير أمين**" في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول

---

[188] عبد الفتاح العموص، **"المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية"**، في الموقع: http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/afkar7.5.doc

المحيط إلى دول المركز خاصة هجرة الكفاءات،لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين.

ومن ناحية أخرى ترى النظرية الاجتماعية أن "الهجرات هي فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة،فترى أن وفود المهاجرين تعكسها الجوانب الاجتماعية والثقافية التي يعيشونها في بلدهم الأصلي،وكيفية تأثيرها على الفكر في تحويل الاستعداد للعمل في البلد الأم إلى الهجرة إلى الخارج والبحث عن وضعية أفضل".[189]

أما الهجرة السرية أو غير الشرعية فتعرف بأنها:"**انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا**".[190]

في منطقة المتوسط كانت الهجرة تحدث في البداية من الشمال إلى الجنوب،في شكل حركات استعمار،وسرعان ما أخذت اتجاها معاكسا،للجوء الدول الأوروبية للعمالة الموجودة في مستعمراتها السابقة،غير أن هذه الظاهرة زادت وتيرتها منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي،كما أنها اتخذت أبعادا أخطر في الفترة الأخيرة كونها أصبحت:[191]

*منطقة عبور إلى الدول الأوروبية للأفارقة والقادمين من آسيا وأميركا اللاتينية.

*المنطقة الجنوبية للمتوسط تعتبر منطقة للهجرة السرية في حد ذاتها.

وعلى هذا الأساس انقسم الاتحاد الأوروبي،وهنا نجد أن التصور الأوروبي للهجرة السرية يشكل نقطة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات الحزبية والسياسية في أوروبا عموما،وقد أثرت بشكل واضح على تحديد السياسة المنتهجة بخصوص الهجرة،من سياسة متساهلة مع المهاجرين وأخرى أكثر تشدد حسب التيار المتواجد في السلطة وحسب توجه الرأي العام في الدول الأوروبية حيث نجد:

1- الاتجاه المعارض:

يرى هذا التيار أن المهاجرين يشكلون تهديدا ثقافيا وأمنيا لأوروبا:

[189] العرمرم صفاء، "**سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات**"،في الموقع:
http://www.swmsa.com/forum/archive/index.php/t-9645.html
[190] عبد اللطيف محمود ،"**الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي**"،القاهرة،مركز الحضارة العربية،2003،ص14.
[191]ناجي عبد النور،"**الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط،ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**"،عن أشغال الملتقى الدولي حول"الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وافاق"،قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،ص119.

*** البعد الثقافي:** يؤكد التيار اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة، المغاربـة خاصـة، المسـلمين عموما، يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية خاصة بعد تأكد استحالة اندماجهم في الثقافة الأوروبيـة، فالحل هو إعادة المهاجرين إلى أوطانهم، هذا التيار يركز على العامل الثقافي لتغطية توجهه العنصـري المعادي للمهاجرين والأجانب، فضمن هذا التصور الجديد للأخطار التي تهدد المنظومة الغربيـة والتـي تحولت عن الشرق نحو جنوب المتوسط، يأتي المهاجرون في الواجهة لأنهم نقطة التماس بين منظومتين ثقافيتين مختلفتين.

*** البعد الأمني:** وهذا البعد لا يمكن فصله عن التصور العام لمصادر تهديد الأمن في الغرب والرامي إلى جعل مصدر الأخطار آتية من الجنوب وخاصة من العالم الإسلامي، حيث بلغ الأمر إلـى حـدّ تجـريم الهجرة، فمنذ بداية التسعينيات أصبحت الهجرة في أوروبا جريمة مثل جرائم تهريب المخدرات والإرهاب الدولي. والمهاجرون السريون هم أكثر عرضة لهذا العداء، لذا نلاحظ ارتفاع حركات اعتقال المهاجرين خاصة السريين منهم، في الدول الأوروبية **كإيطاليا وإسبانيا واليونان** التي تعد مناطق حدوديـة بالنسـبة للفضاء الأوروبي.[192]

2- **الاتجاه المؤيد:**

يؤيد هذا التيار تواجد المهاجرين في أوروبا بالنظر إلى الحاجة الديمغرافية والأهمية الاقتصـادية التـي يمثلونها، ويرى هذا التيار أن العنصرية ضد المهاجرين من شأنها أن تؤدي إلى ردود أفعال متطرفة من قبل المهاجرين الذين يعانون من التمييز والعنصرية لا لسبب إلا لأسباب ثقافية غير واقعية.

ولأكثر دقة وتحديد لهذا التصور نجد هناك أربع وجهات نظر لدى دول الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة:[193]

أ- ألمانيا والنمسا وهولندا؛ تعطي الأولوية للتحكم في الحدود الخارجية وتهتم في سياستها بالتوسع نحـو أوروبا الشرقية.

ب- فرنسا وبريطانيا وإيرلندا؛ تركز على تشجيع تنقل المهاجرين من مسـتعمراتها القديمـة وضـرورة تكثيف التعاون في مجال الهجرة مع الدول الأصلية."وإذا كانت فرنسا قد تحول موقفهـا خصوصـا مـع وصول **Sarkozy** للحكم وصارت أكثر تشددا تجاه المهاجرين وغير الشرعيين خصوصا"

[192]سمير عياد، مرجع سابق،ص228.
[193]نفس المرجع،ص229.

ج- الدول الإسكندنافية تركز في سياسة الهجرة على ضرورة احترام حقوق الأجانب خاصة فيما يتعلق بتقديم الحماية اللاّزمة للاّجئين"مع وجود بعض الأحزاب اليمينية التي تنادي دائما بالتصدي لكل أنواع الهجرة".

د- إيطاليا واليونان وإسبانيا والبرتغال؛ على الرغم من تباين آراء الأحزاب ترى أن الهجرة وسيلة لمواجهة العجز الديمغرافي في أوروبا وتركز على ضرورة التعاون الأوروبي لوقف الهجرة غير الشرعية، وانتهاج سياسة انتقائية.

إن قضية الهجرة في المجال المتوسطي تبقى نقطة غامضة،خصوصا من الجانب الأوروبي في كيفية التعاطي معها،لهذا فحتى التعامل مع الهجرة الشرعية يأخذ أبعادا أمنية أي "**أمننة الهجرة**"،إذا ما تعلق الأمر بمساعي تعميم فكر كراهية الأجانب والمهاجرين في المجتمعات الأوروبية،والنظر إليهم كتهديد حقيقي وشامل للهوية الأوروبية،ولأن مسألة تنظيم الهجرة بين ضفتي المتوسط لا تزال لم تنفذ بشكل رسمي وفعال،ما يفتح المجال للتداخل والغموض في كيفية فهم هذه الظاهرة والذي نجده بالأساس راجع إلى فكرة المصالح الأوروبية من الظاهرة وكيفية الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن،على الرغم من التهديدات والأخطار التي يعترف بها الأوروبيون،والناتجة عن تأثير المهاجرين في الواقع الاجتماعي والثقافي الأوروبي،وبالتالي زعزعة منظومة القيم الاجتماعية الأوروبية والتأثير في هويتها.

***البيئة في الفضاء المتوسطي:**

إن الكوارث والمشاكل في عالم اليوم ينظر إليها على أساس أنها تشكل مخاطر أمنية على جميع الدول والشعوب، بعدما كانت في السابق ذات مفعول محلي، ويرجع ذلك إلى التطور الكبير في وسائل الاتصال، تقليديا كانت الحروب بين الدول أو الحروب الأهلية مصدر للمخاطر الأمنية، بينما تمثل اليوم الكوارث الطبيعية مثل الزلازل ومشاكل البيئة تهديدا حقيقيا للأمن العالمي، كما أن التنافس والسباق نحو الاستحواذ على الموارد الطبيعية كالمياه مثلا والتي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية، من شأنه أن يؤدي إلى نشوب نزاعات وحروب بين الدول وهو ما يهدد الأمن الدولي.[194]

تواجه منطقة البحر المتوسط مشاكل بيئية مرتبطة مباشرة بالأمن تمثل مصادر للتوترات والنزاعات بين الدول وتشكل في الوقت نفسه رهانات كبرى باعتبار أن البيئة مسألة عالمية، فأي حدث

---

[194] **"The European Union´s definition of threats after 9/11"**: a look at three relevant foreign policy documents ,in: http://www.allacademic.com/one/www/research/index.php?cmd

تشهده نقطة من العالم ستكون له انعكاسات على بقية مناطق العالم، فلا يمكن لأي مجتمع أن يساهم فـــي تدهور البيئة أو استعمالها لغايات تهدد السلم والأمن الدوليين.[195]

فعلى غرار مناطق أخرى من العالم، تعرف منطقة البحر المتوسط تدهورا كبيرا في البيئة يهدد الأمـــن فيها، ويجعل من حوض المتوسط فضاءا يغيب عنه السلم والتنمية والاستقرار، ويتعلـــق الأمـــر بتلبيـــة الحاجات الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي تشهد فيه الموارد المائية وإنتاجية الأراضي الزراعيـــة انخفاضا وهو ما يدفع بالسكان إلى الهجرة نحو مناطق أخرى بحثا عن شروط البقاء، وهذا من شـــأنه أن يهدد أمن الدول المستقبلة لوفود المهاجرين واللاجئين، و هذا يجرنا للحديث عن التوزيـــع غيـــر العـــادل للدخل والثروة بين الدول والفئات المختلفة في نفس الدولة، ويجب العمل على تقليص هذا التفـــاوت مـــن خلال تمكين الفئات المعوزة من تلبية حاجياتها الأساسية، وهو ما يتطلب إدخال تغييرات عميقة ووضع قيم جديدة تسمح بضمان بيئة سليمة لأجيال الحاضر والمستقبل.[196]

إن التدهور البيئي الذي شهدته العشريات الأخيرة خلف أضرارا معتبـــرة فـــي البحـــر الأبـــيض المتوسط بحيث تعرض لمشكلة التلوث، كما تأثرت هذه المنطقة كثيرا من جراء تقلص مســـاحة الغابـــات والتغيرات المناخية، هذه الأخيرة تتسبب في تقلص الموارد من خلال إتلاف المساحات المزروعة التـــي كثيرا ما تغمرها مياه الفيضانات أو تساهم في تفاقم مشكلة الجفاف، الشيء الذي يهدد ملايين من البشـــر بالمجاعة والأمراض الفتاكة والأوبئة، وبالتالي محاولة الهجرة إلى أماكن أخرى أكثر أمنا، وهذا يحـــول دون تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ويزيد من حدة الصراعات والتنافس على الموارد المحـــدودة ويؤجج النزاعات المسلحة بين الدول وبين فصائل تنتمي إلى دولة واحدة.[197]

إن التصور الأوروبي للتهديدات والمخاطر الأمنية الآتية من المحيط المتوســـطي خصوصـــا مـــن الطرف الجنوبي للحوض،سواء تلك المتعلقة بالأنواع الجديدة للعنف المنظم أو الأفكار المتطرفة التي لهـــا أبعاد أمنية عابرة للحدود،وكذا مجمل التطورات الأمنية الحاصلة في دول الجنوب المتوسطي،من شأنها أن تمثل تحديات أمنية سهلة الانتقال والعبور من دولة إلى دولة بما توفره العولمة من وسائل وتسهيلات،حيث لا يمكن لأي دولة من دول الاتحاد الأوروبي حفظ أمنها من هذه التهديدات الجديدة والمتجددة إلا من خلال التعاون وتحديد طبيعة التهديدات والتعاطي معها،والتي من شأنها تهديد الوحدة الأوروبية ومنظومة القـــيم

[195] **A European Security Concept for the 21st Century**, op.cit,p10-11-12.

[196] Azouz Kerdoun, op .cit, p326.

[197]ساسي جمال،مرجع سابق،ص155.

المشكلة للهوية الأوروبية التي تميزها عن بقية التكتلات في العالم،غير أنه يبقى من الصعوبة القضاء على هذه التهديدات لأن مجملها يأتي من المحيط الإقليمي الواسع الذي تصعب السيطرة عليه.

المطلب الثالث:الطرح الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط.

يمكن التعرف على الرؤية الأوروبية والطرح الموجه لمحاصرة ومواجهة التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط،وذلك بالتعرف على الفكر الاستراتيجي الأوروبي وتطوره عبر مراحل وتطورات النظام الدولي ومعطياته المتجددة،والتي تلقي بظلالها على إدراك الواقع الأمني من الفواعل الذين يشكلون طبيعة النظام بتصوراتهم لهذا الواقع وكيفية التعامل معه.

إن الحديث عن استراتيجية أوروبية موجهة لتهديدات الجنوب لا بد من مرورها بجانبها التاريخي وتطورها،وصولا إلى التعامل مع القضايا والمعطيات الجديدة ومنه سيتم الحديث عن أهم محطات المبادرة الأوروبية للتميز الأمني والعسكري.

كانت البداية الأولى لهذا المشروع مع معاهدة "**دان كارك** "–**DunKerque**–في يوم 04 مارس 1947 للتعاون المتبادل في المجال العسكري لمدة **50 سنة**،التي وقعت عليها كل من فرنسا و بريطانيا، لكن مع تطور الأحداث كان لابد من إيجاد العديد من الاتفاقيات الخاصة بتقوية التعاون الأوروبي في المجال العسكري؛ فكانت الاتفاقية المنشأة لحلف شمال الأطلسي ليوم4 أفريل 1949 وعلى إثر هذه الاتفاقية تم تجميد نشاط " **إتحاد أوروبا الغربية** " الذي كان الفكرة الأولى للدفاع الأوروبي في 20 أكتوبر 1950 [198]و صولا إلى مخطط "**فوشي**" –**Fouchet**– الذي طُرِح في نوفمبر 1961م مقترحا تحديد طرق التعاون السياسي و العسكري بين دول "**إتحاد أوروبا الغربية**" مركّزا على ضرورة التزود بسياسة خارجية و دفاعية مشتركة.

لتتوالى اللقاءات الأوروبية حول الموضوع فكان منها ما جُسد في تقرير "**دافينيون**"–**DAVIGNON**– سنة 1970 الذي نص على ضرورة التشاور بين الدول الأعضاء حول قضايا السياسة الخارجية و الأمنية[199]، و بموجب إعلان روما في 27 أكتوبر 1982 تم إعادة تنشيط "**إتحاد أوروبا الغربية**" و في سنة **1985** على إثر تقرير "**لجنة دوجي**" تم الاتفاق على ضرورة تحقيق مزيدا من التقارب في السياسة المتعلقة بالأمن، لكن مع نهاية الحرب الباردة و تنامي القوة الأمريكية على حساب المصالح الأوروبية كان على الدول الأوروبية العمل و بشكل جدي على إيجاد منظومة عسكرية مستقلة فكان هذا أولا مع معاهدة **ماستريخت** في 07 فيفري 1992 التي حولت " **الجماعة الأوروبية** " إلى " **الاتحاد الأوروبي** " و التي حددت أيضا ثلاث دعامات أساسية للإتحاد الأوروبي كان منها السياسة

[198] Joëlle Le Morzellec, **"Défense européenne"**. p.06.
. http://www.cremoc.org.larticles/defence-euro2001-pdf

[199]مالك عوني،"**لسياسة الخارجية والأمنية المشتركة...آفاق التكامل الأوروبي الجديد**"، السياسة الدولية، العدد142، (أكتوبر 2000)، ص 89.

الخارجية و الأمنية المشتركة هذه الأخيرة التي اعتبرتها المعاهدة الخطوة الأولى نحو تبني سياسة دفاعية مشتركة و التي بدورها ستقود إلى بناء دفاع مشترك و مستقل حسب المادة **(4)** الفقرة **(1)**. [200]

كما تم إنشاء وحدات عسكرية تمثلت في «**أور وفور**» **(Eurofor)** –القوة الأوروبية للانتشار السريع– و« **أورومارفور**» **(Euromarfor)**"،**القوة البحرية الأوروبية**" و اللتان تندرجان تحت هيكل واحد هو"**أوروفورس**" **(Eurofors)**، كما تم إنشاء ما يعرف بـ"**أوروكور**" **(Eurocorps)** ، وهي قوات شبه عسكرية قوامها خمسون ألف (50000) جندي، حدّد تاريخ بدء عمل هذه القوة بـ: 29 نوفمبر 1995.[201]

و لم يتوقف العمل الأوروبي عند هذا المستوى بل أضافت "**معاهدة أمستردام**" التي انعقدت في 02 جوان 1997 و دخلت حيز التنفيذ في 02 أكتوبر 1997 دفعا قويا للمبادرة الأوروبية؛ حيث تضمنت عدت قرارات جديدة كان الهدف منها هو تقوية العمل المشترك في إطار السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة؛ أي أن الاتفاقية جاءت لوضع الأطر القانونية المقدرة لتدعيم السياسة الخارجية بقدرات عسكرية.[202]

لكن ينبغي التنبيه إلى أن هذه المبادرة لم تكن محل اتفاق بين جميع الدول الأوربية إلى أن تم عقد مؤتمر " **سان مالو** " 1998 فمنذ هذا التاريخ أمكننا الحديث عن إجماع أوروبي حول الدفاع الأوروبي المشترك و المستقل و دخول بريطانيا الصف الأوروبي و تشجيعها للمساعي الأوروبية.[203]

و على الرغم من أن أحداث الساحة الدولية قد أثرت على هذا الإجماع – أحداث 11 سبتمبر 2001 و الحرب على العراق– إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يوقف مساعيه بل زاد من إصراره، ليكلل بالعديد من الاتفاقات و المعاهدات وصولا إلى اجتماع المجلس الأوروبي في ديسمبر 2003 الذي ناقش الإستراتيجية الأمنية الأوروبية المقدمة من طرف الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية – خفيير سولانا – و التي لخصت أهم التهديدات التي تعترض أوروبا، ثم الاجتماع الفرنسي– الألماني في أكتوبر 2004 الذي ركز هو الآخر على تقوية السياسية الأوروبية للأمن و الدفاع عن طريق مجموعة من

---

[200] فؤاد نهرا ومصطفى كمال ،**صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص 140.

[201] Laure Nicotal, **"La politique européenne de sécurité et de défense"** .

http://doc-iep.univ-lyon2.fr/Ressources/Documents/Etudiants /Memoires/MFE2002 /nicotal/these.html

[202] Joëlle Le Morzllec, op.cit, p.08

[203] Bechat, J, Paul **," L'Europe de la défense** ", défense national, n :6,(juin 2000), p. 15

الآليات منها إلزامية التضامن في حال الهجمات،وصولا إلى اجتماع 7 نوفمبر 2007 الذي يعتبر كتقييم لما جاءت به اللقاءات السابقة فيما يخص الأمن و الدفاع المشترك.[204]

إن كل هده المحطات كانت في إطار العمل الأوروبي على وضع أساس لتحقيق التميز والاستقلال الأمني بشكل عام،غير أن التعامل مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط أخذ عدة أشكال ومراحل،من شأنها بلورة مفهوم التهديدات وكيفية مواجهتها من طرف الاتحاد الأوروبي.

بدأ النقاش الجاد بين الطرفين في سنة 1973. واستمرت اللقاءات التفاوضية إلى غاية سنة 1976. لتتوج باتفاقية تعاون بين الدول المغاربية (**الجزائر** , **تونس والمغرب**) و الجماعة الأوروبية, ثم لتتبعها اتفاقية تعاون مع دول شرق المتوسط (**مصر** , **الأردن وسورية**) , لتنظم إليهم **لبنان** سنة 1978.[205]

غير أن هذه المرحلة لم تكن متطورة بشكل كبير،حيث اقتصرت على تعاون اقتصادي غير متكافئ،كما ترجمت في اتفاقات تعاون اقتصادي وتبادل تجاري واقتراح بعض المساعدات المالية،إلا أن هذه الاتفاقات حافظت على الوضع القائم بين الدول الأوروبية ودول الجنوب المتوسطي،هذا ببقاء الوضع لصالح الدول الأوروبية وتأزم الأوضاع لدى الطرف الآخر،ما زاد في تباعد الهوة بين الجانبين.

وقد ظلت هذه الاتفاقات تربط الطرفين إلى غاية اعتماد مشروع ما يسمى بالشراكة الأورومتوسطية،بمثابة علاقات متعددة الأطراف والمجالات بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي،وهي كذلك إحدى الآليات التي يمكن من خلالها تكريس الأمن وفق المفهوم الأوروبي،أي أنها تشكل أحدى مجالات تأثير الهوية الأمنية الأوروبية،إضافة إلى إمكانية اعتبار هذه الشراكة محاولة أوروبية لوضع دراسات إقليمية معينة لمنع التأثيرات غير المرغوب فيها،والتي تمارسها الأطراف الجنوبية والقوى الخارجية،ومنه فالاهتمام الأوروبي بجنوب المتوسط زاد وتجسد أكثر من زيادة الهواجس الأمنية تجاه بعض الظواهر والأخطار،وترمي كذلك من خلال هذه الإستراتيجية الجديدة إلى محاولة الفهم والتعمق أكثر في تحليل أسباب التغيرات والتوترات التي تجري في المنطقة،والتي أصبحت خطرا على دول الاتحاد،فالإشكال الكبير والذي يخيم على كل المنطقة هو أن مؤثرات هذا الوضع تهدد الجميع بنتائجه السلبية وغير المنتظرة،وخاصة دول الضفة الجنوبية، و نمو الحركات الإسلامية المتطرفة و الإعمال الإرهابية المتصاعدة وكذلك الهجرة السرية وفوق كل ذلك الاهتمام المتزايد للدول الكبرى بالمنطقة ومواردها ، هذا

---

[204] **Anonyme**, "**La politique européenne de sécurité et de défense (PESD) :**

http://www.larevueparlementaire.fr/pages/RP884/RP884_AN_defense_europeenne.htm

[205]مصطفى بخوش،مرجع سابق،ص78.

التحدي الكبير بالنسبة للدول الأوروبية يدفعهم إلى البحث عن إجابات مقنعة لجملة من الأسئلة منها (كيف يمكن المحافظة على الوضع القائم الذي يخدم مصالحهم بالدرجة الأولى ؟ كيف يمكن الحد من الإرهاب المتنامي والقادم من الضفة الجنوبية ؟ كيف يمكن التعامل مع الاهتمام المتزايد للدول الكبرى بالمنطقة ؟.[206]

فالفكر الأوروبي حول هذه الأسئلة والتهديدات ومنذ تسعينيات القرن الماضي سيطر عليها مفهوم ما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية والتي بدأت بـ:

مشروع أو منتدى 5+5:

ومنطلق هذا المنتدى يكون بين الدول المغاربية والدول الأوروبية الساحلية"ثم بعد عدة لقاءات ارتأى الجميع إلى توسيع العملية لتشمل كل الدول التي لها شواطئ على البحر المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي،وكان هذا المنتدى قد بدأ كفكرة عام 1983،حين أعلن الرئيس الفرنسي السابق"**فرانسوا ميتران**" من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب حوض المتوسط.[207]

وجاء بعدها ملتقى مرسيليا 25-1988/02/26،ليناقش محاوره الأساسية حول:المشاكل المالية الصناعية، والعلاقات الأورومغاربية،وآفاق العلاقات الأورومغاربية.

وبعدها جاء ملتقى 24-05/27-1989،ليطرح مسألة ترقية العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط، وكتتويج لهذه الملتقيات جاء اجتماع روما في 1990/10/10،الذي جمع وزراء خارجية دول غرب المتوسط،وهي(فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا)،وذلك لوضع آليات جهوية تسمح بتثمين الأفكار حول مفهوم الأمن:اقتصادي وسياسي واجتماعي وإيكولوجي...،وبعدها عقد لقاء ثاني في 26-1991/10/27 بالجزائر وشهد انضمام مالطا لتصبح الآلية معروفة بـ**5+5**.[208]

تجمّد هذا الحوار على امتداد عشرية كاملة (1991 ـ 2001) بفعل حرب الخليج ومواقف دول القوس اللاتيني خاصة فرنسا،وكذا بفعل الحصار على ليبيا في قضية"**لوكربي**"،والمشاكل المغاربية المتواجدة، لتنبعث فيه الرّوح من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدّول العشرة يومي 25 و 26 جانفي 2001

---

[206] ينون مصطفى،مرجع سابق337-338.

[207] Ahmed A. OUNAIES, "**Sécurité et partenariat en Méditerranée** ," Etudes Internationales, no 79,2001,p15.

[208] "**Initiative 5+5 sur la sécurité en Méditerranée occidental** « 5+5 défense »" , dans : http://www.defense.gouv.fr/europe_de_la_defense/partenariats/initiatives_5_5_defense/initiatives_5_5_defense

بلشبونة بمبادرة برتغالية ، وتتحرّك آلياته وفق وتيرة تصاعدية لينتهي إلى برمجة أوّل اجتماع في مستوى القمّة احتضنته تونس يومي 5 و6 ديسمبر 2003 .[209]

كما أن "فرنسا حاولت تفعيل المنتدى أكثر خاصة في مجال الأمن،عندما تم إطلاق مبادرة **5+5دفاع** رسميا من باريس في 2004/12/21"،حيث تنص الاتفاقية على إمكانية مشاركة كل دول في المبادرة وفقا لإمكانياتها وطموحاتها،حيث يرتكز هذا التعاون على القضايا الأمنية في منطقة المتوسط في شقه الغربي على خطة عمل تقوم بها لجنة كمركزية تجتمع مرتين في السنة تحت رئاسة واحدة من الدول العشر بالتناوب،ويتم بعدها المصادقة على أعمال تلك اللجنة في شهر "ديسمبر" من كل سنة،وقد أعطيت الأولوية لمجالات السلامة البحرية وأمن حماية المواطنين والقيام بتدريبات مشتركة بين الأطراف،والقيام بعمليات تنسيقية بين مراكز العمليات البحرية للدول العشر،وتمثلت في مراقبة العمليات غير الشرعية في البحر المتوسط،(المخدرات والهجرة السرية...)،كما تم القيام بعدة أنشطة مثل،مساهمة القوات المسلحة في مكافحة الهجرة غير الشرعية وحماية البيئة وكمكافحة التلوث البحري،انطلاقا من سنة 2007 حيث بلغ عدد الحلقات الدراسية والتمارين والاجتماعات 30مع عدد مماثل سنة 2008،[210]وإلى غاية اجتماعات خبراء دول5+5 في ليبيا في13-2010/12/14،حيث تواصلت الأعمال والمقترحات حول نفس الأهداف المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والظواهر السلبية والمخدرات،كما تمت مناقشة ظاهرة الإرهاب وإفرازاتها واستعراض تجارب وخبرات الدول المشاركة في الاجتماع حول مكافحة الإرهاب.[211]

ومنه فهذه الاجتماعات تواصلت رغم تباين الرؤى وتباعدها في غالب الأحيان في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خصوصا فيما يتعلق بكيفية تمويل دول جنوب المتوسط ومساعدتها في الحد من الظاهرة وكذلك رفض المطالب الأوروبية بجعل دول الجنوب مراكز مراقبة للحدود البحرية الأوروبية.

بعد التطرق لحوار5+5 وتطوره كبداية لرسم معالم سير مواجهة التهديدات الأمنية للاتحاد الأوروبي،سنعرض فيما يلي مرحلة جديدة بدأت في المرحلة التي كان فيها العمل بحوار5+5 معطلا.

وهنا يمكن الحديث عن:

---

[209] المنذر الرزقي،**"حوار5+5 دفع جهوي لمسار إقليمي"**،في الموقع:
. http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/rezgui.html

[210] ibid

[211]محمد الزاوي،**"منتدى 5+5:ظاهرة الهجرة غير المطلوبة"**،في الموقع:

http://www.albargh.net/news-world/455.html

***الشراكة الأورومتوسطية:**

باعتبارها علاقات متعددة المجالات بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي،فهي إحدى الآليات التي يمكن من خلالها تكريس الأمن وفق المفهوم الأوروبي،فقد وجه إعلان برشلونة 1995 دعوة للدول المشاركة من أجل تقديم التعاون للوقاية من الإرهاب ومحاربته،خاصة عن طريق التصديق على الأدوات الدولية التي تنص على ذلك وتطبيقها.

وعلى الرغم من كون هذا النوع من الشراكة كما اتفق على تسميتها من طرف الاتحاد الأوروبي،يرتكز على ثلاثة محاور:[212]

-السلة الأمنية.

-السلة الاقتصادية.

-السلة الاجتماعية والثقافية.

غير أن التركيز كان على الجانب الأمني بمختلف أبعاده.

ففيما يخص مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تضمن أول مؤتمر للشراكة الأورومتوسطية المنعقد ببرشلونة 1995،تضمن هذه المشكلة حيث يعقد الموظفون اجتماعات دولية لدراسة التدابير العملية التي يمكن أن تتخذ لتحسين التعاون بين الدول في مكافحة الظاهرة،وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي عدة إجراءات مع الدول المغاربية خصوصا للحد من هذه الظاهرة أهمها:[213]

1-ربط ظاهرة الهجرة بظاهرة الإرهاب،حيث تم وضع "**قائمة سوداء**" وتشمل الأفراد الممنوعين من دخول الاتحاد الأوروبي،إلا بعد دراسة شاملة عنهم،وذلك باستثناء الأشخاص الممثلين رسميا لدولهم،كما تم في مارس2004 اقتراح لجنة لإدارة الحدود الخارجية الأوروبية،والتي تم اعتمادها في 2005/01/11.

2-العمل على تعزيز التعاون مع الدول ذات المنشأ الأصلي للهجرة غير الشرعية،وذلك بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية للدول المتوسطية.

3-العمل على معاقبة المهاجرين غير الشرعيين،وذلك عبر مجموعة من الإجراءات منها:سياسة العودة إلى أرض الوطن الأم،السجن....

[212]ابن حملة سامي،مرجع سابقص،268-270.

[213] Mendo , Castro henriques and Mohamed khachani , "**Security and Migrations in the Mediterranean : playing with Fire"**, Amsterdam : IOS press , 2006. P38.

4-العمل على مساعدة دول جنوب المتوسط تنمويا على المديين المتوسط والطويل،لإعادة بناء اقتصادياتها ومحاصرة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي من شأنها الحد من ظاهرة التفكير في الهجـرة غيـر الشرعية.

5-اعتماد المجلس الأوروبي في 2008/10/15 "للميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء"،وذلك بعد اقتراح من طرف الرئيس الفرنسي Nicolas Sarkozy،والذي ينص على مجموعة من الالتزامات:[214]

- تنظيم الهجرة القانونية مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات والقدرات التي تحددها كل دولة من الدول الأوروبية.
- مكافحة الهجرة غير الشرعية:حيث تعتبر كل دول مسؤولة عن مراقبة حدودها البرية والبحرية والجوية،وقد تم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات وهي:[215]

-منح التأشيرات الأوروبية يكون بعد أخذ كل المعطيات المحددة لهوية الأفراد القادمين من دول العالم الثالث،حيث ستعمم هذه العملية بدءا من سنة2012 على كل قنصليات دول الاتحاد الأوروبي،مع تحقيق التعاون بين هذه القنصليات.

-ضرورة التعاون لمراقبة حدود الاتحاد الأوروبي،وقد أوكلت هذه المهمة إلى وكالة خاصة يطلق عليها اسم **Frontex**.

-تحقيق التعاون مع دول المنشأ أو دول العبور،بتعزيز درجة مراقبة حدودهم وتبادل المعلومـات بشـأن المهاجرين غير الشرعيين،حيث تم استحداث مركز المعلومات منذ1992،بهدف تنمية وتنظيم التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية وتنظيم الانتقال عبر الحدود.

***في مجال مكافحة الإرهاب**:نظرا للتصاعد الخطير للظاهرة فقد طور الاتحاد الأوروبي مـن تصـوراته الموجهة لدول جنوب المتوسط،والتي انعكست في خلق سياسات جديدة في التعامل مع الظاهرة،والتي لـم يتم التعامل معها بجدية في بداية الشراكة،غير أنه سنة1999 في 15-04/16 وخلال المؤتمر الرسـمي الثالث لوزراء خارجية الدول المتوسطية الذي انعقد في مدينة "**شتوتغارت**"الألمانية،تقدمت الدول الأوروبية

---

[214]الحسن بوقنطار،"**آليات مواجهة الهجرة غير الشرعية**"،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/53CD62AA-DDFD-4CE3-B4B7-.htm

[215] [215] Mendo , Castro henriques and Mohamed khachani,Op.cit.p42.

بما يسمى بـ"**الميثاق الأوروبي المتوسطي**"،الذي أكد على أن المحافظة على السلم والأمن في منطقة البحر المتوسط يقوم على مجموعة من المبادئ:[216]

-التأكيد على إعلان برشلونة 1995 كأساس للشراكة الأوروبية المتوسطية.

-احترام مبادئ الأمن وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

-الالتزام بمدخل عام ومتوازن لقضية الاستقرار في منطقة المتوسط.

-الاعتماد على وسائل التعاون الأمني.

-الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل.

-عدم قابلية الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط للتجزئة.

وقد تطور اهتمام الاتحاد الأوروبي بمكافحة الإرهاب بعد أحداث2001/09/11 وبعده تفجيرات مدريد2004،ولندن2005.

لذلك رتب الاتحاد الأوروبي في هذا المجال أهمية كبيرة واعتمد على:[217]

-التنمية الأوروبية المشتركة لتقنيات الكشف والحماية والبحث عن طرق جديدة مشتركة.

-إنشاء منظومة متطورة للإنذار المبكر وقواعد مشتركة للبيانات وإدارة الأزمات وتحسين قواعد البيانات حول الشبكات الإرهابية ونظم السيطرة على الأسلحة والمتفجرات.

-ضرورة وضع التشريعات خاصة بالتعامل مع الأزمات الكبرى.

-تعزيز قضية مكافحة الإرهاب في العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي.

بصفة عامة تبقى الفكرة الأساسية في الشراكة الأورومتوسطية حسب المنظور الأوروبي للأمن مرتبطة بشكل كبير بالأوضاع داخل دول جنوب المتوسط،غير أن التعاطي مع هذه القضايا لم يأخذ بعين الاعتبار البناء الاجتماعي والثقافي في هذه الدول،كما كان التعامل معها على أنها ذات واحدة تحمل نفس المعايير

[216]مصطفى عبد الله أبو قاسم خشيم،**الشراكة الأورومتوسطية:ترتيبات ما بعد برشلونة**،بيروت،معهد الإنماء العربي،2002،ص346.
[217] Ibid. P347.

والقيم،حيث نجد أن الاتحاد الأوروبي وضع جملة من الشروط للدول من أجل الاستفادة من دعمه ومن هذه الشروط:[218]

-اندماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي ومنه المنظمة العالمية للتجارة.

-القيام بإصلاحات سياسية ودمقرطة مؤسساتها.

-فتح المجال الإعلامي وتطبيق حرية الصحافة والإعلام.

-تطبيق سياسة حقوق الإنسان كما تنص المواثيق الدولية.

إن هذه الشروط والمطالب وعلى الرغم من موضوعيتها،غير أن التعامل معها يضعف من شرعيتها خصوصا وكون المسلمات التي لم تتغير بكون كل طرف لا يقوم بأي سلوك أو استجابة إلا من أجل مصلحته الخاصة والتي ترجع إلى هوية كل جانب التي تصقل هذه المصالح،لهذا يتحرك الإتحاد الأوروبي في كتلة في مواجهة دول متفرقة،فهذه الإستراتيجية هي جزء من بناء الهوية الأوروبية المشتركة والتي تواجه نوعا آخر من الهويات التي تختلف عنها في القيم والمعايير والرؤى المختلفة للقضايا المطروحة بين الطرفين،وهنا تكمن نقطة الضعف في مسار برشلونة بالنسبة للجانب الأوروبي والطرف الآخر من العملية.

- ***التحول من سياسة الشراكة إلى سياسة الجوار:***

في السنوات الأخيرة حاولت الدول الأوروبية أن تدخل أفكارا جديدة على سياستها في منطقة المتوسط دون إلغاء ما كان موجودا،أي منطلقات مسار برشلونة،وذلك بالمحافظة على سياسة الشراكة إضافة إلى ما يعرف **بالسياسة الأوروبية للجوار** والتي اقترحها المفوض الأعلى للسياسة الأوروبية في 2003،لتدخل حيز التنفيذ في من طرف دول الاتحاد في 2004،هذه السياسة لا تختلف عن سابقاتها،بل هي استمرار لما بذل من جهود لتحيق نفس الأهداف.[219]

تم تصور سياسة الجوار في المقام الأول من أجل توفير إطار شراكة معزز مع البلدان الواقعة شرقي الحدود الأوروبية الجديدة التي نتجت عن توسع الإتحاد الأوروبي عام 2004، وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة، واعتباراً لضعف الشراكة الأورومتوسطية فقد تم توسيع سياسة الجوار لتشمل البلدان

[218] Euro-Mediterranean Partnership, Regional Strategy and Regional Indicative Program ,Paper: 2002-2006 , p.6.

[219]ينون مصطفى، مرجع سابق،ص339.

المنضوية تحت هذه الشراكة، ثم تم توسيعها لتشمل بلدان القوقاز الجنوبي أيضاً واستُكملت في ربيع 2004.

يستمد هذا المشروع الأوروبي للتعاون المعزّز وللتكامل مع بعض الدول المعنية التي تُسمى جيران، الوحي من الآليات التي تم استخدامها مع البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما قبل الانضمام، ولكنها ليست بأي حال من الأحوال عملية تسبق الترشيح،بل على العكس، فإن سياسة الجوار الأوروبية، تُعلّق مؤقتا النقاش حول انضمام أعضاء جدد للاتحاد الأوروبي.[220]

إن سياسة الجوار، هي أولاً علاقة بين كل دولة شريكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي تتطور على مستوى الدول والمفوضية الأوروبية، ليس المجتمع المدني شريكاً في إعدادها ولا في تقييمها، بالرغم من بداية ظهور صيغ أولية للمشاورات مع بعض الأجسام المسماة تمثيلية في بعض البلدان، من المجدي التذكير بأنه كذلك لم يتم استشارة مواطني الاتحاد الأوروبي ، وأنهم ليسو على اطلاع كاف بهذه السياسة الجديدة والتي يُراد لها أن تكون أحد أركان سياسة الخارجية والأمن المشتركة،وينطوي مفهوم الجوار بالضرورة على ترسيم حدود المناطق التي يدخل "**الجيران**" في حيّزها، وكذلك على بناء علاقة بين الأطراف المختلفة، وهكذا فإن لسياسة الجوار الأوروبية وظيفة مضاعفة، ترسيم الحدود وتعزيز التعاون.[221]

ويمكن إجمال أهم مبادئ السياسة الأوروبية للجوار في النقاط التالية:[222]

1-مبدأ التمييز بين مستوى التقدم في الدول المعنية:

تنطلق سياسة الجوار الأوروبية من مبدأ أن البلدان لا تتطور بنفس السرعة و تكمن الفوارق في الوضع الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي والثقافي لكل بلد، ويقترح الاتحاد الأوروبي إحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء، إذا رغب الشريك بالتقدّم سريعاً في عمليات الإصلاح، فستكون العلاقة وطيدة أكثر ومضمون الشراكة أكثر طموحا، أما إذا كان البلد أقل رغبة في التغيير فتكون العلاقة أكثر رخاوة والشراكة ذات متطلبات أقل وأكثر عمومية، إن هذا التمييز بين الأهداف حسب البلدان، والذي يدفع

---

220 Michelle Pace, "**Rethinking the Mediterranean :Reality and representation in the creation of a Region"**, European Studies Center, Ramses working paper 3/06, May2006.

221**المجتمع المدني في سياسة الجوار الأوروبية**،في الموقع:http://www.eurojar.org/ar/euromed-articles/

222 " **Europe Neighborhood policy"** ,in http://www.enpi-info.eu/main.php?id=344&id_type=2

بالموظفين المكلفين بهذه السياسة للتحدث عن "توجه مُفصّل على المقاس"، هو الخاصية الأولى لسياسة الجوار لأوروبية.

2- مبدأ الدعم المشروط:

السياسة الأوروبية للجوار أو علاقة الشراكة نجدها مرتبطة بالنتائج أو الأوضاع الخاصة ببلدان الشراكة أي أن كل بلد حسب درجة تقدمه في الإصلاحات،وذلك ليس فقط من حيث التمويل وإنما من حيث المساعدات التقنية،كالتوأمة،نقل المعرفة،والمشاركة في البرامج الأوروبية[223]،لكن الفرق الموجود السياسة الأوروبي للجوار هو ارتباط الشروط بالأوضاع الداخلية لكل بلد وليس النتائج المحققة من هذه السياسة،حيث تعتبر الإصلاحات الداخلية في القطاعات الحساسة مثل:العدالة،المؤسسات المالية،الشؤون الداخلية، هي مصدر التقدم في المشاريع وطريقة التعامل مع البلدان المعنية وتحديد الشروط التي تلحق كل مرحلة،ومنه فالمشروطية هي بعد أساسي وذلك بارتباطه مباشرة بالأوضاع الداخلية للجيران الذين تشملهم السياسة الأوروبية للجوار.[224]

3- البعد التعاقدي:

يعتبر هذا البعد بنيويا بالنسبة لسياسة الجوار الأوروبية، مثلها مثل أي سياسة جوار بشكل عام بشكل ملموس، يُترجَم العَقد من خلال النقاش والمفاوضات، عبر آليات العمل التي تمّ وضعها، يمثّل هذا البعد للنقاش والذي يستدعي تعارف متبادل أفضل بالنسبة للموظفين الذين تمت مقابلتهم، أحد روافد سياسة الجوار الأكثر ثراء والذي ينتهي إلى مبدأ "المسئولية المشتركة،والتي لم تكن موجودة في السياسات الأوروبية السابقة حيث لم يتم وضع تقييم دقيق لكل الدول المعنية بالشراكة وهو الفرق الإيجابي الذي يميز السياسة الأوروبية للجوار،وكذلك من حيث دخول الدول المعنية في الكثير من المفاوضات و النقاشات المشتركة مع الجانب الأوروبي قبل تحديد كيفية سير المشاريع المخطط لها في خطط العمل. [225]

–تعتبر السياسة الأوروبية للجوار تطورا ملحوظا في تعامل الاتحاد الأوروبي مع الوضع الأمني لدوله،حيث كان التخوف من الجانب الشرقي وحماية الحدود الجديدة للاتحاد في الشرق،تم تعميمها على باقي الدول الشريكة عبر خطط عمل تعتبر الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الأوروبية للجوار،حيث تعبر عن الوثائق الخاصة بكل دولة والتي تقوم على أساس إمكانيات كل منها.

[223] **" Europe Neighborhood policy"** ,in:
http://ec.europa.eu/world/enp/policy_en.htm

[224] **الديمقراطية ومبادرة دعم حقوق الإنسان**،عملية الحوار رباعي الأطراف،وثيقة معلومات أساسية،4افريل2010.
[225] يخلف عبد السلام،مرجع سابق،ص41.

كما أنها توفر للاتحاد الأوروبي توجيهات مفيدة فيما يخص الجانب الأمني وغيره من الجوانب في الدول الجيران،والذي يرتبط بالنقاط التالية:[226]

– –يمر الحوار السياسي الذي سوف يتم بناءه مع الدول الشريكة، أولا، عبر احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، سيادة القانون، الديمقراطية، الحكم الرشيد (الذي يفترض تطوير المجتمع المدني، المساواة بين المرأة والرجل، مكافحة الفساد، إلخ)بالنسبة لبعض الدول، تم وضع الحوار السياسي المعزز حول قضايا السياسة الخارجية والأمن في المقدمة.

–بالنسبة للأولويات المتعلقة بالتجارة والسوق، فهي لا تمر فقط بزيادة حجم التبادلات بين الشركاء والاتحاد الأوروبي، بل أيضا بين الشركاء أنفسهم، بهذا فإنه يتعين على خطط العمل لدول الشراكة الأورومتوسطية أن تساهم في "إنجاز منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية"،وتحديدا، بتوسيعها لقطاعي الخدمات(المغرب معنية جداً بذلك) والزراعة، يمكن لاحقاً وبالنسبة لكافة الشركاء في سياسة الجوار، دراسة مشاركتها في السوق الأوروبية الداخلية، "بناء على التقارب في التشريعات والقوانين، وعلى تحسن الاتصالات المتبادلة والارتباطات المادية مع الاتحاد الأوروبي".
–المشاركة في مشروع سياسة الجوار الأوروبية يجب أن تترافق مع سياسات فاعلة تهدف إلى مكافحة الفقر وعدم المساواة–تحتوي وتشدد عدة خطط عمل على البعد الاجتماعي (الترويج "للقواعد_الأساسية للعمل والحوار الاجتماعي")، المساواة في الخدمات، تحسين ظروف العمل للعمال المهاجرين سواء في الدول الشريكة أو في دول الاتحاد الأوروبي. كما يتم تقديم هذا البعد على أنه الحاملة الضرورية لتطوير اقتصاد السوق.

–تحتل "**إدارة الحدود**" *دوراً مركزياً* في سياسة الجوار حيث تعدّل الخطاب الأوروبي ظاهرياً كثيراً حول الهجرة، تعترف وثائق المفوضية الأوروبية بفشل التوجه "**الأمني الصرف**" وبضرورة استقبال المهاجرين في أوروبا من أجل الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية وللحاجة إلى الأيدي العاملة، وتستوجب على المفوضية الأوروبية رفع شأن الجوانب الإيجابية للهجرة إلى أوروبا كما تقوم المفوضية الأوروبية حاليا، وإلى ما وراء سياسة الجوار، بإعداد أطر قطرية للرفع من شأن دور المهاجرين في أوروبا، وتفكّر بوسائل لمساعدة الدول الأعضاء، ذوي السيادة في المجال، على تطبيق سياسات "**الاندماج الإيجابي**".

على الرغم من وضوح مضمون السياسة الأوروبية للجوار وأهدافها ومبادئها،وذلك بالارتباط الكامل بإرادة الدول المعنية بهذه السياسة في تحقيق مستوى أفضل من خلال الإصلاحات الداخلية والسير نحو

[226]نفس المرجع،ص42-43.

التقدم والرخاء،إلا أن عدم تدعيم هذه السياسة بمؤسسات من شأنها ضمان استمرارية عملها[227]،خصوصا في قضية نقل المعايير التي تعتبر ناجحة في الاتحاد الأوروبي والتي استطاع تحويلها إلى أطراف قريبة ومعنية بالانضمام إليه ومنها المحاولة لنقل نفس المعايير والقيم إلى دول بعيدة كل البعد عن مستوى الاتحاد الأوروبي في كل المجالات،إضافة إلى كونها دول غير معنية تماما بالانضمام للاتحاد،وما يزيد من صعوبةنجاح هذه السياسة التغطية الجغرافية والسياسية الكبيرة حيث تشمل كل الدول المعنية بالشراكة الأورومتوسطية إضافة إلى الجيران الشرقيين للإتحاد الأوروبي وهي مسألة يصعب تجاوزها في ظل التعثر الكبير الذي تعرفه الشراكة الأورومتوسطية في العديد من الجوانب، إضافة إلى تهميش البعد الإنساني في ظل هذه السياسة خصوصا فيما يتعلق بالحرية الرابعة المتعلقة بتنقل الأشخاص إلى الإتحاد الأوروبي،والتي تعتبر من أسس الأمن الأوروبي والذي يجب المحافظة عليه ومحاصرة التهديدات التي من المحتمل أن تتطور بشكل أكبر عبر تحقيق هذه الحرية الرابعة.

ومن هذا المنطلق فإن البعد الأمني في السياسة الأوروبية للجوار هو المسيطر على هذه السياسة،على الرغم من كونها متعلقة بكل المجالات وما ترغب الدول المعنية في إصلاحه،غير أن الاهتمام الأوروبي الأوحد هو كيفية إبقاء الوضع القائم على ما هو عليه ومحاولة فقط محاصرة ما يأتي من تهديدات قادمة من الجنوب.

الإتحاد من أجل المتوسط:

انطلقت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا وفرنسا وإسبانيا يوم **20 ديسمبر/ 2007**،والذي انبثق منه نداء روما الداعي زعماء الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط إلى مؤتمر باريس يومي **13 و14 /2008/07**. والذي حدد رؤية الاتحاد المتوسطي[228].

يضم الإتحاد 19 دولة هي: الدول الست عشرة المطلة على الأبيض المتوسط وهي: إسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وقبرص ومالطا وتركيا ولبنان وسوريا وإسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب.

[227]نفس المرجع،ص43.
[228]**"الاتحاد المتوسطي"**،في الموقع:

http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1086080

وتضاف إليها ثلاث دول هي :الأردن والبرتغال وموريتانيا، وهي دول سبق أن دخلت في مسارات تعاونية متوسطية خصوصا أنها عضو في مبادرة الشراكة الأورومتوسطية التي أعلن عنها في برشلونة عام 1995 برعاية الاتحاد الأوروبي..

غير أن هذا التقسيم كان محل انتقاد من طرف ألمانيا التي أرادت توسيع الاتحاد ليشمل دول الاتحاد الأوروبي ككل،لكونه في البداية مع اقتراحه من طرف الرئيس الفرنسيSarkozy كان يمثل "**إتحاد للبحر المتوسط**"،على غرار الاتحاد الأوروبي،ويضم 16دولة من أجل تقييد الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب وتنشيط التنمية.[229]

غير أن ألمانيا أكدت على الاتحاد المتوسطي سيقام مع جميع دول الاتحاد الأوروبي،وسيكون مشروعا أوروبيا ويسمح كذلك لجهاز الجامعة العربية وجهاز الاتحاد الأوروبي ممثلين بلجنتين في الإتحاد المتوسطي.

تركز فكرة الرئيس " **Sarkozy**""ساركوزي" عن الاتحاد المتوسطي على توفير منطق تعاون بين الأطراف وليس منطق اندماج،أي أنه سيكون مكملا وليس بديلا لما جرى من تعاون بين مختلف الدول المطلة على المتوسط. وتركز الفكرة على مبدأين[230]:

- الندية في التعاون بين مختلف الأطراف، حيث تقدم مشاريع التعاون الملموسة بشكل مشترك بين دول جنوب المتوسط ودول شماله .

- الهندسة المتغيرة: وتعني أن تنفيذ أي مشروع ملموس مشروط بتطوع أي دولة ترغب في تنفيذه.

كما سيركز الاتحاد في مجال التعاون بين أعضائه على: قضايا الأمن والهجرة والبيئة والطاقة المتجددة والحماية المدنية والتعليم والتكوين والثقافة وتمويل المشاريع، فضلا عن تنمية الدول الواقعة جنوب المتوسط.

إن الاختلاف الموجود في هذا الاتحاد هو أن المشاريع قد تأتي من المواطنين والشركات بين الضفتين والأمر المختلف كذلك هو كون المشاريع السابقة يستحوذ عليها السياسيون والدبلوماسيون ولم تصل إلى الشعوب،أي شعوب المتوسط،وكذلك أن مفهوم التطوع يكون عندما تقرر دولتان المشاركة في مشروع

---

[229]**"حل وسط ألماني فرنسي بشأن مشروع الاتحاد المتوسطي"**،في الموقع:
http://etudiantdz.net/vb/t21506.html

[230]مصطفى صايج،**"الاتحاد المتوسطي"**،مجلة العالم الإستراتيجي،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،العدد،1،مارس2008،ص8.

محدد،فتوفر له الأموال في الميدان،وهذه الصبغة التطبيقية،الصبغة البراغماتية في نفس الوقت هي التـــي تشكل أهم ما جاء به هذا الاتحاد من أجل المتوسط.[231]

وعلى الرغم من هذه الأهداف يبقى البعد الأمني في صميم هذا الاتحاد،خصوصا مع انفراد فرنسا بقيادته والتي تحاول إشراك إسرائيل في كل المبادرات في منطقة المتوسط لتعزيز أمنها في الحـــوض الشـــرقي للمنطقة،وكذلك محاولة إيجاد دور أوروبي فاعل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومحاولة الوصول إلى تسوية،ومنه فإن إمكانية نجاح هذا الاتحاد مرهونة بالدول الجنوبية للمتوسط وموقفها مـــن التعامـــل مـــع إسرائيل،والتي تعتبر مصدر تهديد للدول العربية والتي بدورها تنظر إليها إسرائيل على أنها خطر علـــى وجودها،ومع هذه الوجهات والرؤى المتباينة يبقى الوضع الأمني من خلال هذا المشروع يسير في طريق مسار برشلونة المتعثر أصلا،ولكن بتسميات جديدة،من شأنها الحفاظ على الأمـــن الأوروبـــي بمختلـــف أبعاده:الهجرة والإرهاب والطاقة والمخدرات والجريمة المنظمة....،.

إن النظر إلى العمل الأوروبي والجهود المبذولة لمحاصرة التهديدات القادمة من منطقة المتوســـط،وعلى الرغم من تعدد المبادرات داخل المحيط المتوسطي وفي الاتحاد الأوروبي نفسه،غير أن الهدف واحد وهو السيطرة على الوضع القائم الذي يخدم الدول الأوروبية وسيرها في بناء هوية مشتركة وتأكيـــد الاتحـــاد الأوروبي كفاعل دولي مؤثر في العلاقات الدولية،وتبقى منطقة المتوسط منطقة مشاريع أوروبية ترمي في كل مرة إلى رصد التطورات الحاصلة في المنطقة الجنوبية وتغييرها إن لم تكـــن فـــي صـــالحها عبـــر استحداث مشاريع وسياسات جديدة تتناسق مع الوضع القائم،والذي يدعم في الأســـاس ســـيطرة الاتحـــاد الأوروبي على المنطقة المتوسطية،ويراعي الحفاظ على المكتسبات التقليدية الأوروبية في علاقاتـــه مـــع أنظمة دول الضفة الجنوبية،وكذلك رصد ومواجهة التهديدات القادمة منها عبر تطـــوير هـــذه السياســـات وخلق أخرى بديلة وغيرها مكملة لما هو موجود في الواقع.

[231] **"مشروع الاتحاد من أجل المتوسط"**،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CCC80E78-9BB9-4C30-9A79-9C0C26665EC1.htm

المطلب الرابع:إشكالية المعايير والقيم الأوروبية وتأثيرها على النظرة الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط

إن مرور أوروبا بشكل عام بحربين عالميتين مدمرتين مطلع القرن الماضـــي،والتي كانــت مبنيــة بالأساس على الاختلاف في الرؤى ووجهات النظر بين الدول الأوروبية وكيفية تعريفها للمصالح التـــي كانت بعيدة كل البعد عن العمل المشترك لتحقيق مصالح أوروبا بشكل عام[232]،والأفكار التي كانت ســائدة في تلك المرحلة والتي من شأنها خلق هوية كل طرف وتحديد ســلوكه،وبالتالي أدى اخــتلاف الأفكــار والمدركات إلى عدم "**ضبط الهويات الأوروبية**" لمصالحها في بناء أوروبا قوية وآمنة في تلك الفترة،حيث كانت المعايير الأوروبية مرتبطة بأفكار عسكرية وإستراتيجية **كالقوة والمجال الحيوي**،ولعل أهم نقطــة فيها هي "**النظرة للآخر**"،أي نظرة الذوات المشكلين لأوروبا لبعضهم البعض،والتي كانت تتسم **بــالخوف من الآخر**،وذلك لعدم التعرف على معاييره وقيمه التي تحكم سلوكه،وبالتالي كان يجب ربط هذه النظــرة بخلق معايير وقيم مضادة تحمي وجود الذات الأخرى في مواجهة بقية الذوات،أي أن المعيار السائد هــو الخوف من الآخر وكيفية استغلال كل المعطيات للقضاء عليه أو استغلاله.[233]

إن هذا الموروث الأوروبي هو الذي يرسم التطور الأوروبي الحاصل في الوقت الحــالي مــن حيــث المعايير والقيم والأهمية التي يوليها الاتحاد لهذا العنصر الأساسي في بناء الهوية الأوروبية،فأوروبا عبر تاريخها تحاول خلق جملة من المعايير والقيم والأفكار الخاصة بها والتي تعتبر نابعة من الفكر الغربـــي أساسا[234]،من خلال تفادي أخطاء الماضي وتحويل فكرة "**الخوف من الآخر**" إلى "**التعرف عليه أكثــر أو اختراقه**"،عن طريق التعرف على القيم والمعايير التي تحكمه،ومحاولة تحويلها وتغييرها أو التأثير فيهــا لصالح الاتحاد الأوروبي،خصوصا مع زوال خطر العدو الشيوعي كمنظومة قيمية معارضة ومتناقضة مع قيم الاتحاد الأوروبي،غير أن التحول في مفهوم الأمن ومفهوم العدو الذي لا يمثل دولا معينــة أو إقلــيم محدد،وإنما يلخص تعريف هذا العدو في مجموعة من الأفكار والقيم المناهضة،والتي يعتبرها الأوروبيون أنها تمثل مصدر الخطر والتهديد على مجمل الذوات الأوروبيين،فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبـــي عازمة على حماية الحرية والميراث والحضارة في المجال الجغرافي الأوروبي وكذلك منظومــة القــيم والمعايير الأوروبية الغربية المنبثقة من عالم الفلسفة مرورا بالنهج الديمقراطي الحديث **وحرية الرأي العام وحقوق الإنسان** و**الحريات الأساسية** و**المساواة** بين **الأفراد** و**إشاعة سيادة القــانون** و**دولــة القــانون**، وكذلك **المشاركة الفعالة للرأي العام في رسم سلوك الدولة**،وانتهاءا إلى بلورة "**الرأسمالية**" في الجانــب

[232]جاسم محمد زكريا،مرجع سابق،ص128.

[233] Erik Holm, "**European security**", in: http://www.highbeam.com/doc/1G1-139521235.html

[234]ينون مصطفى،مرجع سابق،ص335.

الاقتصادي[235] بكل صورها لصالح الدول الأوروبية،وهذا كله منبثق من التحول في الأفكار لــدى القــادة وصناع القرار وإدراكهم للواقع الاجتماعي وعالم الهويات والمصالح،والذي يعتبر مصدر تحديد ملامــح وتثبيت وصنع هوية أوروبية خاصة بالدول الأعضاء في الاتحاد.

وهنا لا يرى الاتحاد الأوروبي نفسه مجرد اتحاد بل يؤكد على أنه مجموعة ديمقراطية ليبرالية مؤسســة على القيم-**سابقة الذكر**- وأهمها الديمقراطية،وقوام هذا الاتحاد هو دعامتان،هوياتية مبنية على قيم الاتحاد وعسكرية مبنية على التعاون مع الحلفاء ودول الاتحاد فيما بينهم.

وقد تعززت الدعامة الهوياتية الأوروبية باعتماد كل دول الاتحاد وتحولها إلى ديمقراطيات حقيقــة قويــة المؤسسات،كما أن غياب الرعب النووي فتح المجال للتركيز على الصراع السياسي والحضاري والفكري لاستحالة المواجهة العسكرية،ومنه كان لتعزيز القيم الديمقراطية الليبرالية في حد ذاته تعزيــزا للاتحــاد الأوروبي.[236]

لهذا فالتخوف الأوروبي تحول من التهديد المباشر "على الرغم من بقائه فعليا" تحول إلى إمكانية "**تخريب الأنظمة الديمقراطية المكونة للاتحاد**"،وهذا ما يعزز فكــرة غلبــة الدعامــة الهوياتيــة علــى الدعامــة العسكرية،ومنه على مدركات التهديد،حيث تعتبر الروابط الهوياتية سندا أساسيا للاتحاد في ظل اخــتلاف المصالح بين دوله في بعض المحاور،"حيث يمكن للمصالح أن تتسبب في نوع من حالة الارتياب الهوياتي التي يمر بها الاتحاد أحيانا،غير أن الدعامة الهوياتيــة والقيميــة دائمــا تبقــي علــى خــط التضــامن الضروري."[237]

وهنا تؤكد دول الاتحاد الأوروبي على ضرورة احترام القيم والمعايير المكونة للــذوات الأوروبيــة،كون المصالح يمكن أن تختلف غير أن القيم والمعايير المشتركة يجب أن تبقــى واحــدة فيمــا بــين الــدول الأوروبية،ومنه يبقى وعي كل دول الاتحاد الأوروبي بالانتماء إلى نفس الهوية نجده يعمق ويصقل الذات الأوروبية،وبالتالي صياغة علاقاتها البينية وعلاقاتها مع الآخرين،وحتى حينما تصــل الخلافــات إلــى مستويات عالية فإن الحد الأدنى من التضامن الأوروبي الديمقراطي البيني،يبقى قائما بفضل هذه الأرضية المشتركة من القيم والمعايير المشتركة.[238]

---

[235] علي محمد علي، "**أوروبا آمنة في عالم أفضل**" في الموقع:
http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=128704

[236] عبد النور بن عنتر وآخرون،مرجع سابق،ص7.

[237] نفس المرجع،ص8.

[238] Dirk Jacobs and Robert Maier, **"European Identity: Construct fact and fiction"**, Op.cit.p17.

وهنا يمكن إثبات حقيقتين:[239]

*منظومة القيم والمعايير في الاتحاد الأوروبي لعبت دورا حيويا في إحداث الانسجام الداخلي بين الذوات الأوروبيين وتعزيز تكتله،وبالتالي التفكير في تصدير القيم والمعاير السياسية والاجتماعية والثقافية إلى العالم.

*إن الهويات في مجملها والهوية الأوروبية بشكل خاص لم ولن تولد مكتملة بل هي صيرورة تاريخية تختلط فيها الثقافة والقيم والمعايير وحتى الصراعات والحروب بالمصالح السياسية والعسكرية،وعلى هذا الأساس ومع التسليم بوجود هوية مشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي نجدها نتيجة لسياسات وخيارات كبرى الدول الفاعلة والمؤثرة في الاتحاد،وليست مجرد انعكاس آَلي لمنظومة الثقافة والقيم السياسية،على غرار فرنسا وألمانيا وبريطانيا حيث توجه كل منها في جانب معين،حيث نجد:

-فرنسا بتوجهها المتوسطي ودول المغرب العربي خصوصا.

-ألمانيا وتوجهها الشرقي تجاه دول أوروبا الشرقية.

-بريطانيا حليف الولايات المتحدة الأميركية في كل المبادرات والتدخلات الإستراتيجية في العالم.

ومنه فإن هذا التجاذب بين دول الاتحاد في الاشتراك في القيم ورسمها لمسارات إستراتيجية مختلفة في بعض الأحيان لا يعتبر نقطة ضعف في الاتحاد بل يزيد من تحكم الاتحاد في أوضاعه الأمنية بالإلمام بمحيطه الجغرافي الواسع،وذلك كون القاعدة الهوياتية الأوروبية هي التي تحدد في الأخير مصالح هذه الدول وتوجهاتها.

ومن هذا المنطلق يمكن التطرق إلى تعدد المبادرات والسياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط بمختلف أشكالها وأبعادها،والتي تفسر في جزء كبير منها على أساس تصدي القيم ومنظومة المعايير الأوروبية إلى الضفة الجنوبية للمتوسط،هذا تجسيدا لفكرة التحول من الخوف إلى فكرة التعرف على الآخر،ومنه السيطرة عليه من خلال ربطه بجملة من المعايير والقيم الأوروبية التي من شأنها المساعدة على خلق هوية قريبة من الهوية الأوروبية على الأقل فيما يخص اعتناق المعايير الأوروبية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية،والتي من شأنها خلق كيانات جديدة مبنية على معايير يرسمها الاتحاد الأوروبي،وبالتالي تبقى إمكانية التحكم في هذه الدول واردة وقوية جدا،"غير أن الإشكالية المطروحة حول القيم والمعايير الأوروبية التي تريد تصديرها إلى جنوب المتوسط،وكون دول

[239]عبد النور بن عنتر وآخرون،مرجع سابق،ص9.

هذه المنطقة بعيدة كل البعد عن مستوى التطور الفكري والاستراتيجي والسياسي الذي يسمح باعتناق وتطبيق هذه المعايير في مجتمعاتها،وكذلك نظرة الأطراف الجنوبيين لهذه المعايير كمهددات للأنظمة السياسية القائمة"[240]،فمجموعة المعايير الأوروبية والتي تفرض ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون واحترام الحريات الأساسية وحقوق الأقليات،مع إجراءات عملية على الصعيد التطبيقي لم يكن دوما هو العنصر الحاسم في خيارات الاتحاد الأوروبي،ولم تكن كذلك وضع التزام بدرجة دقيقة بين كل الدول التي يتعامل معها[241]،وهو ما يعرف بتعديل الهوية الأوروبية لما يخدم المصالح في جانب معين،وعلى الخصوص الجانب الأمني بمختلف أبعاده،فالمفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط إذا ارتبط بمجموع القيم والمعايير نجده في بعض الأحيان لا يتعامل بنفس درجات الأهمية والتشدد مع بعض الدول،نظرا لمعطيات أمنية خاصة من شأنها المساس بالمصالح الأمنية للاتحاد الأوروبي،ومنه يبقى تعديل المفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط مرتبط بتعديل الهوية الأوروبية في الحصول على مكاسب وأهداف أمنية متعددة الأبعاد،وهذا دون المساس بجوهر الهوية الأوروبية أي عدم الخروج عن إطار المعايير والقيم الأوروبية،والتي تحدد سلوك دول الاتحاد،وكذلك بقاء هذه المنظومة فعالة داخل هذا البناء.

إن هذه الأفكار كانت متواجد في الفكر الأوروبي حتى قبل إنشاء الاتحاد الأوروبي،والذي ميزها هو إنشاء منظمتين أوروبيتين تنطلقان من مجموع المعايير والقيم الأوروبية من جهة،ومحاولة بناء هوية أوروبية أمنية مشتركة من جهة أخرى،وهذا من خلال الجوانب المادية والمؤسساتية وتطوير ونشر القيم والمعايير الأوروبية،وهنا يمكننا الحديث عن منظمة "**إتحاد أوروبا الغربية**"و"**منظمة الأمن والتعاون في أوروبا**":

****إتحاد أوروبا الغربية:***

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان على الدول الأوروبية منع تكرار تجربة مؤتمر الصلح1919،لذلك تم تأسيس مفهوم الأمن الجماعي الذي تجسد في معاهدة بروكسل 1948/03/17،كآلية للدفاع والأمن الجماعيين،حيث اعتبر في هذه المعاهدة أن ألمانيا هي المصدر الأساسي للخطر على أمن الدول الأعضاء،لذلك أقرت هذه المعاهدة مبدأ الدفاع الجماعي،حيث كان الجانب الدفاعي هو أهم أركان المعاهدة،إضافة إلى التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأوروبية كبعد للأمن الجماعي وخلق مصالح مشتركة بين هذه الدول،كون المعيار الأوروبي حدد الخطر بألمانيا كتهديد،لكن بعد تشكيل منظمة حلف شمال الأطلسيNATO في 1949،بدأ الجدال حول جدوى معاهدة بروكسل،حيث كانت الأهداف العسكرية

---

[240] يخلف السلام،مرجع سابق، ص42.

[241] عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي**،الجزائر،المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005.ص161.

التي تبناها ميثاق بروكسل قد انتقلت مسؤولية تحقيقها بالكامل إلى الحلف الأطلسي والذي كانت هذه الدول أعضاء فيه[242]،وكذلك ظهور عدة منظمات وتجمعات اقتصادية أوروبية مثل:منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي أو في إطار التكامل الأوروبي مثل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب،وهو ما زاد من إفقاد معاهدة بروكسل مضمونها الأساسي،فكان العمل الأهم هو إدماج ألمانيا الغربية في نظام الأمن الأوروبي[243]،حيث تقدمت بريطانيا في أكتوبر1954 خلال مؤتمر لندن،الذي ضم الدول الموقعة على معاهدة بروكسل باقتراح تعديلات على المعاهدة لتصبح أرضية لمنظمة إقليمية أوروبية جديدة عرفت باسم"**إتحاد أوروبا الغربية**"،وقد تم توقيع معاهدة الإنشاء في 1954/03/23 في باريس،كما انضم إليها كل من إيطاليا وألمانيا الغربية[244]،الأمر الذي يؤكد قيام هذه المنظمة وتحول أهدافها الحقيقية والتي كانت مرتبطة في الأساس بالمعايير الأوروبية التي تحدد بأن ألمانيا هي الخطر الأساسي لها،وهذا بسبب اختلاف هذه المعايير وكذا إعادة تسلح ألمانيا،ولكن بعد ضم ألمانيا الغربية إلى جانب الدول الأوروبية المنشئة لمعاهدة بروكسل1948،زال خطر ألمانيا لاعتناقها المعايير والقيم الأوروبية في إطار التمهيد لضمها إلى حلف الأطلسي،وبالتالي الدخول في منظومة قيمية أوسع.

لذلك فإن التخوف الأساسي كان من العدو السوفييتي الذي كان يهدد منظومة المعايير الأوروبي الديمقراطية،ومنه يعتبر إنشاء هذه المنظمة،كتكتيك أوروبي جديد يهدف إلى إشاعة حقوق الإنسان والديمقراطية ومجموع القيم والمعايير الأوروبية لاختراق المعسكر الشيوعي.

أي أن هذا الاتحاد يعتبر في حد ذاته مجموعة من الأهداف الهجومية الموجهة للاتحاد السوفييتي "السابق" لاختراقه وزعزعته،أي تصدير جملة من المعايير الأوروبية للتأثير في المنظومة القيمية السوفيتية،الأمر الذي كان مطلبا ملحا للدول الأوروبية كون الوضع الأمني في شقه الصلب مرتبط أساسا بالأمن الجماعي الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي فيما بعد.

***منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:**

إن العمل الأوروبي حول حماية منظومتها القيمية تواصل من خلال تبني أفكار جديدة مرتبطة بالاتحاد السوفييتي والنظر إليه كدولة ذات نظام بالإمكان إقامة علاقات سلمية معه،خاصة في جانبها الاقتصادي والذي يمكن أن يعتبر مدخلا إضافيا لإشاعة المعايير والقيم الأوروبية من خلال هذا الجانب،كما يعتبر

---

[242]خير الدين عبد الرحمن،**"مسار الافتراق بين الأوروبي عن الولايات المتحدة"**،في الموقع:
http://www.awu-dam.org/plitic/16/fkr16-011.htm

[243]إسماعيل صبري مقلد،مرجع سابق،ص385.

[244] **Historique de l'UEO**, dans :
http://www.wch.hst/historique.htm

مؤتمر التعاون في أوروبا انعكاسا للرغبة الأوروبية في تفادي المخاطر الناجمة عن التوتر بين المعسكرين،وكذلك محاولة رصد النشاطات السوفييتية تجاه أوروبا،لذلك فقد تم إصدار **وثيقة هلسنكي** بتاريخ 1975/08/05 لإنشاء مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا والذي يعتبر في الأساس كنتيجة جماعية للانفتاح على الشرق[245]،كاتجاه أوروبي يدعم منظومته القيمية في مواجهة الاتحاد السوفييتي،وذلك عبر النقاط التالية:[246]

1-الاتفاق على القواعد والمعايير المسيرة للعلاقات بين الدول المشاركة،منها احترام السيادة وعدم اللجوء إلى استخدام القوة في أوروبا،وكذلك إجراءات بناء الثقة والأمن،وكذلك حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

2-الاهتمام بموضوع التعاون متعدد المجالات وإقرار علاقات اقتصادية وتجارية بين الشرق والغرب،بهدف إرساء نوع من المصالح المشتركة.

3-التطرق والتركيز على المسائل الإنسانية،مثل حرية التنقل للأشخاص والأفكار والمعلومات...

وبغض النظر عن تسمية المؤتمر الذي تحول فيما بعد إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،وهذا بعد عرض عدة مقاربات لإصلاح وتطوير المؤتمر الذي اتفق على إنشاء هياكل وصلاحيات خاصة به على أساس تحوله إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.[247]

إن أهداف هذه المنظمة حققت جانب كبير من الطموحات الأوروبية في تلك الفترة خصوصا في التأثير على المنظومة القيمية للاتحاد السوفييتي ورغبته في الاندماج في المجموعة الدولية،والذي ظهر جليا من خلال الإصلاحات التي أقرها **Gorbatchev** عبر نظرياته المشهورة **البريسترويكا والغلاسنوست** وكذلك التحول الكبير في النظرة السوفييتية للوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي،والذي انجر عنه في الأخير ما يعرف بنهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي وزوال الخطر الشيوعي على المعايير والقيم الأوروبية.[248]

---

[245] Phil Williams, "**superpowers detente: A reappraisal**",1st edition.sage publications,London,1988,p91.

[246] عبدالجليل زيد المرهون،"**منظمة الأمن والتعاون في أوروبا**"،في الموقع:
http://www.alriyadh.com/2010/12/17/article586042.html

[247] Victor -Yves Ghebali," **Après la conférence de Budapest :L'Organisation pour la Sécurité et la Coopération en Europe(OSCE)**,dans :
http://www.institut.drp.org/contributions/ ghebali_osce.pdf

[248] عبد الجليل زيد مرهون،**الأمن الأوروبي في معادلته الراهنة**،في الموقع:
http://www.alriyadh.com/2003/06/27/article20810.html

ومن خلال هذا الطرح والخلفية التاريخية للتعامل الأوروبي مع المعايير والقيم والاعتماد عليها في حفـظ الوجود الأوروبي،والتي تعتبر كذلك كحجر زاوية في المقاربة الأوروبية للأمن،وهو ما يؤكـد أن بنـاء وإنشاء هذه المنظمات هو أمر منطقي وظرفي في أغلب الأحيان،يتزامن مع فترة ومرحلة لها معطيـات خاصة،يسعى من خلالها الأطراف الأوروبيين التأكيد على وجودهم بنشر معاييرهم التي تحكم علاقـاتهم البينية والخارجية،لهذا نجد هذه المنظمات لها صدى واسع وضغط مهم فيما يخص نشر المعايير والقـيم الأوروبية،كونها تعتبر هامشية في الحفاظ على أمن أوروبا في إطاره الصـلب أي الأمـن العسـكري والموكل أساسا إلى حلف شمال الأطلسي والأجهزة العسكرية الأخرى.

إن ما يمكن استخلاصه من هذا الطرح،أن المقاربة الأوروبية للأمن لا تستند علـى معطيـات موجـودة فقط،بل كذلك في "**خلق واقع خاص**" تتدخل فيه الذوات الأوروبية عبر مجموعة من العمليات منها إنشـاء منظمات واتحادات تطالب بترسيخ قيم ومعايير معينة،والتي من شأنها تقوية المنظومة القيمية لأوروبا في العالم،وبالتالي التأثير في العدو والذي يتم تطويره وتغييره حسب معطيات **الأمن الأوروبي والذي تراوح تاريخيا بين الخطر الألماني والتهديد الشيوعي إلى تحول مفهوم العدو إلى جملة من المعـايير والقـيم والأفكار الآتية من جنوب المتوسط**، والتي تستوجب بدورها تلك السياسات والمشاريع التـي يقـوم بهـا الاتحاد الأوروبي لتجسيد الفكر الأوروبي في بناء الواقع الذي باستطاعته التحكم فـي معطياتـه وخلـق معطيات جديدة فيه،عبر آليات هذه السياسات التي تعتبر أساس الإبقاء على الوضع القـائم بـين جنـوب المتوسط وشماله،والذي بدوره يجعل الاتحاد الأوروبي المسيطر على العلاقات داخل هذا النظام الإقليمـي كأولوية أمنية في ظل وجود قوى خارجية باستطاعتها التأثير في هذا الواقع.

المبحث الثاني

دول جنوب المتوسط وتصوراتها للأمن في المنطقة المتوسطية

المطلب الأول: خصائص دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن ومدركات التهديد لدى دول جنوب المتوسط.

المطلب الثالث:: مفهوم السيادة لدى دول جنوب المتوسط وتأثيره على تصوراتهم الأمنية

المطلب الرابع: موقف دول جنوب المتوسط من المبادرات الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط

المطــلب الأول:خصائص دول الضفة الجنوبية للمتوسط

تحدد الجغرافيا والتاريخ عموما ملامح البيئة الأمنية لأي بلــد أو منطقــة معينــة،وبحكم موقعهــا المركزي في العالم بين جناحيه الشرقي الآسيوي والغربي الأطلسي،وتوسطها جســمين ضــخمين الأول بحري وهو البحر الأبيض المتوسط،والثاني بري والمتمثل في الدول الإفريقية جنوب الصــحراء،عموما فإن منطقة جنوب المتوسط تقع في نقطة تقاطع استراتيجية،تجعل أمنها بشكل عام منكشــفا علــى عــدة جبهات خاصة مع شساعة المساحة وطول الحدود البرية والبحرية.

"فالدور الذي يمكن أن تلعبه مجموع دول هذه المنطقة في المسألة الأمنية بمختلف أبعادها فــي منطقــة المتوسط،هو دور محوري ولا يمكن تجاهله أو الاستهانة به، لكن بشرط أن تعي هــذه الــدول مكانتهــا المميزة التي تحتلها ثم أن تعرف كيف توظف كل إمكانياتها وتتصرف بعقلانية وحكمة في كل المعــارك **(الجولات)** التفاوضية التي تخوضها مع الأطراف الأخرى خاصة الطرف الأوروبي منه".[249]

لهذا يمكن توضيح النقاط التي تعتبر هامة لهذه الــدول والتــي يجــب تنميتهــا واســتغلالها بطريقــة ناجعة،والجانب الثاني يشمل نقاط الضعف والتي يستلزم على هذه الــدول تجنبهــا وتطويرهــا لتفــادي استغلالها من الأطراف الأخرى بشكل يهدد أمنها بشكل عام.

الجانب الأول:

*ما تمتلكه دول الضفة الجنوبية للمتوسط:[250]

وهي نقاط القوة التي من خلالها إذا ما أحسنت استغلالها،يمكن تحقق جانب من التقــدم والنجــاح علــى مستويات عدة،تساعد على الخروج من دائرة الفقر والتخلف،ومن بين أهم هذه النقاط:

***الموقع الجغرافي:**

يعتبر الموقع الجغرافي الذي تحتله هذه المجموعة من الدول هو موقعا ممتازا بكل المقاييس مما جعلهم في صدارة الاهتمام من طرف كل القوى الدولية بدون استثناء ، ومن بين أهم المؤشرات التي تبــين مــدى أهمية هذا الموقع نجد ، اشتراكهم العضوي في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم ، فلا يمكن بأي حــال من الأحوال أن ينكر لهم أحدا هذا الحق ، فهم موجودون فعلا في هذه المنطقة مما يحتم علــى الآخــرين

[249]ينون مصطفى،مرجع سابق،ص343-344.
[250]نفس المرجع،ص344-345.

التعامل معهم بجدية وباستمرار ، وما عليهم كذلك سوى الاستماع إلى طلباتهم وانشغالاتهم وإدخالهم في كل الترتيبات و الخطط الإقليمية والدولية لبناء أي نظام دولي متوازن ومستقر.[251]

**** الثروات الطبيعية :***

توجد لدى دول الضفة الجنوبية ثروات طبيعية هائلة و على رأسها البترول والغاز والدول الشمالية وكذلك القوى العالمية الأخرى هي في أشد الحاجة إلى هذه السلع الأولية مما يجعلها تحرس على إقامة علاقات مرضية مع هذه الدول الجنوبية،وإضافة إلى هذه الثروات نجد التنوع المائي وكذلك المساحات والمناخ اللازم لخلق ما يعرف بالطاقات المتجددة لشساعة مناطق الصحراء في بعض دول جنوب المتوسط بالاعتماد على الطاقة النووية والشمسية والاعتماد على طاقة الرياح،الأمر الذي يجعل من هذه الدول مركز استثمار حقيقي من الطرف الأوروبي وباقي الأطراف الفاعلة الأخرى.[252]

****السوق الاقتصادية:***

هذه المجموعة من الدول تمتلك سوقا اقتصاديا واسعا يعتبر هدفا لكل الشركات العالمية الكبرى وكذلك الدول الصناعية التي كثيرا ما تعاني من عملية تسويق لمنتجاتها الصناعية ، لأن هذه الدول برمتها تعتبر دولا مستهلكة وتملك في نفس الوقت قاعدة شعبية واسعة تفوق 200 مليون ساكنا،بالإضافة إلى المدركات الاجتماعية لهذه التركيبة السكانية المتأثرة بنمط العيش الغربي مما يزيد في أهمية هذه الدول كسوق ناجح بكل المعايير.[253]

****المسافة القريبة من دول المركز:***

هذه المسافة القصيرة (ساعتين سفر على متن الطائرة من معظم العواصم الأوروبية) وهذا يعتبر عاملا مشجعا سوءا فيما يخص عملية تسويق المنتجات وتكاليف نقل هذه السلع أو فيما يخص البحث عن فرص الاستثمار غير المكلفة وذات العائدات المضمونة.[254]

****العامل البشري:***

---

[251]علي الدين هلال و جميل مطر،**النظام الإقليمي العربي:دراسة في العلاقات السياسية العربية**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1998.ص229.

[252]أحمد سليم البرصان،**"مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الأميركية:إمكانية التأثير والتأثر"**،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد13،شتاء2007،ص

[253]ينون مصطفى،مرجع سابق،ص344.

[254]نفس المرجع،245.

إن نسبة الشباب لدى سكان هذه الدول تقارب الثلثين ، في حين نجد هذه النسبة عكسية لدى الدول الأوروبية ، مما يجعلهم في بحث دائم على يد عاملة مؤهلة تستغلها في احتياجاتهم المختلفة،الأمر الذي يزيد من أهمية العامل البشري في دول الجنوب المتوسطي،حيث يعتبر الاستثمار في هذا الجانب مثمر بكل المقاييس ومما يساعد في ذلك زيادة التقارب والتداخل بين السياسات الأوروبية وسياسات دول الجنوب في التعامل مع قضايا الهجرة وتطورها،وكذا كيفية تعميم الفائدة على هذه الدول.

***السياحة كمصدر بديل:**

تعتبر هذه المنطقة من أكثر المناطق جاذبية للسياحة العالمية،إذا ما استغلت كامل المعطيات والموارد السياحية بشكل فعال من طرف دول جنوب المتوسط،والتي تستقطب عددا منافسا فيما يخص عدد السياح وهذا راجع بالأساس إلى المناخ المتوسطي المعتدل وكذا جملة الموارد السياحية المرتبطة بهذه المنطقة خصوصا،وبالتالي يمكن الاعتماد على الجانب السياحي كبديل للموارد الاقتصادية الأخرى من العملة الصعبة،وتحقيق التنوع في مصدر المداخيل الوطنية.[255]

الجانب الثاني:

*النقاط السلبية التي لا تدعم دول جنوب المتوسط:

هذه النقاط على تعددها وتنوعها يصعب ترتيبها والجزم بها، مما يفتح الباب واسعا للنقاش حولها، لكن تبقى مثل هذه النقاط هي التي تضعف صفهم وقوتهم التفاوضية مع بقية الأطراف الأخرى ، مما يجعل حصة مكاسبهم هزيلة ولا تفي بالغرض المطلوب ،ومن بين أبرز هذه النقاط نذكر:

*حالة الانقسام والتفتت الذي تعرفه هذه الدول،فلم تستطع على حد الآن بناء جبهة موحدة أو وضع إستراتيجية تفاوضية موحدة،عكس الاتحاد الأوروبي،وعليه نجد نتائج معظم اللقاءات والمفاوضات بين الطرفين تسير في اتجاه واحد،يصب في مصلحة الطرف الأوروبي.

وهذا راجع بالأساس إلى غياب النضج الإستراتيجي والفكري للقادة السياسيين وتبني معايير من شأنها النهوض بالجانب التفاوضي لهذه الدول.

---

[255] رضا عبد السلام،**مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية:تحليل اقتصادي لترتيب مصر والدول العربية في أبرز المؤشرات التنموية العالمية**،القاهرة،مركز الأهرام للدراسات،2007.ص103-104.

*معظم الدول جنوب متوسطية هي دول تابعة إلى دول المركز،فهي تعتمد كلية على الدول الأوروبية في مختلف تعاملاتها الاقتصادية،وهي تفوق **70**%، في حين التبادل البيني فيبقى في حدود**4**%.[256]

*أغلب هذه الدول تفتقر إلى قاعدة اقتصادية وصناعية قوية،مما يؤثر على خلق وتفشي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بمختلف أنواعها،ويمكن تقسيم دول جنوب المتوسط حسب مستوى الاقتصاد والتنمية إلى:

-دول سائرة في طريق النمو:مصر والمغرب وتونس ولبنان وسوريا.

-دول ذات اقتصاد ريعي أي مصدرة للثروات الاستخراجية:الجزائر وليبيا.

وهذا الأمر راجع بالأساس إلى تبني سياسات اقتصادية عقيمة مرتبطة بالخصوص بالصناعات الأساسية"الحديدية والإستخراجية و التكريرية"،والتي تعتبر ذات دورة رأسمال بطيئة،مما يضعف قيمة الإنتاج الصناعي لصالح الطرف الأوروبي،وهذه المعطيات انعكست على المستوى التجاري كذلك حيث نجد:

احتكار القسم الشمالي للمتوسط حوالي**55%** من مجموع مبادلات القسم الجنوبي،بينما لا يقوم القسم الجنوبي إلا على**05%** من مجموع مبادلات القسم الشمالي،ومرد ذلك إلى اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية بين القسمين،وإلى كون الاتحاد الأوروبي المسيطر الأول على العلاقات التجارية لدول جنوب المتوسط،ولعدم التكافؤ في قيمة ونوعية الصادرات والواردات بين الطرفين.[257]

وهنا يمكن للطرف الأوروبي استخدام المبادلات التجارية لأغراض سياسية خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية الإستراتيجية،كالمواد الغذائية،خصوصا مع العجز الغذائي الذي تعانيه دول جنوب المتوسط،حيث تشكل المواد الغذائية أكثر من **الربع1/4** من مجموع وارداتها سنويا[258]،وهذا ما يعرضها للتداعيات السياسية وللاستقطاب الجغرافي لتجارتها الخارجية،كما حدث فعليا للمغرب وموريتانيا،حيث حاول المغرب في العقد المنصرم فرض تخفيض على الصيادين الإسبان الذين يصطادون في مياهه الإقليمية،للسماح لثروته السمكية بالتجدد،لكنه تنازل عن ذلك أمام التهديدات الأوروبية بإجراءات عقابية،كما تجلت تداعيات هذا الاستقطاب فيما سمي بـ"**حرب الطماطم**"،في منتصف تسعينيات القرن الماضي،لما خفض الاتحاد الأوروبي كمية الطماطم المغربية التي تدخل السوق الأوروبية قصد الحصول

---

[256]نفس المرجع،ص106-107.

[257]**تفاوت النمو بين الشمال والجنوب (المجال المتوسطي نموذجا)**،في الموقع:

http://addoha.ibda3.org/t63-topic

[258]نفس المرجع.

على تنازلات في ملفي اتفاق الشراكة والصيد البحري،وبعد ضغط من إسبانيا تم فرض نظام تعريفي أعلى من السابق،وبعدها تم تخفيض كمية الطماطم المغربية المصدرة إلى أوروبا،مما سبب خسائر مغربية فادحة،كما استخدمت الورقة ذاتها أمام موريتانيا بفرض حظر على الواردات السمكية بدعوى "عدم مطابقتها وملائمتها لوسائل الإنتاج الأوروبية.[259]

لهذا فإن الاستقطاب الجغرافي من أخطر نقاط الضعف على دول جنوب المتوسط،والذي يستلزم بناء سياسات فعالة وتنويع الشركاء التجاريين خارج المجال المتوسطي.

***البناء الاجتماعي لدول جنوب المتوسط:**

هذا العنصر الذي يعتبر من أخطر العناصر على موقع ومكانة الدول جنوب متوسطية في علاقتها مع الطرف الأوروبي،"ويعتبر بنيويا كذلك إذا ما أرادت هذه الدول التغلب على مشاكلها المعقدة والمتراكمة منذ مدة طويلة،والتي أنتجت ظواهر جديدة وغريبة في نفس الوقت ،وتطورت متزامنة مع انتشارها في العالم كالتطرف والإرهاب والهجرة السرية.....،"[260]

فالاهتمام بالبناء الاجتماعي هو من أضعف الحلقات التي يهتم بها صناع القرار وراسمي السياسة في دول جنوب المتوسط،مهملين بذلك جانبا مهما من القوة في معناها اللين،وذلك بعدم استثمارهم في المجال البشري وبناء جملة من التفاعلات والعلاقات التي تربط مختلف الأفراد والاتجاهات في هذه الدول نحو تشكيل هوية وطنية موحدة وخاصة تربطها مصالح عليا[261]،وهذا راجع بالأساس إلى غياب المعايير والقيم الأساسية في بناء الهوية السياسية والاجتماعية في هذه الدول،وكذلك غياب الوعي حول أهمية هذا الجانب،"فالبناء الاجتماعي مرتبط أساسا بعدة علوم كعلم النفس وعلم الاجتماع حيث نجد هذه العلوم في مجملها تعاني تهميشا واضحا ومقصودا في هذه الدول،ما يؤثر على الوعي المجتمعي في رسم تفاعلات اجتماعية تزيد من قوة البناء الاجتماعي"[262]،غير أن التخلي على هذه المنطلقات يرجح ظهور بناء نوع آخر من البناء الاجتماعي،وهو بناء مضاد لهذا الأخير والذي يمكن التعبير عنه بـ:

***البناء الاجتماعي للتهديدات:**

[259]عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص47-48.

[260]أحمد سليم البرصان،**"جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي"**،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد15،صيف2007،124.

[261]امحمد مالكي،**"العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد13،شتاء2007،ص147.

[262]**تفاوت النمو بين الشمال والجنوب (المجال المتوسطي نموذجا)**،في الموقع:

http://addoha.ibda3.org/t63-topic

مختلف التهديدات التي تنشأ في منطقة المتوسط والتي ترجع بالأساس إلى دول الضفة الجنوبية مصدرها الجانب الاجتماعي،كون هذه التهديدات لم توجد في الواقع وإنما تم بناؤها بفعل غياب الوعي المجتمعي والتنشئة الاجتماعية ذات المعايير والقيم التي ترسخ قيمة الفرد في المجتمع،وتخلق طبيعة هوياتية خاصة به، مما يجعل فكرة التنبؤ والتحكم بسلوكه مقبولة جدا،غير أن غياب هذه العناصر يؤدي إلى نتائج عكسية في بناء تفاعلات وسلوكات مغايرة للسلوك المتوقع،وبالتالي ومع تراكم مجمل القضايا والمشاكل التي يعاني منها المجتمع في دول الضفة الجنوبية للمتوسط،فإن القائمين على سياسة هذه الدول لايمكنهم رصد التحول والتطور في سلوك الأفراد وهنا تصبح إمكانية السيطرة على الواقع الاجتماعي هشة جدا،مما يزيد في تطور بناء التهديدات والتي تصبح فيما بعد ذات بعد إقليمي ودولي،ما يعني تعميم خطر هذه الظواهر والتي انطلقت أساسا كظواهر اجتماعية يمكن التعامل معها والسيطرة عليها باتجاه مصلحة المجتمع.

****اللااستقرار السياسي:***

الذي زاد من تطور هذه البناءات المضادة للبناء الاجتماعي هو حالة اللااستقرار السياسي والاقتصادي الذي تعيشه معظم دول الضفة الجنوبية للمتوسط،والذي يغذي الجو المضطرب أصلا وكذلك الصراع المستمر على السلطة والثروة في البلاد والذي خلق تزاوج غير طبيعي بين هذين العنصرين،[263] حيث تصبح الدولة في حد ذاتها مصدر تهديد لأمن أفرادها،وهنا يؤكد **Buzan** على أن "**وصف قضية من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية**"،ونستنتج من هذا أن الاستخدام المفرط لمبررات الأمن "يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو في حقيقة الأمر أساليب تسلطية" والتي تعبر عنها مدرسة كوبنهاغن "**بأمننة القضايا**".[264]

هذا الأخير يؤدي إلى صراعات اجتماعية داخل هذه الدول ويضعف من بنائها الاجتماعي وبالتالي سيطرة الصراع الاجتماعي بمختلف أبعاده على الواقع الأمني في دول جنوب المتوسط والذي يضعف أساسا السير نحو التقدم والتطور.

***غياب عنصر الثقة بين صناع القرار والقاعدة الشعبية:**

يرجع هذا العامل والذي يعبر عن مدى تباعد الهوة بين القاعدة الشعبية وصناع السياسة في هذه الدول،إلى السياسات المتبعة في أغلب القطاعات والتي تعتبر متخلفة وغير فعالة في نظر المهتمين،وبالتالي ينتج عنها غياب الحوار بين طبقات المجتمع من جهة وبين المجتمع وصناع القرار من جهة أخرى[265]،ما يزيد

---

[263] يونن مصطفى،مرجع سابق،ص345.

[264] Barry Buzan,**People ,states**…,Op.cit,p116.

[265] وليد خال أحمد حسن،"**إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد13،شتاء2007،ص193.

من تعقيد فهم الواقع الاجتماعي داخل الدول جنوب متوسطية،"ويرشح عنه الصراع بين الدولة والمجتمع في إطار توزيع الثروة ونظام المدخلات والمخرجات في صنع واتخاذ القرار،والذي يتصف بالاتجاه في طريق واحد أي عدم ربط هذا النظام بدورته العادية،مما يخلق عدم توازن في رصد ورسم السياسة الناجعة في التعاطي مع القضايا والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و....،."[266]

***عنصر التخلف السياسي:**

هذا العنصر الذي يطبع الأنظمة السياسية في الدول جنوب متوسطية بشكل عام،مما يجعلها أنظمة معرضة للتهديد والانهيار إذا ما تطورت الأوضاع بشكل متسارع،وهنا يمكن تصنيف أنظمة هذه الدول إلى:

***أنظمة مدعمة داخليا:** وهي أنظمة ذات بناء سياسي غامض و نظام سياسي مغلق يصعب اختراقه والتعرف على معالمه،كالنظام في الجزائر وتونس ومصر وليبيا وسوريا،فهذه الأنظمة تخلق أسباب بقائها من خلال التحكم في الوضع الداخلي من خلال سياسات خاصة وقوانين محددة،هذا بالموازاة مع إهمال الجانب الخارجي بصفة كبيرة "إلا فيما يخص "**استيراد الشرعية**" من الخارج"[267] وخصوصا من الاتحاد الأوروبي،والقائمة أساسا على مبدأ "**المصلحة المتبادلة**"،وهذا الأمر يزيد من خطورة الوضع حول هذه الدول ،والذي قد يحولها إلى أنظمة منهارة في أي لحظة في حالة تواصل الوضع على ما هو عليه كما حصل مع الأنظمة في **تونس ومصر وليبيا** على التوالي.

***أنظمة منهارة:** والتي تعتبر من الأنظمة التي تسقط وتنهار إذا ما واجهتها مشاكل أو صعوبات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية...،وهذا مثل النظام في **موريتانيا ولبنان،**""وأغلب الدول الأخرى إذا تحولت إلى المرحلة الثانية من الأنظمة"،وهنا لا يمكن التنبؤ بمدى قدرة النظام على الصمود في وجه مختلف المشاكل والقضايا التي تواجهه.

إن هذا التصنيف للأنظمة في دول جنوب المتوسط،ينبع من مدى عدم مسايرة هذه الدول للتطور الحاصل في مجال النظم السياسية وتطور المعايير التي تسير هذا الجانب،مما يجعلها في مجملها أنظمة تشكل خطرا على الدول نفسها في حال عدم التعامل مع مختلف القضايا بشكل فعال،وكذلك قصور الرؤية الإستراتيجية في التعامل مع القضايا الاجتماعية الداخلية من جهة والتفاعلات الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

[266]احمد مالكي،مرجع سابق،ص148.

[267]وليد خال أحمد حسن،مرجع سابق،ص194.

وفي نفس السياق وفي إطار قصور الرؤية الإستراتيجية لدول جنوب المتوسط نجد أغلب هذه الدول تتنافس فيما بينها على قلب أوروبا،فبتقييم الخطاب الجنوبي يمكن بشكل أساسي رد الاختلاف والتباين وحتى التناحر في الخطابات السياسية لدول جنوب المتوسط،حيث يتم التركيز لصالح المزايا القطرية على حساب القضايا ذات العلاقة بشراكة حقيقية تضمن مصالح جميع الأطراف وليس الطرف الأوروبي فحسب،إضافة إلى هذا فإن الغالبية العظمى من دول جنوب المتوسط تتخذ إجراءات تعيق التجارة والتكامل الاقتصادي فيما بينها.[268]

لهذا فإن الهندسة السياسية في دول جنوب المتوسط تبقى بعيدة كل البعد على "**التوظيف التكاملي للمناهج الخاصة بالأدوات التحليلية المستخدمة في العلوم المرتبطة بالإنسان والسياسة،وكذلك استخدامها لبناءات احتمالية واستقرائية تهدف بالأساس إلى بناء نموذج حكم يصلح لهذه المجتمعات،باختلاف مستويات تنميتها وواقعها الاجتماعي**"[269] وهي بعيدة كذلك على "تطوير النموذج التحليلي القائم على القياس والتصنيف باستخدام متغيرات كيفية،أي المعايير والقيم الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية السياسية والعدالة الاجتماعية ودولة القانون...،[270]والتي تخضع كلها في نهاية الأمر إلى الإرادة السياسية والتنشئة السياسية السوية والمرتبطة بالخصوص بالبناء الاجتماعي لهذه الدول.

---

[268]جعفر صدقة،"**دول جنوب البحر المتوسط تتنافس فيما بينها على قلب أوروبا ودول الشمال تريد تجارة باتجاه واحد**"،في الموقع:
http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/article.aspx?did=50440&date=3/4/2007

[269] Jeffrey Haynes: "**Comparative Politics in a Globalizing World**", London: foreign Policy, 2005, pp.3.
[270] Ibid. P4

المطلب الثاني:مفهوم الأمن ومدركات التهديد لدى دول جنوب المتوسط.

إن مفهوم "**الأمن**" وكما لاحظنا سابقا،يتميز بالغموض والفوضى وغياب الإجماع بين الدارسين،وإن كان الإجماع حول الهدف الأزلي وهو بقاء الدولة،غير أن هذا المفهوم الضيق والذي يمكن توسيعه عبر تعريفات **Buzan** و**Wolffers** كون التهديد مرتبط بالقيم المركزية والتحرر من الخوف،لكن السؤال هو حول ماهية هذه القيم والمعايير التي تهدد خصوصا في دول العالم الثالث،ومنها دول جنوب المتوسط والتي تدخل ضمن هذا الإطار.

إن المقصود بمدركات التهديد هو كما يحلل**Buzan** الأمن،حيث يقول:"أنه لما تكون للمرء فكرة عن طبيعة التهديدات والانكشاف الخاصة بالموضوع الذي تستهدفه،عندها يمكن أن يعطى معنى للأمن القومي كمشكلة سياسية،فاللاأمن يعكس التهديدات والانكشافات سويا،ومنه يمكن القول بأن سياسة الأمن القومي إما أن تتجه نحو الداخل لتخفض من انكشافات الدولة نفسها،وإما نحو الخارج لتخفض من التهديد الخارجي،بالتصدي لمصادره،وإذا كانت الانكشافات محددة وملموسة فإن التهديد قد يكون صعب التحديد وذلك لسببين:[271]

*مسألة الذاتية والموضوعية في التهديد،أي استحالة قياس هذا الأخير،كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري،وخوف القيادات قد لا يتقاسمه الشعب.

*صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيه الكفاية لتشكل تهديدا للأمن القومي،وتلك تظهر كنتيجة للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.[272]

وفي هذا الإطار يمكن الربط بين مسألة "**مدركات التهديد**" و"**هوية المهدد**"،أي القيم المهددة والتي تعتبر إشكالا في حد ذاتها وتطرح أسئلة عند التطرق لمفهوم الأمن لدى دول جنوب المتوسط،أي هذه القيم التي يتعين حفظها وحمايتها:**البقاء الدولتي** أو **الاستقلال الوطني أو الوحدة الترابية** أو **الرفاه الاقتصادي** أو **الهوية الثقافية والحريات الأساسية....**،أم **أمن النظام السياسي**[273]،غير أن الحديث عن مدركات التهديد حول القيم المركزية يعتبر في حد ذاته تهديدا لأمن الدولة وبقائها أي محاولة خلق وتطوير وحفظ القيم والمعايير الخاصة بالحريات الأساسية والديمقراطية ودولة القانون،تعتبر مصدرا لتهديد أمن النظام وبقائه،في ظل اختلاف مدركات التهديد والقيم المهددة بين النظام"**صناع القرار**"،**والأفراد المهتمين**،الأمر الذي يزيد من صعوبة تحديد مفهوم الأمن لدى دول جنوب المتوسط،كون غالبيتها ترعى القيم الخاصة

---

[271]عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص17.

[272]نفس المرجع،ص18.

[273]دعاس عميور صالح،مرجع سابق،ص74.

بحفظ النظام وبقائه،لهذا فمدركات التهديد في هذه الدول تتسم بالفوضى كما يعتبر كل من النظام السياسي والأفراد مهددين لبعضهما في ظل تعارض الرؤى وإن كان الهدف الأسمى لكليهما هو بقاء الدولة.

وعموما يمكن الحديث عن مجموعة من النقاط التي تعتبر كمرجعية لفهم كيفية النظر إلى التهديدات ومدركات التهديد بالنسبة لدول جنوب المتوسط:

*إن القاعدة الأولى لفهم هذه النقاط هي استقراء التاريخ السياسي لهذه الدول،والذي خلق هذا الراهن القائم بأساليبه الخاصة في التوجيه والقيادة والممارسات السياسية،وبإيقاع تحولاته وتغيراته المختلفة.

*نتج عن هذا الاستقراء عادة تشكل قوتين أو نوعين من القوى المتصارعة أي:[274]

1- قوة وما يشكلها من النخب والعصب "**الظاهرة**" أو "**الكامنة**"،تعمل باستمرار على احتكار السلطة أي عمليات صناعة واتخاذ القرار،وحصر عمليات القيادة والتوجيه في نطاق عدد محدود من الأشخاص والعصب،ومحاولة منها التأثير في التحولات الكبرى وتوجيه الإصلاح والتغيير وفق إيقاع يتناغم ومصالحها ويتسق وحاجاتها المتجددة.

2- قوة ثانية تقف وراءها نخب ومجموعات وشرائح اجتماعية،تحرص على المشاركة الجماعية أو الشعبية في صناعة القرار،وتسعى باستمرار لتحرير العمل السياسي من التطلعات السلطوية والرغبات الشخصية للحكام أو الزعماء "**عادة تبقى هذه القوة مقصية أو مهمشة من الواقع السياسي الفعلي للدولة**".

*إن التأرجح المستمر بين القوتين المتصارعتين في الظاهر والخفاء من أجل إقرار وضع ما أو فرض صيغة بعينها[275]،شكل أساس تطور الأنظمة السياسية في الدول جنوب متوسطية،وبالتالي مدركاتها للتهديد والتي تعتبر انعكاسا كذلك لهذه العلاقة الجدلية.

*العمل باتجاه العسكرة،أي طبع الحياة السياسية والاجتماعية في هذه الدول بطابع خاص،يرسم باستمرار اتجاه واحد الممارسة السياسية ويعزز في ذات الوقت ازدواجية السلطة:"**سلطة ظاهرة**" و"**سلطة كامنة**"،ومنها كذلك فكرة "**عسكرة المجتمع**" أي التحكم في الطبقة المثقفة والمهتمة عن طريق استغلالها في

---

[274] علي الدين هلال و نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية:قضايا الاستمرار والتغيير**،القاهرة،مركز دراسات الوحدة والعربية،1999،ص399-394.

[275] نفس المرجع،ص395.

الجوانب العسكرية،وبالتالي ربطها بجملة من القيم التي يصعب الخروج عنها ويصبح الدفاع عنها أهم من مواجهة التهديدات الأخرى.[276]

*تتسم معظم التنظيمات والفئات والهيئات المدنية في دول جنوب المتوسط بالهشاشة،وهي لا تنسجم مع ذاتها وتفتقر إلى الوضوح الفكري وتفتقد إلى الاستقلالية،مما يقلل من فرص الارتقاء السياسي وتعزيز القيم التي تؤمن بها هذه الأطراف.

*نجاح الأنظمة السياسية في هذه الدول وإلى حد بعيد،في "**إفراغ معنى المشاركة السياسية**" من أي محتوى حقيقي،حيث طورت على مر الفترات والتجارب كفاءاتها في صناعة القرارات الحاسمة باسم الشعب دون أن يشارك فيها،وذلك بإحداث شرخ بين الجماهير المهتمة والمجردة من أي قوة أو نفوذ،ونخب لا تتوفر على حس ثقافي وطني يمكن أن يطور قيم وثقافة الدولة.[277]

*طريقة الاستحواذ على السلطة في هذه الدول،والتي في ظاهرها قد تعتبر تداولا على السلطة،إلا أن التقليد الراسخ في السجل السياسي لهذه الدول يؤكد على أن السلطة تكون عن طريق بحث المؤسسة الفاعلة عن الحاكم أو الزعيم أو الشخصية التابعة لها والخاضعة لإرادتها وقيمها.[278]

إن معظم هذه النقاط هي التي تشكل مصدر البناء الفكري المتعلق بمفهوم الأمن ومدركات التهديد لدى دول جنوب المتوسط،وهي في الغالب تشترك مع بعضها في هذه النقاط مع اختلاف درجة التفاوت والتركيز على نقطة معينة.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود نقاط أخرى أكثر حساسية أي النقاط المتعلقة بمفهوم "**الأمن**" لدى هذه الدول،وهنا يمكن إبراز هذه الأفكار من خلال أربع **04** علاقات،تعتبرها هذه الدول بمثابة معضلات أساسية وهي:

العلاقة مساعدة/استقلال:

تعتبر هذه العلاقة منشأ الارتباط بين دول جنوب المتوسط وشماله،أي أن فكرة المساعدة كانت مرحلة لابد منها في بداية بناء الدولة وتطوير مؤسساتها وخلق قاعدة اقتصادية فعالة،غير أن هذه العلاقة تتأثر بالجزء الثاني منها وهو مسالة الحفاظ على الاستقلال،أي أن دول جنوب المتوسط في تعاملها مع الطرف

---

[276]هويدي أمين،**العسكرة والأمن في الشرق الأوسط:تأثيرهما على التنمية والديمقراطية**،القاهرة،دار الشروق،1991
[277]محمد أمين العالم ،مرجع سابق،ص52-53.
[278]كمال عبد اللطيف،**"الأسئلة الغائبة في الديمقراطيات العربية:سؤال المرجعية وأسئلة المجال"**،في الموقع:
http://www.aljabriabed.net/fikrwanakd/n48_02kamal.htm

الأوروبي تعتبر هذه المساعدات في نفس الوقت تهديدا لأمنها ولسيادتها،الأمر الذي يجعل انخراط هذه الدول في المبادرات الأوروبية يأخذ طابعا ظرفيا من خلال التأخر في الانخراط أو عدم الفعالية في هذه المبادرات،ومنه تبقى إمكانية تحقيق جملة من الأهداف في ظل النظرة إلى المساعدات كتهديد تبقى بعيدة التوقع،وكذلك التحول الراهن في علاقات هذه الدول مع الطرف الأوروبي والذي تعتبر "**المشروطية**" في المبادئ والمعايير الأوروبية وإلزامية تطبيقها في دول جنوب المتوسط إذا ما أرادت تطوير علاقاتها بالاتحاد،وهو ما يعتبر في نظر دول جنوب المتوسط وإن اعتنقت ظاهريا بعض المعايير،إلا أنها في الغالب تعتبر نفس هذه المعايير تهديدا للبناء القائم وللأنظمة السياسية الحاكمة،في حال تطبيق المعايير الأوروبية في دولها.

***العلاقة موارد /أهداف:**

إن هذه العلاقة مرتبطة أساسا بالتطور الاستراتيجي والسياسي لصناع القرار في دول جنوب المتوسط،حيث يعتبر القادة في هذه الدول وينظرون إلى سعي الدول الكبرى لتحقيق الأمن بمختلف أبعاده،هو سبب لحالة **اللاأمن** فيها،أي بكون هذه الدول جزءا من سياسات الدول الكبرى في تحقيق أمنها،[279]مما يرهن تحديد الأهداف الخاصة بدول الجنوب المتوسطي،ومنه فالربط بين جملة الموارد الموجودة في دول جنوب المتوسط والأهداف التي من المنتظر تحقيقها تبقى مرهونة بمدركات تهديد هذه الموارد والأهداف وكيفية النظر إلى هذه الأخيرة،ومن هنا يتحول مفهوم "الأمن" لدى دول جنوب المتوسط في جزء كبير منه،من حفظ الدولة وأهدافها واستغلاله مواردها في تطوير مؤسساتها وسياساتها،يتحول إلى الحفاظ على "**أمن وسلامة النظام السياسي ونمط الحكم فيه**".

***العلاقة أمن/تنمية:**

تعتبر هذه العلاقة نتاج للفكرة القائلة بشمولية مفهوم "**الأمن**"،أي أن "**الأمن**" مفهوم شامل يستوعب كافة أبعاد الوجود السياسي للدولة،لاسيما البعد الاقتصادي،فهذا البعد يعتبر أساسيا ورئيسيا في تحول مفهوم "**الأمن**"،"ليس في حد ذاته وإنما بالنسبة للنتائج المترتبة عنه"،إذ تشير مختلف الدراسات أن التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي العامل الأنسب لتفسير حركة الصعود والهبوط في سلم القوى الدولية،ونتيجة لأهمية هذا الدور في تحديد اتجاه وسرعة هذه الحركة التي تعتبر مصدرا لتهديد أمن دول العالم الثالث بصفة عامة[280] ،كونها ذات اقتصاديات وبنى مؤسساتية ضعيفة مقارنة بالدول

---

[279]محمد صالح المسفر"،**مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية"**،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد13،شتاء2007،ص32.
[280]عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص16-17.

الأخرى،وهو ما يؤثر على جانب التنمية بمختلف أبعادها،وبالتالي عدم إمكانية تحقيق "**الأمن**" في ظل هذه المعطيات،غير أن نظرة الدول جنوب متوسطية لهذه الفكرة مغايرة تماما للواقع،على الرغم من اشتراكها في نفس المعطيات والظروف[281]،فهي تنظر إلى أن التحكم في الواقع الاجتماعي ينبع من خلق جملة من الممارسات والأحكام التي من شأنها السيطرة على الحياة الاجتماعية والمطالبة بالتغيير وتنمية المجتمع،والتي في نظر هؤلاء القادة ستصبح جملة من التهديدات إذا ما تحقق جانب من هذه التنمية،وبالتالي يصبح "**الأمن**" مهددا داخل الدولة،وتصبح إمكانية تغيير نمط الحكم ونظام السلطة في الإمكان،فالعلاقة "**أمن/تنمية**" في دول جنوب المتوسط تأخذ منحى عكسي إذا ما قورنت بالطرف الأوروبي الذي يسعى لتحقيق تنمية مجتمعاته لحفظ أمنهم،كنظرة ورؤية مغايرة تماما لما يراه القادة والزعماء في دول جنوب المتوسط،والذين يعتبرون تطور المجتمع الفكري والتنموي دون السيطرة عليه،يبقى يمثل تهديدا للأمن ومصدرا لعدم الاستقرار في الدولة.

العلاقة دفاع/أمن:

إن أسس تحقيق "**الأمن**" وأبعاده تختلف باختلاف وتنوع أبعاد ومكونات الظاهرة،ومنه فالأمن مع تغير وتنوع أبعاده وتوسعها يتطلب تنوع مجالات الحفاظ عنه،وهنا يمكن الحديث عن الدفاع كجزء من إستراتيجية تحقيق "الأمن"،وعلى الرغم من تلازم مفهومي "**الأمن**"و"**الدفاع**"،إلا أن الأخير لا يمكن أن يتداخل مع "**الأمن**" و"**الأمن**" لا يذوب في "**الدفاع**"،ذلك لأنه مهما توفر عنصر "**الدفاع**" إلا أنه لا يحقق منتهى "**الأمن**"،حيث يبقى"**الدفاع**" من وسائل تحقيق "**الأمن**"،لكن ليس وحده كافيا لذلك،لأن تضافر جهود الدولة وتجنيد إمكانياتها كافة طاقاتها المادية والبشرية ضروري لتشكيل قوة ردع تعتمد عليها الدول من أجل صد أي عدوان خارجي.[282]

ومن خلال هذه النقطة يمكن التمييز بين مفهومي "**الأمن**" و"**الدفاع**" عند دول جنوب المتوسط،ومعنى ومدلول "**الأمن**" لدى الطرف الأوروبي،خصوصا مع كون الدول جنوب متوسطية تنظر إلى"الأمن" بنظرة اختزالية وذلك بربط "**الأمن**" بالدفاع،غير أنه يعتبر وسيلة فقط لتحقيقه،وهو ما يعتبر في بعض الأحيان أو في أغلبها مصدرا للتهديد،وذلك عند تعارض "**الدفاع**" و"**الأمن**"،حيث يعمل "**الدفاع**" ضد "**الأمن**" وذلك لأن كلفة "**الدفاع**" تعرض أهداف "**الأمن**" الأخرى للخطر،وكذلك أن مخاطر "**الدفاع**" تظهر أكثر ثقلا من

---

[281] لويس ماتيناز،"**الإشكالية الأمنية بالبحر المتوسط**"،في الموقع:
http://www.blogs-static.maktoob.com/wp-content/blogs.dir/138681/files/2010/03/fouroum

[282] غربي محمد،**الدفاع و الأمن : إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتجية**،عن أشغال الملتقى الدولي حول"الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وافاق"،قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008.ص254.

التهديدات التي أوجد "**الدفاع**" أصلا لردعها،ثم إن مصالح الدول في مجملها لا يمكن حمايتها بالعامل العسكري فقط،ومنه فإن محصلة "**الدفاع**" أتت من الخوف من الحرب الذي تثيره طبيعة الوسائل العسكرية،والتي ترتبط بالإنفاق العسكري والتنمية،حيث توجد علاقة عكسية بين هذه الأبعاد وعنصر"الأمن"،وأنه كلما زاد الإنفاق العسكري،تصبح الدولة أقل أمنا وأدنى تنمية،فمعضلة "الدفاع" كما ينظر إليها القادة في دول جنوب المتوسط تعرض "الأمن" بمعناه الواسع للخطر.[283]

وبالتالي فإن النظرة الاختزالية لمفهوم "**الأمن**" لدى دول جنوب المتوسط،وربطه بعنصر "**الدفاع**" يزيد من انكشاف هذه الدول أمنيا حتى من جانب "**الدفاع**" كونها كلها تعتبر مستوردة للسلاح والأنظمة الحربية،زيادة على استحواذها على جل ميزانية الدولة،وبالتالي إغفال الجوانب الأساسية الأخرى للأمن،وهو ما يحدد الرؤية حول مفهوم "الأمن" وكذلك مجموع القيم والأفكار التي تحدد مسار القادة في رسم ملامح الواقع الاجتماعي في دولهم،وكذلك في تعاملهم مع الأطراف الخارجية وهي التي تعتبر في غالب الأحيان المستفيد الأول من هذا الوضع.

إن ما يميز نظرة دول جنوب المتوسط "لمدركات التهديد" ومفهوم "**الأمن**"،هو غياب جملة الأفكار والمعايير التي تعتبر منطلق التطور الإستراتيجي في فهم واقع البنية الأمنية في هذه الدول،فربط مفهوم "**الأمن**" بعناصر تقليدية يجعل من الصعب السيطرة ومحاصرة بل وحتى فهم العناصر المستجدة والتهديدات المتجددة،والتي تعتبر عابرة للحدود وبالتالي تبقى هذه الدول في عجز تام في مواجهتها نظرا لضعف البناء السياسي والمؤسسي المبني على مجموع الأفكار ومتابعة تطورها وممارستها على الصعيدين الداخلي والخارجي،مما يزيد من تعقيد الظاهرة الأمنية في دول جنوب المتوسط،وتبقى منحصرة فقط في كيفية الحفاظ على السلطة وشكل النظام والسيطرة على المجتمع من جهة،والتحكم في الثروات وزيادة قدرة التسلح في الجانب الدفاعي من جهة أخرى،الأمر الذي يجعل من هذه الدول منكشفة على كل أبعاد "**الأمن**"،وأكثر عرضة للتهديد بمختلف أشكاله في ظل الرؤية الحالية لمفهوم "**الأمن**" و "**مدركات التهديد**"،والتي تسيطر على إدراك القادة والزعماء،وبالتالي لا يمكن أن يكون لها واقع جوهري إضافة إلى كون هذه المدركات غير متقاسمة ومتشاركة مع الأفراد المهتمين،والذين في غالب الأحيان يعتبرونها مضادة لإرادة الشعب وتحقيق أمنه.

[283] Barry Buzan,**People,states**…,Op.cit.,pp270-273,294-295.

المطلب الثالث: مفهوم السيادة لدى دول جنوب المتوسط وتأثيره على تصوراتهم الأمنية

إن السيادة بمفهومها المعاصر فكرة جديدة نسبيا،مرت بظروف تاريخية في القرنين السادس عشر والسابع عشر،كنتيجة لتطور الدولة الحديثة في أوروبا،فمع تراجع سلطة المؤسسات عبر القومية المتمثلة في الكنيسة الكاثوليكية والإمبراطورية الرومانية،تمكنت الملكيات مركزية الطابع "**فرنسا وانجلترا وإسبانيا** وغيرها من ادعاء امتلاك القوة المطلقة على أقاليمها تحت مسمى "**السيادة**"، وقد اختلفت آراء رجال القانون والحقوق في تحديد مفهوم السيادة فذهب بعضهم إلى أنها الملك، وقال آخر الشعب، وآخر البرلمان..

فأرسطو يرى أنها "**السلطة العليا**" في الدولة، والمفكر الفرنسي "**جان بودان**" يفسرها بأنها السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني، ما عدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية.[284]

أما المفكر الإنكليزي "***توماس هوبز***" فيقول: بأن الإنسان مصلحي وذاتي التفكير ولا يحافظ على عهوده وعقوده ولا يطيع قوانين المجتمع إذا لم ينسجم ذلك مع مصالحه، ومن هنا فالصدام بين الفئات الاجتماعية ليس صدفة بل هو تهديد قائم الاحتمال باستمرار، وبالتالي فقد نشأت الحاجة إلى سلطة عليا تستطيع أن تفرض النظام والسلم الاجتماعي على مجموعات قد لا تتجه نحو العيش بسلام وانسجام مع بعضها البعض، وبالتالي فإن سلطة الدولة وسيادتها ضرورية للبقاء، ولا يمكن نقض العقد الاجتماعي الأصيل الذي تضمن التنازل عن الحقوق الطبيعية لصالح الدولة، ولأن الحاجة لمثل هذا التنازل ضرورة مستمرة لضمان السلم الاجتماعي والحياة الجيدة.[285]

أما "***جون أوستن***" فقد انطلق من ضرورة وجود السيادة، وبالتالي وجود جهة معينة تمتلكها غير مجزأة وغير مقيدة قانونيا لأنها مخولة بتشريع القوانين.

وخلاصة هذا الرأي أن السلطة المطلقة قدمت للحاكم على طبق من ذهب ليكون محور السيادة والكيان العام، وكل تعدي على هذه السيادة تعدي على هيبة الحاكم وقدسيته، أما الشعب فلا يعدو كونه خادما ومطيعا للحاكم ولجميع قراراته وإن خالفت المجموع العام.[286]

ولا يستبعد أن يكون هذا الرأي، الأساس الذي ابتنيت عليه مواثيق منظمة الأمم المتحدة حيث نصت الفقرة السابعة من المادة الثانية على ما يلي "**ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في**

---

[284] علي عبد الرضا،"**السيادة الوطنية..تحديات الوصاية ومشروعية التدخلات "**،مجلة النبأ،العدد44،فيفري 2000،ص12.
[285] محمود خليل،"**العولمة والسيادة"**،في الموقع:
http://www.alajman.ws/vb/showthread.php?t=13629

[286] أحمد الرشيدى، "**التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية**"، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، عدد 85، 1994، ص 3.

الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرفوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق".

أما الرأي الآخر الذي يدعو إلى سيادة "**الشعب**" ويحّمل الحكام مسؤولية أي انتهاك للحقوق، ويسمح للشعب بمقاومة حكامه عند ظهور بوادر انحراف واضطهاد، فقام على أكتاف "**جـان جـاك روسـو**" واضـعا اصطلاح"***السيادة الشعبية***" الذي يدعو إلى توزيع السيادة بين جميع أفراد الشعب، على أساس المساواة بدون تفريق أو استثناء، إلا ما يكون ناجما عن صغر السن أو فقدان الأهلية أو من جراء الأمراض العقلية أو الأحكام القضائية، بحيث تصبح السيادة في هذه الحالة، سيادة مجزأة بين العدد الأكبر، وبعبارة أخرى فإن السيادة برأي" **روسو**" وأتباعه، جمع أصوات المواطنين كافة، لاستخراج الأكثرية منهـا، وإعطاء الأرجحية، ويقدم **روسو** مثالا عن هذا النوع من السيادة فيقول: ***إننا إذا افترضنا أن شعب الدولة مؤلف من عشرة آلاف مواطن، فلا يكون في هذه الحالة لكل مواطن، سوى جزء واحد من عشرة آلاف جزء، التي تتألف منها السلطة السيدة***"، وهذا الاعتبار لا يعني بنظر "**روسو**"، أن السيادة مجزأة، إذ يقول: "***بأنه لا يمكن النظر إلى السيد إلا بشكله الجماعي الجسمي، والسيد هنا هو الشعب***". بل يرى أن الذين يتولون ممارسة سيادة هذا السيد ــ أي الشعب ــ إنما يتجزؤون، في حق كل منهم بممارسة هذه السيادة.[287]

" السيادة في مفهومها التقليدي الذي يدل على التصميم القادر على رفض التدخل في شؤون الدولة من جانب أي هيئة أجنبية عنها،فالدولة عند مباشرتها لخصائص السيادة لأي سلطة خارجية أيا كانت طبيعتها،بما في ذلك القيم والمعايير إلا برضاها واستجابة لمصالحها الوطنية".

إن التطورات الاجتماعية الدولية انعكست على تطور مفهوم ***السيادة***"،فالانتقال من العزلة إلى التضامن الذي أخذ يظهر في شكل علاقات تعاون بين الدول لمواجهة الحاجات والمصالح الوطنية المتزايدة،وهي في معظمها ذات طابع اقتصادي،أدى إلى قيام نظام الاعتماد المتبادل الذي أخذت فيه كل دولة على نفسها المساهمة في تحقيق مصالح المجموعة الدولية[288]،وهو ما لا يتم إلا بالاعتراف بحد أدنى من الضوابط الضرورية لاستمرار وسلامة العلاقات الدولية،وهذه الأفكار الجديدة أدت إلى "**بناء مفهوم أكثر مرونة للسيادة**"،بحيث يتم التخلي عن بعض الحقوق السيادية وفقا لما يتطلبه الصالح العام الدولي،وهو ما يعني إفراغ السيادة من مضمونها الناضج ومن امتيازات السلطة المطلقة وإعطائها مفهوما جديدا قائما على نشاط وظيفي لصالح الهيئة الاجتماعية الدولية.[289]

---

[287] [287] علي عبد الرضا،مرجع سابق،ص13-14.

[288] **أثر العولمة على السيادة**،في الموقع :
http://www.aldiplo.net/awlamh.htm

[289] علي عبد الرضا،مرجع سابق،ص15.

وتعتبر هذه الأفكار أساس بناء الاتحاد الأوروبي،حيث يقوم على تخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة الاقتصادية والسياسية والأمنية،[290]كما تعتبر هذه الأفكار دليل على تطور الفكر الاستراتيجي الأوروبي في مسايرته للبيئة الدولية وخلق مفهوم خاص للسيادة،أي سيادة معايير الاتحاد الأوروبي في دوله الأعضاء.

ومن هذا المنطلق نستطيع الحديث عن معنى ومفهوم السيادة لدى دول العالم الثالث ودول جنوب المتوسط كجزء من هذا العالم،خصوصا كونها مجموعة من الدول ترتبط بشكل كبير بالتطورات والسياسات والمعايير التي تصدر عن الجانب الأوروبي،خصوصا في الجانب الأمني بمختلف أبعاده،وهو ما أدى إلى "**خلق مفهوم مشوه للسيادة**"،أثر بدوره على التصورات الأمنية ومدركات التهديد ومفهوم الأمن لدى هذه المجموعة من الدول،بكونه متعلق بعدة مفاهيم وأفكار تختلط ومفهوم السيادة والتي يمكن توضيحها كما يلي:

"اختلاط مفهوم السيادة بغيره من المفاهيم المشابهة مثل:الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير والسلطة...،ويرجع هذا الخلط إلى أن السيادة تحتوي هذه المفاهيم ولكن كلا منها لا يعبر عن السيادة بل يعد مظهرا من مظاهرها،وفي كثير من الملاحظات التي يمكن ملاحظتها على دول جنوب المتوسط أنها تتداول كلمات السيادة والسلطة كما لو كانت ذات مدلول واحد،غير أن مفهوم السيادة أعم وأشمل من السلطة،فهذه الأخيرة تعبر عن القدرة على فرض إرادة أخرى وتمثل الدولة السلطة القهرية التي تعلو على سلطة أي جماعة أخرى في المجتمع، والفرض يتم بإحدى الوسيلتين:إما عن طريق وسائل القهر والتعسف،وإما أن يتم بوسائل الإقناع والاعتماد على القيم والمعايير،حيث تزداد قوة السلطة دائما ويزداد استقرارها وشرعيتها،كلما زاد قبولها اختياريا باختلاف أنواع السلطات."[291]

ومنه فإن السيادة لدى دول جنوب المتوسط تكون ببسط سلطتها على وطنها وأقاليمها،وبسط سلطتها على رعاياها وتطبيق أنظمتها عليهم جميعا،فلا ينبغي أن يوجد داخل الدولة سلطة أخرى أقوى من سلطة الدولة،أي تكون سامية وشاملة[292]،فهذا المفهوم مرتبط بالفكر السائد عبر جملة المعايير الراسخة لدى القادة والسياسيين،في حين يعمل الطرف الأوروبي على تطوير معاييره وأسسه لرسم صياغات مناسبة للبناء الاجتماعي،ومن أولويات تلك المعايير إيجاد ثقافة وبناء هوية تحافظ على حقوق الأفراد وتراعي مصالح مختلف الاتجاهات،والتي في الأخير تقوم على دولة القانون،ومنه تقوم السيادة على الإدراك الاجتماعي

---

[290]سمير أمين وآخرون،**العولمة والنظام الدولي الجديد**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،2004،ص114.
[291]علي عبد الرضا،ص17.
[292]أحمد الرشيدي،مرجع سابق،ص4.

لهذه الفكرة والمبنية على أساس الثقافة التي تمثل القيم الإدراكية والتي تحدد الأدوار والنمــاذج للفواعــل الاجتماعيين في النظام،من خلال التعرف على أدوارهم وكيفية ارتباط كل منها بالآخر.

هذا الطرح على مستوى المظهر الداخلي للسيادة،أما على المستوى الخارجي فيبقى مفهوم السيادة في هذا الجانب هو في حد ذاته مصدر تهديد للأمن في دول جنوب المتوسط،"فالمظهر الخارجي للســيادة يكــون عبر تنظيم العلاقات مع الدول الأخرى في ضوء الأنظمة الداخلية والحرية فــي إنشــاء وإدارة الشــؤون الخارجية وتحديد العلاقات بغيرها من الدول،والحرية في التعاقد وربط جســور التعــاون علــى كافــة الأصعدة،أي في الأخير عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة لأي دولة أجنبية وتنظيم العلاقات يكون على أساس الاستقلال،إن هذا المفهوم يعتبر المظهر الخارجي لسيادة أي دولة"[293]،غير أن تعامل دول جنــوب المتوسط مع هذا الجانب يؤثر سلبا على سيادتها،حيث تعتبر أن هدف المبادرات الأمنية ومسارات التعاون في الكثير من أبعادها تحد من سيادتها،وتعبر عن خضوعها للطرف الأوروبي على الرغم من "أن إعلان برشلونة حدد بأن لأي دولة الحق في اختيار وتطوير نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقضائي بكل حرية"،[294]غير أن مفهوم السيادة في جانبها الخارجي لدى دول جنوب المتوسط،يبقى مرتبطــا بعــدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في السيادة،وفي نفس الوقت ترسم المعايير الأوروبية مسارا آخــرا في التعامل مع هذه الدول أي بربط مسارات التعاون بجملة الشــروط الواجــب توفرهــا كالإصــلاحات السياسية المتعلقة بالديمقراطية وإصلاح النظام القضائي واحترام الحريات والأقليات،ومنــه يبقــى هــذا المستوى مهدد في نظر القادة والزعماء في الجنوب،وإذا كانت الإصلاحات هي أساس بناء دولة قوية في المستقبل إلا أن هذا المفهوم المشوه للسيادة يحولها من مصدر بناء إلى مصدر تهديد للأمن،إذا ما تعلــق الأمر بتغيير نظام الحكم والنمط السياسي القائم في الدولة،هذا الأمر الذي يتعارض ومفهوم الســيادة فــي شكلها الحديث والتي تعبر كما يقول **John Rugie**"**السيادة تعبر عن مسألة وعي جماعي في الدولة أي أنها تبنى اجتماعيا داخل أي دولة بوعي كل الفواعل بمسؤوليتها تجاه هذه المســألة**"،[295]وهنــا نجــد التعارض بين إدراك النظام السياسي والأفراد المهتمين لمفهــوم الســيادة،وهنا يعتبــر نشــاط الفواعــل الاجتماعيين في المجالات السياسية والمطالبة بإقرار إصلاحات في مختلف المجالات كأساس لبناء دولــة قوية،يعتبر في نفس الوقت مصدرا لتدخل القوى الأجنبية في فرض هذه الإصلاحات على الدولة،وبالتالي التحكم فيها والتقليص من سيادتها،إذا فالتعارض القائم بين السلطة والفواعل الاجتمــاعيين مبنــي علــى

---

[293] **أثر العولمة على السيادة**،في الموقع :
http://www.aldiplo.net/awlamh.htm
[294] ابن حملة سامي،مرجع سابق،ص268.
[295] عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص29-30.

الاختلاف في مجموع القيم التي يحملونها وجملة المعايير التي تحدد سلوك هذه الفواعل وإدراكهم لمفهوم السيادة.

إن مفهوم السيادة لدى دول جنوب المتوسط لا يكاد يخرج عن مستوى هذا الإطار الضيق،ففي الوقت الذي تعاني منه هذه الدول تخلفا تكنولوجيا واسعا يهدد أمنها وذلك عبر الأقمار الاصطناعية المنتشـــرة عاليـــة الدقة،مما يجعل سيادتها منكشفة تماما وأمنها مرهون بسلوكات وأهداف أطراف أخرى،"**على الرغم مـــن كون السيادة بشكل عام هي أمر نسبي في هذا الجانب**"،"غير أن تفاعل هذه الدول مع هذا البناء يزيد من أخطار ومهددات الأمن،ويعتبر التسلح والإنفاق العسكري جزءا من مفهوم الأمن لـــدى الـــدول جنـــوب متوسطية،والذي يقوم على نسبة كبيرة من الميزانية العامة لهذه الدول"[296]،هذا دون استعمالها في مجالات التنمية الكفيلة بتطوير مجتمعاتها والتي في الغالب تقوم على مدركات مخالفة ومعارضة لمدركات النظـــام السياسي في مختلف المجالات.

ومنه فإن مفهوم السيادة لدى دول جنوب المتوسط مبني على جملة المعايير التي تحدد بناء هذا المفهـــوم والتي بدورها ترسم ملامح البيئة الأمنية التي تعتبر كمدرك اجتماعي للقادة في هذه الـــدول،وذلك بـــربط جملة من العناصر أي إسقاط "**الدفاع**" على ا"**الأمن**" واختزال جزء كبير من "**الأمن**" في "**الـــدفاع**"،وكـــذلك ربط ومزج "**الدفاع**" بعنصر "**السيادة**"،ومنه وعبر علاقة متعدية "**فالأمن**" يعني "**السيادة**" ولكـــن بمفهـــوم النظام السياسي لهذه الدول،والذي يعتبر في الغالب أن مهددات السيادة تنطلق عبر البنـــاءات الاجتماعيـــة المضادة للنظام القائم،والتي تمثل كذلك وسيلة لتدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخليـــة،وهنا تصـــبح التهديدات متعلقة بالجانب الداخلي والخارجي،مما يجعل التصورات الأمنية مرتبطة بمفهوم السيادة والأمن "بشكل كبير" والمختزلين في عنصر "**الدفاع**" عن المعايير والقيم التي يؤمن بها النظام السياسي ويطورها في بناء نماذج الحكم وتسيير شؤون الدولة.

إن التعارض الموجود في البناء الاجتماعي لدول جنوب البحر المتوسط،يزيد من اتساع الفجوة بين القادة والأفراد المهتمين،وكذلك يبني ويؤسس لصراع دائم بين هذه الفواعل والوحـــدات داخـــل نفـــس الـــذات الاجتماعية،المرتبطة بنفس المؤثرات الخارجية والمهددات الأمنية،غير أن التهديد والخطر لا ينظر إليـــه بنفس الرؤية،وإن كان له نفس الأثر على نفس الأطراف،الأمر الذي يؤكد على أن بناء مفهوم معين يحوي الاتفاق والإجماع داخل الدولة مرهون بتكوين وبناء هوية جماعية لدى الفواعل الاجتماعيين،وبالتالي التأكد من حدوث الإجماع حول هذا المفهوم،كون كل أسسه مرتبطة بمكونات جوهر الهوية التي مـــن الصـــعب

[296] Barry Buzan,**People,states**…,Op.cit.,pp270-273

تغييرها وإحداث تشوهات في مكوناتها،وهو ما يؤكد على أن الهوية في دول جنوب المتوسط منقسمة إلى قسمين:

*مرتبط بجملة النظام السياسي ومعاييره وقيمه الخاصة به.

*يحددها البناء الاجتماعي للأفراد في الدولة.

إن هذا التعارض بين الهويتين يعتبر أساس مصدر التهديد للأمن في هذه الدول ،حيث يبقى هــدف كــل جانب هو كيفية التحكم أو القضاء على فعالية الآخر،وبالتالي يصبح "**مضمون السيادة**" مهدد داخليا بغض النظر عن مهدداته الخارجية والمتعلقة ببناء الدولة الاجتماعي وقــوة هويتــه والإدراك الجمــاعي لهــذا المفهوم،وهو الأمر الذي يحدد الاختلاف بين البنى والذوات ودورهم كفواعل داخل الدولة في نظام إقليمي أو دولي معين،إلا أن بناء دول جنوب المتوسط على هذه التناقضات من شأنه جعل إمكانية التنبؤ باستقرار الأوضاع فيها صعبة جدا،وإن كانت في الغالب "**ترجح انهيار البنى الاجتماعية**" في هذه الدول في فتــرة مقبلة.

المطلب الرابع:موقف دول جنوب المتوسط من المبادرات الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط

إن الحديث عن موقف دول جنوب المتوسط من المبادرات الأوروبية المتعددة للأمن فـــي منطقـــة المتوسط،لابد أن ينطلق من فهم "**معنى الموقف**" في هذه العلاقة بين الطرفين،وهو مـــا يؤكـــد علـــى أن المبادرات تأتي من جانب واحد وهو الجانب الأوروبي،وبالتالي نحدد هنا اتجاه العلاقة الذي يؤثر علـــى الموقف،فإذا كانت المبادرات ثنائية أو متعددة الأطراف فيما يخص نشأتها وصناعتها فهي تختلـــف عـــن المبادرات ذات الطرف الواحد المبادر والموجهة إلى طرف معين ومنه فالمعادلة الأمنية فـــي المتوســـط تفرض وجود طرف واحد مبادر هو الاتحاد الأوروبي،والطرف الثاني هو دول جنوب المتوســـط،والذي يعتبر مستقبل لهذه المبادرات،وهنا يمكن التمييز بين نوعين من المواقف المبنية على رد الفعل،الذي يشكل أساس التفاعل بين هذه الأطراف،حيث نجد:

1-رد الفعل الظرفي:

يعبر رد الفعل الظرفي عن عدم مسايرة الدولة أو مجموعة من الدول للتحولات على المستوى الدولي أو الإقليمي وحتى الداخلي،فيما يعتبر قصورا في تركيبة الأنظمة واستجابتها للواقع والتأثير فيه،وما يميز هذا النوع من رد الفعل مجموعة من السلوكات التي تقوم بها الدولة:[297]

*__سلوك سلبي:__عندما يكون رد الفعل مطابقا لما يحدث،أي عدم التعرف على مكونات الواقـــع أو الحـــدث الذي يتطلب رد الفعل.

*__سلوك حتمي:__عندما يكون رد الفعل موجه ضمن إطار واحد تفرضه جملة من المعطيات،لا تحاول الدول تغييرها وإنما تؤثر عليها بشكل مباشر وبالتالي توجه سلوكها.

*__سلوك عشوائي:__عندما يكون رد الفعل مبني علـــى معطيـــات مجهولـــة العناصـــر وتفتقـــد للترتيـــب والتنظيم،وكذا البعد المعلوماتي،بعدم توفر معلومات كاملة ومتنوعة حول الحدث أو الفعل.

ومنه فإن "**رد الفعل الظرفـــي**" لا يساعد على بناء سلوك فعال يوجه الدول،لأنه يتميز بعدم الدقـــة وعـــدم حساب الكلفة،إضافة إلى كونه مرتبطا فترة زمنية محدودة دون التفكير في تجليات وانعكاسات هذا الفعل.

2-رد الفعل البنيوي:

[297]حسن حمدان العلكيم،"**التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الواحد والعشرين:دراسة استشرافية**"،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد19،2008،ص90-91.

وهو نوع من رد الفعل المبني على جملة من المعطيات،كالتحكم في المعلومات وتتبع الوضع القائم والتطورات الحاصلة داخليا وإقليميا ودوليا،والذي يتطلب الفعالية المرتبطة بإمكانية التوجيه والتعديل في الوضع القائم،حيث يمكن وصف فعل بالفعالية،"**كل عمل يقود إلى الهدف المطلوب**"، كما أن الأعمال التي يقوم بها القائد والتي غايتها التلاؤم مع ردود الأفعال الأخرى للوصول إلى الهدف وتحقيق فعالية الفعل،وبالتالي يمكن للدولة أن تقوم باستجابة وبناء رد فعل فعال مبني عبر هذه الخطوات المرتبطة بشكل مباشر بالبناء الاجتماعي للدولة وجملة المعايير التي توجه سلوك الدولة في تبنيها لقرار معين دون آخر.[298]

ومن هنا يمكن التمييز وبكل بساطة بين نوعي رد الفعل والاستجابة في العلاقات الدولية،والتي يمكن ربطها كذلك بمنطقة البحر المتوسط،بكون العلاقة بين **الفاعل**"الاتحاد الأوروبي" و "**صاحب رد الفعل**" وهو دول جنوب المتوسط والتي يتميز موقفها من المبادرات الأوروبية برد الفعل الظرفي المبني على قصور في الرؤية الإستراتيجية للواقع الأمني في منطقة المتوسط،والتغيرات التي طرأت على هذا الفضاء خاصة من جانب التهديدات الأمنية ومن ثم آليات التعرض لها من قبل الاتحاد الأوروبي،ومن هذا المنطلق يمكن تفسير الموقف جنوب متوسطي من المبادرات الأمنية الأوروبية بردود الأفعال الظرفية،والذي يؤكد هذا المنطلق ما واجهته دول جنوب المتوسط عند "إعلان الاتحاد الأوروبي تشكيل قوتي "**أوروفور**" و "**أوروماڤور**"،حيث فوجئت الدول جنوب متوسطية بهذا الإنشاء،والذي يدل على عدم تتبعها لما يحدث في الضفة الشمالية من تحولات أمنية وعسكرية،لأنه إذا كان الإعلان الرسمي عن إنشاء القوتين تم في نوفمبر **1996**،فإن إبرام وثائق تشكيلهما يعود إلى ماي**1995**،وعلى الرغم من اتجاههم إلى مسار برشلونة لم يطرحوا هذه المسألة في ندوة برشلونة،وكان رد الفعل شاجبا من الدول جنوب متوسطية من إنشاء القوتين،وكانت "**ليبيا**" أول من ندد بقوة التدخل السريع الأوروبية محذرة باقي الدول من انعكاساتها الأمنية على المنطقة،كما رأت فيها كل من "**مصر**" و"**تونس**"،صيغة تدخل وتناقض مع الحوار الذي أرسيت قواعده في برشلونة"،[299]مما يؤكد على عدم تتبع هذه الدول للواقع الأمني في المنطقة كون مسار برشلونة تم إطلاقه بعد الاتفاق على إنشاء هاتين القوتين،وقد كان موقف الدول جنوب متوسطية تجاه المبادرات الأمنية في منطقة المتوسط مبنيا على اعتبار المساعي الأوروبية الأمنية والدفاعية هي مساعي أحادية الجانب بل وإقصائية،وبالتالي فالتدخل الأوروبي يكون أحاديا كذلك في الفضاء المتوسطي،الأمر الذي يعني إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول جنوب متوسطية،كما أن هذا الموقف استند إلى أن منطقة

---

[298]مازن الرمضاني،""**آفاق إستراتيجية:نظام السياسة الخارجية**" ،في الموقع:
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=30421

[299]عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص126-127.

حوض المتوسط أو الفضاء المتوسطي يحتوي مصالح مشـــتركة،أمنية وسياســية وعســكرية و...،ممــا يستدعي تعميق الحوار المتوسطي بخصوص هذه المصالح،وبموجب أن هذه الصالح تهددها مخــاطر لا نظامية تقتضي إشراك جميع الفواعل الإقليميين المعنيين بالدفاع عن هذه المصالح،بشكل يضمن نوعا من الانسجام بين جميع الفواعل في المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع.[300]

وفي إطار المواقف جنوب متوسطية من المبادرات الأمنية في منطقة المتوسط،وفي ظل التهديدات الأمنية الجديدة والمتطورة،نجد أن هذه الدول تحاول التكيف مع المستجدات الحاصلة في البنية الأمنية أي علــى مستوى التغيرات التي لحقت بطبيعة التهديدات،غير أنها لا تمتلك آليات فعالة تمكنها مــن تطبيــق هــذا التكيف في الواقع،[301]ولا يزال هذا التكيف لحد الآن مبني على أساس فكرة "**التأثير والتأثر**"،غير أنه يبقى مجرد بناء مواقف وليس على أساس إدراك منظور تغير موازين القوى التي لحقت بالمنطقــة،بمعنى أن الدول جنوب متوسطية لم تضطلع بمعنى التغيرات الحاصلة في الساحة الجيوسياسية والعسكرية والأمنية في المنطقة،[302] إضافة إلى مفهوم هذه الدول للأمن ومدركاتها الأمنية حول التهديدات والتي تعتبر تقليدية ومتخلفة نظرا لما تعرفه الدراسات الأمنية من تطور كبير لم تعمل هذه الدول على مجاراتــه،وإذا كــان الفصل بين ضفتي المتوسط غير وارد بالنسبة للضفة الشمالية،وكون القضايا الأمنية والدفاعية المتوسطية غير قابلة للفصل ويجب النظر إلى المتوسط كمنطقة واحدة،هذا الأمر لم تدركه الدول جنوب متوسطية إلا بشكل متأخر،"**وهو الذي ينعكس على الإخفاق في التكيف الأمني مع الأوضاع الجديدة للبيئــة الأمنيــة المتوسطية**"،والبعيد عن تعديل مفهوم المصالح وإعادة تعريف مرجعيات محددة لمفهوم التهديد والتي تفتقد كذلك للاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع جميع أنواع التهديد والتكيف الآلي مع الأوضاع الطارئة.

إن بنية الموقف جنوب متوسطي من المبادرات الأمنية الأوروبية،يرتكز بصورة مباشرة على مفهوم الأمن والذي يشير في الأصل،إلى ظهور عالم دون حدود حيث لا يمكن فيه الفصل بين الأمن الداخلي والأمــن الخارجي،وكذلك وعلى الرغم من شمولية مفهوم الأمن في الأدبيات الأوروبية على وجه الخصوص فــي المبادرات الأمنية،"حيث لم يعد يقتصر على البعد العسكري،بل تراعى فيه كل المستويات والأبعاد ويؤخذ الفرد البشري كوحدة مرجعية أساسية ينبغي أن يوفر لها الأمن في كل جوانبه"،[303]إلا الأمــن لــدى دول

---

[300]"**تنسيق وإدماج السياسات الأوروبية في مجال الأمن والدفاع مع مقتضيات مسار برشلونة**"،في الموقع:
http://www.maec.gov.ma/arabe/f-com-ar.asp?num=2173&typ=ACT

[301]) عبد النور بن عنتر، "**الدفاع الأوروبي والأمن العربي**"، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 65، (سبتمبر 1996). ص 38.

[302] Isabel Fereiqnvnes **“ The transatlantic link and European defense and security identity in the Mediterranean context”** ,final rapport .NATO. EAPC Individual Fellowship .Ref .IP/ D16/2000/006,JUN 30,2001,pp.35,36.

[303]عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص27-28.

جنوب المتوسط وكما لاحظنا سابقا يبقى مرتبط بالشق التقليدي للأمن وكذلك بالحرص على الأبعاد الداخلية لحماية النظام السياسي والسلطة من الأفراد كمصدر لتهديد أمنها وكونها مصدر تهديد لهم،ولهذا فإن "**قصور الرؤية الإستراتيجية**" لم تأت من فراغ بل كانت نتاج التفاعلات الاجتماعية "المذكورة سلفا" داخل دول جنوب المتوسط،وكذلك مجموع القيم والمعايير التي لا تزال راسخة لدى القادة والزعماء والتي من شأنها تحديد مسار الدولة في التعاطي مع المبادرات الأمنية بشكل كبير.

ومما يزيد في تخلف الموقف جنوب متوسطي من المبادرات الأمنية الأوروبية هو سيطرة "**الخطاب التخويفي**" على مجمل القادة،مما يجعل هذه الدول تشعر بمزيد من **اللاأمن** وعدم الاطمئنان للنوايا الأوروبية،ومع تزايد الشعور بغياب التوازن الإستراتيجي في منطقة المتوسط،فإن الواقع يدفع باتجاه المزيد من مدركات التهديد والمخاوف المتواترة،مما يجعل الموقف جنوب متوسطي في تبعية دائمة للمركز الأوروبي،نظرا للاختلاف الموجود في قيمة المعايير الأوروبية والتعاطي معها،بفعل سيطرة الأحكام المسبقة على أي مبادرة أمنية أوروبية وربطها بالاستغلال والتفرد والتحكم في المنطقة المتوسطية.[304]

على الرغم من انخراط دول الضفة الجنوبية للمتوسط في أغلب المبادرات الأوروبية الأمنية بمختلف أشكالها وأبعادها،إلا أن التعاطي والتفاعل مع هذه الأخيرة يميزه طابع "**التردد والشك**" في التعامل مع الطرف الأوروبي،خصوصا فيما يتعلق بالإصرار الأوروبي على جملة المعايير التي يشترطها في التعامل مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط،والتي تعتبر في الأساس منطلق النجاح الأوروبي في التطور والتقدم،غير أن نظرة الدول جنوب متوسطية لهذه المعايير تأخذ طابعا تهديديا لهذه الدول،"أي أن تطبيق مثل هذه القيم يؤدي إلى تحكم الطرف الأوروبي في الحياة السياسية لهذه الدول،وبالتالي تتطور مسألة المصالح على حساب المعايير والقيم،وهنا يبقى استعمال هذه الأخيرة سوى كمدخل للسيطرة على سلوك دول جنوب المتوسط،واعتبارها كدول تابعة تلقائيا للمركز الأوروبي".[305]

كما "يؤكد القادة والزعماء في دول جنوب المتوسط وفي اعتقاد مطلق على أن كل دولة أوروبية متوسطية أو غير متوسطية في الإتحاد الأوروبي لها نظرتها التاريخية و الثقافية للفكرة المتوسطية، فاليونان ترى أن البحر المتوسط هو بحر إغريقي " **أيليني** " و لا ترضى أن يشاركه فيه أحد، وإيطاليا تراه أنه بحراً **رومانياً** و إذا أتينا لإسبانيا تراه أنه بحر **كاتلونياً** هذه الثقافات موجودة ومتأصلة لدى

---

[304] جعفر صدقة،"**دول جنوب البحر المتوسط تتنافس فيما بينها على قلب أوروبا ودول الشمال تريد تجارة باتجاه واحد**"،،**في الموقع:** http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/article.aspx?did=50440&date=3/4/2007

[305] نفس المرجع.

صانعي القرار هناك و هذا الصراع موجود حتى داخل أروقة الإتحاد الأوروبي، وهذه الثقافات الثلاثة تكون حاضرة عند الجدل حول المسألة المتوسطية .
كما يؤكدون على أن أوروبا لم تخرج من تعاملها مع شعوب المتوسط من الهواجس التالية ، **أولاً** المتوسط باعتبار دائماً مصدر خطر فكيف لجنوب البحر المتوسط أن يتعامل مع المبادرات الأوروبية.
و**ثانيا** أن المتوسط مجال للتعاون الاضطراري و أن كل المبادرات و السياسات لأجل المتوسط نجد التعاون فيها كان اضطراريا و**ثالثا** أن المتوسط هو نطاق للأمن أي أن هذه المبادرات دائماً ما تتعامل مع المتوسط و جنوبه بأنه نطاق للأمن .
فبالتالي فأن البحر المتوسط هو **بحر أوروبي روماني**" و لا تعترف أوروبا ببقية الشركاء الشرقيين .[306]
ويؤكد القادة أن التعددية في المبادرات المتوسطية تعكس مدى التخبط الذي تعانيه أوروبا فلا يمضي عقد من الزمن إلا وقدمت أوروبا مشروعاً جديداً تتناول فيه المتغيرات الإقليمية و الدولية وأنها في أحيان كثيرة تتعلل بأسباب تتعلق بالديمقراطية و حقوق الإنسان و ضعف الأداء التنموي و الاقتصادي لدول المتوسط شرقه و جنوبه خصوصاً، "وفي أحيان كثير تبيع أوروبا سياسات التفرد ببعض دوله من خلال عقد الاتفاقيات للتعاون و الشراكة كما حصل مع تونس و الجزائر والمغرب بمعنى أنها "**اتفاقيات انتقائية**" بعيدة عن المسألة المتوسطية."[307]

وعلى غرار هذا فإن الموقف جنوب متوسطي مبني في جزء كبير منه على التعارض أو الاعتراض بين جملة المعايير لدى هذه الدول والاتحاد الأوروبي،وعلى الرغم من نجاحها في هذا الأخير إلا أن تطبيقهـا في الضفة الجنوبية،متعلق بالتطورات الحاصلة والتي شكلت هذه الدول، خصوصا شبكة القيم والمعـايير التي تسير سلوك القادة والزعماء،**إذا فامتزاج نوعين متعارضين من المعايير لطرفين مختلفين في البناء الاجتماعي والتكوين السياسي**،أدى إلى خلق وبناء هذا الموقف من مبادرات الاتحاد الأوروبي،وجعلت من هذا الموقف يتسم بالظرفية وعدم التعرف على أبعاد هذه المبادرات بشكل تستطيع الاستفادة منه إلى أقصى درجة،"**مما يجعل الواقع الأمني في الحوض المتوسطي سيشهد العديد من المبادرات الأمنيـة مسـتقبلا كونها تخضع لنفس الشروط والمعايير وستقابل بنفس الموقف**"،هذا للتعارض والاختلاف الواضح فـي هذه الجملة من المعايير وكيفية تطبيقها والهدف منها والتي تنشئ هذه المبادرات بصفة عامة، بغض النظر عن المصالح التي من المفترض أن يجنيها الطرفان في نهاية المطاف،وكل هذا في الأخير يخضع للبنـاء

[306]ميلاد الحاراتي، "**المبادرات الأوروبية المتوسطية "الأبعاد و المخاطر** "،في الموقع:
http://www.greenbookresearch.com/ar/ramdan5.php
[307]نفس المرجع.

الاجتماعي الذي يحوي مكونات الدولة في الجنوب المتوسطي والذي يختلف كل الاختلاف عن البناء الاجتماعي الأوروبي.[308]

وكما تفترض البنائية بأن "**الهوية تخدم باستمرار وتحدد مصلحة الدولة**" لأنها توفر تصورات خاصة حول غايات ووسائل سياساتها،وهذه العلاقة لا تختزل في تأثير القيم والمعايير القائمة أو التجارب الوطنية السابقة،بل أن فهم الدولة للبيئة التي تتفاعل في ظلها وموقعها ودورها فيها يضفي بعدا تقويميا على توجهاتها،وهذا البعد يرتبط غالبا بطريقة إدراك وتفسير الدولة لسياقها الاجتماعي،فإقرارها بمعايير معينة يعني أنها تفسرها كمعايير ملائمة لسلوك الدولة وإذا توافقت هذه المعايير مع هويتها الوطنية وهويتها كدولة فإن المعايير ستتعدى مجرد كونها وسائل وتصبح أهداف وغايات لسياسات الدولة،[309]ومنه فالدول جنوب متوسطية لها هوية محددة مبنية على أساس مجموع الأفكار والقيم والمعايير للقادة والزعماء والنظام السياسي بشكل عام ،فإن رؤيته للمعايير الأوروبية تختلف وتتعارض مع نمط هوية وجوهر النظام السياسي القائم،مما يجعلها تعتبر كتهديد وبالتالي عدم إمكانية اعتناق هذه المعايير،وإن كان الخطاب السياسي يوظف لصالح هذه المعايير إلا أن الممارسة الفعلية لا تعكس أساسا هذه الخطابات والتي توجه إلى الاستهلاك الشعبي وإبرازها في المحافل الدولية "**كما حصل مع الأفكار المثالية التي يتبناها كل الأطراف في العالم ويبرزونها في خطاباتهم ولا يطبقها أيا منهم**"،ومنه فالعلاقة بين **الهوية والمعايير** تبني موقف معين ترتبط معطياته وأولوياته لتعطي لنا مجموع المواقف لدى دول جنوب المتوسط وإن اختلفت في هويتها ومجمل المعايير التي تؤمن بها.

---

[308]محمد صالح المسفر،مرجع سابق ،ص38-39.

[309] Kaori Nakajima **"what makes a revisionist state revisionist? the role of international norms in state identity formation** «paper prepared for presentation at 43rd Annual studies Association Convention, New Orleans ,23,27March 2000.PP18.

المبحث الثالث

الديناميكيات الأمنية في المتوسط

المطلب الأول: العلاقة بين بنية المتوسط والفواعل وارتباطها بالأمن في منطقة المتوسط

المطلب الثاني: مسألة الهوية في منطقة المتوسط

المطلب الثالث: الأمننة وتطور الخطاب الأمني الأوروبي وانعكاساته على دول الضفة الجنوبية للمتوسط

المطلب الأول: العلاقة بين بنية المتوسط والفواعل وارتباطها بالأمن في منطقة المتوسط

طرحت البنائية في العلاقات الدولية موضوع "**الفاعل**" و"**البنية**"،وكان هذا النقاش قد جرى تناوله في علم الاجتماع ودار حول:هل تفسر الظواهر الاجتماعية بإرجاعها إلى أفعال الأفراد ودوافعهم؟أم أن ذلك لن يتأتى إلا بالرجوع إلى المجتمع وهياكله العامة ككل؟وهناك اختلاف في الأدبيات حول "**الفاعل**"،هل هو الفرد الواحد كما يرى**Giddens**،أم أن الطبقات الاجتماعية يمكن أن تكون الوكلاء أو الفواعل حسب اتجاه **Turrine**،أم أنه يمكن المزج بين الاتجاهين فيمكن أن يكون هيكل محدد مثل المنظمة في مكان العمل،وهو رأي توفيقي جاء به **Cruz**و **Frydbidge**،كما أن هناك اختلاف حول البنية أو الهيكل،فهل هو هيكل محدد ومركزي مثل المنظمة؟،أم هو علاقات الهيمنة الاجتماعية كما توجد في المؤسسات السياسية والمنظمات بصفة عامة؟أم أن الهيكل متعدد ويشمل البيروقراطية والنظام السياسي والاقتصاد والدين.[310]

ومن أوائل الذين أثاروا هذه القضية في العلاقات الدولية **Alexander Wendt** الذي كان يرمي إلى إيجاد نظرية هيكلية للسياسة العالمية تأخذ في اعتبارها الدولة كوحداتها السياسية،ويرى أن النظريات المعاصرة للنظام العالمي تحتاج إلى أن تتضمن تركيزا على الوكلاء "**الدول**"،مع تركيزها الحالي على "**البنية**".

فالحقيقة البديهية التي يدور حولها هذا الطرح،هو كون البشر ومنظماتهم هم فاعلون غائيون،تساعد أعمالهم على إعادة إنتاج وتحويل المجتمع الذي يعيشون فيه،ويتكون هذا المجتمع من علاقات اجتماعية تنظم التفاعلات بين هذه الأعمال الغائية،والمشكلة هنا هي كيفية اتصال الفاعل بالبنية.[311]

هذه القضية التي يمكن ربطها بمنطقة المتوسط"محل دراستنا"،أي ما هي علاقة الفواعل هذه المنطقة ببنيتها؟سواء كان هؤلاء الفاعل محليين أومن خارج إقليمها،والمشكلة هنا هو كيفية الجمع بينها في تفسير واحد للسلوكات،وهو في الأصل رد على **K.Waltz** في كتابه"**نظرية السياسة الدولية**"، **Theory of international relations**"،في هذا العمل يقول **Waltz** "**أن بنية النظام الدولي هي التي تقيد احتمال التعاون بين الدول وبالتالي تولد معضلة الأمن و سباقات التسلح والحرب**".[312]

---

[310] حسن الحاج علي أحمد،"العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية".في الموقع:
www.fikria.org/mogala/16/1_1/htm

[311] Michel Barnett, Op.cit., pp254-255.
[312] Andrew Linklater **"Neo-realism in theory and practice"** ,in: Ken Booth and Steve Smith, **International Relations Theory Today**, Pennsylvania, Pennsylvania State University Press, second edition,1997.pp244.

إن اختزال بنية المتوسط واعتبارها كمعطى مسبق لوجود التفاعل بين الوحدات والفواعل هو خطأ لا يمكننا من تفسير العلاقات بشكل فعال،خصوصا فيما يتعلق بجانب "**الأمن**"،الذي يعتبر في حد ذاته إشكالية موسعة الجوانب لكثرة الفواعل فيها،ومنه لا يمكن فصل تأثير الفواعل في بناء منطقتهم أو البناء الإقليمي الذي يتعايشون فيه.

إن النظر إلى المتوسط كبنية واحدة يطرح العديد من التساؤلات ويجعلنا في معضلة كيفية تفسير هذه العلاقة،كون الفواعل لا ينظرون إلى هذا الطرح بكون المتوسط هو بنية واحدة،على الرغم من اشتراكهم الجغرافي فيه،وهنا لا يمكن الاعتماد على الدراسات الاختزالية لأدوار الفواعل الاجتماعيين في تحقيق هذه النظرة،ومنه فإن سلوك الفواعل من بيئتها الاجتماعية،"**والمعايير هي المتغير المستقل الذي يؤثر في سلوك الفواعل وليس البنية التي يشارك أصلا في بنائها،إضافة إلى هذا فإن تجاهل ديناميكيات التفاعل الاجتماعي والاتجاه نحو الاهتمام بتعظيم المصالح والمنافع المادية،لا يعطينا تفسيرا واضحا لسلوكات كل الدول**،"[313]وتفسيرا منطقيا لتعريف منطقة المتوسط،وعلى هذا فإن بنية المتوسط تخضع للتأثير المستقل للمعايير الناشئة أصلا من الهوية التي تميز الفواعل وتقود وتتحكم في المصالح،وهنا لا يمكن معاملة الفواعل الاجتماعيين كوحدات تتخذ قراراتها على حسابات عقلانية دقيقة،وبدلا من ذلك نعتبر أن قراراتها تتخذ على أساس المعايير والقواعد التي تعكس عوامل تذاتانية وتجارب تاريخية وثقافية ومضامين مؤسساتية،ويمكن الاستدلال على ذلك بنظرة شمال المتوسط وجنوبه لبنية المتوسط،**فالأول** يرى فيها منطقة متكاملة ويجب الاعتناء بها بشكل مستمر،**الثاني** لم يضطلع بعد بأدواره في هذه البنية على الرغم من وجود مصالحه فيها ومهدداتها كذلك،لهذا لا يمكن وصف كل القرارات التي تتخذها الوحدات والبنى الاجتماعية على أساس حسابات عقلانية،بل أن هوية ومعايير كل جانب هي التي تحرك هذا البناء لتحقيق مصالحه،كون هؤلاء الفواعل مرتبطون ومندمجون باستمرار ضمن السياق الاجتماعي الذي يؤثر بشكل حاسم ولا يمكن تفاديه على قراراتها.

ومن هذا المنطلق يمكننا تحديد أسباب وجود عدة تقسيمات لمنطقة المتوسط،وعدم شمولها كنظام إقليمي واحد يمهد لـ"**بناء أمني**" شامل في المنطقة،وهو ما اقترحته البنائية حول نموذج"**الرجل الاجتماعي**" أو "**الفاعل الاجتماعي**"،وهو "الفاعل الذي يحاول ابتداءا امتلاك فهم البيئة التي يتواجد فيها بالاعتماد أساسا على أحاسيسه الإدراكية وليس فقط حساباته العقلانية،ثم يحول ذلك إلى صورة ذهنية ذات معنى حول تلك البنية،وحتى يتخذ القرار المناسب فإن الفاعل يشكل توقعاته بالنظر إلى درجة الشعور بالطمأنينة وليس المنفعة،والتي يمكن أن تجنيها خياراته وهو يختار البديل الذي يعتقد بأنه سيحقق هذا الشعور بشكل

[313] Hennin Boekle and others,op.cit.pp4.

أفضل،أي أنه حتى يختار بديلا ما فهو يقارن نتائج اعتماد هذا الخيار على حساب آخر،بما يلائم دوره الاجتماعي وهويته التي تحدد أهدافه ومصالحه،والتي تعتبر في حد ذاتها هدفا،وهنا يأخذ بعين الاعتبار النتائج الأكثر ملائمة لهوية ودور الفاعل التي ترجح خياراته."[314]

غير أن الاهتمام بعنصر الهوية والمعايير التي تحدد هذا السلوك،لا ينفي القيود المادية غير أنها ليست معطى مسبق،بل هي نتاج لتفاعلات اجتماعية ومحلية وإقليمية ودولية،فهي ليست مستقلة عن البيئة الاجتماعية للفاعل،فالقيود المادية والمصالح تدرك كمعطى تذاتاني،أي له منشأ اجتماعي داخلي،ناتجة عن تفاعل الفاعل الاجتماعي وبيئته الاجتماعية.[315]

إن هذه الأسباب هي التي أعطتنا التقسيمات الجيوبوليتيكية لمنطقة المتوسط،والتي تخضع لفكر ومدركات وهوية كل طرف،فالحديث عن متوسط واحد هو أمر غير صحيح،لأن مجمل الإدراكات والممارسات تقول عكس ذلك،كون البيئة الاجتماعية للفواعل مختلفة وهي تحدد هذا الإدراك الذي أنتج لنا هذه التقسيمات والتي يمكن إظهار أبرزها في:

* **متوسط شرقي.**

* **متوسط غربي.**

* **ضفة شمالية للمتوسط.**

* **ضفة جنوبية للمتوسط.**

* **شمال إفريقيا.**

* **الشرق الأوسط الكبير.**

إن هذه التقسيمات ليست موجودة كمعطى مسبق،لأن منطقة المتوسط هي منطقة متكاملة جغرافيا،غير أن هوية كل فاعل تتحكم في مجمل مصالحه،والتي تعطي لنا هذه التقسيمات،وهنا نجد أن كل طرف يريد تسمية المتوسط على أساس منطلقاته الفكرية ومرجعياته الهوياتية،دون غض النظر عن عنصر المصلحة الموجود والمحدد بالهوية،"**فمهما تداخلت المصالح أو تقاطعت فإن عنصر الهوية والقيم والمعايير**

314 *Norman Flohlich and (others),"**A cognitive model of political and economical choice bearing on underpinnings of prospect theory"**, in : http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Frohlich_Oppenheimer_Saqib.pdf

315 Vincent Pouliot, Op.cit, pp7.

المشتركة تبقي الحد الأدنى الفاصل من التعاون والتضامن،"[316]مثل ما يحدث في العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة الأميركية،كتقاسم للأدوار،"وليس بهدف المصالح فحسب وذلك لما تمليه **المعايير والهوية المشتركة** لعدم الوقوع في تصادم،وهو ما أدى إلى تقسيم المتوسط بين الحوض الغربي خصوصا وتعتني به أوروبا،والحوض الشرقي الذي يدخل بشكل كبير في إطار الشرق الأوسط الكبير،كمنطقة خاصة بالولايات المتحدة الأميركية."[317]

وما يؤكد هذا الطرح هو عدم وجود تسمية أو تقسيم خاص أو متعلق بدول الضفة الجنوبية للمتوسط،كون هذه الدول في مجملها لم تضطلع بأهمية هذه المنطقة إلا في وقت متأخر،وذلك راجع إلى بنائها الاجتماعي والمدركات المرتبطة بصناع القرار وتنشئتهم الاجتماعية،بالإضافة إلى العقدة الاستعمارية من الشمال،فهذه المعطيات في أغلبها تحدد هذا السلوك في منطقة جغرافية مرتبطة بالحدود،أي تحقيق أمن الدولة الداخلي بالتحكم في شعوبها وتأمين الحدود الجغرافية دون النظر إلى منطقة المتوسط كمصدر لتهديد أو لبناء أمنها.

وما يدل كذلك على أن سلوك الدول تحكمه الهوية وليس فقط المصلحة والمنفعة في هذه المنطقة،"كون دول جنوب المتوسط لم تنخرط في شبكة تعاون حقيقي فيما بينها،لتطوير قدراتها لتحقيق جزء من التكافؤ في التعامل مع النظام الشمالي المتطور والمتكتل في بناء واحد"،[318]فعلى الرغم من وجود مصالح مشتركة ونقاط قوة لهذه الدول كما لاحظنا من قبل والتي يمكن استغلالها في هذا المجال،غير أن البناء والتركيبة الاجتماعية لها لا تساعد على لعب هذا الدور.

إن المشكل الأساسي في قضية البنية المتوسطية ودور الفواعل فيها،هو **اختلاف الهويات والإدراكات**،وبالتالي تصادم المصالح والأهداف،والذي يجعل "**الأمن**" في هذه المنطقة هشا وغير معرف بشكل واضح،كما نجد العديد من البنى التي تشكلها الذوات كتقسيمات مرتبطة بهويتهم ومصالحهم،وعدم وجود بنية متوسطية شاملة،وهو أمر مرهون بدور الفواعل وانخراطهم في تعريف هذه المنطقة أي وجود معايير مشتركة أو متقاسمة ومفاهيم خاصة بأمن هذه المنطقة،وهو ما يزيد من إدراك الفواعل لمفهوم بنية متوسطية يمكن من خلالها بناء نظام أمني إقليمي شامل.

---

[316]عبد النور بن عنتر وآخرون،مرجع سابق،ص8.

[317]عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص158.

[318]جعفر صدقة،"**دول جنوب البحر المتوسط تتنافس فيما بينها على قلب أوروبا ودول الشمال تريد تجارة باتجاه واحد**"،في الموقع:
http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/article.aspx?did=50440&date=3/4/2007

وحسب التعديلات التي وضعها **Barry Buzan** حول مركب الأمن،فإنه "**لا يمكن الحديث عن أمن إقليمي أو نظام أمني إقليمي إلا من خلال وجود مجموعة من العمليات الكبرى للفواعل في منطقة تكون مرتبطة بالمشاكل والهواجس الأمنية،وبحيث لا يمكن على أي حال من الأحوال تحليلها والتعامل معها أو حلها،أو كذلك النظر إلى أمن دولة بمعزل عن أمون الدول الأخرى،إلا من خلال الإدراكات المشتركة والمعايير الخاصة بحل هذه المشاكل**".[319]

وهو الأمر الذي نجده في منطقة المتوسط مخالفا تماما لهذا الطرح،"كون هذه التقسيمات القائمة على **إدراج/إقصاء** أطراف وفواعل رئيسية"[320] في منطقة المتوسط،من شأنها تقويض البنية المتوسطية التي تمهد لبناء إقليمي أمني شامل،وما يزيد في التصورات الأمنية المتعارضة والمتناقضة،هذه التصورات الناتجة عن المدركات التي تجعل النظرة إلى التهديدات الأمنية تختلف من طرف إلى آخر،"حيث يمكن أن يفسر سلوك أي طرف هو هجوم على طرف آخر،نظرا لعدم وجود تصور ومدرك أمني شامل في المنطقة،"[321]والذي يرجع بالأساس إلى هذه التقسيمات التي تجعل من منطقة المتوسط عبارة عن مجموعة "**أمون**"،على الرغم من كون أغلب التهديدات الأمنية من شأنها التأثير في كل الفواعل وتداعياتها قد تتعدى الإطار الإقليمي المتوسطي، غير أن المدركات الخاصة بكل طرف تعطي هذا التنوع والتداخل وحتى التعارض في بنية المتوسط.

إن بنية منطقة البحر المتوسط بشكلها الحالي،لا تمثل "**نظاما أمنيا**" إقليميا،كونها عبارة عن مجموع بنى يتدخل في بنائها وتطويرها مجمل البناءات الاجتماعية للفواعل والتأثيرات المتبادلة لجملة الهويات والمعايير المحددة لبناء هذه التقسيمات المميزة للمتوسط،وهو ما يصعب الوصول إلى أمن متوسطي في ظل هذه البنية وتصورات الفواعل المنخرطين فيها،والذي قد يؤسس فيما بعد إلى صراع جديد أو بناء واقع صراعي بين هويات تتحكم في- درجة التعاون ونظرة كل طرف إلى العلاقات في المنطقة المتوسطية وكيفية مطابقتها لهويته،وبالتالي تحقيق مصالحه وأهدافه.

[319]Barry Buzan, **people, states…**,Op.cit.,pp190-193.
[320] Barry Buzan and Ole Waever, **"Regions and powers: the structure of international security"**, UK, Cambridge University Press,2003first edition,pp45-46.
[321] Ibid. pp 47.

المطلب الثاني:مسألة الهوية في منطقة المتوسط

يذهب **Wendt** إلى أن الشيء الأكثر أهمية في الحياة الاجتماعية،هو كيفية تمثيل الفواعل لذواتهم وللآخرين،فهذه التصورات هي نقطة البداية في التفاعلات،وكذلك الوسط الذي يحددون **فيه من هم؟وماذا يريدون؟ وكيف يجب أن يتحركوا؟**إن أفكار الذات حول الاَخر ليست فقط أحكام مسبقة أو سابقة مرتبطة بالذات،بالعكس فهي مبنية من خلال دور الآخرين مقارنة بالذات كذلك،[322]وهو الأمر ذاته ينطبق على الهوية أو مقارنة هوية الذات بهوية الآخر،ومن خلال التفاعلات المتكررة تعرف الذات والآخر تقسيما حسب تصور كل طرف بطريقة ايجابية أو سلبية،وهو ما وضحه **Wendt**–كما قدمنا سابقا–،عندما قدم ثلاثة أنواع**(03)** للفوضى في العلاقات الدولية،والمرتبط أساسا بدرجة التعاون بين الأطراف ونظرة كل منها إلى هذه التفاعلات،وهذه الثقافات المتنوعة للفوضى هي:[323]

*الفوضى اللوكية.

*الفوضى الكانتية.

*الفوضى الهوبزية.

فالعلاقات بين "الهويات والمصالح وبناء الهويات الجماعية في إطار علاقة **الذات/الآخر**،هي التي تحدد مفهوم "**الأمن**"بشكل كبير في منطقة معينة،لأنها مرتبطة بتعريف للذات وللآخر،كل منهما حسب تصوراته ومدركاته التي تخضع لهذه الهويات،ومنه تنشأ ثقافة الفوضى المؤسسة على سلوكات الذات والآخر."[324]

هذا الطرح يقودنا إلى محاولة تفسير أو فهم مشكلة أو مسألة الهوية في منطقة المتوسط،المرتبطة بجملة من القيم والمعايير التي يروج لها الأطراف الفاعلون لتكون أساس سيطرتهم على المنطقة المتوسطية،وهنا يمكننا التمييز بين جملة من الهويات في إطار إقليمي متوسطي مرتبط الأمن فيه بتصورات الفواعل لذواتهم وللآخرين،حيث يمكن الحديث عن:

*الهوية الأوروبية"**الأوروبانية**".

***الهوية المتوسطية.**

***الهوية الأطلسية.**

[322]ألكسندر ويندت،مرجع سابق،ص255.

[323] George Sorensen, op.cit, p7.

[324]عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص26.

***الهوية شرق أوسطية.**

***مجموع هويات ترتبط في جملة من المكونات وتختلف في السلوكات والتوجهات.**

***الهوية الإسلامية.**

وهنا ننطلق من "**الهوية الأوروبية**"،فهو هدف تريد الدول الأوروبية تحقيقه،خصوصا في جانب الأمن وبناء هوية أمنية مشتركة،من شأنها تحديد معالم الاتحاد الأوروبي وأدواره الأمنية الإقليمية بما يحفظ أمنه وأمن مجتمعاته،"وإذا كان الاتحاد الأوروبي قد خطى خطوات كبيرة في هذا المجال،إلا أن تحقيق هوية أمنية أوروبية مشتركة وفعالة في منطقة المتوسطة هي تخضع كذلك إلى بناء الهويات الجماعية في الاتحاد الأوروبي نفسه،والتي نجدها في أغلب الأحيان متعارضة في بعض القضايا،مثل الأمن في منطقة المتوسط،وهو ما يؤثر على بناء هوية أمنية حقيقية مشتركة للاتحاد الأوروبي،"[325]كما نجد أن هذه الهوية تتداخل مع هوية أخرى أوسع منها وهي **الهوية الأطلسية.**

فيما يخص هذه الهوية فإن حلف الأطلسي يشكل اجتماعا لمنظومة قيمية أوسع من الاتحاد الأوروبي،والذي يخضع الدول التي تريد الانضمام إليه إلى جملة من المعايير والقيم الأوروبية،إضافة إلى ما يمكن أن تقدمه هذه الدول للاتحاد،على العكس من هذا فإن "حلف شمال الأطلسي كان مصدرا مؤثرا في خلق هويات جديدة لدول شرق أوروبا وصبغهم بالهوية الديمقراطية،كون انضمامهم إلى الحلف مرتبط بمعايير ومبادئ الديمقراطية واحترام الحريات الفردية وحقوق الإنسان وغيرها،فهذه هي أساس قبولها في الحلف وليس بمراعاة ما يمكن أن تقدمه للأمن الأطلسي فقط،وبالتالي تراجعت المعايير العسكرية لصالح المعايير والقيم الهوياتية"**على الرغم من بقاء المصالح الإستراتيجية**"،[326]ولهذا فإن هوية الحلف أوسع وأشمل وهي التي تحدد المصالح،"فرغم دوافعها الإستراتيجية فإن تدخلات الحلف هوياتية المحتوى كذلك،بمعنى أنه يتدخل لأن هويته تجعله يتصرف بهذا الشكل،،فالتدخل في أفغانستان مثلا:هو في نظر الحلف تعزيز للتضامن بين الديمقراطيات،وهو في النهاية الدفاع عن قيمها وهويتها،وإن اختلفت المصالح فإن الحد الأدنى من التضامن الديمقراطي في ظل هذه الهوية الأوسع تجعل الحلف الأكثر قدرة على تعميم قيمه،فهو على ذلك يحفظ نهج الديمقراطية سياسيا ونهجها الرأسمالي المنبثق من اللبرالية اقتصاديا،وهي العناصر الأهم في السيطرة على العلاقات الدولية."[327]

---

[325] Dirk Jacobs and Robert Maier,op.cit.,pp33.

[326]عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص7.

[327]نفس المرجع،ص8-9.

لهذا فإن الحلف الأطلسي يضع على الهوية الأوروبية ضغطا مزدوجا في التعامل مع محيطها الإقليمي بقيمها ومعاييرها، والتفاعل مع الحلف في إطار التضامن الديمقراطي والذي يحدد مجال تحرك هذه البنية حتى ضمن مجال تعتبره منطقة ذات أولوية بالنسبة لها مثل منطقة المتوسط.

أما فيما يتعلق بـ"**الهوية المتوسطية**" فهي مرتبطة بتحقيق هدف الأمن المتوسطي،والذي من شأنه جعل الإحساس بالانتماء إلى هذه المنطقة محل إجماع بين كل الذوات،لمشاركتهم في خلق وبناء هذا الواقع ورسم ملامح هذه الهوية الجديدة،كما نجد هذه الأخيرة في صراع مع الهوية شرق أوسطية،والتي يمكن دمجها في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تريد الولايات المتحدة وإسرائيل تحقيقه،والذي يشمل كذلك دول جنوب المتوسط،الأمر الذي تعارضه أو تتحفظ عليه أوروبا،وهو ما يمهد لخلق هوية منافسة للهوية **شرق أوسطية**،أي الهوية المتوسطية وإن كان تفاعل بعض الدول المتوسطية مع محيطها عكس هذا الطرح مثل:**مصر وتركيا وسوريا ولبنان وإسرائيل**،كلها تنظر إلى نفسها على أنها دول شرق أوسطية وليست متوسطية،مما يضعف هذا الطرح بشكل كبير ويقلل من إمكانية تحقيق وبناء هوية متوسطية واضحة المعالم أو قد تختزل في جزء من منطقة المتوسط مثل الحوض الغربي للمنطقة.

في حديثنا عن **مجموع الهويات التي تشترك في العديد من المكونات وتختلف في السلوكات**،نقصد بها هنا "الدول العربية جنوب متوسطية،فهي وإن كانت تحمل في مجملها نفس المعايير والقيم المتعلقة بالثقافة والدين واللغة والتاريخ والارتباط الجغرافي،إلا أن سلوكها لا يمهد إلى خلق هوية مشتركة بينها،خصوصا في مجال الأمن كونها تنظر إلى بعضها البعض في الغالب على أنها تهديد،أو على الأقل بنظرة من الريبة والشك"[328]،وهو ما يؤكد الإنفاق العسكري الهائل للدول العربية دون تحديد محل هذا التسلح،وهنا نجد عدة دوائر للخلاف والتوترات بين هذه الدول مثل:**الجزائر/المغرب،سوريا/لبنان،مصر/سوريا،مصر/ السعودية، اليمن / السعودية**.كل هذه التوترات تضعف من خطوات التضامن بين هذه الذوات،وتؤسس لصراعات بدل من الانخراط في هوية مشتركة تدعم أمن هذه الهويات.

يقودنا هذا الحديث إلى التعرض إلى هوية قد تنشأ وتتطور مع الوقت أو قد يعاد تشكيلها،وهي "**الهوية الإسلامية**"،وذلك باعتبار أن كل دول جنوب المتوسط هي دول مسلمة،إضافة إلى تركيا وهنا يصبح التساؤل ،"**كيف يتم التعامل مع دول جنوب المتوسط؟هل على أساس هويتها الإسلامية؟أم المتوسطية؟أم شرق أوسطية؟**"[329]وهي في الأخير تربط بين هذه الهويات لتشكيل هويتها الخاصة التي ترجع بالأساس

[328] Barry Buzan and Ole Waever, op.cit.,93-94.
[329] MICHAEL EMERSON and others, op.cit.

إلى قيمها ومنظومتها المعيارية،وهو الخطر الأكبر على مجمل الهويات الأخرى كما يراه الحلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة وحليفها أوروبا الأقرب لهذه الذوات.

من خلال تواجد كل هذه الهويات في إقليم المتوسط نجد هناك تداخل بين نوعين من الفوضى كما فسرها **Wendt**،خصوصا في ظل وجود المدرك الأمني حول خطورة الآخر على الذات في المنطقة المتوسطية،وكذلك عدم وجود بناء شامل لهوية جماعية حول"**أمن الأنظمة أو أمن المجتمعات**"،فهي لم تتحقق لحد الآن،ومنه فهناك نوعين من الفوضى تأسسا في نفس الوقت:

***الفوضى اللوكية:**

وهي التي تتحقق بين الدول العربية في المنطقة،فهي تقوم على المنافسة بينها لكن في شأن أقل خطورة،وعدم الوصول إلى مرحلة العداء وذلك بالتحول من مبدأ"**أقتل أو تقتل**" " **Kill or be killed**"،إلى مبدأ "**عش واترك الآخر يعيش**"،"**Live and let live**"،فكل الأطراف يقبل كل منها للآخر بجملة من الحقوق مثل:السيادة وحق البقاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على العلاقة بين الهوية الأوروبية ومجمل الهويات العربية،في ظل نفس هذا النوع من الفوضى،حيث يبقى كل طرف ينظر إلى الآخر على أنه تهديد محتمل،غير أن التعامل مع المسائل الأمنية هنا يكون عن طريق البحث في تأسيس بناء نظام أمني إقليمي وليس بقضاء طرف على آخر.[330]

***الفوضى الهوبزية:**

هذا النوع من الفوضى القائمة على إقصاء طرف دون الآخر،أي عدم وجود مفهوم العدو الذي يجب القضاء عليه،وهذا النوع من العنف وجد أصلا في الطبيعة الإنسانية هذه الفوضى مبنية على أربعة ركائز هي:[331]

-كل الذوات تسعى لتدمير أعدائها.

-صنع القرار يخضع إلى تحديد أسوأ الحالات في المستقبل،عن طريق التقليل من التشابه الموجود في القابلية لأي نوع من التعاون"الاستجابة"،التي يظهرها العدو.

-القدرات العسكرية والقوة هي أساس الحياة والبقاء.

-في هذا الوضع الأعداء يرون أنه لا وجود لحدود العنف إلا من خلال التأكد أن الذات آمنة بشكل كامل.

[330] Barry Buzan and Ole Waever,Op.cit.,95.
[331] Ibid. pp96.

هذا النوع من الفوضى نجده قائما في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي،ويمكن توسيعه إلى أكبر من ذلك إلى هوية إسلامية محتملة في مواجهة هوية تحسب على النظام الغربي،وهنا يكون الأطراف يعلمون بأنهم أعداء فهذا المفهوم صنع وتم تدويله،حيث نجد كلا الطرفين يؤمن بهذا بهدف عدم بقاء إسرائيل هذه الأخيرة التي تعمل على حفظ بقائها بكل الوسائل والنظر إلى العرب ككل كأعداء،حتى وإن كانت الأنظمة لا تظهر هذا بشكل مباشر،فإن الهوية العربية أو العربية الإسلامية التي قد تنشأ كما تراها إسرائيل،تجعل من هدفها الأول هو القضاء على هذا الكيان الاستثنائي.

وعلى الرغم من عدم وجود جبهة موحدة للدول العربية،فإن إسرائيل تنظر إلى الخطر الإسلامي على أنه واحد وكذلك النظر إلى العرب على أساس بناء هوية موحدة تشجعهم على تنظيم أنفسهم بين السيادة والتوحيد في ظل الأمن المشترك.

إن هذه الأنواع من الفوضى هي التي تطبع مجمل علاقات الذوات في منطقة المتوسط،نظرا للاختلاف الكبير والتعدد في الهويات ومصادر بنائها وتكوينها المرتبط بالبناءات الاجتماعية المختلفة أصلا حتى في إطار نفس الهوية،مثل حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومجمل هويات الدول العربية المتوسطية،هذا الوضع يجعل من الواقع الأمني في منطقة المتوسط مرهون بجزء كبير منه بالتغير في هذه الفوضى وثقافتها ومجمل العلاقات بين الذوات وهوياتهم،وهو ما يفرض التقسيمات لبنية المتوسط،حيث يعبر كل جزء عن هوية صاحب المبادرة والصبغة التي يريد أن يصبغ بها الفواعل الذين يؤثر عليهم عبر مجموع المعايير والقيم التي ينشرها بينهم،والتي تعتبر أساس ومنطلق تحكمه في المنطقة التي يريد السيطرة عليها.

هذا الواقع يجعل من منطقة المتوسط عبارة عن مجال لصراع هويات مختلفة التركيب والتكوين،وبالتالي الابتعاد عن تحقيق بنية متوسطية شاملة،يمكن من خلالها بناء واقع أمني ونظام أمني إقليمي،تتأثر به كل الأطراف،وهذا الصراع الحالي قد يمهد مستقبلا إلى إمكانية تحول "**الأمن**" من جديد إلى البحث عن تحقيق "**الأمن الصلب**" خصوصا مع الندرة المستمرة للموارد الأولية،بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية المتواصلة،فهذا يمثل الخطر المستقبلي على الهوية المتوسطية للمنطقة،وإن كانت لا تعبر عن أي طرف في الوقت الحالي،كون كل الذوات لهم تعريف خاص لهوياتهم وأمنهم،بغض النظر عن هوية متوسطية واحدة ومشتركة المدركات.

المطلب الثالث: الأمننة وتطور الخطاب الأمني الأوروبي وانعكاساته على دول الضفة الجنوبية للمتوسط

يؤكد **Oneuf** أن الإنسان يبني الواقع من خلال الأفعال والأعمال التي يمكن أن تكون أفعالا خطابية أوخطابات،فالخطابات يمكن أن تتحول إلى قواعد ومعايير وبذلك يزود سياق وقاعدة معاني الفعل الإنساني،فهذه العملية تعتبر سياسية بشكل كبير فهي مثل القوانين التي تـوزع الفوائـد بشـكل نهـائي وتام،وبعبارة أخرى القوانين والقواعد تميز بعض الأفراد عن بعضها الآخر،ففكرة **Oneuf** للبنائية كما لاحظنا مسبقا ترتكز حول الأفعال التي قد تتضمن أفعالا خطابية أو أفعالا حقيقية،ومنه لا يوجد واقع دون وجود أفعال،لهذا فأي واقع اجتماعي يرتكز على بناء هذه المجموعات:[332]

*الفعل الخطابي"الخطابات".

*القوانين والقواعد"ومنها المعايير".

*الإدراك.

"**الواقع الاجتماعي**" مبني ومؤسس على مجموعة هذه الأفعال التي تتضمن خطابات من شأنها العمل كديناميكية لعلاقات الفواعل والذوات في إطار إدراك الأطراف لأنفسهم وللآخرين.

وهنا يمكن الحديث عن الخطاب الأمني كجزء من هذه الخطابات المحركة للفواعل،ونقصد بالخطاب الأمني هنا مجمل الخطابات الرسمية الناشئة عن الذات والموجهة لغرض الوصول إلى هدف معين،وهو التأثير في ذوات أخرى تختلف عنها في البناء الاجتماعي أو محاولة وضع إطار للتعامل معها أو لرصد مجمل الإدراكات حول هذه الذوات وكذلك للتأثير في سلوكها،خصوصا إذا كانت مرتبطة معها بشكل كبير مثل ما يحدث في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط،فكما لاحظنا بأن "أوروبا أسست لسياسات متوسطية طغت عليها المصالح التجارية والاقتصادية في البداية،لكن ما لبث أن تغير هذا الواقع بفعل مجمل الإدراكات والسلوكات المرتبطة بالهوية الأوروبية،لتشمل الجانب الأمني والسياسي"،[333]وذلك بسبب تنامي إحساس الدول الأوروبية باحتمال تهديد أمنها من التهديدات التي أسلفنا ذكرها.

هذا ما عكسته تلك المشاريع التي صبت في هذا الاتجاه من منتديات ومؤتمرات ومشاريع تهتم بقضايا الأمن في المتوسط،لكن ما يهمنا هنا هو دور الخطاب الأمني الأوروبي وأهميته كديناميكية أمنية تساهم

---

[332] Maja Zebfuss,op.cit.,p66-67.

[333]"**تنسيق وإدماج السياسات الأوروبية في مجال الأمن والدفاع مع مقتضيات مسار برشلونة**"،في الموقع:
http://www.maec.gov.ma/arabe/f-com-ar.asp?num=2173&typ=ACT

في رصد وإدراك التصورات الأمنية لدول جنوب المتوسط والتأثير في سلوكاتها،وبالتالي التحكم في الواقع الأمني للمنطقة.

ولهذا فقد تضمن محور السياسة والأمن في إطار ما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية وكـذلك السياسـة الأوروبية للجوار مجمل الخطابات التي ركزت وأطنبت حول النقاط التالية:[334]

***الشؤون الداخلية والعدالة:**

يؤكد القادة الأوروبيون على موضوع الشؤون الداخلية والعدالة في إطار تـدويل المعـايير الأوروبيـة ونشرها،فقد أكد القادة على أهمية اهتمام الدول جنوب متوسطية بنظمها القانونية والقضـائية،وذلك مـن خلال التركيز على معالجة المنازعات والقضايا ذات الطابع المدني والتجاري والعائلي بتبادل الخبرات في هذه المجالات،خصوصا إصلاح العدالة وإدراج مبادرات خاصة بتكوين أسلاك الأمن وتطوير معالجتهـا للأوضاع الأمنية داخل أوطانها،لأن الاتحاد الأوروبي يربط بين المشاكل الأمنية وبنائها الاجتماعي فـي دول جنوب المتوسط،والتغلب عليها لا بد أن يمر عبر هذه العملية.

***حقوق الإنسان والديمقراطية:**

تؤكد الخطابات الرسمية الأوروبية على جانب مسؤولية الأطراف في احترام ودعم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وحمايتها،خاصة في دول جنوب المتوسط،وذلك في الإطار الواضح لنشر القـيم والمعـايير الأوروبية ونقلها إلى الجنوب،والذي يتطلب تأثيرا فعالا ومستمرا ليس فقط من جانـب الـدعم المـادي فقط،ولكن بمسؤولية الأطراف الجنوبيين في تحقيق جزء من هذه المعايير.

***ملف الهجرة بأبعادها "الأمنية والسياسية والاجتماعية..".**

يضم الخطاب الأوروبي حول هذه الظاهرة جانبين مزدوجين:

-ضرورة التعاون من أجل مراقبة الهجرة غير الشرعية واستفحالها، باستخدام جميع الوسائل في إطـار احترام القوانين الدولية.

-ربط جزء من أمن الفضاء المتوسطي بضرورة تحقيق الدول جنوب متوسطية لمسؤوليتها كبلدان منشئة لهذه الظاهرة وتتحمل بذلك جزء كبير من المسؤولية للحد منها.

[334] منيرة بلعيد،مرجع سابق،ص109-110.

إن هذه النقاط هي التي بدأ حولها النقاش في خطابات الاتحاد الأوروبي،وهي متعلقة بتحقيق أفعال وأدوار خاصة بالطرف الأوروبي والأطراف الجنوبيين،غير أن تطور الأوضاع الأمنية خصوصا بعد أحداث **2001/09/11** وفي ظل حاجة الاتحاد الأوروبي للتعاون مع أنظمة دول جنوب المتوسط في مجال مكافحة الإرهاب،الذي يعتبر حسب استطلاعات الرأي أكبر خطر يهدد المجتمعات الأوروبية إضافة إلى الهجرة غير الشرعية كقضيتين أمنيتين ذات أولوية،لهذا فإن الخطاب الأمني الأوروبي "**اختزل**" في إطار الحديث والاهتمام بــ:

*مكافحة الإرهاب.

*مكافحة الهجرة غير الشرعية.

واللذان يعتبران كتهديدين مباشرين للأمن الأوروبي،وقد عوض في هذا المجال المطلب الديمقراطي الخاص بإصلاح الشؤون الاجتماعية والعدالة وحقوق الإنسان عوض بالمطلب الأمني حول هاتين الظاهرتين.

والذي يمكن التعبير عنه **بــ** "**أمننة هذه القضايا**"،وهنا يجب التعرف على مفهوم "**الأمننــة**" لرصد هذا التحول والاختزال للخطاب الأمني الأوروبي في قضايا معينة.

مفهوم الأمننة:

نقطة البداية في مفهوم الأمننة هي" نظرية الفعل الخطابي"(**speech act theory**)التي طوّرت من قبل (جون أوستن **1962**) الذي أظهر كيف لنا أن نقوم بأفعال بالكلمات "**فنطق الأمن**" يعني "**الفعل**"،

فالقضية قد تتحول إلى قضية أمنية عندما يقوم الفاعل بتقديمها كتهديد وجودي(**existential threat**) للكيان المرجعي(**referent objects**)، هذا التهديد من شأنه أن يعّرض تقرير المصير وحتى بقاء الوحدة السياسية للخطر.

فالأمننة تدرس إذن من خلال تحليل الخطاب (**speech**)لتقديم شيء ما كتهديد وجودي ، فهي ليست مجرد تحركات أمنية(**securiting moves**) بل تصبح من خلالها القضايا مؤمننة (**Securitized issues**) عندما يتقبلها الجمهور لدرجة التفويض والسماح باستخدام الإجراءات الاستثنائية لمحاربة التهديد"،كما أن

القضايا تمر بثلاثة مراحل بكونها قضايا عادية ثم يتم تسييسها ثم تأمنن ويتخذ في صالحها إجراءات استثنائية.[335]

وعلى هذا الأساس فإن تعامل الاتحاد الأوروبي مع هاتين القضيتين وعبر **الخطابات الرسمية** مر بعدة مراحل، وذلك عبر إدراجهما في إطار التعاون بين الأطراف المتوسطيين،ثم تحول إلى تسييس هذه القضايا وإبرازها كأهداف خاصة في السياسات العامة للاتحاد الأوروبي وذلك بتخصيص الإمكانيات والميزانية اللازمة لمواجهتها،وهو ما يمكن استنتاجه من "**التحول في الخطابات الرسمية الأوروبية**"،وبالتالي الوصول إلى المرحلة الأخيرة وهي "**أمننة هذه القضايا**"، فهي تعطي الحق للجوء إلى وسائل وإجراءات استثنائية وغير عادية لمواجهتها،والتي تم تقديمها على أنها تهديد وجودي للكيان المرجعي"**الاتحاد الأوروبي**" وكذا الإجماع الشعبي الكبير حول هذه العملية.

وكما كان واضحا من قبل أن أوروبا أطنبت في خطابها الأمني حول تشجيع الديمقراطية في الضفة الجنوبية للمتوسط،لكنها لم تخصص لها إلا قدر محدود من الأموال، حيث يقدر نصيب المساعدة الديمقراطية خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي بأقل من **0.5%** من مجمل المساعدات للمنطقة،بمعنى أن المبلغ المكرس في إطار ميدا"برنامج المساعدة المالية في إطار مشروع برشلونة"،لعملية الهيكلة الاقتصادية" أكبر بمائتي(**200**) مرة من ذلك المخصص لتشجيع وترويج الديمقراطية،وخلال نفس الفترة لم تحظ منطقة المتوسط إلا بـ**14%** من ميزانية المفوضية الأوروبية المخصصة للمساعدة الديمقراطية،فيما نالت أميركا اللاتينية مثلا **17%** من ذات الميزانية.[336]

وهنا يتضح التطور الحاصل في الخطاب الأمني الأوروبي والتحول من دعم الديمقراطية في الجنوب المتوسطي،إلى المجال الأمني الصرف المتعلق **بالإرهاب والهجرة غير الشرعية** كقضيتين أمنيتين وكمطلبين أساسيين في التعامل مع هذه الدول،والأكيد أن هذه الأخيرة تستعملها كورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي نفسه وذلك لعدة أسباب نذكر منها:[337]

*خلق خطاب سياسي أمني موازي للخطاب الأوروبي.

*استبعاد مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة والشؤون الداخلية من الخطاب الأوروبي.

---

[335] Thorsten Gromes , Thorsten Bonaker, «**The concept of securitization as a Tool for Analysing the role of Human, Rights-Related civil society in Ethno-political conflicts**», university of Marburg, conflict studies, March 2007,p2-3

[336] عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص159-160.

[337] عبد النور بن عنتر،"**إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي**"،المستقبل العربي،بيروت،مجلد24،عدد273نوفمبر2001،ص11.

*استيراد جزء من الشرعية للأنظمة الحاكمة.

*زيادة القوة التفاوضية بربطها بمسألتي الهجرة والإرهاب.

وعلى هذا الأساس تم بنا نوع اَخر من "**الأمننة المضادة**" **أو** "**اللاأمننة**" والتي تعبر عن:

تحول قضية ما إلى السياسة الطبيعية، ففيها يكون التحرك الأمني فاشلا أو منعدما تماما، إذ يمكن التمييز بين أربع أنواع من التحرك اللاأمني.

* **إنكار التصريح بالتهديد الوجودي.**

* **تحذير الفواعل الأمنية من مخاطبة الجمهور لعدم امتلاكها الشرعية لتقرير تبني الوسائل الاستثنائية.**

* **رفض الجمهور لما يسمى بالاضطرابات السياسية أو سياسة الرعب** (Panic politics).

* **مقاومة تطبيق الإجراءات الاستثنائية.**

وهذه "**الخطابات المضادة**" للطرف الثاني من المعادلة الأمنية في منطقة المتوسط هي التي تحدد هذا الطرح، وكيفية التعامل معه عبر واحدة من هذه النقاط،وبالتالي الإنكار المستمر بالتهديد الوجودي لهذه القضايا من جهة ومقاومة تطبيق الإجراءات الاستثنائية من جهة أخرى،وهذا لتعارض الخطاب الداخلي لهذه الدول مع الخطاب الموجه للطرف الأوروبي.

إن تحول الخطاب الأمني الأوروبي من الإصرار على التحول من الداخل،أي بإلزامية اعتماد المعايير الأوروبية في مجالات العدالة والشؤون الداخلية وقضايا حقوق الإنسان إلى قضايا أمنية محددة،لم يؤثر بشكل كبير على دول الضفة الجنوبية،كونها تمتلك ورقة ضغط أمنية أخرى تعتبر أوسع وأخطر من المشاكل الداخلية بالنسبة للأوروبيين،والمتمثلة في الإرهاب والهجرة غير الشرعية كمتحكم في "**درجة أمننة**" هذه القضايا في الفضاء المتوسطي،وهي أكبر هاجس أمني تتخوف منه الدول الأوروبية ومجتمعاتها حاليا،لهذا فتحول الخطاب الأمني الأوروبي من قضايا داخلية تعتبر كمنشأ للمشاكل الداخلية للبناء الاجتماعي نجده تحول إلى قضايا تمس الأمن مباشرة،وهذا التحول في الخطاب الأمني له أثر مزدوج بين الطرفين المتوسطيين:[338]

* الجانب الأوروبي يضغط باتجاه محاصرة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول المنشأ،والتعاون أكثر في محاربة الإرهاب.

[338] Roderick Pace ,"**SOME REFLECTIONS ON THE UNION'S MEDITERRANEAN POLICIES**, European Documentation & Research Centre, University of Malta,2009,p4.

* الطرف الجنوبي يضغط باتجاه المزيد من الدعم المادي واللوجتسي،للمساهمة في هذه العمليات،وكذلك الضغط على الطرف الأوروبي بعدم إدراج قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن الخطاب الأوروبي أو الممارسات المتبادلة.

إن هذين الأثرين يفرغان مضمون الأمن في منطقة المتوسط من محتواه،وبالتالي يعتبر كعائق للاستمرار عملية البحث عن نظام أمني إقليمي متوسطي،فبالإضافة إلى إشكالية بنية المتوسط ودور هوية الفاعلين في تقسيماتها،فإن الخطاب الأمني الأوروبي وما نتج عنه من استجابة من دول جنوب المتوسط،يعتبر كذلك من أسباب عدم تحقيق أو مواصلة السير باتجاه النظام الأمني المتوسطي.

وما يتضح كذلك من هذا التحول هو مواصلة الضغط الأوروبي حول:[339]

*مواصلة إصلاح وعصرنة الهياكل الاقتصادية وترقية القطاع الخاص.

*إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي.

*ترقية الميكانيزمات الخاصة بتطوير ونقل وتحويل التكنولوجيا.

*تحقيق الانسجام في ميدان التعاون الجمركي"حرية تنقل السلع وقواعد المنافسة".

*التركيز على نشاطات وميادين ذات الأولوية،الطاقة والصناعة والبيئة والسياسة المائية والنقل ومجتمع الإعلام.

ومنه فإن الجانب الأوروبي واصل رصد سلوكات دول جنوب المتوسط واستجابتها لخطابه الأمني وتطوره حسب معطيات الواقع الاجتماعي للاتحاد،بالموازاة مع الجزء الاقتصادي من الخطاب الأمني كونه من أهم الأهداف الواجب تحقيقها وهي جملة من المطالب الإستراتيجية والتي يمكن تلخيصها في:

*إبقاء منطقة المتوسط مركزا تجاريا للاتحاد الأوروبي.

*ضمان التدفقات الطاقوية منخفضة التكلفة.

*الإبقاء على دول المنطقة على شكل متفرق لتحقيق أكبر قدر من المصالح والمنفعة"لأنه في حالة توحيد هذه الدول وحتى في إطار المغرب العربي فقط ستكون هناك مواجهة ومنافسة كبيرة في مجال التعاون الجمركي والجانب الاستهلاكي".

---

[339] ينون مصطفى،مرجع سابق،ص238-239.

*المحافظة على السوق جنوب متوسطية من دخول القوى الاقتصـــادية الصـــاعدة خصوصـــا:الصـــين والبرازيل وتركيا وإيران...

إن اختزال الخطاب الأمني الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط في قضايا محـــددة مرتبطـــة بالإرهـــاب والهجرة غير الشرعية،وكذا مواصلة التركيز على عنصر الانفتاح الاقتصادي وإصـــلاح نظـــم التجـــارة والمنافسة في دول جنوب المتوسط،هو أمر يدعم ما طرحناه من قبل حول مجموعـــة المعـــايير والقـــيم الأوربية التي يرعاها،فالمهم هنا هو أن تبقى هذه المعايير والقيم متواجدة وفعالة في داخل هـــذا التجمـــع الديمقراطي،أما فيما يخص نقلها إلى الضفة الجنوبية فهو أمر مرهون باستجابة الطرف الآخر،ومنه تصبح لعبة الأولويات هي أساس المعادلة بين الطرفين،وبالتالي يكون استبعاد جانب لصالح جوانب أخرى أمر لا بد منه لتحقيق المصالح التي تعتبر مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأنظمـــة دول جنـــوب المتوســـط أي "**التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية مـــع العمـــل علـــى مواصـــلة الإصـــلاحات الاقتصادية**" هذا من جهة ومن جهة ثانية **حفظ الأنظمة جنوب متوسطية وإعطائها صبغة الشرعية عبـــر هذه الخطابات**،وهنا يبرز الاختلاف الموجود في مفهوم الأمن لدى الطرفين،فالجانب الأوروبي هو مرتبط ببنائه الاجتماعي الخاضع لهوية أوروبية منشودة هدفها الأبعاد المجتمعية والبشرية،والجانب الثـــاني مـــن المعادلة الأمنية يركز في مفهومه للأمن على حفظ أنظمة الحكم وتسيير الثروة،وهنا نجد خطـــورة هـــذا الوضع على الواقع الأمني في منطقة المتوسط،لأن اختزال مجمل الأمن في قضايا معينة وإغفال أخـــرى من شأنه أن ينقص القدرة التنبؤية لهؤلاء الأطراف خصوصا في الضفة الجنوبية للمتوسط،حيث لا يوجد جدول زمني لقيام ثورة حول الوضع القائم،وبالتالي اختلال موازين العلاقات بشكل كامل ولم يكن مخطط له،ويلعب هنا البناء الاجتماعي دورا أساسيا في فهم وزيادة عنصر التنبـــؤ بســـلوكات الأفـــراد والبنـــى الاجتماعية داخل الدولة،وهذا كله يعمل "**كديناميكية عكسية**" لتحقيق الأمن المتوسطي المنشود.

الفــصــل الــثــالــث

القوى العالمية والقوى الصاعدة في منطقة المتوسط والتحديات الأمنية المشتركة للأمن بين ضفتي المتوسط

المـــبحــث الأول

مكانة الولايات المتحدة الأميركية في منطقة المتوسط

المطلب الأول: التواجد الإستراتيجي الأميركي في منطقة المتوسط

المطلب الثاني: منظومة المعايير والقيم الأميركية وتأثيرها على الديناميكيات الأمنية في منطقة المتوسط

المطلب الثالث: الخطاب الأمني الأميركي وتأثيره على الفواعل في منطقة المتوسط

المطلب الأول:التواجد الإستراتيجي الأميركي في منطقة المتوسط

يدخل الاهتمام الأميركي بمنطقة المتوسط في إطار الإستراتيجية الكونية التي تتخذها الولايات المتحدة في لعب أدوار الريادة في العالم،عبر عدة آليات لتأمين مصالحها الحيوية،فحسب الرؤية الأميركية فإن "**أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار والأمن في منطقة المتوسط**"،مما أهلها كقوة عالمية لتحمل المسؤولية السياسية،فالدور الأكبر هو للولايات المتحدة في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة التي تعد بالنسبة لأميركا منطقة استراتيجية لعدة اعتبارات أمنية واقتصادية وسياسية، حيث كما أن الولايات المتحدة لها سياسات خاصة بكل مناطق العالم التي تدخل ضمن اهتماماتها الإستراتيجية،والتي يمكن تقسيمها إلى:[340]

1-السياسة الأمريكية للتعامل مع "**روسيا**",والتي تشمل تجميعا بين سياسات الاحتواء "**سابقا**" والتطويق ومحاولات تفكيك وحدة الاتحاد الروسي والنفوذ الروسي في أوراسيا.

2-السياسة الأمريكية للتعامل مع "**الصين**",والتي تشمل مزيجا مركبا من سياسات الاحتواء والارتباط والتطويق.

3- السياسة الأمريكية للتعامل مع بقية دول الإقليم الأضعف,وهي مجموعة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي **وأفغانستان** و**الهند** و**باكستان** والتي تتوزع بين السيطرة المباشرة والسيطرة غير المباشرة.

4- سياسة الاحتلال المباشر في "**أفغانستان**" و"**العراق**" والسيطرة على منطقة "**الشرق الأوسط**" وفرض هيمنتها المباشرة على منابع النفط في المنطقة من خلال مشاركة "**إسرائيل**" بصورة خفية تارة وتدخل مباشر تارة أخرى.

5-تأمين المصالح الحيوية والممرات النفطية والعسكرية والسلعية،"**عبر البحر الأبيض المتوسط**"،أي بجعله منطقة اهتمام وعناية خاصة من الجانب الأميركي،كونه يقوم على جانب من جوانب الأمن القومي.

وعلى هذا فإن الولايات المتحدة تعتبر "**منطقة المتوسط**"،أو "**سواحل شمال إفريقيا**" هي امتداد لسواحل أوروبا الأطلسية ولإفريقيا المتوسطية،لذلك فهم يرون أن المنطقة بمواصفاتها الإستراتيجية يجب أن تكون تحت نفوذهم،ولا يجب أن تكون تحت مراقبة قوة معادية لهم.

كما تعتبر المنطقة من أهم خطوط المواصلات البحرية والجوية،فهي طريق وممر لأهم سلعة إستراتيجية"**النفط**"،أي طريق النفط من الشرق الأوسط،ولذلك يرى الأميركيون أن وقوع هذه المنطقة تحت

---

[340] محمد أبو الفوز،"**الهيمنة الأميركية:الأبعاد والدوافع**"،في الموقع:
http://www.alnoha.com/visoto4/alhumanah.htm

سيطرة قوة معادية سيعرض أمنهم للخطر،وسيضعف مركزهم التفاوضي بشأن مستقبل حوض البحر المتوسط.[341]

كما تعتبر الولايات المتحدة منطقة المتوسط منطقة حيوية لا يمكن بأي كحال من الأحوال التسليم فيها،أو تركها دون مراقبة أو تواجد مستمر لقواتها في المنطقة،وهذا ما يفسر التواجد المستمر للأسطول السادس الأميركي في عرض البحر المتوسط،دون نسيان القواعد العسكرية المتواجدة في دول عديدة من المنطقة.

إن النظرة الأميركية للمتوسط لم يفرضها الواقع،بل جاءت من خلال الواقع الجديد الذي عملت الولايات المتحدة على بنائه وتطويره بمختلف الوسائل والآليات،وذلك بربط جملة الأفكار والمبادئ بمجموع الوسائل المادية التي تخول لها بناء واقع خاص،تستطيع التعامل معه،لتؤكد الفكرة البنائية كون الواقع مبني اجتماعيا من امتزاج الأفكار والقوة المادية،لذلك فالولايات المتحدة وفي ظل استراتيجيتها الكونية والتي أصبحت تترجم فيها ما يعرف بأمركة العالم،وهذا ما يستشف من خلال الخطابات السياسية أو كتابات المنظرين السياسيين أو الإستراتيجيين الأميركيين،فالكل يؤكد على أننا نعيش عصر أميركا،فهي مؤهلة أكثر من غيرها لتقود العالم،لأنها تمتلك كل مقومات القوة ليجعلها الفاعل المهيمن في العلاقات الدولية،كما يقول **Steven Krasner** في نظرية القوة والمهيمن الذي يحوي ويسيطر على المجال العسكري والسياسي والمجال الاقتصادي وخلق القيم والمعايير والقدرة على نشرها وهو ما يؤكد التداخل بين العناصر المادية وعناصر الأفكار والقيم والمعايير في بناء القوة الأميركية.

اعتبارا لسياسة الولايات المتحدة في عصرها الحالي،نجدها لم تأت من فراغ،فهي مبنية على أساس صلب ومتجذر في السياسة الأميركية والعقيدة الأمنية العالمية التي تتبناها،ومنها ما يخص منطقة البحر المتوسط،وذلك لما تقتضيه الظروف السياسية والإستراتيجية على الساحة الدولية،وهنا يمكن رصد السياسات الأميركية المرتبطة بالهيمنة الكونية الشاملة،واندماج مفهوم الأمن القومي المرادف لمصطلح أمن الدولة،والذي تخضع له كل السياسات المتبعة،سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي،وكان الانتقال عبر هذه السياسات حسب الحاجة الإستراتيجية الأميركية عبر عدة مراحل،منها:

المرحلة الأولى: انطلقت الولايات المتحدة خلالها عبر ما يلي:

*تحقيق العنصر أو النموذج الأمريكي وبدأ ذلك من حرب الاستقلال ضد بريطانيا عام 1783، مروراً بالحرب ضد الهنود الحمر عام 1853، وانتهاءً بالحرب ضد الولايات الجنوبية الراغبة بالانفصال عن الاتحاد عام 1860.

[341] ينون مصطفى،مرجع سابق،ص239-240.

* التوسع في القارة الأمريكية، وحسب مبدأ مونرو لعام 1823، فإن القارة الأمريكية(شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً) تعد مجالاً حيوياً للولايات المتحدة، ويمكن توصيف هذه المرحلة بأنها بدايات الهيمنة الأمريكية.

* التوجه نحو العالم الخارجي من منطلق التبشير بالحلم الأمريكي، وعلى محورين هما: أولاً: الحفاظ على الذات، وعلى المصالح القومية بتبني مواقف معينة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. ثانياً: نشر القيم والأفكار التي تؤمن بها وتشير إليها الحكومات الأمريكية لغرض التأثير في سلوكيات البلدان ودفعها لانتهاج أسلوب الحياة الأمريكية باستخدام وسائل ضغط مختلفة.[342]

المرحلة الثانية: تمثلت بالتوجه الأمريكي نحو النفوذ والسيطرة، تحديداً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من خلال التمركز في القارة الأوروبية وبسط نفوذها على الممرات المائية الاستراتيجية مثل البحر المتوسط. وأبرز السياسات الأمريكية في هذه المرحلة هي :

* سياسة الاحتواء، ابتداءً من عام 1947 وحتى عقد الخمسينات من القرن العشرين، ومن ثمّ تداخلت بنفس الفترة الأخيرة سياسة الردع المرن.

* سياسة الردع في مرحلة الستينات من القرن العشرين إثر ظهور السوفييت كقوة عظمى.

* تبني مبدأ نيكسون عام 1969 بهدف إعطاء دور للقوى الإقليمية الحليفة لأمريكا، مثل إيران وإسرائيل.

* مبدأ كارتر عام 1980، والذي تقرر بمقتضاه أن أية محاولة من جانب أي دولة للسيطرة على الخليج العربي يعد هجوماً مباشراً على المصالح الأمريكية.[343]

المرحلة الثالثة، انطوت هذه المرحلة على تكريس فكرة الهيمنة الأمريكية على العالم، فقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى تغيير شامل في شكل النظام العالمي الجديد تجسد في الدور المتميز لأمريكا عالمياً بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وتطورت لأجل ذلك الاستراتيجية الأمريكية بما يتيح لها الاستمرارية في الانفراد دولياً.

المرحلة الرابعة:بعد أحداث 11سبتمبر2001،وإعادة تشكيل السياسة الخارجية الأميركية،وتوجهاتها مفاهيم الحرب العادلة،والحروب الإستباقية،والحرب على الإرهاب،كلها كمعايير تحافظ على المكانة الأميركية في صدارة القوى العالمية، وحسب هذه المفاهيم فإن الولايات المتحدة لا يمكن أن تسمح بتواجد دول مستقلة تحدد مصالحها دون مراعاة مصالح الولايات المتحدة في المقام الأول دون إحراج الحلفاء الغربيين.

---

342 Waleed Mahmood Ahmed, **"The U.S. Strategy In Mediterranean Sea, Baghdad",** Regional Studies Center **2008,pp35.**

343 محمد أمين أعجال،**مكانة الولايات المتحدة الأميركية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط**،عن أشغال الملتقى الدولي حول"الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وافاق"،قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008،ص188.

في مرحلة الحرب الباردة انقسمت الدول المتوسطية بين المعسكرين في اعتناق أفكار ومذاهب كل معسكر،وكانت الولايات المتحدة قد احترمت في الأساس المراكز الكبرى لقسمة مناطق النفوذ،غير أن "نهاية الحرب الباردة مهدت لاشتداد التنافس بين الدول الغربية بعد زوال الاتحاد السوفييتي على مناطق العالم ومنطقة المتوسط وأجزائها،دخلت الولايات المتحدة في مرحلة هجومية معاكسة على مناطق نفوذها،وذلك لإحراز مواقع مهيمنة للاتصال بمصالحها الجديدة في المنطقة المتوسطية،والمتمثلة في السلع الإستراتيجية "**النفط والغاز**"،حيث قامت بخلق وبناء علاقات متميزة مع الدول المنتجة وأحكمت الطوق على **ليبيا** في قضية "**لوكربي**"،وهكذا ضمنت السيطرة المتدرجة على الموارد الطاقوية في العالم من منطقة الخليج العربي إلى منطقة المتوسط."[344]

وقد تجلت مظاهر الإنزال الإستراتيجي الأميركي في منطقة المتوسط بشكل عام في النقاط التالية:

*** الناحية السياسية:**

تشير آراء الكثيرين من الكتاب والباحثين الاستراتيجيين الأمريكان,ممن ساهموا في التنظير للاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين,أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس سياساتها في العالم في إطار مناطق متصلة, وليس في إطار دول محددة،لأن ذلك هو مدلول الخريطة السياسية ومقتضاها،وفي نفس الوقت فإن التعامل مع مناطق يمكن السياسة الأمريكية من استيعاب وتفريغ ادعاءات قوى محليه تتصور نفسها قائمة على أدوار إقليمية في المناطق التي تتواجد فيها,ومن ثم ترتب لنفسها امتيازات تطالب بها مستقبلا.

فمن جانب دول جنوب المتوسط حاولت الولايات المتحدة ربط علاقات قوية مع الأنظمة السياسية في المنطقة،فقد شجعت "**واشنطن**"أسس الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان،وإعادة النظر في النظم الدستورية القائمة بما يحقق اختراقها واحتوائها للأنظمة السياسية في هذه الدول.

أما من حيث تأثير الولايات المتحد على الضفة الشمالية للمتوسط فيمكن ربطه بالعلاقات الروسية الأوروبية، وهنا يمكن أن نؤشر هدفين أساسين تتخذهما الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الموضوع الروسي: [345]

الهدف الأول: هو تفكيك روسيا الذي يمكن تسريعه عن طريق تحريض النزعات الاستقلالية في القوقاز, والحضور العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى.

الهدف الثاني:هو الاحتفاظ بقدر من التوتر في علاقة الولايات المتحدة مع روسيا من أجل منع التقارب بين أوروبا وروسيا نفسها وكذلك توحيد الجزء الغربي من أوروبا عن طريق الاحتفاظ إلى أطول وقت ممكن بالتناقض الموروث عن الحرب الباردة،كذلك فإن هناك رغبة أمريكية في أن تكون روسيا مصدرا

---

[344] نفس المرجع،ص188-189.

[345] محمد أبو الفوز،مرجع سابق.

من مصادر تجديد الإحساس الأوروبي بالحاجة إلى الوجود الأمريكي في أوروبا على حساب المصالح الأوروبية والروسية المشتركة.

الناحية العسكرية:

إن تعزيز الحضور الأمريكي في البحر المتوسط يرتبط بمسارين رئيسيين في الإنزال الإستراتيجي الأمريكي الخاص بهذا الحوض المائي وهما :[346]

1- تنفيذ عمليات للمراقبة الدائمة لحوض البحر المتوسط.

2- تعزيز القدرات الاستطلاعية والهجومية الأمريكية في البلدان المطلة على هذا البحر من خلال إقامة شبكة قواعد عسكرية تمهيداً للهيمنة على مياهها،وبقدر تعلق الأمر بمسألة الانتشار الأمريكي والإستراتيجية الأمريكية في شرق المتوسط، يمكن ملاحظة النشاط الأمريكي الذي انبثق عنه إنعاش الروابط الأمريكية مع دول في شمال المتوسط مثل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وسلوفينيا، والأهم من ذلك هو نجاح الولايات المتحدة في عقد اتفاقيتين دفاعيتين مع كل من رومانيا وبلغاريا، وبغض النظر عن فحوى الاتفاقيتين فإن ذلك يعد مؤشرا واضحا على تعزيز القدرات الإستراتيجية الأمريكية في البحر المتوسط لأن ذلك يعني أن الأمريكيين يغلقون شرق المتوسط أمام الأسطول الروسي في محاولاته للوصول إلى المياه الدافئة.

كما أن هذا الدور مناط بالأسطول الأميركي السادس،والذي يمكن تلخيص جزء من مهامه في النقاط التالية:[347]

***ضمان عبور الناقلات النفطية والتجارية عبر البحر المتوسط:**

فمهمة الأسطول السادس مهمة أمنية بالأساس،إذ يبقى سندا رئيسيا لناقلات النفط الأميركية التي تعبر مضائق البحر المتوسط،خاصة قناة السويس ومضيقي البوسفور والدردنيل أو البحر الأسود حيث يتواجد الأسطول الروسي والأسطول الأوكراني،وعلى أساس أن الولايات المتحدة تضع في إستراتجيتها إمكانية لجوء الدول العربية المصدرة للنفط إلى إيقافه في حال تدهور الوضع في الشرق الأوسط.

***دعم القواعد العسكرية في حوض المتوسط بأجهزة المراقبة والتجسس:**

ترى الولايات المتحدة في تدعيم قواعدها العسكرية بأجهزة متطورة وجديدة للمراقبة المستمرة،وأجهزة الإنذار المبكر،خصوصا فيما يتعلق بالتسلح في المنطقة،مثل ما حدث مع اليونان وتركيا والتخوف من ازدياد التوتر بينهما،وهو ما لا تقبل به الولايات المتحدة،كون المهمة الأمنية الأساسية هو ضمان عدم انتشار أنواع متطورة من الأسلحة لكي لا تستعمل في النزاعات المتوسطية"النزاع الفلسطيني الإسرائيلي،الصحراء الغربية،النزاع التركي اليوناني...".

---

[346] [346] محمد أمين أعجال،مرجع سابق،ص189-190.

[347] [347] Waleed Mahmood Ahmed,Op.cit.p89-90.

الناحية الاقتصادية:

المتغيرات الدولية التي سارت باتجاه العولمة الأميركية أدت إلى تركيز الولايات المتحدة على دبلوماسية التجارة لاختراق جانب من الفضاء المتوسطي،أي المغرب العربي خصوصا كجزء مهم من المنطقة والذي يتركز على موقع إستراتيجي وثروات طبيعية وخطوط تجارية هي كلها عوامل عملت على تأكيد أهمية هذه المنطقة في منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة،وأكدت الأخيرة على هذا الاتجاه من خلال مبادرة "**إيزنستات**"،والتي عملت فيها على:[348]

*دفع عملية اندماج المغرب العربي في الاقتصاد العالمي.

*تشجيع الاستثمارات الأميركية خصوصا في مجال المحروقات والطاقة والمصارف.

*اعتبار المبادرة كرد على مشروع الشراكة الأورومتوسطية.

*تنمية الشراكة الاقتصادية على المدى الطويل.

*تأمين رأس المال الأميركي بالاستحواذ على الأسواق والموارد الأولية ومصادر الطاقة.

*تكثيف العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والدول المغاربية عبر الاتفاقيات الاقتصادية مختلفة المجالات.

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد أهم ملامح هذا الإنزال الإستراتيجي الأميركي في منطقة المتوسط وخصوصا الضفة الجنوبية المرتبطة بالشرق الأوسط والمنطقة العربية ككل،عبر الأهداف والدوافع التالية:

أولاً: النفط:

إذ تذهب التوقعات إلى أن النفط سوف يظل فوق عرشه محتلاً حتى عام **(2020)** النسبة التي يحتلها الآن،وهي تتراوح بين **(37،39%)** من مصادر الطاقة، كما أن الدول الصناعية الكبرى أو دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تمثل أكبر مستهلك، حيث سوف يبلغ استهلاكها حوالي**(255)** مليون برميل يومياً في العام **(2020م)**.

وفي دراسة أشرفت عليها "**وكالة المخابرات المركزية الأمريكية**" تستشرف أحوال العالم في عام **(2015)**، أكدت أن **(80%)** من كميات النفط و**95 %**من الغاز ما تزال في جوف الأرض، وأن منطقة الخليج ستواصل الاحتفاظ بأهميتها كأهم مصدر للنفط العالمي.[349]

ولهذا فإنها تسعى من وراء ذلك إلى:[350]

1- دعم الاقتصاد الأمريكي من خلال التلاعب بأسعار النفط.

---

[348]جوزيف رامز أمين،"**قراءة في جولة بوش الإفريقية**"،مجلة افاق إفريقية،القاهرة،الهيئة العامة للكتاب،عدد15 ،2003،ص77-78.

[349]محمود المراغي، "**النفط وقراءة للمستقبل**"، مجلة العربي،الكويت، العدد 513، أغسطس 2001، ص56.

[350]فؤاد حسن هبة،"**الإستراتيجية الأميركية تجاه المنطقة العربية والإسلامية**"،في الموقع:

http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=3971

2- استعمال ورقة النفط كنوع من الترغيب والترهيب.

ثانياً: الأسواق العربية:

تعتبر السوق العربية من أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم، فهي تقترب من حجم السوق الأمريكية نفسها.

وفي هذا السياق فقد وردت المنطقة العربية في أربع فقرات من الفقرات الإحدى عشر المحددة للمصالح الأمريكية، وهي الفقرات: **2، 7، 9، 10.**

*الفقرة2: منع أي تهديد حقيقي لحلفاء أمريكا في أوروبا وشرق آسيا والخليج العربي.

*الفقرة7 : منع انتشار الأسلحة النووية (وبالذات في منطقة الشرق الأوسط ما عدا إسرائيل).

*الفقرة 9 :استقرار الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

*الفقرة 10: نشر القيم الأمريكية.

وفي تقرير "**لوزارة الدفاع الأمريكية**"، أوضحت فيه أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط الكبير والمنطقة العربية خصوصا مازالت ترتكز على مسألتين أساسيتين:

أولاً: حرية تدفق النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في غرب أوروبا واليابان بأسعار منافسة.[351]

ثانياً: المحافظة على استقرار أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة إسرائيل.

ومن أجل تحقيق هذين الهدفين فإن الإستراتيجية الأمنية الأمريكية مازالت معنية بالأدوار التالية:[352]

1- الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي على بقية دول المنطقة.

2- التواجد العسكري الأمريكي وخاصة الجوي والبحري.

3- التخزين المسبق للأسلحة والمعدات في المنطقة.

4- المناورات المشتركة مع بعض قوات دول المنطقة.

5- منع انتشار الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها.

6- حظر بقية أسلحة الدمار الشامل.

7- الاستفادة من قوات الأمم المتحدة لتغطية النقص في الوجود العسكري الأمريكي على البر.

8- تحقيق تسوية للمشكلة الفلسطينية من وجهة نظر أمريكية.

---

[351]خالد الدخيل، "**الولايات المتحدة والعالم العربي: كيف ينبغي ان نفهم الانحياز الامريكي؟** "شؤون عربية، العدد(111) خريف 2002 صادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص58

[352]فؤاد حسن هبة،مرجع سابق.

من خلال هذا الطرح لتطور "**سياسة التغلغل الأميركي**" و"**الإنزال الإستراتيجي**" في منطقة المتوسط والأقاليم المرتبطة بها،يتأكد حرص الولايات المتحدة على عنصر الأمن فيها،غير أن الحفاظ على الأمن فيها يتعلق بالجانب العسكري،أي عدم تطور أي نزاع إلى مواجهة مسلحة بين الأطراف المتوسطيين،فالولايات المتحدة تطور من إستراتيجيتها الأمنية باستمرار،في ظل إستراتيجيتها الكونية،فهي تتعامل مع كل منطقة حسب مصالحها الإستراتيجية فيها،وحسب طبيعة المنطقة،فسياستها في الشرق الأوسط تختلف عن سياستها في المحيط الهادي وأميركا اللاتينية،أما فيما يخص سياستها الأمنية في منطقة المتوسط فيشرف عليها الأسطول السادس وحلف الأطلسي،وكل منهما يؤدي أدوارا تكمل أدوار الطرف الآخر،من أجل المحافظة على المصالح الأميركية في هذه المنطقة.

ويمكن الفصل هنا بأن السياسات المتبعة من طرف الولايات المتحدة في الفضاء المتوسطي هي عبارة عن "**حماية مسار وممر التدفقات الأميركية من وإلى الشرق الأوسط**"،الذي يعتبر أساس السيطرة على باقي المناطق الاستراتيجية،وهو ما يؤكد خلق وبناء أدوار جديدة لكل من "**الأسطول السادس**" و"**حلف شمال الأطلسي**" إذا وجد ما يستدعي من تغييرات أمنية على مستوى الفواعل،وكذلك الأنظمة السياسية في الدول الجنوب متوسطية،مما يستدعي في كل مرة تكييف مهام هذه الآليات للتعامل مع الأوضاع والتحديات الأمنية المتجددة في المنطقة المتوسطية حسب الرؤية الأميركية.

المطلب الثاني:منظومة المعايير والقيم الأميركية وتأثيرها على الديناميكيات الأمنية في منطقة المتوسط

مع سقوط المنافس الشيوعي،سارعت الولايات المتحدة الأميركية من أجل استمرار التعبئة الداخلية في المجتمع الأميركي،وإلى إيجاد بديل جديد بهدف الحفاظ على حالة القوة والتماسك الداخلي في الدولة،لأن غياب النقيض أو "**الذات المضادة**" كما يحلل بعض المفكرين،يؤدي إلى غياب المحفزات والعناصر المحركة للمجتمع وهكذا فإن حالة من التعب تصيب القوى الكبرى إذا فقدت القدرة على التمسك بهدف استراتيجي،يعمل بمثابة محرك لتنشيط وتعبئة مختلف القدرات المجتمعية.[353]

فعند النصر الأميركي على العدو السابق"**الشيوعي**"،لم تحجب هذه المرحلة ذلك الحوار التاريخي حول مكانة الولايات المتحدة،بل استحضر الأميركيون نقاش الآباء المؤسسين حول الخصوصية القيمية ومدى انعكاسها على العلاقات مع بنى المجتمع الدولي ووحداته وكيفية التأثير فيها،غير أن الفكر الاستراتيجي الأميركي لم يبق حبيس هذه الرؤى،ذلك لأن نهاية العدو الشيوعي كانت قد حسمت إلى حد ما المكانة الأميركية في النظام الدولي،فنزعة التميز الأميركي يمكن أن تأخذ صيغتين غير متعارضتين في الجوهر،وإن اختلفتا في النتائج العملية،وهما إما شكل النموذج الفريد الذي يتعين حفظه وحمايته،أو شكل الحرب المقدسة لنشر قيم النموذج الأميركي السامية حسب الفكر الأميركي.[354]

لهذا فإن منظومة القيم الأميركية لها جذورها التاريخية العميقة والمرتبطة بتطور الولايات المتحدة،والتي يمكن تفسيرها بنائيا بالاعتماد على جملة القيم والأفكار والمعايير ودعمها بالقوة المادية،وذلك عبر مبدأين أساسيين:[355]

*مبدأ القوة المتمثل في منهج الرئيس **Theodore Roosevelt**.

*مبدأ القيم الأميركية المتمثل بمنهج الرئيس **Woodward Wilson**.

وعلى هذا الأساس تقوم استراتيجية الهيمنة الأميركية على العالم،بمنع ظهور منافس عالمي آخر يكون معاديا للنموذج الأميركي،وحينئذ ستمارس الولايات المتحدة الزعامة في عالم يتميز بعدد من

---

[353]مفيد نجم،"**النظام الدولي الجديد:الإمكانات وغياب الإستراتيجية و المعايير**"،في الموقع:
http://djiddou.onlilne.fr/modules.php?name=News&file=article&sid=40
[354]هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002،ص9
[355]سمير مرقس، **الإمبراطورية الأمريكية بين ثلاثية الثروة والقوة والدين**، القاهرة، دار الشروق، 2002 ، ص 33

السمات،أهمها أن المناخ العالمي سيكون أكثر انفتاحا وتقبلا للقيم الأميركية،كالديمقراطية وحرية الأسواق وسيادة القانون...،.[356]

هذا الأمر الذي زاد أثره خصوصا بعد أحداث**2001/09/11**،والذي أعطى الولايات المتحدة الدفع في خلق ونشر منظومته القيمية المتجددة في العالم ومحاولة تكييفها وإستراتيجية الهيمنة التي تريد الولايات المتحدة تطبيقها،والمتعلقة خصوصا بالمنظومة القيمية لها،والتي يعبر عنها بالإستراتيجية الصغرى وهي حالة ملازمة للمرحلة الأولى ونابعة من الرؤية الأميركية للفضاء الدولي،بأنه يعيش حالة من الفراغ الاستراتيجي،والتي تقود إلى وضع أمني مضطرب ويشكل تهديدا أمنيا للحضارة الغربية عموما والولايات المتحدة على وجه الخصوص،وضمن هذه المقاربة اكتسبت رؤية **Huntington** حول صدام الحضارات قيمتها الإستراتيجية.[357]

وعلى هذا الأساس فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط لا تخرج عن هذا الإطار،بكونها جزء من الإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة،وباعتبارها تضم مجموعة من حلفائها وممراتها التجارية،وكذا مراكز وقواعد عسكرية متعددة المهام،ومنه" **فالسيطرة على الفواعل في هذه المنطقة يتطلب السيطرة على الديناميكيات الأمنية بمختلف جوانبها وأبعادها**،والتي تسيير العلاقات بين أطراف البنية المتوسطية، في الوقت الحالي لا تعتبر سوى منطقة عبور للسلع والتدفقات التجارية من وإلى الولايات المتحدة،أي كممر للشرق الأوسط غير أن الحفاظ على أمن المنطقة من المنظور الأميركي،يحتاج إلى جزء كبير من العناية،وذلك عن طريق الاعتماد على مجمل الديناميكيات التي تحرك العلاقات بين الفواعل النشطة في الحوض المتوسطي."[358]

وعليه فإن تأثير المنظومة القيمية للولايات المتحدة على الديناميكيات الأمنية في منطقة المتوسط،مرتبطة بعملية مستمرة ودائمة تتطلب خلق وبناء ونشر مجموع القيم الأميركية التي تساعد في السيطرة على هذه المنطقة وذلك عبر:

*نشر القيم والمعايير الأميركية المدعمة بالقوة المادية "**العسكرية والاقتصادية**" في الحضارة الغربية ذاتها أي بخلق قيم جديدة وتطوير أخرى تتناسب وتطور الأوضاع أو خلق واقع جديد في العالم،لهذا فإن الولايات المتحدة تؤكد على أن الصراع وكما يقول**Huntington** سيكون بين الثقافات والهويات،في عالم ما بعد**2001/09/11**،والتي هي على المستوى العام حضارية وهي التي تشكل أنماط التماسك والتفسخ

[356]زلماي خليل زاده، "**الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية:انعكاساتها عليها وعلى العالم**"، في :التقييم .الاستراتيجي، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997 ، ص36.

[357]السيد ولد أباه،مرجع سابق،ص17.

[358]ينون مصطفى،مرجع سابق،ص241.

والصراع في العالم،ولذلك فإن الصراع الجديد قائم على تنافس الثقافات والحضارات،وكما قال الرئيس السابق والمفكر التشيكي"Facklave Haville"،"**الصراعات الحضارية تتزايد وهي الآن أخطر مما كانت عليه في أي وقت سابق في التاريخ**"،فالصراعات الثقافية والحضارية هي التي تشغل العالم وتهدد بقيام حروب إقليمية وعالمية،وكما لاحظنا بأن الثقافة والقيم والهوية هي أساس تقسيم يوغسلافيا ووحدة ألمانيا وتفكك الاتحاد السوفييتي،وما سيحدث للكثير من الدول مستقبلا[359]،ونستنتج من هذا الوضع كون استراتيجية نقل المعايير إلى الطرف الأوروبي يستند إلى ست(06) نقاط أساسية:[360]

1-الثقافة الكونية متعددة الأقطاب لم تؤد إلى حضارة كونية ولا إلى تقريب المجتمعات غير الغربية.

2-ميزان القوى بين الحضارات يتغير،فالغرب يتدهور في تأثيره النسبي والحضارات الأسيوية تبسط قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية،والإسلام ينفجر سكانيا مع ما ينتج عن ذلك من عدم استقرار،والحضارات غير الغربية عموما تعيد تأكيد ثقافتها الخاصة.

3-الدول تجتمع حول الدولة المركز أو دولة القيادة في حضارتها،والجهود المبذولة لتحويل المجتمعات من حضارة إلى أخرى هي جهود فاشلة.

4-سعي الغرب نحو العالمية يضعه في صراع مع الحضارات وأخطرها مع الحضارة الإسلامية والصينية.

5-يعتمد بقاء الغرب على الأميركيين،ولتجنب حرب حضارات كونية يجب على القادة في العالم القبول بسياسة دولية متعددة الحضارات.

6-"الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة هي "**حروب أفكار**"،وتتمثل في الصراع بين منظومات قيمية مختلفة بين التحديث والعلمنة والتعددية والديمقراطية والتنمية الاقتصادية الحقيقية."[361]

وما يدعم هذا الطرح هو الخطاب الثقافي الأميركي،والذي يمكن تحديد مضامينه في النقاط التالية:[362]

---

[359] Fox Jonathan," **Religion and international relations :The multiple impact of religion on international relations: perceptions and realities"** ،in:
http://www.ifri.org/files/poltique_etranger/4_2066_fox.pdf

[360]. إبراهيم غرايبية،"**الإستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد سبتمبر"2001**،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/62FB691A-C580-405F-880C-2B25B90581F7.htm

[361] صالح ياسر، "**بعض معالم التحولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر"2001**،في الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108854

[362] **المحافظون الجدد وصناعة القرار الأمريكي"**،في الموقع:

* العلمانية التي تظهر في شكل غير معادي للحضارات والثقافات الأخرى غير الغربية.

* ديمقراطية لا تتيح لغير العلمانيين وعملاء أميركا الوصول إلى الحكم والتأثير والتوجيه.

* إغراق ثقافي يملأ الفضاءات والأوقات والمؤسسات والفئات المستهدفة،ويستوفي الأشكال المختلفة من العمل.

* تطوير مادي وأدبي وإغواء إعلامي وأضواء تقدم لفئة من النخب التابعة،وحرمان وتجاهل ومطاردة فئات أخرى.

* تشجيع مؤيدي الحضارة الغربية والخارجين عن إطار دينهم وثقافتهم وهويتهم،حتى وإن لم يكونوا في السلطة.

* "إصدار تشريعات وبرامج ثقافية وسياسية وإعلامية تفرض الثقافة الغربية وتحارب عادات وأنماط الهويات الوطنية،وذلك بإطلاق أنواع من القيم المتعلقة بالحريات الفردية والانفتاح الكامل على الثقافة والقيم الغربية."[363]

أما فيما يخص الديمقراطية وحقوق الإنسان ومختلف المعايير والقيم الغربية الأخرى،فإن النظر إليها يختلف باختلاف "**هوية الفاعل**"،أي بوجود نموذجين في نفس الدولة غير الغربية،**الأول**:خطابه وسلوكاته مؤيدة للحداثة والديمقراطية،**والثاني** يقدم نموذجا معاديا للغرب والديمقراطية،غير أن المهم في هذه العلاقة هو هوية الفاعل،أي ماذا يمتلك من قيم ومعايير؟ فلا يهم إن كان الجانب العسكري أو النخب السياسية في العالم غير الغربي مؤيدة للديمقراطية أو يريدونها بالفعل،فالمهم هو أن هوية الفاعل تجعله لا يريد هذه المعايير أي الطرف المعادي للغرب.[364]

إن الدلائل الحالية تشير إلى **أن القيم التي تؤكد عليها الولايات المتحدة هي أساس هام تستند إليه في تحديد المعسكرات الجديدة**،حيث تعتبر الدول الأوروبية واليابان كحلفاء،وروسيا التي تعيش حالة الارتقاء الديمقراطي تعتبر كحليف احتياطي،والصين التي تعيش حالة التحول النوعي،بينما "**محور الشر**" والدول

---

http://www.blog.saeeed.com/2009/12/major-milestones-u-s-foreign-policy-the-cold-war-the-role-of-the-neo-conservatives

[363]**الإستراتيجية العالمية الأمريكية**،في الموقع:
http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2441.htm

[364]محمد عابد الجابري،"**أوباما وانقلاب مفهوم الحرب العادلة**"،في الموقع:
http://www.alarabia.net/writers/warchive.php?writer=1387

التي تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل من المعسكر المعادي،ومنه الدول الإسلامية والمسلمة الكثيرة،فهي من المحتمل أن تميل إلى المعسكر المعادي.[365]

لهذا وفي ظل هذه التشكيلة فعلى جميع الحلفاء الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في سياسة تحديد خط فصل ضد "**سلطات الشر**"،الشبيهة بخط الفصل ضد الاتحاد السوفييتي في فترة الحرب الباردة،والعمل على دفع سلسلة من عمليات التكوين الجيوسياسي في كل مرة إذا تطلب الأمر.[366]

- **العملية الإضطرادية لنقل المعايير والقيم بين الولايات المتحدة وأوروبا وبين هذه الأخيرة ودول الضفة الجنوبية للمتوسط.**

إن تتبع هذه العملية ينتج عنه استنتاج بأن عملية نقل المعايير هي سياسة أميركية،وبكونها القوة الأولى في العالم فهي تتخذها على الصعيد العالمي،ونفس الخطوة تتخذها أوروبا ولكن على الصعيد الإقليمي بين دول الجوار الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط،وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص مجموعة من النقاط التي تؤثر فيها هذه العملية على الديناميكيات الأمنية في منطقة المتوسط:

-على الرغم من كون المعايير والقيم الغربية مشتركة بين الطرف الأميركي والأوروبي،إلا أن التعامل مع نشر هذه القيم يختلف في التطبيق والأهداف،مما يجعل الطرف الأوروبي في مسؤولية مضاعفة،أي باعتناق القيم والمعايير المتجددة من طرف الولايات المتحدة،ثم إعادة نشرها ومحاولة تعميم نتائجها في المنطقة المتوسطية.

-"التطور الحاصل في النظام الدولي والعلاقات الدولية،خصوصا بعد **أحداث 09/11**،لم تعط الفرصة للجانب الأوروبي في التعامل مع التطورات الهائلة وصعوبة مجاراتها،الأمر الذي يفسر التردد في تسيير شؤون المنطقة المتوسطية."[367]

-اختلاف النظرة الأمنية بين الولايات المتحدة والجانب الأوروبي،حيث ترى أميركا أن منطقة المتوسط ممر استراتيجي لتدفقاتها من وإلى الشرق الأوسط،وكذا مراكز للقواعد العسكرية والاقتصادية المتعلقة

365عبد النور بن عنتر واخرون،مرجع سابق27-31.

366شعيبي عماد فوزي، " **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وساحة عملياتها العسكرية**"، سوريا، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، ص4 ، في الموقع:
http:// www.dascsyria.com/indexa.htm

367ناظم عبد الواحد الجاسور،**تأثير الخلافات الأميركية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية:حقبة ما بعد الحرب الباردة**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2007.ص67-68.

بموارد الطاقة،"فإن الجانب الأوروبي يرى في منطقة المتوسط مصدرا للتهديدات الأمنية مختلفة الأبعاد،إضافة إلى كونها منطقة امتياز أوروبي يتطلب الاعتناء به في كل الجوانب الأمنية."[368]

-استعمال "**منظومة القيم والمعايير**" الأميركية لا ينطبق في كل الأوقات مع نظيرها الأوروبي،مما يساهم في تقويض البنية المتوسطية ودور الفواعل فيها،"خصوصا فيما يتعلق بدور تركيا في المنطقة،حيث تعتبرها الولايات المتحدة دولة مفتاحية يمكن الارتكاز عليها في تطبيق إستراتيجيتها الكونية،نجد أن الطرف الأوروبي ينظر إلى تركيا بكونها دولة إسلامية ولها تاريخها الكبير والعدائي،بالمنظور الأوروبي مما يجعل منها مصدر قلق مستمر لكثير من الدول الأوروبية".[369]

-استمرار و"**انتشار ظاهرة الإرهاب**"،مما ساعد أميركا للتأكيد على صحة أطروحاتها الإستراتيجية بأن الإرهاب ظاهرة دولية يجب محاربتها بصفة جماعية وبالقوة،وأن الولايات المتحدة مؤهلة ومستعدة للقيام بهذا الدور،وما على الدول الأوروبية سوى تأييدها ودعمها في كل خطوة تراها ضرورية،غير أن عدم اشتراك الطرف الأوروبي في نفس النظرة جعل الاتفاق بين الطرفي حول هذا المعيار -أي محاربة الإرهاب- لم يعط مفهوم محدد للظاهرة،فإذا كان انتشارها واستمرارها يدعم الموقف الأميركي في النظام العالمي،فإن هذه الظاهرة تمثل خطرا كبيرا على استقرار المنطقة المتوسطية والأمن الأوروبي بشكل خاص.[370]

-توجه الإستراتيجية الأميركية إلى إبعاد أوروبا من لعب أي دور رئيسي في "**النزاع الفلسطيني الإسرائيلي**"،فما يسمح به لأوروبا من دور لا يتعدى التأييد لما تريده الولايات المتحدة وإسرائيل،وهذا ما اتضح فعلا في كل الإجراءات التي اتخذت في المسار التفاوضي للحل السلمي للصراع[371]،ويمكن رصد نقطتين مهمتين في هذا الطرح:[372]

***الإبقاء على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي** كنقطة استراتيجية أميركية في السيطرة على معطيات الوضع الأمني والاقتصادي في المنطقة.

***ارتباط المبادرات الأمنية في منطقة المتوسط بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي**،مما يعجل في كل مرة بفشل المبادرة،ومما يستدعي خلق مبادرة أمنية جديدة، الأمر الذي يستنزف الأموال والوقت والأفكار في

---

[368]علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت، مركز دراسات .الوحدة العربية، 2005 ، ص 41.

[369]ينون مصطفى،مرجع سابق،ص341.

[370]نفس المرجع،ص342.

[371]ناظم عبد الواحد الجاسور،مرجع سابق،ص75-76.

[372]ينون مصطفى،مرجع سابق،ص341-342.

المنطقة المتوسطية،ويجعل الواقع الأمني على ما هو عليه أي دون ملامح واضحة وإطار محدد تسير فيه العلاقات في هذه المنطقة.

-**ربط معظم دول الضفة الجنوبية للمتوسط بالحلف الأطلسي**، وهي في نفس الوقت لا تنتمي إلى الحلف،والهدف منها هو ردع التهديدات في المنطقة المتوسطية وتأمين الطرق في وجه السفن التجارية،حيث وحسب بعض الإحصائيات،فإن هذه القوات تمكنت من رصد**88ألف** سفينة،والصعود على أكثر من **120** سفينة مشكوك فيها،وحراسة ما يقرب**500** سفينة وهي تعبر مضيق جبل طارق،ومنه فالحلف يسعى جاهدا إلى تكوين وجمع أكبر قدر من المعلومات من هذه الدول المحيطة بالبحر المتوسط،ثم يحولها إلى مركزه بـ"**نابولي**"-إيطاليا-،لتحليلها ودراستها.[373]

-**التدخل الأميركي واضطلاعه بكل الديناميكيات الأمنية** ومحاولة رصده لربط جملة من الدول جنوب متوسطية بالحلف،أي خلق نوع من الولاء وخلق هوية أطلسية لهذه الدول تساعد الولايات المتحدة في تطبيق إستراتيجيتها دون دخولها الحلف،وكذلك في مواجهة "**الهوية المتوسطية**" المرتبطة "**بالهوية الأوروبية**" وقيمها،الأمر الذي يزيد من تعقيد بنية الفضاء المتوسطي وتداخل الفواعل والذوات،وكذلك بارتباطهم بجملة من الهويات والقيم،وبالتالي تصعب إمكانية تحديد سلوكهم واتجاههم في محاولات رسم ملامح البيئة الأمنية في منطقة المتوسط والحفاظ على الأمن فيها.

إن السياسة الأميركية في منطقة المتوسط وخصوصا في شقها الأمني،تنشأ من "**الامتزاج**" بين القوة العسكرية المتمثلة في الأسطول السادس وحلف شمال الأطلسي،إضافة إلى منظومة القيم كما تراها الولايات المتحدة،وفي مقدمتها **الديمقراطية سياسيا،والرأسمالية اقتصاديا،ومحاربة الإرهاب أمنيا واستراتيجيا**،وهنا تطورت العلاقة السببية بين القيم والأمن العسكري في المفهوم الأميركي للمنطقة،فإضافة إلى المهام الأمنية العسكرية وحماية مصالح مادية،تعمل الولايات المتحدة على تطوير المهام المتعلقة بالدفاع عن منظومته القيمية الغربية وسعيا لنشرها عالميا.

غير أن هذا الاتجاه والمرتبط بطرح الولايات المتحدة "تطوير العلاقة بين حقوق الإنسان والأقليات وسيادة الدولة عبر بوابتي المال والاقتصاد،يبقي الأولوية للمصالح المادية على القيم الأخرى"[374] في السياسات الأميركية المتعلقة بمنطقة المتوسط،والتي يقوم عليها الأسطول السادس وحلف الأطلسي،واللذان يجددان أسباب تواجدهما في المنطقة المتوسطية وأسباب لتدخلاتهما من قبيل قطع الإمدادات بالمواد الحيوية للاقتصاد العالمي،كالنفط والخامات،وكذلك بعض التهديدات الأمنية كتفاقم تيارات الهجرة وحتى الإخفاق

---

[373]نفس المرجع،342.

[374]عبد النور بن عنتر واخرون،مرجع سابق،ص13.

الاقتصادي وتحقيق الإصلاحات،أي عند اعتناق النظام الرأسمالي،إلى جانب الأخطار الناجمة وفق معايير المنظومة الأميركية عن أزمات ذات أسباب اقتصادية أو اجتماعية أو عرقية أو دينية،أو من جراء صراع على الأرض أو بسبب حقوق الإنسان أو العمل على نشر أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية،وكذلك الأعمال الإرهابية والجرائم التخريبية والجريمة المنظمة.

من خلال هذه المعطيات فإن المنظومة القيمية الأميركية تتحرك وتتغير باستمرار،والتي تصل إلى حد شرعنة استخدام القوة باسم نشر منظومة القيم على دعامتي الديمقراطية والرأسمالية،وكذلك صيغة الإملاء على الحلفاء الأوروبيين،ومنه تجاوز الولايات المتحدة لحلفائها في صناعة القرار واتخاذه،وهو ما يخلق جانبا من عدم الانسجام بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة،وبين أوروبا ودول جنوب المتوسط من جهة ثانية،"حيث أن استيعاب ما تعنيه كلمة القيم اصطلاحيا على الأرضية المعرفية الغربية وأن الدائرة الحضارية لدول جنوب المتوسط تبدو ككلمات معينة من قبيل الحق والعدالة والمساواة في السيادة والحرية،وهي الغالبة على فهم كلمة القيم اصطلاحيا،بالمقابل نجد مفهوم نفس الكلمة في الدائرة الحضارية الغربية تتداخل مع مفاهيم أخرى تعرف تحت عناوين"مبادئ ومناهج ونظم"،كالديمقراطية والرأسمالية الليبرالية."[375]

إن التغير المستمر في منظومة القيم الأميركية وإملاءاتها على حلفائها في أوروبا،الذين يضطلعون بأدوار أمنية في منطقة المتوسط،يجعل الديناميكيات الأمنية في هذه المنطقة مرتبطة في شق كبير وواسع بالتصور الأمني الأميركي،والتغير في منظومته القيمية العالمية،وكذلك جملة الفواعل وهوياتهم والتي تؤثر بدورها على بنية المنطقة المتوسطية،الأمر الذي انعكس على فشل المبادرات الأمنية في المتوسط والتي ترجع أساسا إلى هذا التغير والتحول في التعاطي مع القضايا الأمنية والنظر إلى التهديدات ومفهوم العدو والذي يخضع إلى منظومة القيم الغربية التي ترعاها الولايات المتحدة الأميركية.

---

[375] دعاس عميور صالح،مرجع سابق،ص71-72.

المطلب الثالث: الخطاب الأمني الأميركي وتأثيره على الفواعل في منطقة المتوسط

في محاولته لتحليل مضمون الهويات،اعتمد **D.Campbell** على تقنية تحليل الخطاب كمنهج بديل للمعطيات التجريبية،وذلك من خلال الاعتماد على الخطابات وتحليل مضمونها،والمقصود من الخطاب هنا حسب ما يشير بعض البنائيين،إلى محتوى خطابات الزعماء والرؤساء التي يلقونها على الجماهير،فالخطاب مهم جدا وتحليله يعطيه المعنى لتحديد هوية الفاعل عبر رصد الاختلافات بين ما هو داخلي وما هو خارجي في بناء الهويات التي تصقل المصالح بمختلف أنواعها.[376]

لهذا فمحاولتنا لفهم الخطاب الأمني الأميركي بعد **2001/09/11** والهزة التي أصابت الذهن الاستراتيجي الأميركي عقب هذه الأحداث،والتي نجدها أفرزت تحولين رئيسية على الاتجاهات الإستراتيجية الجديدة وهي:

*بروز الحرب على الإرهاب كخيط ناظم للإستراتيجية الأميركية.

*الحروب الإستباقية كأداة جديدة للإستراتيجية الأمن القومي الأميركي.

1-الحرب على الإرهاب:

اهتزت مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر الفرضية الأمريكية التاريخية الخاصة بعلاقة الأمن بالحرية كمحور ارتكاز لأية سياسة أمريكية، حيث ارتدت هذه العلاقة الإشكالية ثوبا جديدا يتسق وطبيعة المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي والسياسات العالمية، ومن تطور السياسات الأمريكية على وجه خاص، وهي المرحلة التي تتسم ببروز دور الأبعاد الثقافية والحضارية كمحرك لهذه السياسات والتفاعلات[377] .وقد بدا منذ اللحظات الأولى التي أعقبت هذه الهجمات أن الإدارة الأمريكية تتجه نحو تعزيز سياساتها الأمنية الدفاعية ولو على حساب المساس بالمنظومة القيمية للمجتمع الأمريكي وتهديد الحريات المدنية والسياسية التي ظلت الولايات المتحدة تعتبرها مصدرا للنموذج الأمريكي العالمي.
وما يميز هذه المرحلة هو التحول في إدراك الولايات المتحدة الأميركية للحرب على الإرهاب، وفي هذا الصدد يعبر كل من" **وليام كريستول**" و"**روبرت كيغان**" في دراستهما:

"Toward a New Reganite Foreign Policy "نحو سياسة ريغانية خارجية جديدة"

عن الأفكار التي اُعتبرت فيما بعد مرجعية لمضامين الخطاب الاستراتيجي والأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001 والتي تتمثل في الأطروحات الخاصة برفض فكرة تراجع القوة الأمريكية وتثمين الأدوات

[376] Toru Oga,op.cit.

[377]نادية محمود مصطفى، " **الولايات المتحدة بين نموذج القوة وقوة النموذج**"،
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/09/article19.shtml

الحربية والقطيعة مع الأنظمة المستبدة والوضوح الأخلاقي والرهان على الهيمنة الأمريكية مسلكا لضمان أمن العالم ورفاهيته.[378]

ولذلك، فقد مثلت الحرب على الإرهاب محورا لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وتعددت بذلك القراءات الإستراتيجية لأشكال مواجهة هذا التهديد، ومن أبرزها وثيقة **" إستراتيجية أمريكا في حربها على الإرهاب "** التي قدمها المحافظون الجدد بقيادة "**دوغلاس فايث**" وكيل وزارة الدفاع الأمريكية، وقد ارتكزت على ثلاثة محاور[379]:

-تدمير البنية الأساسية للتنظيمات الإرهابية وتعطيل نشطاها.

-التوجه نحو حرب الأفكار لاستئصال إيديولوجية التطرف لدى هذه التنظيمات.

-تفعيل أطر الأمن القومي الأمريكي باستحداث وزارة جديدة هي وزارة الأمن الوطني وخلق قيادة جديدة بوزارة الدفاع مهمتها الإشراف الأمني على الحدود الجغرافية للولايات المتحدة.

وهكذا اعتبرت الحرب على الإرهاب وفقا لنص "**وثيقة إستراتيجية الأمن القومي**" الصادرة في **2002/09**،الدعوة إلى توحيد العالم بوحداته الكبرى والصغرى خلف التوجه الأميركي،كنوع من التأييد للريادة الأميركية.

لقد مثل الإرهاب شكلا جديدا من أشكال التهديدات الأمنية حتى صار عماد أي تصور استراتيجي أميركي رسميا أو غير رسمي،لأنه كسر وهم الاستثنائية الأميركية،وفي هذا الصدد يرى "**جون إيكينبيري**" في رؤيته للإستراتيجية العظمى الجديدة أنها تأسيس لمقاربة عملية لمجابهة الخطر الإرهابي ويعدد خصائص هذه الإستراتيجية على النحو التالي:[380]

* ضرورة استمرارية القطبية الأحادية التي تضمن صور الهيمنة الأمريكية بشكل يتجاوز الحدود التعاونية الدولية.

* إعادة تعريف وتحديد مصادر التهديد الجديدة التي تأخذ من الجماعات الإرهابية المدعومة من قبل دول معينة شكلا لها، والعمل على منع تطويرها لاستراتيجياتها الهجومية.

*الاعتماد على أسلوب الحرب الإستباقية كأداة إستراتيجية بديلة للنماذج المطورة خلال مرحلة الحرب الباردة" الاحتواء والردع".

---

[378] السيد ولد أباه،مرجع سابق،ص43.

[379] مهند العزاوي، "**تكتيك الحرب المركبة في ثلاثية الإستراتيجية الأمريكية**"،في الموقع:
http://www.saqrcenter.net/admin/pane.php?cp_page=aditem&cid=16

[380] صالح ياسر،"**بعض معالم التحول في التفكير الإستراتيجي للولايات المتحدة بعد 11سبتمبر2001**"،في الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108854

* ضبط جديد لمفهوم السيادة بالشكل الذي لا يتعارض والمنهج التدخلي الأمريكي عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

وكما يقدم "**ريتشارد بيرل**" الرئيس الأسبق لمجلس السياسات الدفاعية بخصوص مسألة التعاطي مع التهديد الإرهابي. .في كتابه الذي ألفه بالاشتراك مع "**دافيد فروم**" الكاتب الأسبق لخطابات الرئيس بوش الابن حول **"نهاية الشر: كيف الانتصار على الإرهاب"** ، يرى" **بيرل**" بأن خلق بيئة أمنية عالمية مستقرة وحرة لم يتأت بعد ،وإذا حصل ذلك فسيتم عن طريق القوة العسكرية للجيش الأمريكي الذي سيعمل على حماية القيم الليبرالية العالمية.[381]

2-الحروب الإستباقية:

تضمنت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الإشارة إلى مدى قدرة الرؤية الإستراتيجية المعدة خلال الحرب الباردة على البقاء طويلا، حيث تبدو سياستا الاحتواء والردع غير منسجمتان مع خطر التهديدات الجديدة التي تفترض تفكيرا جديدا بشأن مواجهته.ويقوم هذا التفكير على مبدأ الاستباق الذي يعبر عنه أمريكيا بالحق في الدفاع عن النفس.

وهذا المبدأ وإن تجسد في التاريخ الأمريكي من خلال تجربتي كوبا **1962** م وكوريا **1994** م، إلا أنه اتسم بخصائص جديدة فرضتها أحداث 11 سبتمبر 2001،وعلى الرغم من الضوابط التي رسمتها إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي عند استعمال هذا النهج، يبدو هذا المبدأ مرتكزا للفلسفة الدفاعية الأمريكية الجديدة، خصوصا مع تنامي أشكال تهديدية جديدة[382].

تجد الحروب الإستباقية مرجعيتها في الإستراتيجية الأمريكية القائمة على الوقاية والتي تركز على أن التحديات التي إذا أسيئت إدارتها يمكن أن تتحول إلى تهديدات كبرى تعصف بالوجود الأميركي، وقد لا تمثل هذه ا لتحديات في وقت معين تهديدا ينبغي مواجهته أو ردعه لكن تبقى احتمالات انفجارها قائمة ومطروحة بقوة الأمر الذي يستلزم منعها والوقاية منها.

لهذا فإن الخطاب الأمني يستلزم هذا الشرط،بكون الولايات المتحدة الدولة الأقوى في العالم يقع على عاتقها مسؤولية العمل على جعل العالم أكثر أمنا،حيث أنه ليس ثمة أي شرط أخلاقي أو حقوقي يلزم بلدا معينا بانتظار التعرض للهجوم،قبل أن يصبح قادرا على التعامل مع تهديدات وجودية.[383]

كما أن الدفاع الوقائي يعتبر دليلا إرشاديا للإستراتيجية الأميركية للأمن القومي،ويختلف عن الردع اختلافا جوهريا،فهو إستراتيجية سياسية عسكرية واسعة،ويعتمد على أدوات السياسة الخارجية السياسية

---

381 Richard Perl, David Frum,op.cit,p253.

382ابراهيم غرايبية، " **الدفاع الوقائي :استراتيجية أمريكية جديدة للأمن"**، عرض كتاب وليام بيري، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/83FA50B3-D9E6-4105-B9F9-FE214A1572E1.htm

383محمد الأمين بوعيشة،**الهندسة السياسية الأميركية**،في الموقع:
http://www.djazairnews.info/etudiants/47-2009-03-26-18-35-18/27369-2011-03-16-17-25-15.html

والاقتصادية والعسكرية،حيث تكون موارد وزارة الدفاع وتكنولوجياتها حاسمة في مواجهة مختلف التحديات المرتبطة بالإرهاب.

إن هذين المرتكزين للإستراتيجية الأمريكية الأمنية الجديدة في العالم،جاءا من خلال امتلاك قدرة الولايات المتحدة على بناء واقع جديد أو استمرار التصور الأمني الأمريكي في العالم،والذي ظهر في خطابات صناع القرار الأمريكي وعلى رأسهم الرئيس السابق"**G.W.Bush**"والتي أدت إلى حشد جميع العالم تقريبا لمساندة الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب.

وكان **Bush**"قد طرح فكرة الضربات الوقائية في خطابه أمام البرلمان الألماني في **2001**،ثم تحدث عنها بشكل موسع في خطاب ألقاه بالأكاديمية العسكرية الأميركية،ونستنتج من مضمون الخطابين أن "الإدارة الأميركية تؤكد على أن قادة المستقبل العسكريين الأميركيين يجب أن يكونوا مستعدين لتوجيه ضربات وقائية في الحرب على الإرهاب،وللتعامل مع تحذيرات غير مسبوقة،وإذا ما كان الانتظار حتى يتحول التهديد إلى واقع،فسيكون المجتمع أمام خيارات صعبة في التعاطي مع التطورات السريعة التي يمكن أن تحدث."[384]

وعليه فإن الخطاب الأمني الأمريكي يؤكد على أن المبدأ الجديد المناقش داخل الهياكل السياسية الأميركية يقوم أساسا على ضرب العدو الجديد بما يسمى "**الضربات الوقائية**"و"**التدخل الدفاعي**"،ولما كان العدو وهو"**الإرهاب**" ليس دولا أو كيانات قائمة على أرض لها عنوان معروف،فهو يوسع من دائرة الأهداف التي يرمي إلى توجيه ضرباته الوقائية وتدخله الدفاعي ضدها،لتشمل ما يقرر أنه دول ترعى الإرهاب وتحوز أسلحة نووية أو كيماوية محتملة،أو حتى دول تتطلب حمايتها تدخل الولايات المتحدة،مثل الحليف الأوروبي.

إن دخول الأمن سياق العولمة في بعدها العسكري والسياسي،يقوم على الاعتقاد بأنه لا يوجد نظام اقتصادي محلي أو عالمي يمكن أن يعمل دون حماية قوة عسكرية وقوة سياسية تقوده،ومناخ آمن يعمل فيه،لذلك فإن طرح العنصر الأمني أو ما يعرف بالضربات الوقائية والحرب على الإرهاب أصبح ضرورة ليكتمل مشروع العولمة وأدواته الأخرى السياسية والعسكرية والتكنولوجية والمعلوماتية والاقتصادية ومجال الاتصالات.[385]

إن الحديث عن مضمون الخطاب الأمني الأميركي بعد**2001/09/11**،يقودنا للتطرق إلى تأثيره في الفواعل في منطقة المتوسط،أساس البحث الذي نقوم به،فبعد التعرف على كيفية تغلغل الولايات المتحدة في المنطقة المتوسطية وتثبيت نفسها في الفضاء المتوسطي،وكذلك مدى تأثير المنظومة القيمية على

---

[384]موفق محادين، "**السياسات الأميركية بعد 11أيلول** "،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A318A038-99E6-469A-BA34-5DAF28204678.htm

[385]عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص34-35.

إدراكات الفواعل والديناميكيات الخاصة بالأمن في المتوسط،وتجدر الإشارة إلى تأثير الخطاب الأمني الأميركي على المدركات المتعلقة بعنصري "**التهديد**"و"**الأمن**"،وكذا إظهار الانعكاسات المرتبطة بالتعاطي مع هذا الإطار والتي تختلف باختلاف إدراك الفواعل لقيمة ومضمون هذه الخطابات،حيث يمكن استنتاج جملة من المؤثرات للخطاب الأمني الأميركي على الفواعل في منطقة المتوسط عبر النقاط التالية:

على الرغم من البناء القيمي الغربي المتطابق في غالب الأوقات بين الولايات المتحدة والجانب الأوروبي،"إلا أن أساس العلاقة يبقى هو لغة المصالح،فالاتحاد الأوروبي ينظر إلى هذا الطرح على أنه تراجع وتخلي عن أهمية أمن أوروبا بالشكل الذي كان يطرح من قبل،خصوصا في فترة الحرب الباردة،ويكون هذا الموقف الأميركي هو مجرد رد فعل على توجه أوروبا نحو إنشاء قوات أوروبية خاصة بالانتشار السريع،وهو الأمر الذي لا تعارضه "**واشنطن**" من حيث المبدأ،غير أنه يوجد توجه أوروبي أعم وأشمل يعكس رغبة أوروبا في لعب دور كبير في السياسة الدولية يكون مستقلا عن الدور الأميركي."[386]

فلقد انتهت من المنظور الأوروبي ظروف الحرب الباردة التي جعلت أوروبا تقبل في السابق بمركز التابع الذي يتلقى الأوامر من الإدارة الأميركية في إطار الشراكة الإستراتيجية القائمة بينهما،حيث جاء في مجلة "**الإيكونوميست**"لـ**15/09جوان2002**،"أن أميركا أعلنت أنها ستبيع غواصات تعمل بالديزل إلى "**تايوان**"،ومن المعروف أن الولايات المتحدة لا تنتج هذا النوع من الغواصات التي تصنعها **ألمانيا وهولندا**،ولم تستشر **واشنطن** كل من هاتين الدولتين قبل إعلانها عن بيع الغواصات،لكن كل "من ألمانيا وهولندا رفضتا والاستجابة للطلب الأميركي"،[387]وهو جانب غلبة معادلة المصالح على العلاقات الإستراتيجية والمحددة بخط التضامن الفاصل بين الحلفاء الديمقراطيين.

كما نجد أن معظم الدول الأوروبية تتحفظ بشأن التزام الإدارة الأميركية بناء درع صاروخي جديد باهظ التكاليف،وتخشى الدول الأوروبية من بناء هذا النظام إذ قد يؤجج سباق تسلح عالمي جديد خصوصا مع "**روسيا**"،غير أن التأثير الأميركي المتواصل والتحذير من التعرض للتهديدات من أطراف غير معروفة وتنظيمات إرهابية متطورة،وهو ما يشكل في حد ذاته تهديدا للدول الأوروبية بغض النظر عن وجهة النظر الأوروبية للأمن.[388]

---

[386] [386]ناظم عبد الواحد الجاسور،مرجع سابق،ص85-86.

[387] **For more informations** :http://www.economist.com/printedition/index.cfm?d=20020615

[388]خالد الحروب،**نظام الدرع الصاروخي الأميركي**،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/83AFBFED-D2A0-47E5-82D4-447CA4F02AFD.htm

إن الخطاب الأمني الأميركي الموجه خصوصا إلى شركائه الأوروبيين وعبر الأهـداف التـي يحـاول الوصول إليها ورسم ملامح التعامل الأميركي مع الإتحاد الأوروبي في قضايا الحروب الإستباقية والحرب على الإرهاب،أدى إلى خلق ثلاثة **(03)** اتجاهات رئيسية في الاتحاد الأوروبي والتي يمكن إجمالها في:

***الاتجاه الفرنسي:**

وهو الاتجاه الأكثر محاولة للتخلص من الهيمنة الأميركية، ومحاولة بناء نظـام أمنـي خـاص بالـدول الأوروبية،خصوصا بكون التهديدات التي تتعرض لهـا أوروبـا مـن فضـائها المتوسـطي لا تتفـق والإستراتيجية الأميركية في مواجهتها"،وهو الأمر الذي يؤكد الانزعاج والقلق الأميركي من إنشاء قوات تدخل سريع أوروبية لها مقدراتها التخطيطية كما تريدها فرنسا،حيث ترى الإدارة الأميركية أن هذه القوة الأوروبية المستقلة يمكن أن تكون منافسة لحلف الأطلسي،ولذلك قال **Bush**"نحن ندعم المبدأ والمفهـوم طالما أنه لا يقلل من شأن **NATO** وطالما أن هناك مصادر إضافية للتأكد من ذلك البرنامج إضافة ذات قيمة لهذا الأمر"،[389]وذلك في إشارة إلى مراقبة الولايات المتحدة للطرح الفرنسي في إنشاء هذه القـوات وتجسيد عملها،فاتجاه **فرنسا** المتوسطي له ما يشغله خصوصا من جانب التهديدات الأمنية التي ترى فيها فرنسا أن لها صدى على كامل الاتحاد الأوروبي إذا لم تتم السيطرة عليها،والتي في أغلبها قادمـة مـن المحيط المتوسطي لتختلف بذلك مع النظرة الأميركية.

****الاتجاه البريطاني:***

وهو الاتجاه الداعم لسياسات الولايات المتحدة المتبني لقرارات الإدارة الأميركية وذلك راجع إلى:[390]

-الشراكة التاريخية بين الولايات المتحدة وبريطانيا في كل المجالات.

-منظومة القيم المتبناة من الطرفين والتي تدعمها بريطانيا في حال إنشاء وخلق نظم لمعايير وقيم جديدة تتبناها الولايات المتحدة،مثل:الحرب على الإرهاب والحروب الإستباقية التي تشارك فيها بريطانيا دائمـا إلى جانب الولايات المتحدة دون معارضتها.

-المصالح المشتركة التي تربط الطرفان في كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية.

-التحكم في الأسس اللازمة لضبط تحرك الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي،وفي مواجهـة التهديـدات الجديدة التي تواجه الغرب،في إطار ما تتصوره الولايات المتحدة مـن تحـديات،كالإرهاب والتطـرف والأفكار والإيديولوجيات المناهضة،كما يؤكد هذا الاتجاه على أن حلف شمال الأطلسي يمثل أداة فعالة في

---

[389]كمال الهلباوي،**"العلاقات الأوروبية-الأميركية وتوازن المصالح"**،في الموقع: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2AA1741D-8856-4EBE-A20B-E34C26B2BD6E.htm

[390]**العلاقات البريطانية الأميركية**،في الموقع: http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=90598

حفظ الأمن الأوروبي،وذلك لكسب اكبر قيمة مادية في اختزال قيمة بناء قوى أوروبية في التعـــاون فـــي إطار الحلف.

***الاتجاه الألماني:**

حتى وإن كان هذا الاتجاه يدعم فرنسا في التخلص من الهيمنة الأميركية،[391]غير أن اتجاه ألمانيـــا يبقـــى مركزا نحو دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق،وذلك راجع لأسباب تاريخية واقتصادية وسياسية،إضـــافة إلى وجود ممثل العدو القديم وهو روسيا الاتحادية حاليا،وأساس هذا التوجه هو محاولة التحكم فـــي دول هذه المنطقة خصوصا مع إصرار الولايات المتحدة على إمكانية استيعاب حلف الأطلسي لعدد جديد مـــن الأعضاء خصوصا من أوروبا الشرقية،وهو الأمر الذي تدعمه ألمانيا لكن مصدر التخوف هـــو إمكانيـــة توصل الولايات المتحدة وروسيا لاتفاق بشأن الدرع الصاروخي في مقابل إغلاق الأبواب في وجه دول البلطيق لدخول **NATO**،وبالتالي يبقى الخطر الروسي قائما في ظل نشر الدرع الصاروخي في شـــرق أوروبا.

إن هذه الاتجاهات الثلاثة في الاتحاد الأوروبي تحدد العلاقة الأمنية الموجودة في منطقة المتوسط،"**وتفسر إلى مدى معين سبب تعدد المبادرات الأمنية في المنطقة**"،وذلك لاختلاف الرؤى داخل الاتحاد الأوروبي نفسه،والذي يلعب فيه الدور الأميركي جزءا كبيرا في تحديد هذه الاتجاهات،والتي في النهاية كلها تحاول خدمة الطرف الأوروبي في التعامل مع القضايا الأمنية في منطقة المتوسط،الأمر الذي يلقي بانعكاســـاته على دور الفواعل الأخرى في جنوب المتوسط ودورها في المسألة الأمنية.

إن تأثير الخطاب الأمني الأميركي له أثر واضح على دول جنوب المتوسط،وذلك بالتخوف الظاهر مـــن "**الإستراتيجية الأمنية الأميركية الجديدة**"،والتي لا تراعي في طرحها مسألة السيادة وتوجهات الدول إذا ما أرادت توجيه ضربة أو إدراجها ضمن قائمة الدول المساندة والراعية للإرهـــاب،فمفهوم الحـــرب علـــى الإرهاب والحروب الإستباقية أدى بدول جنوب المتوسط إلـــى اعتنـــاق أي فكـــرة تطرحهـــا الولايـــات المتحدة،وهو ما نلحظه من خلال العلاقات الأمنية خصوصا فـــي إطـــار التعامـــل مـــع حلـــف شـــمال الأطلسي،والتي يمكن رصد بعضها في النقاط التالية:

****محاولة تقوية الحوار عبر الأطلسي:*** وذلك عن طريق العلاقات مع الحلف الأطلسي في الجوانب الأمنية خصوصا،إضافة إلى التطرق إلى دور منظومة القيم الغربية ونشرها عبر الحلف في هذه الدول.

****تعزيز أمن مجتمعات هذه الدول:*** الإسهام الأميركي المشترك مع دول جنوب المتوسط يعتبر من الأعمدة الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها هذه الدول لتعزيز الأمن عبر مفهومها الذي تدعمه الولايات المتحدة،في

---

[391]عبد النور بن عنتر وآخرون،مرجع سابق،ص20–23.

ظل خدمته لمصالحها وعدم تعرضه لمنظومة قيمها التي ترعى جزءا كبيرا منهــا عبــر حلــف شــمال الأطلسي.[392]

***السعي إلى محاولة خلق نوع من الشراكة الإستراتيجية في الجانب الأمني مع الولايـــات المتحـــدة:**[393]

وذلك بربط جملة من المصالح بين الطرفين،على الرغم من اختلاف النظرة ومفهوم الأمن فـــي منطقـــة المتوسط بين هذه الدول والولايات المتحدة،فالأولى لم تضطلع إلى حد الآن بأهمية تحقيــق الأمـــن فـــي منطقة المتوسط بشكل واضح وفعال،والثانية تعتبره ممرا ومركزا لا بد من تأمينه بكل الوسائل.

محاربة الإرهاب والعمل على تحقيق الأمن والإستقرار الدوليين:

وذلك من خلال المنظور الأميركي في التعامل مع هذه القضايا،أي بخلق قوانين وسياسات محددة لمحاربة الظواهر الشاذة،وكذلك التكيف مع التطورات والتعامل معها بجملة من المعايير التي تنظم هذه السياســـات والتي في غالبها تخضع للمعايير الأميركية.

التعاون العسكري والأمني بين حلف شمال الأطلسي ودول جنوب المتوسط:

وهنا يجني الحلف فائدة كبيرة من التعاون الأمني من قبل حكومات الضفة الجنوبية للمتوسط،خصوصا في الحوض الغربي والتي ساهمت بشكل كبير في محاصرة عمل الجماعات الإرهابية،وذلك بالتطوير المستمر لآليات التنسيق الأمني واللوجستي،والتي تدعم في كل مرة بجانب من المناورات العسكرية المتكررة،والتي تؤكد أهمية دور التشارك الأمني والعسكري مع قوات هذه الدول،[394] في تقريب الصورة الأميركية عنهـــا بأنها غير موجهة ضد الإرادة الأميركية في العالم هذا من جهة ومن جهة أخرى محاولة الولايات المتحدة رسم صورة أكثر تقبلا في مجتمعات هذه الدول.

وإجمالا لما يمكن قوله على تأثير الخطاب الأمني الأميركي على الفواعل في منطقة المتوســـط،فإن هـــذا التأثير مرتبط خصوصا بثلاثة أركان للسياسة الدولية في نظر الولايات المتحدة:[395]

1-الإيمان القوي بسمو المصلحة الأميركية على سواها.

2-التدخلية الإجبارية،بحيث يتركز العالم الخارجي بوصفه الفضاء الخلفي للولايات المتحدة.

3-اعتماد نهج السيولة الموقفية،أي عدم الاتفاق على شكل محدد للعلاقة مع الآخر.

---

[392] **Les pays Sud-Méditerranéens dans la stratégie de l'OTAN**, dans : www.nato.int/acad/fellow/99-01/sahli.pdf

[393] **Les Etats-Unis et le monde méditerranéen,** dans **:** http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/polit_0032-342x_1945_num_10_1_5545

[394] Astrid B. Boening ,"**Multilateral security in the Mediterranean post-Cold War: NATO's Mediterranean Dialogue and the EuroMed Partnership"** , Jean Monnet/Robert Schuman , Paper Series Vol. 7No. 10 May 2007,pp11-12-13.

[395] حسين عبد العزيز،قراءة في كتاب: "**تأثير الخلافات الأميركية الأوروبية على قضايا الأمة**"،في الموقع: http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate/Templates/Postings/BooksDetailTemplate.aspx?

ومنه فإن النظرة للمسألة الأمنية في منطقة المتوسط بين الفواعل المنخرطين فيها،سواءا بالنسبة للطرف الأوروبي أو دول جنوب المتوسط تبقى مرتبطة بشكل كبير بـــالنظرة الأميركيـــة وتطـــور تصـــوراتها وخطاباتها الأمنية،والذي يؤثر في البناء الأوروبي الداخلي واتجاهاته السياسية والأمنية الخارجية،وكـــذلك على مفهوم الأمن وكيفية مواجهة التهديدات الأمنية لدى دول جنوب المتوسط،والأمر الذي يمكن ملاحظته بوضوح هو اختلاف مدركات التهديد بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة وبـــين الاتحـــاد ودول جنوب المتوسط من جهة ثانية وفي ظل تباعد الـــرؤى بـــين الولايـــات المتحـــدة ودول جنـــوب المتوسط،وهو الإطار الذي يؤثر فيه الخطاب الأمني الأميركي الذي يحوي في كل مرة جملة مـــن القـــيم والأفكار التي يجب على هذه الفواعل الأخذ بها في دراسة المسائل الأمنية،وإن كانت لا تخدم مصـــالحها بالدرجة الأولى،فإذا كان الهدف الأمني الأول للولايات المتحدة هو الحرب على الإرهاب بمفهومها الخاص وتأمين منطقة المتوسط كممر ومركز للتدفقات التجارية والصناعية الأميركية عبر المتوسط،فإن مجمـــل التهديدات الأمنية الجديدة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط أكبر وأخطر وأكثر تعقيدا من هذه النظرة الأميركية،مما يزيد من صعوبة الاتفاق بين الأطراف المتوسطيين حول مفهوم الأمن في المنطقـــة وعلى مدركات التهديد التي تتغير في كل مرة حسب إمكانية الحصول على جملة من المصالح وإن كانت تختلف بين الفواعل في عدم مراعاتها لكل الأطراف،وفي الأخير يبقى الحد الأدنى الفاصل من المعـــايير والقيم هو الذي يحدد هذه العلاقة.

المبحث الثاني

الأبعاد الأمنية لسياسات القوى العالمية الصاعدة في منطقة المتوسط

المطلب الأول: النظرة الروسية لمنطقة المتوسط والأبعاد الأمنية الروسية الجديدة

المطلب الثاني: الحضور الصيني في منطقة المتوسط بين الصياغات الاقتصادية والأبعاد الأمنية

المطلب الثالث: الدور التركي في منطقة المتوسط

المطلب الرابع: الأبعاد الأمنية للسياسة المتوسطية الإسرائيلية

المطلب الأول: النظرة الروسية لمنطقة المتوسط والأبعاد الأمنية الروسية الجديدة

يمكن فهم الأبعاد الروسية الجديدة في السياسة الدولية من خلال الوضع المريح الذي أصبحت تمتع به في السنوات الأخيرة , فالفوضى العارمة و اللاستقرار الذي عرفته مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من بداية التسعينات أصبح من الماضي،حيث تمكنت روسيا من فرض النظام و الاستقرار في البلاد ونظرا لما تمتلكه من إمكانيات عسكرية نووية ردعية و اقتصادية متنوعة وثروات طبيعية هائلة كل هذا فتح البــاب واسعا أمام روسيا الاتحادية لتكون قطبا نشيطا في الساحة الدولية، و يكفي هنا أن نشير إلى ما ذهبت إليــه مجلة التايمز " **times** " الأمريكية حين حاولت في تقييمها لأحداث **2007** و كذلك لأبــراز الشخصــيات الدولية الأكثر تأثيرا في الأحداث فلم تجد أحسن من "**فلاديمير بوتين**" الرئيس الأسبق لروسيا بالنظر إلــى النتائج التي حققتها روسيا الاتحادية تحت قيادته، وعليه نشرت صورة مكبرة على غلافها الخارجي و تحليل واف لإنجازات روسيا الاتحادية تحت إدارة "**بوتين**"، هذا الفعل دفع بعــض الرســميين الأمــريكيين إلــى الاحتجاج بشدة على إدارة المجلة، ولما سئل رئيس التحرير رد قائلا "هذا هو الواقع لتقديم التقيــيم علــى مقاييس موضوعية فجاء بوتين من المرتبة الأولى" فما حققته روسيا تحت أدارته يؤهله ليكون الرجل الأول للسنة .[396]

وما يؤكد أكثر مدى نجاح روسيا الاتحادية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي هو:[397]

* الاستقرار الكبير الذي أصبح يطبع الحياة السياسية و الاقتصادية داخل المجتمع الروســي، خاصــة مقارنة مع تلك الفوضى العارمة التي عاشتها روسيا من بداية تسعينيات القرن الماضي .

* تبعا لهذا الاستقرار و بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تمتلكها روسيا الاتحادية نجــدها تشهد انطلاقة اقتصادية قوية في جميع المجالات، وهي اليوم عضو بارز في نادي الثمانية الكبــار**G8** على المستوى الدولي.

* روسيا الاتحادية اليوم بدأت تسلك سلوك الفواعل الأساسين في الساحة الدولية، والمعروف لدى الجميع أن ليس هناك أي دولة في العالم يمكن تواجه أمريكا الند للند دون أن تنتصر عليها فــي أي مواجهــة مسلحة عدا روسيا الاتحادية، هذا بالنظر إلى الترسانة النووية الهائلة التي ورثتها من عهــد الاتحــاد السوفيتي ,وكذلك بالنظر إلى التجربة و التفوق المستمر في اكتساحها أسرار الفضاء الخــارجي، و قــد ترجمت روسيا الاتحادية رفضها للهيمنة الأمريكية على الساحة الدوليــة بموقفهــا الحــازم ضــد درع

---

[396] ينون مصطفى،مرجع سابق،ص342-343.

[397] وليم نصار،"**روسيا والنظام الدولي**"،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد20،ربيع2008،ص34-35

المنظومة الصاروخية التي تريد أمريكا نصبها في بعض دول أوروبا الشرقية، ثم تهديدها الواضح بإمكانية استعمال سلاحها النووي ضد أي تهديد لمصالحها الحيوية.

فيما يخص النظرة الروسية لمنطقة البحر المتوسط فهي مرتبطة بالأبعاد الأمنية الجديدة والتي تسير في نفس السياق،"فبعد أن استرجعت توازنها من أثر سقوط الاتحاد السوفيتي تجدها تتحرك ولو ببطء للاسترجاع مكانتها وهيبتها في المنطقة،مع العلم أنها تدرك جيدا مدى أهمية و تأثير هذه المنطقة في بناء و استقرار النظام الدولي ،وعليه نجد كل القوى الدولية تحاول أن تكون متواجدة في المنطقة فيها وأن تكون لها إستراتيجية محكمة تمكنها من التعامل و التكيف مع كل التحديات."[398]

فالإستراتجية الروسية في منطقة المتوسط يمكن استنتاج بعض نقاطها من خلال تحليل بعض الخطابات و التصريحات المتوالية للمسؤولين السياسيين والعسكريين، كوزير الخارجية و وزير الدفاع و غيرهم، كذلك من خلال الزيارات الرسمية و غير الرسمية التي يقوم بها القادة الروس إلى منطقة المتوسط ويمكن أن توضح فيما يلي:[399]

- التواجد بصفة مستمرة في المنطقة من جهة لتطمئن حلفاءها بتواجدها و دعمها، لهم و من جهة أخرى حتى تبلغ الأطراف الأخرى و على رأسهم أميركا والدول الأوروبية بتواجدها الفعلي في المنطقة، وحتى تؤكد هذا التوجه الجديد قامت روسيا في شهر يناير **2008** بأكبر استعراض عسكري لها في عرض البحر المتوسط.
- روسيا تحاول استغلال إمكانياتها في مجال الطاقة خاصة الغاز منه لأنها تملك أكبر مخزون عالمي لهذه المادة ،كما أنها تعرف جيدا مدى اعتماد الدول الأوروبية عن هذه السلعة التي تستوردها خصوص من روسيا ،وكذلك من دول جنوب المتوسط ،وعلى هذا الأساس نجد جانب مهما من التحرك الروسي الذي يسعى إلى تكثيف العلاقات و الزيارات بينها و بين الدول المنتجة لهذ السلعة مثل الجزائر و مصر ،حيث بدأ الحديث حول إمكانية تأسيس منظمة دولية خاصة بالدول المصدرة للغاز على شكل **OPEC** .
- روسيا أصبحت لا تفوت أي فرصة من أجل التعبير عن رفضها للسياسة الأمريكية في المنطقة، حتى وإن كان هذا الرفض لا يزال ضعيفا وغير مستقر على أرض الواقع،غير أن مواقفها غير المؤيدة

[398]برهان كور أوغلو،**دور روسيا في تشكلات العالم الجديد**،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/71E8A0EB-53F0-4905-8B06-BE18E152F831.htm#1

[399]لمى مضر الإمارة،**"الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة،وانعكاساتها على المنطقة العربية"**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،2009،ص366-367.

للو.م .أ خصوصا مع **سوريا، القضية الفلسطينية وجملة القوات المنتشرة في الحوض المتوسـطي،** وهو الأمر الذي يؤكد الإرادة السياسية الكبيرة للقادة الروس للعودة بقوة كفاعل رئسيي على الساحة الدولية وهي تملك كل المقومات الضرورية لتكون كذلك .

ومنذ "بدأ التحول في السياسة الخارجية الروسية كانت عدة محطات في تطور هـذه الدولـة، فقامت روسيا بالتوقيع على معاهدة جديدة لتوثيق وضعها الجديد إقليميا ودوليا،كما انضمت إلى عدة منظمات إقليمية جاءت نتيجة التحولات الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة ،فهي عضو مؤسس في كومنولث الدول المستقلة الذي حل محل الاتحاد السوفيتي كإطار عمل للدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي من قبل، وانضمت روسيا إلى منظمة الأمن و التعاون في أوربا **OSCE** وإلى مجلس تعاون شمال الأطلسي **NACC** ،ووقعت مع الحلف الأطلسي مبادرة الشراكة من أجل السلام عام **1994**، و في نفس السنة وقعت مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة و تعاون ."[400]

وخارج نطاق علاقات التعاون والتحالفات لعبت روسيا دورا مهما في الوساطة لحل النزاعات الدولية و خصوصا في "**كوسوفو**" ،وفي الوقت نفسه استمرت بممارسة دور مهم في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي باعتبارها عضو في الرباعية الدولية فهي بذلك تشارك **الو.م.أ** في هذا الإطار في أكبر صراعات منطقة المتوسط، كما تشارك روسيا بفاعلية في جهود الأمم المتحدة لحل النزاعات الدولية.

و منه فقد بدت السياسة الروسية أكثر وضوحا وصلابة خصوصا منذ استلام "**بـوتين**" مقاليد الحكم إلى الوقت الحالي تحت قيادة "**مدفيديف**".[401]

وظهر ذلك من خلال محاولة التواجد و تغطية كل الأحداث الدولية و معارضة الهيمنة الأمريكية، والعمل على توسيع قاعدة التعاون والشراكة مع أوروبا وسعيه إلى زيادة روابط التحالف والقوة بين دول الكومنولث ،و في سنة **2005**صرح "**بوتين**" أمام المجلس الفدرالي في البرلمان بأن سياسة روسيا الحديثة تقوم على مبادئ التوقعات البرلمانية وسيادة القانون الدولي ،و في هذا الوقت من العولمة فيما تتكون هندسة دولية جديدة فإن الأمم المتحدة تأخذ أهمية جديدة، فهي أكثر المنتديات الدولية تمثلا وشمولية، وستبقى العمود الفقري للنظام العالمي.[402]

وعليه فإن الأهمية الإستراتيجية التي تبديها "**موسكو**" لمنطقة المتوسط بشكل العام أي بمفهوم المتوسط

---

[400] برهان كور أوغلو،مرجع سابق.

[401] لمى مضر الإمارة،مرجع سابق،ص236-238.

[402] محمد بن سعيد الفطيسي،**رؤية في العقيدة العسكرية الروسية2015/2011**،المركز العربي للدراسات المستقبلية،في الموقع:
http://mostakbaliat.blogspot.com/2010/09/2011-2015.html

الجيواستراتجي، فهي مرتبط ومحددة عبر مدخلين للحصول على أدور فاعلة فيه خصوصا في منطقة جنوب المتوسط، والتي تتمثل بكونها دول عربية حيث يعتبر هذين المدخلين أساسيان في السياسة الروسية الجديدة.[403]

المدخل الأول:

المدخل الجغرافي بمعنى التماس الجغرافي عبر الحدود أو الحضور المباشر في المنطقة ،وفي هذا الأمر صعوبات بسبب تواجد الولايات المتحدة فيها وتأسيسها لمصالح وانتشار عسكري وسياسي له تأثيره وتداعياته على الأمن القومي.

المدخل الثاني:

مدخل المشاركة ذات التأثير الإقليمي الممتد التي لا تصيب الدول جنوب متوسطية وحسب بل إجمالي الأقاليم القريبة منها ومن ضمنها "**أوروبا**".

وهذا المدخل متاح و متوقف أمر انخراط روسيا فيه على الآتي:[404]

* الإرادة السياسية للعب أدوار دولية في القضايا الشائكة بما يتضمنه ذلك من توفر الموارد واحتمالية التصادم مع مصالح قوى أخرى مثل الولايات المتحدة.
* مراعاة حساسية الولايات المتحدة و الحدود التي تسمح بها لتدخل القوى الأخرى وعدم استفزازها على نحو مثير يدفع معدلات الصراع بينها.
* تحديد المصالح الروسية في المتوسط و التفاهم بشأنها مع الدول الأخرى .
* السعي إلى استثمار نقاط ضعف الولايات المتحدة في المنطقة.
* تصاعد المؤشرات الشعبية على عدم حيادية الولايات المتحدة في قضايا الصراعات المتوسطية خصوصا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي .

كما تميزت سياسة روسيا الجديدة "**بيناء غير إيديولوجي**"، فرغم محاولات عدم التخلي عن أدوار القوى الكبرى إلا أنها قبلت بفكرة "**التفوق الأميركي**"، و تحت غطاء مصالح روسيا الإستراتيجية سعت إلى إعادة علاقاتها مع الحلفاء السابقين إلى وقف الخطر على مصالحها.[405]

---

[403] *I* VAN ANTONINO SOSA ESPINOSA,**RUSSIA AND MEDITERRANEAN COUNTRIES IN THE XXI CENTURY**,IN: http://eyesoneurope.eu/2008/09/russia-and-mediterranean-countries-in-the-xxi-century-the-eu-energy-challenge/

[404] Andrey S. Makarychev،**Russia in the Mediterranean Region:(Re)sources of Influence**:in : http://www.iemed.org/anuari/2009/aarticles/a169.pdf.

[405] لمى مضر الإمارة،مرجع سابق،ص311-312.

والذي أكد هذا الانفتاح على كل الخيارات أعلانها الشراكة مع الصين،ووسعت العلاقات مع فرنسا وألمانيا ومع الدول جنوب متوسطية، ولم تعارض سياسة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب،[406]ولقد بدأ تلمس سياسة روسية فعالة تجاه منطقة جنوب المتوسط و الدول العربية بصفة خاصة منذ بداية حكم بوتين بفعل متغيرين هما:[407]

المتغير الأول :

تصاعد الخطاب السياسي الروسي المنتقد لطريقة تصريف الولايات المتحدة لسياساتها العالمية ،حيث كانت روسيا تنتقد صراحة أدوار وسياسات الولايات المتحدة لحروبها " **أفغانستان والعراق** " ،ودورها في النزاعات وأدوارها العسكرية في المنطقة المتوسيطة والشرق أوسطية ويرجع ذلك إلى الأوراق التي باتت روسيا تمتلكها:

* إمدادات الطاقة إلى أوروبا التي تجعل الأخيرة في موقف تساومي صعب مع روسيا .
* امتلاك روسيا لأدوات مؤثرة في البلقان.
* امتلاك القدرة على التأثير في الأوضاع الداخلية في دول أوروبا الشرقية.
* علاقات روسيا الإستراتجية مع الصين .
* سلبيات الولايات المتحدة على إجمالي قضايا المنطقة العربية "الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعراق وصعود المد الإسلامي على إثر الحرب على الإرهاب".

* تلمس بعض الدول " كسورية و الجزائر نسبيا في روسيا الخيار للدعم الدولي و الفيتو من مجلس الأمن .

المتغير الثاني:

كثرة الزيارات وتعددها بين الرؤساء العرب و الرئاسة الروسية، وما يعينه من تطور الفكر الروسي في تعامله مع مختلف الفواعل من المنطقة.

ومنه فإن كلا المتغيرين يشير إلى تصاعد اهتمام روسيا بالقضايا التالية :

* **سوريا:** "أهم قضايا ومحاور اهتمام روسيا إزاءها هي مواصلة تجهيز سوريا بمنظومات أسلحة دفاعية مختلفة، و الحصول على مواطئ أو قاعدة في مينائي "**طرطوس**" و "**اللاذقية**" كنقاط مراقبة مزدوجة بين

---

[406]هيلين كارير دينكوس،**روسيا بين عالمين**،ترجمة وعرض: بشير البكر،في الموقع:
http://www.alkhaleej.ae/portal/5be2bcf5-e4ea-4324-b8f1-7c445772c478.aspxhttp://www.alkhaleej.ae/portal/5be2bcf5-e4ea-4324-b8f1-7c445772c478.aspx

[407]زياد عبدالوهاب النعيمي، **العلاقات الروسية الأمريكية ملامح أولية ...لحرب باردة**، مركز الدراسات الإقليمية،جامعة الموصل،في الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=154353

الحوض المتوسطي و الشرق الأوسط."[408]

* **النزاع الفلسطيني الإسرائيلي:** الإبقاء على القرارات والمواقف الروسية خصوصا في رفضها لإدراج حركات المقاومة ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية، عكس الولايات المتحدة وكذلك بروز روسيا كوسيط في أعمال التسوية.[409]

***إسرائيل:** "عملت روسيا على تطوير علاقاتها مع إسرائيل إلى مستويات إستراتجية،وذلك راجع إلى قوة اللوبي اليهودي المؤثر في حركة المال في روسيا، والذي استطاع تأسيس مؤسسات ثقافية عدة ناطقه بالعبرية وتأسيس مجلس الكونغرس اليهودي لعموم روسيا."[410]

كما أدركت روسيا أهمية إسرائيل في الفكر الغربي، وبالتالي ليس هناك مصالح من إبداء معارضة لها. و إجمالا فإن الانشغال الروسي في منطقة جنوب التوسط يدخل في حيز الاهتمام بالنقاط التالية:[411]

*توسيع فرص الشركات الروسية في المنطقة .

*السعي إلى فتح الباب أمام صناعة الأسلحة الروسية.

*تهدئة الأقلية المسلمة في روسيا "**25 %** من سكان روسيا"

*السعي إلى تنسيق المواقف في مجال أمن سياسة الطاقة، ومن ضمنها مناقشه فكرة بناء منظومة للدول المصدرة للغاز.

لكن وعلى الرغم من وجود كل هذه المؤشرات عن العودة الروسية القوية، فإن التمحيص في الواقع الروسي يشير إلى وجود صعوبات تقف عائقا أمام نهوض روسيا و قيامها بأدوار مهمة وريادية في السياسة الدولية ومنها :

---

[408] عبد الباري عطوان،**سوريا في الإستراتيجة الروسية**،في الموقع، http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=latest/data/2010-09-19-13-17-46.htm

[409] Ariel Cohen, **Russia's New Middle Eastern Policy: Back to Bismarck**?. Jerusalem Issue Brief. Institute for Contemporary Affairs. Vol. 6, No. 25. March 20, 2007

[410] العلاقات الروسية الاسرائيلية،في الموقع: HTTP://ARABIC.RT.COM/NEWS_ALL_INFO/29957

[411] Nicolai A. Kovalsky, **Security Considerations in the Mediterranean and the Middle East:A Russian erspective:in** http://se2.isn.ch/serviceengine/Files/ESDP/23250/ipublicationdocument_singledocument/C49C74B1-59D0-4370-87DB-4B7817C38BAE/en/Security+Considerations+in+the+Mediterranean+and+the+ME.pdf.

1 – عسكريا :لازال إنفاق روسيا " **60 مليار دولار عام 2007** " مقارنة بالولايات المتحـــدة **540 مليار دولار**، يعد محدودا جدا وهو لا يسمح بأعمال تدريب وتطوير واسعة تتيح الوصول إلى قدرة تنافسية جدية ،مقابل معدلات إنفاق أميركية عالية مع البحث والتطوير،وانتشار واسع فـــي مختلـــف الأقاليم .[412]

2 – **اقتصاديا :** لازالت نصف صادرات روسيا تعتمد على عوائد تصدير معادن وقودية "**نفـــط وغـــاز**" وليس تصدير سلع و خدمات قائمة على المعلوماتية ،كما أن قدرة روسيا في الاستمرار على تصدير معداتها الحالية للمعادن والوقودية غير مؤكدة، وإجمالا لا يشكل الاقتصاد الروسي ســـوى **1.25 %** من حجم الناتج الإجمالي العالمي مقارنة بـــ**25%** للولايات المتحدة .[413]

3 – سكانيا: تعاني روسيا ثلاثة **03** مشاكل في هذا المجال:

*انخفاض عدد السكان من**150** مليون عام **1991** إلى **144** عام **2002** ويتوقع أن يصل العدد إلى **126** مليون عام **2025** .[414]

*انخفاض أعداد السكان الشباب ،إذ يتوقع أن تبلغ الفئات العمرية "**15 , 24** " **10%** من سكان روسيا عام **2025** والفئة العمرية " **25 / 40** " **13 %** من سكان روسيا من العام ذاته .

* توقع حدوث تغير في نسب التكوينات القومية والدينية داخل روسيا ،إذ يتوقع ارتفاع عدد المسلمين من نحو**30%** . **35 %** عام **2007** إلى نحو **40 %** عام **2030** .

4 – جغرافيا : شساعة الأرض الروسية تجعلها تعاني إرهاقا من توفير الإمكانـــات المناســـبة لتـــأمين حدودها وضمان توافر الاتصال الفاعل بين أجزائها، كما أن" روسيا تقوم على **89** قومية وأغلبهـــا لـــه خصوصية جغرافية ودينية"[415]مما يجعل السياسة الروسية قائمة على التوافقات الداخلية في أحيان ما وهذا عامل يؤثر سلبا في روسيا.

وعليه فإن تحليل الدور الروسي في منطقة المتوسط مرتبط بمجمل هذه المعطيات والذي يمكن اســـتنتاجه في ظل هذه البيئة التي ترتبط فيها السياسة بالقوة أي القوة كما نفسرها البنائية أي مزج

---

[412] RUSSIAN MILITARY BUDGET,IN : HTTP://WWW.GLOBALSECURITY.ORG/MILITARY/WORLD/RUSSIA/MO-BUDGET.HTM

[413]لمى مضر الإمارة،مرجع سابق،ص252-255.

[414]فلاديمير سيمونوف ،**أزمة السكان في روسيا وكيف يمكن التغلب عليها**،في الموقع: http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050109132451&art=20050218232128

[415] **Russian Federati**on, in : http://en.wikipedia.org/wiki/Russia#Religion

القوة المادية و الأفكار التي من شأنها تدعيم قوة روسيا في المنطقة، "فبالرجوع إلى تاريخ روسيا نجـدها كانت تؤثر أكثر عندما كانت تتبنى منظومة قيمية وجملة معايير مختلفة عن الجانب الغربي"[416] مما ساهم في نشر منظومتها في دول جنوب المتوسط واعتناق مذاهبها، وكذلك التأثير حتى في بعض الأوساط الأوروبية، والتي كانت مدعمة "أي هذه المنظومة القيمية "بالقوة العسكرية النووية في مواجهة الولايات المتحدة، غير أن تخلي روسيا عن الاعتماد عن منظومة قيمية ترسم هويتها التي تفصلها عن العالم الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة أضعف توسع الانتشار الروسي في الأقاليم المختلفة .

"ومنه فاختلال علاقات القوة الروسية مرتبط بعدم مزج عناصرها المادية التي تتوفر عليها روسيا وعناصرها القيمية، أي بعدم تجديد الهوية الروسية ضمن ما يتوافق والمعطيات الجديدة في النظام الدولي ،و برسم صوره لروسيا مرتبطة بالقوة المزدوجة دون الخروج عن الإطار العالمي."[417]

و هو الأمر كذلك الذي نستنتجه من لعب الحلف الأطلسي دورا أساسيا في صناعة هوية دول أوروبا الشرقية ،والتي كانت تعتبر في الأمس القريب جزءا من المنظومة الروسية وما ينطبق على الجيران ينطبق على دول جنوب المتوسط التي وجدت البديل في النموذج الغربي، غير أن هذا التحول الروسي ألقى بظلاله على تراجع منظومة القيم داخل الحلف الأطلسي أمام النظرة الأمنية وازداد ذوبان "فارق الهوية "تدرجيا بين الدول الأوروبية و روسيا مع سقوط معادلة الحرب العسكرية .

ومنه فإن الدور الروسي و النظرة لمنطقة المتوسط تبقى مرتبط بمنظومة المصالح الروسية وشبكة العلاقات التي تربط بين الفواعل خصوصا مع اضطلاع الولايات المتحدة بالمجال العسكري للأمن في منطقة المتوسط، وكذا صياغة معايير محددة للتعامل مع فواعلها .

ففي ظل غياب هوية روسية جديدة ومحاولة نشر معايير خاصة بالتوجه الروسي الذي انحصر في التوجه نحو اللبرالية والرأسمالية أي بكون روسيا دولة غربية من خلال اعتناقها لبعض معايير هذا التوجه، تبقى النظرة الروسية لمنطقة المتوسط كإقليم لابد من التواجد فيه منافسة للقوى الأخرى تبقى مبنية على معادلة المصالح دون التطرق والاهتمام بالمسائل الأمنية بشكل واسع لسيطرة المصالح الاقتصادية على العلاقات بين روسيا وفواعل هذه المنطقة .

---

[416] غازي دحمان،**روسيا بوتين...قطب دولي أم دولة ممانعة؟**،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7A39F8A0-0D1C-49E4-8C60-24222CCE0EB8.htm
[417] نفس المرجع.

المطلب الثاني:الحضور الصيني في منطقة المتوسط بين الصياغات الاقتصادية والأبعاد الأمنية

تعتبر الصين اليوم أهم قوة صاعدة على الصعيد العالمي، فإذا كان وزن الصين الاقتصادي المتزايد يمكن ملاحظته ، فإن معدلات النمو الصينية وتأثيرها في ميزان القوى العالمي هو ما يخيف القوى الكبرى في العالم ،وهو أحد أهم الاهتمامات البحثية المطروحة لدى الأوساط الأكاديمية حاليا .

وبعد أن كان المتوسط ساحة منافسة اقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة خصوصا في الحوض الغربي من المتوسط، دخل الصين كـــ"**فاعل جديد**" من الوزن الثقيل على خط المنافسة،و لا تقتصر هذه المنافسة على الحوض الغربي للمتوسط وإنما تشمل كامل القارة الإفريقية.[418]

كما أن الصين غير راضية و تسعى لتحدي النظام الذي أقامته الولايات المتحدة ،ولذلك تصنف الصين بأنها "**قوة مراجعة وتصحيحية**" صاعدة في النظام الدولي لتكوين نظام تعددي بدلا من النظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة، وهي كذلك من الدول القليلة التي تدافع بشدة عن المفهوم التقليدي للسيادة، فهي تكافح كقوة محافظة لإعادة تأكيد السيادة والاستقلال الداخلي في وجه المفاهيم الناشئة حول حقوق الإنسان و الحكم الذاتي و التدخل الإنساني ،[419]كما أن تحرك الصين نحو دعم حرية التجارة ودخول المنظمة العالمية للتجارة،أملته اعتبارات اقتصادية وأهمها رغبة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في تعزيز شرعيته عبر التنمية الاقتصادية، و لتجسيد ذلك على الصعيد الدولي تبنت الصين سياسة "**الصعود السلمي**"، و التي تعني إلى جانب بناء القوة والنفوذ الإقليمي والدولي الصيني ،طمأنة الدول الأخرى حول طريقة توجه هذه القوة المتنامية من الجانب الأخر،ولإزالة الشعور باللاأمن وعدم الثقة في أوساط جيرانها.[420]

تبنت الصين شعارات مسالمة شكلت الخطوط العريضة لسياستها الخارجية،و ترجع أسباب أتباع هذه الدبلوماسية ,إلى" أن الصين تسعى إلى تنمية و تطوير اقتصادها ،فبداية من عام **1979** أقرت الصين إصلاحات اقتصادية عديدة ،وبذلك أصبحت أحد أسرع اقتصاديات العالم نموا، خلال **25عاما** الموالية لعام **1979** أصبح الناتج الداخلي الصيني ينمو بمعدل سنوي يقارب **10%** ويتوقع العديد من الاقتصاديين

---

[418] Rosita Dellios, **"The Rise of China as a Global Power",** The Culture Mandala, Volume 6 No 2, The Centre for East-West Cultural and Economic Studies,The School of Humanities and Social Sciences,Bond University, Queensland, Australia,2004/2005.

[419]عبد الجبار وهاب النعيمي،"**نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية –الأميركية**"،قضايا سياسية(جامعة النهرين،بغداد)،العددان3-4،شتاء2000،ص51-52.

[420] Yan Xuetong,**"The rise of China and its power status"**, *Chinese Journal of International Politics,in:* http://cjip.oxfordjournals.org/content/1/1/5.full

أن الحكومة الصينية قادرة على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، و الإبقاء على معدلات النمو العالمي ، إذا نجحت في تفعيل المؤسسات المملوكة للدولة وإصلاح نظامها البنكي .

وتلعب التجارة دورا هائلا في ازدهار الاقتصاد الصيني ،حيث حقق نمو الصادرات الصينية عام **2005** نسبة **28 %**و الواردات نسبة **17.6 %**و الصين اليوم ثالث أكبر اقتصاد تجاري عالمي بعد الولايات المتحدة و ألمانيا."[421]

هذا التفوق التجاري الصيني الذي هيمن على جنوب شرق أسيا وبعيدا عن هذه المنطقة أيضا من أميركا اللاتينية والشرق الأوسط وإفريقيا ومنها دول جنوب المتوسط وهذا ما فسرته الدول الأوروبية بأنه يشكل خطر كبيرا على مصالحها في المنطقة، خصوصا مع تركيز الصين على جانب المبادلة التجارية والاقتصادية بشكل عام للدخول والتغلغل في المنطقة نظرا لسهولة التعامل بينها وبين دول جنوب المتوسط عكس القيود الموجودة والكلفة المتباينة للسلع الأوروبية.[422]

أصبح حضور الصين في المشهد الدولي يشكل فعلا" **جيوسياسيا**" كبيرا حيت تقود **بكين** إفريقيا بصفة عامة و الحوض الغربي من منطقة المتوسط بسياسة انفتاح أو غزو اقتصادي لا سابق لها.[423]

فهي تستثمر في كل شيء وفي كل القطاعات، الزراعية والصناعية والمعدنية مع رغبتها الواضحة في الحصول على البترول، فالحضور الصيني في المنطقة قلب الموازين ووضع النفوذ التقليدي للولايات المتحدة و أوروبا في ذهول كبير أمام هذا الاكتساح.[424]

فهذه المنطقة التي كانت إلى حدود البارحة حكرا على القوى الغربية الأوروبية منها خاصة، ومن التغيرات الدولية أن "**صين**" القرن الواحد والعشرين **21** لا تريد تعليم الأفارقة إنجيلهم الثوري،كما كان الشأن في سنوات الستينيات ولكنها في حاجة إلى النفط و الموارد الأولية .

ويمكن إرجاع دخول الصين إلى المنطقة المتوسطية إلى نقطتين مركزيتين :[425]

* اندماج الصين الكامل في الحياة الدولية وكونها تريد أن تمارس ثقلها حتى في المناطق التي كانت غريبة عنها.

---

[421] Yan Xuetong,op.cit.

[422] عبد الصمد سعدون عبد الله،**"الصراع على موارد الطاقة:دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني"**،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد15،صيف2007،ص95-96.

[423] محمد بن هويدن،**"محددات السياسة الخارجية الصينية"**،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد13،شتاء2007،ص60

[424] Rosita Dellios,op.cit.

[425] Eugenio Bregolat Obiols,**L'influence de la Chine en Méditerranée, dans :** http://www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Bregolat_influence_fr.pdf.

* الاقتصاد الصيني هو في كامل توسعه كما أن تطوره السريع بحاجة إلى طاقة كبرى،فالصين هي ثاني مستهلك للبترول في العالم بعد الولايات المتحدة وقبل اليابان وألمانيا .

فالصين تمثل اليوم ما يقارب **6 %**من من الطلب العالمي من الطاقة، ويرى الاقتصاديون أنها ستتضاعف في السنة **2030**، ولكي تحافظ على درجة نمو تقارب **8%** فإنه سيتوجب عليها أن تستورد الموارد الطاقوية بطريقة ذكية.

تواصل الصين بهدوء زحفها في أنحاء المعمورة ،فهي لا ترفع اليوم تلك الشعارات التي طغت على خطابها على مدى العقود الأربعة التي تلت استقلالها من نهاية الأربعينيات، و هي لا تولي اهتماما للايدولوجيا أو لصراعها مع الامبريالية، بل هي تزحف للحصول على المزيد من الثروات والأسواق العالمية لسلعها وصناعتها.

وحتى في قضية النزاعات فإن الصين لا تولي لها اهتماما كبيرا وهو ما يؤكده حديث وزير خارجيتها " **شتاوشينغ** "قبل وصول الرئيس "**هوجينتاو** " للمغرب الأقصى في **أفريل2006** حيت قال " **إن بلاده تحرص على تكريس مبدأ المساواة و تعزيز الثقة المتبادلة في المجال السياسي**" دون التعرض إلى أهم نزاع في المنطقة المتوسطية بعد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، كدليل على النظرة الأمنية الصينية في منطقة المتوسط والتي تكاد ترتبط وتنطبق على الولايات المتحدة، كونهما يعتبرانها منطقة عبور وكذا مصدر للطاقة وتصريف السلع و الخدمات دون التدخل الفعال في القضايا الأمنية التي تهدد أمن المنطقة وفواعلها بصفة عامة ،ومنه فالهدف الصيني الأوحد هو إبقاء العالم ككل مفتوحا أمام بضائعها،و ليس سوق واحد وهو بذلك يعبر عن طبيعة التوجهات الصينية.[426]

فبعد اختراق البضاعة الصينية و التجارة والمقاولين والشركات الصينية الأسواق المتوسطية في "**الضفة الجنوبية من المتوسط** "،وتجاهل هذه الدول لتحذيرات وتهديدات تجار ارتبطوا تاريخيا بالسوق الأوروبية أو الأميركية " **بشكل حديث** "، وجد الصينيون بأن هذه الدول تشكل نقاط ارتكاز مفيدة، بل ضرورية نحو أسواق أخرى وهي استثمارات انتزعت من شركات من بعض الدول الأوروبية مكانها في المنطقة المتوسطية .

و"من أجل مزيد من توسيع الصياغات الاقتصادية الصينية وتعزيز التعاون **جنوب-جنوب** أقامت الصين وإفريقيا منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام **2000**، فدخلت من خلاله العلاقات الإفريقية الصينية مرحلة جديدة من تاريخ تطورها ومن أجل إبراز خاصية المنتدى المتجسدة في شعار "**الاتجاه إلى العمل و**

[426]محمود معروف،**استكشاف صيني هادئ للمنطقة المغاربية**،في الموقع:
http://www.swissinfo.ch/ara/arabic_international/detail.html?siteSect=141&sid=6673775&cKey=1146552929000&ty=st&rs=yes

الاهتمام بالتطبيق العملي " ومساعدة الدول الإفريقية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة ،فقد طرحت حكومة الصين سلسلة من الإجراءات الهامة والهادفة إلى تعزيز التعاون الصيني الإفريقي في مؤتمرات المنتدى والذي يعتبر أكبر نشاط اقتصادي حجما مند تأسيس الصين عام **1949** ،وهو أثر على تطور علاقات الصين بالدول المتوسطية مثل: **مصر** و **الجزائر** و**تونس** و**المغرب** حيث زاد تسارع العمل الثنائي والنشاط الاقتصادي الصيني في المنطقة بشكل كبير خصوصا في هذه الدول، حيث يمكن استنتاج هذا التطور من خلال الأرقام الواضحة في الاقتصاد الصيني :

⇦ عند إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين و مصر عام **1956** كانت قيمة التبادل التجاري بين الصين وكل إفريقيا **12** مليون دولار ،وشهدت التجارة بين الصين و إفريقيا نموا سريعا في السنوات الأخيرة و تجاوزت قيمتها **10** مليارات دولار عام **2000** وبلغت عام **2005** /**55** مليار دولار وبلغت قيمة الصادرات الصينية لإفريقيا **26.7** مليار دولار و قيمة الواردات من إفريقيا **28.8** مليار دولار.[427]

أما في المنطقة المتوسطية فالجدول التالي يوضح قيمة المبادلات التجارية بين الصين و دول جنوب المتوسط بشكل خاص عامي **2007** / **2008**:

[427] **Francis Botchway**, China-Africa Economic Relations: New Ideas In Old Paradigms?, University of Central Lancashire,in:
http://www.uclan.ac.uk/schools/languages_and_international/china_africa_economics_lecture.php

الوحـــدة : مليـــون دولار

الســـنة	**2007**	**2007**	**2008**	**2008**
الـــدول	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
الجزائر	**2700**	**1160**	**3751**	**849**
مصر	**4432**	**239**	**5874**	**428**
ليبيا	**862**	**1457**	**1640**	**2588**
المغرب	**2700**	**1160**	**3751**	**849**
تونس	**481**	**30**	**696**	**90**
لبنان	**698**	**18**	**1083**	**13**
سوريا	**1868**	**08**	**10**	**2293**
تركيا	**10472**	**1292**	**10606**	**1962**
إسرائيل	**3650**	**1653**	**4257**	**1792**

Source: National Bureau of Statistics Of China.2009

أما فيما يخص العلاقات الصينية بدول الضفة الشمالية للمتوسط يمكن أن تعكسها بعض الإحصائيات بصفة جيدة والتي يمكن إبراز أهمها في:[428]

- حجم البضائع الأوروبية المصدرة إلى الصين **71.6** مليار يورو.
- حجم البضائع الصينية المصدرة إلى أوروبا ى **230.6** مليار يورو.
- قيمة الصادرات الأوروبية للخدمات إلى الصين **12.07** مليار يورو.
- قيمة الصادرات الصينية للخدمات إلى أوروبا **11.2** مليار يورو.
- قيمة الاستثمار الأوروبي في الصين **6** مليار يورو.
- قيمة الاستثمار الصيني في أوربا **6** مليار يورو.

[428] Richard N. Cooper, "**Sino-European Economic Relations**", Working Paper 05–03, Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University, June 2005.pp7-8.

و من خلال هذه الأرقام تتأكد الصياغات الاقتصادية الصينية التي تثبت موقع هذه القوة الصناعية في منطقة المتوسط، فهذه العلاقات تتطور بصورة كبيرة و مستمرة خصوصا مع الضفة الجنوبية للمتوسط و منه فكل من الضفتين الشمالية و الجنوبية للمتوسط ستصبح في المستقبل مركز توزيع للسلع الصينية.

و على الرغم من كون الصيغة الاقتصادية هي الظاهر من سلوك الصين في منطقة المتوسط غير أن الأبعاد الأمنية لهذه الصياغات لها ما يبررها، و بالتأكيد تأخذها "**بكين**" بعين الاعتبار حيث يعتبر الموقع الجديد للصين الشعبية عالميا وقدراتها الاقتصادية التي اخترقت الأسواق التقليدية للغرب خارج حدوده و داخلها والطاقة العسكرية المتنامية، "جميع ذلك يرجع في الأصل أن تكون الصين هي العدو المستقبلي لحلف شمال الأطلس ،وعليه فإن الخطر الصيني بالمنطق الاستراتيجي هو الخطر المستقبلي على الغرب، وبالتالي على حلفه الأطلسي، لأن قدرات الصين الذاتية مع وحدة أراضيها يمكن أن تضع حدا لهيمنة الغرب على العالم .

فالصين تنتمي إلى جيل جديد من القوى إن تزداد قوتها دون أن تظهر لها طموحات إستراتجية أو أن تطرح بدائل للمنظومة القيمية " **الديمقراطية** و **الليبرالية** " الغربية.

وهي ترى بأن الحلف الأطلسي باستطاعته إحكام الطوق والإحاطة الإستراتجية من الشرق والجنوب وإضعاف خياراتها الإستراتجية مستقبلا، وذلك في إطار ما يسمى بالشراكة المباشرة و بين الحلف بزعامة الولايات المتحدة و كل من **اليابان** و **كوريا . ج** .و **أستراليا** و **نيوزلندا.**[429]

و منه فإن **الصين** لا تسعى ولا تفسح المجال لمواجهة بقوى عسكرية غير متكافئة توظف فيها قدراتها العسكرية الاقتصادية أثناء المواجهة، "بل هي توظف هذه القدرات "**استباقيا** " في مواجهة ناعمة على الساحة العالمية مما يمكن أن يصبح لاحقا سندا أكبر إذا وقعت مواجهة عسكرية ما."[430]

وهو الأمر الذي تريد الصين مواجهته بطريقة ناعمة وهو ما يعوض فكرة "**المأزق الأمني**" للتصور الواقعي، حيث أن الصين و من محاولتها نشر صواريخ بالستية هو يهدد بشكل عام الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، الأمر الذي جعل الدرع الصاروخي الأمريكي من شرق أوروبا مسألة ملحة لحماية أصدقاء الولايات المتحدة وحلفاؤها ،وبالتالي فهذا الإجراء هو مهدد واضح للأمن الصيني ،لأنه يقوض قدراتها في التحكم في التطورات الإقليمية غير المرغوبة خصوصا في حال توسع نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي.ومنه **فالمعضلة الأمنية** هنا تتحول بفعل التصور الصيني إلى مجرد توجه وقائي في ظل تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول أوروبا بشكل عام الأمر الذي يقلل من التصور بأن الصين هي عدو محتمل يمكن أن يهدد أمن أوروبا ،وهنا يصبح المأزق الأمني ليس حتمية بل يمكن التحكم فيه من خلال نظرة

---

[429] عبد النور بن عنتروآخرون،مرجع سابق،ص28.

[430] نفس المرجع،ص29.

الفواعل إلى بعضهم وتغير سلوكهم باستعمال وتوظيف المجال الاقتصادي في إبعاد النظرة السلبية المرتبطة بالهجوم والدفاع الأمني الذي اتخذته الصين في تعاملها مع الوضع في حالة الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية ،وهو الطرح الذي توافقه "**البنائية**" أي أن الإجراءات الصينية بالتقارب الاقتصادي الكبير مع أوروبا و الو.م.أ هي "**إجراءات بناء ثقة**" ومن شأنها أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى اتخاذ نفس المسعى مما يجعل الطرفان يبحثان عن أدوات أخرى لتحقيق بقائهما بعيدا عن قضية الدفاع والهجوم البالستي وكذلك في تحقيق الأمن الدولي.

لكن وعلى الرغم من هذه الصياغات الاقتصادية فإن المنظومة القيمية للولايات المتحدة والحلف الأطلسي هي التي توجه سلوك هذا الطرف بشكل كبير وبالتالي فإن بقاء الصين خارج الإطار الغربي وعدم الاعتراف وتبني المعايير والقيم الغربية يبقيها "**كعدو محتمل**"، و هو الأمر الذي يصبح أكثر خطرا وتهديد للأمن في منطقة المتوسط وذلك لاعتبار أن السلاح الهجومي الصيني والسلاح الموجه لأغراض دفاعية للدرع الصاروخية الأميركية في شرق أوروبا يجعل المنطقة معرضة لارتدادات أمنية كبيرة في حال تواصل الوضع على ما هو عليه وإصرار الولايات المتحدة على بناء هذه المنظومة الصاروخية،إضافة إلى هذا فإن "**ظهور فاعل أمني جديد** في منطقة المتوسط والذي يعتبر من القوى النووية في العالم وباعتبار أسلحته البالستية المتطورة، فإن هذه المعطيات تشير إلى تداخل بنيوي في منطقة المتوسط و يزيد في تعقيد هذه المنطقة"[431] و التي يصعب التعرف على معالمها خصوصا من الناحية الجيوسياسية ،وهو ما يمهد إلى دور أكبر للصين في المنطقة المتوسطية في الجوانب الأمنية بعد سيطرتها النسبية على المجال الاقتصادي وبالتالي تعقد المسألة الأمنية في منطقة المتوسط بشكل أكبر وأوسع.

[431] Eugenio Bregolat Obiols,op.cit.

المطلب الثالث: الدور التركي في منطقة المتوسط

عند محاولة استيعاب الدور التركي في منطقة المتوسط نجد هناك ثلاثة توجهات تؤثر على هذا الدور أو تدعمه،فهناك رغبة قوية في استيعاب المكتسبات العلمية والتكنولوجية للحضارة الغربية والاندماج داخل المنظومة الأوروبية خصوصا بالمعنيين السياسي والاقتصادي على الأقل، وهو الهدف المعلن خصوصا في فترة ما بعد أحداث **09/11** ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر **2002**.[432]

كما أن هناك رغبة علمانية أتاتركية أقدم و أقوى تسعى إلى الذوبان في أوروبا والاندماج في حضارتها بكل المعاني التي يحملها مفهوم الاندماج من النواحي السياسية والاقتصادية ونمط الحياة الاجتماعية، ورؤية العالم وكيفية إدراك الذات وأصول الانتماء الحضاري على النمط الغربي،وهناك فريق ثالث من الأتراك يرفض الاندماج الحضاري بكل معانية في الغرب ويناهض عملية التغريب ويتبنى مشروعا للاستقلال الاقتصادي، ويرى أن مستقبل تركيا يكمن في توجهها ناحية الشرق بدل الغرب،[433]لكن وعلى الرغم من وجود هذه الاتجاهات في الحياة السياسية والاجتماعية التركية غير أنها كلها تصب في مصلحة الدولة التركية وبناء أدوار إقليمية فعالة تعتمد في مجملها على النقاط التالية[434]

* **التوفيق بين الحريات و الأمن** :ففي وقت كان الفواعل الدوليون وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد **09/11**،كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط في المتطلبات الأمنية وهو ما جعل تركيا نموذج للدول الأخرى .

* **إنزال المشكلات بين تركيا و جيرانها إلى نقطة الصفر:** أو ما يسمى " **بتصفير** " المشكلات ،وبالتالي إخراج تركيا من صورة الدولة المحاطة،والدخول في صورة الدولة ذات العلاقات الجيدة مع الجميع ،وهذا إن تحقق سيمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة .

* **إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك:**

---

[432] ÖZGÜR ÜNAL ERIŞ,TURKEY'S NEW ROLE AS A REGIONAL POWER ON THE ROAD TO EU ACCESSION,IN : HTTP://WWW.SAOPAULO2011.IPSA.ORG/PANEL/TURKEYS-NEW-ROLE-REGIONAL-POWER-ROAD-EU-ACCESSION

[433]إبراهيم البيومي غانم، **جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية**،في الموقع: http://www.aljazeera.net/Studies/Templates/Postings/CommonDetailedPage.aspx?

[434]محمد نور الدين، **طبيعة الدور الإقليمي التركي.. أهدافه ووسائل تنفيذه**،في الموقع: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F316966D-7092-4556-9AB7-542F775A570C.htm

ففي الظروف الدولية المتطورة من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد، وبدلا من أن تكون تركيا " **مصدر مشكلة** " في استقطابات **الغرب/الشرق و الشمال/الجنوب وأسيا/ أوروبا والغرب/الإسلام** ،تكــون على العكس من ذلك مصدر حل للمشكلات و بلد مبادر إلى طرح الحلول لهذه المشكلات،كما يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي، ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيـــار على أنه بديل عن الآخر والتعاطي مع كل الخيارات في نفس الوقت على أنها تناقض بعضها .

***تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية :**

لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "**بلد جسر**" تصل بين طـــرفين، فـــي المرحلـــة الجديدة على تركيا ألا تكون مجرد جسر بل "**بلد مركز**" جاذب وفاعل.

* **الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة** والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا[435].

ودعما لهذه النقاط الأساسية في بناء أدوار تركيا الإقليمية نجد الأفكار التي جاء بها وزير خارجيتهـــا أحمد داوود أغلو حيث أوضح بأن هناك ثلاث**(03)**مراحل شهدها العالم بعد **2001/09/11:**[436]

* **المرحلة النفسية وتجلياتها في الحرب على أفغانستان.**

* **المرحلة الإستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق** وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي وستشهد توترات و تحالفات وتبدلات ،وقد تستمر هذه المرحلة من**10** إلى**15** عاما.

***مرحلة التأسيس لنظام دولي جديد،** ستعمل كل الدول إلى مضاعفة حضورها إلى حين اتضـــاح المعـــالم الجديدة لهذا النظام.

إن ما يدعم القوة التركية المتنامية في كل المجالات يمكن إرجاعه خصوصا إلى التطـــور الكبيـــر فـــي الاقتصاد التركي وذلك من خلال المؤشرات التالية:
في الفترة ما بين الأزمة الداخلية الاقتصادية سنة **2001** والأزمة الاقتصادية العالمية سنة **2008** حقق الاقتصاد التركي هذه الأرقام :
* قفز الناتج القومي الإجمالي بين عامي **2001 – 2008** من **300 مليار دولار** إلى **750 مليار دولار** بمعدل نمو بلغ **6,8 %.**

[435] Ahmed Yousif ,**Thinking in a promising strategic visionArdogan of Turkey…a new political vision, Project** "Enriching Political Public Debate", PalThink for Strategic Studies In Cooperation with: Friedrich Ebert Stiftung.
[436]محمد نور الدين،مرجع سابق.

* قفز معدل الدخل الفردي للمواطن في نفس السنة **2008** من حوالي **3300** دولار إلى حوالي **10.000** دولار.

* تحققت مستويات ملحوظة من توزيع العائدات.

* تجاوزت الدولة إلى حد كبير المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالاختلالات الأساسية الكبيرة مثل العجز والتضخم.

* تحسن أجواء الاستثمار حيث دخلت تركيا بين أكبر الدول جذبا للاستثمار الخارجي.

*أصبحت تركيا في المرتبة **16** في ترتيب الاقتصاديات على المستوى العالمي، **والسادسة** على مستوى الأوروبي وبذلك ضاقت الفجوة ولأول مرة بهذه النسبة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية.

*زيادة القدرة الشرائية للأتراك بشكل سريع.

*إثبات المنتجات التركية قدرتها على المنافسة من خلال جغرافيتها التي تتوسط القارات الثلاث,أوروبا وآسيا وإفريقيا,ومن خلال قوتها الاقتصادية التي تتعمق وتنفتح على العالم.

زيادة صادرات الدولة من **30 مليار** إلى **130 مليار** دولار خلال خمس سنوات الماضية وتنوع أسواق صادرتها والتي تعتمد أساسا على المنتجاتالصناعية،ويباع نصف الصادرات التركية في الأسواق الأوروبية الأكثر تطورا ويباع النصف الأخر إلى أكثر من **180** دولة من دول العالم الأخرى.

وفي ضوء الرؤية الجديدة التي تعرفها السياسة التركية وبحثها عن بدائل محتملة لعضويتها في الاتحاد الأوروبي في ظل الانقسام الموجود داخل الاتحاد نفسه حول هذه القضية و المتمثل في وجود اتجاهين رئيسين:

الإتجاه الأول: وفيه رأيين:

الأول: يرى بأن تركيا لن تنجح في أداء دورها كوسيط حضاري بين أوروبا والعالم الإسلامي إلا في إطار عودتها إلى هويتها المشرقية، وهذا الاحتمال يتعارض مع مبدأ عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

الثاني: يرى في حصول تركيا على عضوية في الاتحاد الأوروبي اكتسابها قوة كبيرة من الناحية السياسية الاقتصادية، وهي التي لن تتردد في توظيف هذه القوة لتحقيق مصالحها في المشرق العربي والعالم

الإسلامي عامة، وفي هذه الحالة لن تكسب أوروبا شيئا من انضمامها، بل ربما تخسر بعض المزايا التي تتمتع بها حاليا لصالح النفوذ التركي المتصاعد.[437]

الاتجاه الثـــاني: يرى في وجود تركيا ودورها متعدد الأبعاد الذي يمكن أن تقوم به فـــي منطقـــة شـــرق المتوسط خصوصا في العالم الإسلامي عامة.

فهذا الدور يعني لبعض الأطراف الأوروبيين واستيعاب تركيا في الاتحاد أملا في مساهمتها فـــي تـــذليل صعوبات التواصل الاقتصادي والتجاري مع العالم الإسلامي والمشرق العربي الأقرب نفسيا وحضـــاريا لتركيا والأبعد عن أوروبا بفعل رواسب إرثها الاستعمارية.

و على الرغم من وجود هذين الاتجاهين إلا أن أسباب الاختلاف الموجودة في الاتحاد بالنســـبة للقضـــية التركية ودورها الإقليمي،يرجع إلى ما هو **تاريخي**، بالرجوع إلى زمن القوة العثمانية وبلوغها أبواب فيينا ،ومنها ما هو **ديمغرافي** يثير المخاوف من الثقل السكاني التركي " حولي **75 مليون / ن** " وتأتي فـــي المرتبة الثانية بعد **ألمانيا 80** مليون / **ن** " ثم تأتي بعد تركيا كل من **فرنسا 60** م / **ن** " **وبريطانيا 58** م / **ن** "،ومن أسباب الرفض ما هو **ديني / ثقافي** مرتبط بالهوية الحضارية الإســـلامية والتـــي يـــرى الرافضون فيها عدو لا ينسجم مع الهوية التي تجمع أعضاء النادي الأوروبي .

ومنه فإن امتزاج عناصر القوة المادية لتركيا واختلافها في جوهر الهوية مع الطرف الأوروبي نتج عنـــه تصور لمصالح جديدة للطرفين، يحاول كل منهما استغلاله حيث نجد أن "طرفا ثالثا في الاتحاد الأوروبي يقدم حلا وسطا،مفاده ألا تمنح تركيا عضوية كاملة بل يتم منحها شراكة مميزة مع الاتحاد وتتزعم ألمانيا هذا الطرح، وبدعاوى مختلفة أساسا ترتكز على عدم تجانس تركيا "**دينيا وثقافيا**" مع باقي دول الاتحـــاد غير أن الطرف التركي الذي يرى بأن هذه الدولة أكثر تطورا وإصلاحا سياسيا واقتصاديا من بعض دول الاتحاد نفسه."[438]

ومنه فإن هذه القضية مرتبطة بعنصر المصالح الذي يربط الدول الأوروبية بالهوية الغربية للاتحاد فـــي مواجهتها لهوية يمكن أن تكون مهددا لها في حال انضمامها واكتسابها أدوارا إقليمية أوسع قـــد تتعـــدى النفوذ الأوروبي في منطقة المتوسط خصوصا.[439]

---

[437] إبراهيم البيومي غانم،مرجع سابق.

[438] نفس المرجع.

[439] Sylvia Tiryaki and. Mensur Akgün **Obstacles, Obsessions and Prospects of Turkey's EU Membership**,in : http://www.saopaulo2011.ipsa.org/paper/obstacles-obsessions-and-prospects-turkey-s-eu-membership

ومنه وفي ظل هذه الرؤية الجديدة و في إطار هذا الإصرار على استبعاد تركيا من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي،فإن النهج الجديد لتركيا من شأنه أن يغير من معايير المعادلة في التعامل مع الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي تشهد فيه منطقة المتوسط، التي تعتبر جزءا من خزان العالم من الطاقة نموا متزايد للأزمات والأخطار المحدقة بتدفق النفط،ومراهنة تركيا على قدراتها على مخاطبة العالم الإسلامي وتجديد خطابه وفكره الديني بحكم انتمائها إليه وخبرتها بمفرداته،وهو ما بات الغرب **– و بالذات الاتحاد الأوروبي–** يعي أهميته وخطورته في الوقت ذاته بالنسبة إليه، في ظل تنامي الجاليات الإسلامية في أوروبا،وعجزها حتى الآن في إيجاد صيغة مقبولة لمحاورتها والتعامل معها.[440]

وفي ظل نفس الاتجاه أي بتطوير بدائل محتملة عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كان التعامل مع الولايات المتحدة ورسم علاقات إستراتجية واسعة بين الطرفين كأساس لمركز تركيا ودورها المحوري في منطقة شرق المتوسط، فعند بداية التسعينيات وبالنظر إلى الأولويات في شرق البحر الأبيض المتوسط والمتمثل في "**حزب العمال الكردستاني**" وقضية "**الإرهاب**"،فضلا عن **النزاع بين اليونان وتركيا وقبرص**،كانت التصورات الأمنية التركية في منطقة المتوسط تفتقد إلى التماسك ولهذا اتجهت سياسة تركيا الأمنية في هذه المرحلة إلى شرق المتوسط بدلا من المتوسط ككل[441].

وعند نهاية الصراع بين المعسكرين كذلك والفترة التي تلت عملت على تركيا على قضية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كما لاحظنا من قبل، وكذلك كانت الأولويات الأمنية إلى حد كبير وفقا لجدول أعمال الأمن في المعسكر الغربي وحلف شمال الأطلسي, واقتصر نشاط تركيا في الشرق الأوسط على دعم الأنظمة المدعومة أصلا من الغرب،بينما في منطقة البحر المتوسط الشرقية فإن النزاع "**التركي–اليوناني**" حول القضية القبرصية يبقى دائما في إطار كونهما عضوان في حلف شمال الأطلسي و بالتالي عدم وجود إمكانية لتصعيد النزاع،فإن الأولوية الأمنية الأولى كانت القضية الكردية والحرب على الإرهاب، "لهذا نجد أن الولايات المتحدة و حلف شمال الأطلسي أحد البدائل المتاحة لتركيا وورقة ضغط في نفس الوقت على الاتحاد الأوروبي بخصوص الدور التركي في منطقة المتوسط والشرق الأوسط حيث يمكن إجمال عناصر النظرة الأمريكية لتركيا في النقاط التالية:[442]

---

[440] Özgür Ünal Eriş, Energy Security and Locating Turkey in Europe's Neighborhood,in

HTTP://WWW.SAOPAULO2011.IPSA.ORG/PAPER/ENERGY-SECURITY-AND-LOCATING-TURKEY-EUROPE-S-NEIGHBORHOOD

[441] Omar Serrano, **The EU, Its Member States and Turkey: A Close Interdependent Relation**, "Whatever happened to North-South?" IPSA-ECPR Joint Conference, hosted by the Brazilian Political Science Association of the University of Sao Paulo, 16.-19th February 2009.

[442] Eugene Kogan, T**urkish-American Strategic Partnership versus Turkish-Russian Partnership without Strategy**,in
www.iilp.at/index.php?download=150.pdf

* الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن مثل:**إسرائيل وسوريا** و **أرمينيا** و **أذربيجان** ودول **الشرق الأوسط كإيران والعراق** , ودورها المحوري كذلك في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم روسيا والهند .

* الموقع الاستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط.

* تركيا باعتبارها ممرا احتياطيا لإمدادات النفط والغاز من دول أسيا الوسطى لأوروبا عبر خط "**جيهان– باكو** " وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر **أوكرانيا** .

* "النظرة لتركيا باعتبارها نموذج لدولة ديمقراطية مسلمة لها تحالف مع الولايات المتحدة ما قد يحسن الصورة الأمريكية في المنطقة".[443]

* الاستفادة من العلاقات الإستراتجية لتركيا مع **إسرائيل** وكذلك **سوريا** من أجل تحقيق اختراق في العلاقة بين الطرفين .

* الاستفادة من الدور التركي في بعض النزاعات في الشرق الأوسط والتعامل مع إيران.

وفي هذا الإطار نجد تحرك تركيا كذلك عبر إستراتجية بحرية فعالة في منطقة المتوسط تقوم على:[444]

* الوقوف في وجه النفوذ اليوناني في بحر إيجة وجزيرة قبرص وتحويله لصالح تركيا .
* تأمين خطوط مواصلاتها البحرية بما يحقق مصالحها مع دول المنطقة.

*اشتراكها مع باقي دول حلف شمال الأطلسي في تحقيق الإستراتجية البحرية للحلف والمتمثلة في :

*منع الحرب ضمن دول الحلف – **الحضور والمراقبة** –الاشتراك في إدارة الأزمات.

*دعم العمليات البحرية والجوية – السيطرة البحرية – تطبيق القوة البحرية متعددة الجنسيات – الأمن المضاد ،" أمن رد الفعل ".

*تستثمر تركيا الأهمية الجيواستراتيجية لموقعها الجغرافي من خلال ارتباطها بحلف شمال الأطلسي وقيامها بعلاقات اقتصادية واسعة مع دول المنطقة،وخاصة مع الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق، والتي لا تملك شواطئ بحرية،مما جعل لإستراتجيتها في المتوسط أبعادا جديدة تهدف من خلالها إلى القيام بدور بحري إقليمي ليتم استثماره لمصلحتها،إلا أنها لا تخرج في الغالب عن السياسة

---

[443]خليل العناني، **تركيا والولايات المتحدة.. مصالح إستراتيجية متبادلة**،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E9B392C5-7147-4FBA-8766-99FEB14D1501.htm
[444]أحمد حلواني، مرجع سابق، ص265.

الأمريكية في المنطقة المتوسطية والحوض الشرقي خصوصا والتي أخذت في الحسبان ضعف الإستراتجية البحرية اليونانية بالحلف،وتوجه فرنسا إلى رسم سياسة مستقلة في المتوسط .

ومن خلال هذه الأبعاد المختلفة للتحرك التركي في منطقة المتوسط يمكن تحديد الأهداف العامة للدور التركي في منطقة المتوسط من خلال النقاط التالية:[445]

* أن تكون قوة اقتصادية كبرى في الشرق الأوسط و المتوسط الشرقي خصوصا.

*أن تكون أحد أضلاع المربع الإقليمي الذي يحقق الأمن والاستقرار والذي يضم إلى جانبها " **مصر** و **إيران وإسرائيل** ".

* أن تؤدي دورا فعالا في الربط بين المنطقة العربية والعالم الغربي بكونها جسرا بينهما وبحكم عضويتها في حلف شمال الأطلسي ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

* استعادة النفوذ الإمبراطوري في المنطقة العربية واستخدامه كورقة تفاوض مع الغرب خصوصا مع الجانب الأوروبي بوصفها بوابة العالم الإسلامي الديمقراطي .

* استغلال التوترات القائمة في منطقة شرق المتوسط لمصلحتها سواء من خلال الوساطة أو المزايدات على القضايا العربية عبر استنفار الروح العثمانية لكسب التأيد العربي .

* استغلال الموقع التركي المركزي في الإستراتجية الأمريكية وذلك للرقعة التي تنهض عليها تركيا و التي كانت و لا تزال قلب منطقة " **أوراسيا** " ومركز دائرتها .

* تبقى تركيا فاعل إقليمي كبير وذلك من خلال فصل روسيا عند البحر الأسود والوصول إلى مياه المتوسط.

نجحت تركيا في السنوات القليلة الماضية في الاستفادة من الطفرة الاقتصادية الكبيرة التي عرفتها، و تجاوز الصورة النمطية التي طبعت النظرة إليها منذ بداية القرن العشرين ومرورا بالحربين العالميتين،من دون أن تتخلى عن مكونات هويتها القومية والتاريخية لتبسط مزيدا من النفوذ وتكسب مزيد من الاحترام والتقدير لدورها الإقليمي في واحدة من أهم مناطق العالم بين الشرق الوسط ومنطقة المتوسط في المرحلة التي أعقبت **2001/09/11**،زادت من الحاجة الغربية والأمريكية خصوصا للدور التركي في ظل تعقد الأوضاع في الشرق الأوسط،حيث أصبحت القوى السياسية الكبرى تدرك تماما أهمية الاستفادة من وجود وجهين لتركيا،أحدهما شرقي والأخر أوروبي غربي، وهو الأمر الذي فرضته تركيا على هذه القوى، حيث ورغم القوة العسكرية الكبيرة التي تتمتع بها تركيا في المنطقة والعالم،إلا أنها لا تبحث عن تكريس أهميتها السياسية من خلال نفوذها العسكري، بل إنها تعمل على تكريس دورها ونفوذها على المستوى الدولي والإقليمي باعتبارها امتزاج للعناصر المادية للقوة ومنها الجوانب

---

[445] نفس المرجع. 266.

العسكرية، إضافة إلى ما تمثله تركيا من نموذج فريد في الربط بين عناصر هوياتية مختلفة بين الشرق والغرب،[446] والتي تشكل الهوية التركية التي تتحكم في مصالحها في المنطقة المتوسطية والعالم ككل وهو الأمر الذي دعم الدور التركي الإقليمي وطوره بشكل كبير حيث صرح أحد المسؤولين الأتراك بشكل علني بأن " **تركيا في طريقها إلى التحول من قوة محلية إلى قوة عالمية** " و أنها ساعية إلى تحقيق ذلك جديا وكذلك تحمل المسؤوليات السياسية والأخلاقية المترتبة على مواجهة التحديات الأمنية الجديدة المحلية والإقليمية والدولية.[447]

إذا فربط تركيا عناصر القوة المادية بعناصر الهوية التركية والتي تم تبنيها في إطار الحد من أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي:[448]

* ظهور الوجه السياسي الذي ينتمي إلى الهوية الإسلامية على السطح ،فالفترة التي تلت الأحداث **2001/09/11** تمثلت في فكر وسلوكيات صناع القرار في تركيا كلها تدل على التوجه للهوية الإسلامية حتى وإن لم يعلن عنها بشكل رسمي.

* الاعتراف بحقوق الأقليات وتلبية مطالبهم عبر الانفتاحات الديمقراطية وإزالة العوائق أمام حريات الأقليات بشكل كبير وفتح مقاربات أمنية موسعة في معالجة الأزمة الكردية والأرمينية .

* العمل على إحداث توازن في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة والغرب من جهة وعلاقاتها مع العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى.

لهذا فإن التغيرات التي يشهدها المجتمع التركي في الوقت الراهن تمثل حالة طبيعية في مسار تمثل هذا المجتمع لميراثه الثقافي والتاريخي، في إطار تعديل الهوية التركية خدمة للمصالح الإقليمية والدولية دون المساس بجوهر الهوية التي تعد أساس التحرك التركي، والذي يستند إلى العمق الاستراتيجي الذي يعتبر أن موقع تركيا وتاريخها يجعلانها مستعدة دوما للتحرك الايجابي في كافة الاتجاهات وخصوصا جوارها الجغرافي،للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها في إطار الخروج من حالة الانطواء والعزلة داخل " **هضبة الأناضول**" وتتصرف كدولة هامشية في منظومة المعسكر الغربي وحلف الأطلسي لهذا فإن الجوار الجغرافي

---

[446] هشام منور، **تركيا: دخول المنتدى العالمي من بوابة الدور الإقليمي**،في الموقع:
http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=8220

[447] TURKEY: A GLOBAL POWER IN THE MAKING?,IN :
HTTP://WWW.RISKWATCHDOG.COM/2010/07/29/TURKEY-A-GLOBAL-POWER-IN-THE-MAKING/

[448] محمد ثلجي،**تركيا وأزمة الهوية وانعكاساتها الداخلية والخارجية**،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/513836AE-92C0-4ADF-9A7D-0B176AB39A7C.htm

هو أساس الخروج من هذه المسألة، خصوصا بعد الاكتشاف أن تركيا تحملت أعباء كثيرة في سـبيل حفـظ الأمن الأطلسي والغربي،ولم تجن بالمقابل سوى حرمان الغرب من اقتسام فوائد التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي، لكن هذا التوجه التركي الذي يعمل حتى هذا اليوم على نقل تركيا من الدول العضو إلـى الـدول المركز في نظامها الإقليمي، من هذه الأبعاد والتحرك في إطار هوية تركية تعرف الدور الإقليمي لهذه القوة الصاعدة مع كل الأطراف الإقليميين والدوليين.[449]

[449] أحمد داود، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة :محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة :بشير نافع وبرهان كوروغلو،، الدوحة، قطر. مركز الجزيرة للدراسات، الطباعة :الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى:2010.ص430-440.

المطلب الرابع: الأبعاد الأمنية للسياسة المتوسطية الإسرائيلية

تسعى إسرائيل إلى تحقيق هدف تعتبره الأكثر أهمية في منطقة المتوسط والشرق الأوسط، من خلال محاولة الوصول إلى "**الأمن الإقليمي**" الذي يحافظ على وجود إسرائيل ومصالحها وذلك عبر بنائه من خلال مراحل عديدة،ولكن قبل التطرق إلى مفهوم بناء "**الأمن الإقليمي على مراحل**"،لابد من التعرف على مفهوم "**الأمن الإسرائيلي**"،حيث نجد أن :

مفاهيم الأمن الإسرائيلي تضم:[450]

* الاتجاه العسكري والاستراتيجي.

* الاتجاه الاقتصادي وتوفير الحد الأدنى من أسباب المعيشة الطبيعية، وهو أحد ضمانات الأمن الإسرائيلي.

*الاتجاه التكاملي للأمن الإسرائيلي، ويركز هذا الاتجاه على بناء القوة الشاملة والمتكاملة للدولة وتحقيق التوازن في العلاقات التبادلية بين الدول و المجتمع.

و ترتكز الإستراتيجية القومية لتنفيذ الأمن الإسرائيلي على ثلاثة عناصر محددة تتكامل مع بعضها البعض وهي :

* المصالح العليا للدولة و تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الداخلية والخارجية وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها القومية.

* تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

* تحديد التهديدات القائمة والمحتملة.

ومنه فقد تبلور مفهوم الأمن الإسرائيلي في الآتي:[451]

يتجاوز الأمن الإسرائيلي المسألة العسكرية إلى الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بما في ذلك العدالة الداخلية والتنمية والوحدة الوطنية، وهو مجموع سياسات تتخذ لضمان سلامة إقليم الدولة والدفاع عن مكتسباتها ،وبتعدد مفاهيم الأمن لديها حيث يرتكز جزء منها على الجانب الخارجي وجزء على الجانب الداخلي وجزء آخر يوازن بين الداخل والخارج وهو الأمر المطلوب تحقيقه، ويعتبر التعريف التالي هو أحد التعريفات الشاملة للأمن الإسرائيلي:

---

[450] محمد بسيوني،**مفاهيم الأمن الإسرائيلي**،في الموقع:
http://defense-arab.com/vb/showthread.php?s=1800bb2e24255107004f5742d786d695&t=28243

[451] SECURITY DEFINE AND ISRAEL SECURITY,IN :
HTTP://WWW.SKORNIK-SECURITY.COM/ISRAELSECURITY.HTML

"هو تلك العملية التي تعكس في مسيرتها دلالة مفهوم معقد، و التي تعني بالأساس قدرة الدولة – شعبا وحكومة – على تنمية قدراتها وإمكاناتها على كافة المستويات الداخلية و الخارجية، من خلال كافة الوسائل والسياسات ،كل هذا من أجل تطويق نواحي الضعف في الجسم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري للدولة، وتطوير نواحي القوة بفلسفة قومية شاملة، تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة."[452]

لذلك فإن "**الأمن**" هو هاجس "**إسرائيل**" اليومي، وتعتبر "**إسرائيل**" أنها تخاطب موضوع الأمن من موقف خطير ومتطور، وهي تواجه تهديدات أمنية كبيرة في ظل عيوب جيوبوليتكية منها:[453]

* عدد قليل من السكان حوالي **5,7** مليون يهودي وسط عدد كبير من العرب المسلمين .

* مساحة محدودة **27,9 ألف/كلم2** مع وجود حدود طويلة نسبيا.

* تمركز معظم السكان والبنية التحتية والمراكز الصناعية الحيوية في السهل الأعلى الضيق والذي يشار إليه "**بنقطة ضعف إسرائيل**".

* عدم وجود عمق استراتجي فهو ليس كافيا ويشير إلى المحدودية الجغرافية والزمنية التي تحد من قدراتها على استيعاب أي هجمة.

* إمكانيات اقتصادية تخضع للديون والنفقات العسكرية الكبيرة لبناء قوة منافسة على حساب الاقتصاد و الخدمات .

* الصراعات الداخلية المستمرة بين "**الأشكيناز**" و "**السفرديم**" وبين "**المتدينين**" و"**العلمانيين**".

* الخطر الديمغرافي والخلفيات التاريخية للحروب الإسرائيلية .

من خلال هذه النقاط ينهض التحدي الإسرائيلي على أساس الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يمثل أهم نزاع في منطقة المتوسط والشرق الأوسط لكثرة الفواعل المتدخلة في إدارته، وتشعب معطياته وأبعاده و اختلاف الرؤى والمصالح فيه، فإن **إسرائيل** ترى في الموقف العربي من هذا الصراع أنه قد يتغير في أي لحظة وذلك بفعل :[454]

- صعود القوى الدولية الكبرى .
- نوعية الزعامات العربية .
- الوضع الدولي الرافض لعزلة إسرائيل .

---

[452] Ibid.

[453]**نظرية الأمن الإسرائيلي**،في الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/sec01.doc_cvt.htm

[454]حسن أبحيص، **آفاق الأمن الإسرائيلي**،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/65D003A2-C784-4829-8699-D920F749C09A.htm

- الصراعات العربية العربية .
- فاعلية الاحتكار النووي في حسابات المكسب والخسارة .

و بالتالي فإن السياسة الأمنية الإسرائيلية في منطقة المتوسط تنهض على فكرة أن **إسرائيل** ورغم محدودية إمكانياتها الجيوبوليتكية فإنها لا تستطيع إلا من خلال توظيف سياستها الخارجية والدفاعية والإدارة الديناميكية الناجحة للصراع أن تحيد عناصر القوة العربية وبالتالي كسر الإرادة العربية وتطويعها للبحث في سبيل التعايش مع **إسرائيل.**

ومنه فإن هدف **إسرائيل** غايتها هو القومية،أي إقامة "**إسرائيل اليهودية الكبرى**" كقوة إقليمية لها هوية خاصة مرتبطة بالفكر اليهودي، و تختلف عن هويات الفواعل الأخرى، كمصدر للتميز والقوة وبناء عناصرها وفق الترتيب والتوفيق بين عناصر الهوية وعناصر القوة والربط بينها لتحقيق المصالح العليا للدولة والمرتبطة **بالأمن** عموما.

ومن خلال هذا الطرح يمكن التعرف على مفهوم "**بناء الأمن الإقليمي على مراحل**"، و الذي يعتبر عملية مهمة وضرورية لتحقيق أهداف السياسية المتوسطية الإسرائيلية خصوصا في الحوض الشرقي للمتوسط وذلك من خلال المراحل التالية **:**[455]

<u>المرحلة الأولى:</u>

إعلان مبدأ رفض العنف كوسيلة لحل المشاكل كمبدأ تطلقه كافة دول المنطقة، مع وضع تعريف واضح و صريح ومفهوم لحق "**الدفاع عن النفس**" ،هذا الإعلان يجب أن يرفض بكل وضوح كل الأعمال الإرهابية و أعمال العنف الموجهة ضد المدنين ،واعتبار أن كل دعم معنوي أو مادي أو لوجستي أو سياسي لأي من هذه الأعمال يعتبر انتهاكا لهدا الإعلان، عقب هذا الأخير يجب تثبيت مفهوم وأساليب الاتصال المباشر بين كافة الأطراف الموجودة في المنطقة،إن رفض أي طرف الانضمام إلى هذا الإعلان يجب أن يترتب عليه فرض عقوبات على هذا الفريق من قبل كافة الأطراف الموجودة في المنطقة.

<u>المرحلة الثانية :</u>

وهي مرحلة بناء الثقة، حيث تكون المفاهيم والأفكار التي طرحت خلال المرحلة الأولى قد تمت تجربتها وتثبيتها،خلال هذه المرحلة يجب تجميد قدرات كل الأطراف، لا يحق لأي طرف أو مجموعة من هذه الأطراف أن تسعى لامتلاك أي قدرات عسكرية جديدة، ولا يجب السماح لأي دولة بأن تستحوذ على المزيد من القدرات كشرط لانضمامها لهذا "**التفاهم الأمني**"،ويجب أن تشمل هذه المرحلة مفاوضات ثنائية وجماعية تشمل كافة الأطراف الموجودة في المنطقة.

---

455 Shmuel Bar**, Regional Security – an Israeli Perspective,** The article appeared in <u>the Palestine-Israel Journal's special issue</u>s on **"A Quest for Regional Security**", Vol. 11 No l, 2004.

المرحلة الثالثة:

نتائج اتفاقيات السلام الثنائية مع الجيران، وحل كافة التوترات الأمنية "**النزاعات الحدودية والمياه والقضايا الأخرى**" ويجب أن تكون المعايير المطلوبة لتقييم واستدامة عملية السلام قد تم وضعها في أحد هذه العلامات المطلوبة، ويجب أن يكون القبول والموافقة على العملية السلمية من كافة الكيانات الموجودة في المنطقة،والحد من سياسة التحدي ومواجهة العلاقات الناتجة عن هذه العملية السلمية، خاصة وأن بعض هذه العلامات قد تكون استمرار المعارضة للعملية السلمية المستندة إلى قواعد وأسس أيديولوجية أو دينية من قبل إحدى دول المنطقة أو من قبل بعض الأحزاب الموجودة في دولة سبق وأن وقعت على معاهدة السلام هذه،أي الاستقرار الداخلي داخل هذه الدول التي وقعت على معاهدة السلام .

المرحلة الرابعة :

التفاوض حول الحد من التسلح بين كافة دول منطقة الشرق الأوسط والمتوسط الشرقي خصوصا والتطبيق التدريجي لأي اتفاقية من هذا النوع ،إن جدوى هذا النظام قائمة على أن "**الأمن الإقليمي**" في المنطقة يقوم على فرضية أن "المصلحة المشتركة لكافة دول المنطقة هي في الاستقرار وفي إرادة العمل على منع النزاعات،لهذا على الجميع العمل على هذا الأساس ,ولكن طالما أن التصعيد استعمال والدعاية يبقيان أداة سياسية في يد بعض الأطراف الموجودة في المنطقة، فإن من المشكوك فيه أن تستطيع هذه الأطراف و ضع أو الاتفاق على أكثر الاتفاقات الأمنية تواضعا.[456]

وقد دعمت إسرائيل هذا المفهوم بإستراتجية بحرية تستند إلى عقيدتها العسكرية،وليس من الصعب على المتتبع لمسيرة بناء أسطولها وطرق استخدامه أن يستخلص أهم ملامح الفكر الإسرائيلي لإطار إستراتيجيتها البحرية في منطقة المتوسط والتي يمكن تلخيصها في :[457]

- الاعتماد على استمرار التعاون البحري الكامل مع الأسطول الأميركي لتأمين السيطرة المطلقة على شرقي المتوسط،خاصة بعد **2001** حيث قلص الأسطول التركي بشكل كبير حجم وجدية تطبيق مضمون اتفاقية التعاون العسكري الفني مع إسرائيل في المتوسط .
- تقوم البحرية الإسرائيلية بتحمل الدور القوي ضمن أطر حلف شمال الأطلسي للقيام بدور إقليمي فعال، و تنفرد عنه في أثبات الوجود الفعلي من "**باب المندب**" حتى "**اليونان**" و"**المغرب العربي**" وربما أبعد من ذلك .
- توجه إسرائيل اهتماما خاصا نحو جزيرة "**مالطا**" لما تتميز به من موقع استراتجي .

[456] ibid.

[457]أحمد حلواني،مرجع سابق،ص266.

- موقع إسرائيل في شرقي المتوسط يجعلها موضع اهتمام القوى العالمية لقدرتها على التأثير في مجريات و سير الأحداث و التطورات خصوصا في المنطقة العربية و لاسيما المشرق .
- تشابك المصالح السياسية والعقائدية بالمتوسط واتساع أبعاده يفرض على إسرائيل بحكم وجودها غير الطبيعي وغير المتجانس مع شعوب المنطقة امتلاك قوة بحرية فعالة خارج حدودها الجغرافية لفرض حضورها المصطنع وحماية استمرار احتلالها للضفة والجولان و باقي المناطق واستمرار معاهداتها الإقليمية التي تمنحها امتيازات خاصة.

-"الاعتماد على القوة الجوية عند التعامل مع الأساطيل العربية كونها " أي إسرائيل " تملك التفوق الجوي و تحرص على استمراره بعد أن أثبت فعاليته في الحروب السابقة".[458]

و من هنا يمكننا أن نحيط بمضمون "**الإستراتجية البحرية الإسرائيلية**" على أساس إحراز التفوق المحلي في المياه الإقليمية،مع القدرة على القيام بأعمال هجومية تجاه السواحل العربية,ومحاولة مد سيطرتها على محاور الاقتراب البعيدة لخطوط مواصلاتها البحرية،وذلك من خلال العمل على تطوير البحرية الإسرائيلية لتأمين التفوق النوعي في مجال الصواريخ و الحرب الالكترونية لتحقيق الأهداف الإستراتجية التالية:[459]

- تأمين المياه الإقليمية الإسرائيلية والدفاع عن القواعد والمواني الساحلية ضد أي أعمال هجومية من البحرية العربية.
- تأمين خطوط المواصلات البحرية من وإلى أوروبا بما في ذلك تركيا وجزر المتوسط .
- تهديد خطوط المواصلات البحرية العربية المشرقية والمغربية .
- القيام بأعمال هجومية ضد البحرية العربية على سواحل المتوسط العربي ككل .
- حرمان الأساطيل العربية من تنسيق التعاون فيما بينها ومنع أي عمل اتحادي عربي .

وتأسيسا على هذه الخطوات فإن **مفهوم الأمن** لدى القادة الإسرائيليين يتضح مما يلي:

مفهوم الأمن الإسرائيلي يتخطى التعريفات والحدود المتعارف عليها أو كما قال "**دافيد بن غوريون**": "**أمن دولة إسرائيل الصهيونية ليس قضية حماية الأرضي أو الحدود أو السيادة و أنما هي قضية**

[458] Merom, Gil,**Israel's national security and the myth of exceptionalism, Source:** Political Science Quarterly 114, no. 3 (Fall 1999): p. 409-434

[459]نفس المرجع، ص266-267.

البقاء على قيد الحياة من الناحية الفيزيائية ، أي أن أمن إسرائيل ليس مسألة حدود مهددة أو الخوف من سيطرة الأجنبي، وإنما هو مسألة تمتد لتشمل الكيان ذاته ". [460]

مفهوم الأمن الإسرائيلي ليس مفهوما جامدا بل هو مفهوم متحرك يواكب السياسة والمتغيرات الداخلية الإسرائيلية وكذلك البيئة الإقليمية والدولية،من هنا فإن هذا المفهوم يتبدل باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة .

← مفهوم الأمن الإسرائيلي لا يعني الدفاع عن أرض محددة، بل يتحقق على أساس ردعي يمنع بمعطياته نشوب حرب أخرى إلى أن تحين الظروف المناسبة لذلك.

← أمن إسرائيل مطلق لا يتحقق إلا من خلال سيطرة إسرائيلية على المنطقة ورفض مطلق لإمكانية أن يصاب الجيش بالهزيمة أو يتم تشويه "**صورة الردع الإسرائيلية**" وذلك لأن الهزيمة تعني إبادة قومية وشخصية.[461]

إن هذا الطرح لمفهوم الأمن عند القادة الإسرائيليين له جذور في الفكر الصهيوني، وعن سيطرة اللغة الأمنية على طريقة تفكير القيادات السياسية الإسرائيلية منذ حكم مؤسس الدولة " **بن غوريون** " والذي سار على نهجه قادة الحكومات الإسرائيلية لغاية اليوم.

وعلى الرغم من التحولات الجيوسياسية التي شهدها العالم والمنطقة المتوسطية خصوصا في شرقها والتي عززت من أمن إسرائيل وأتاحت لها الفرصة لحرية العمل السياسي وتمتين مكانتها في معادلة التوازن العسكري،إلا أن إسرائيل تعتمد على اتجاهين رئيسيين في خطط وجودها وسيطرتها على المبادرات الأمنية في منطقة المتوسط، وذلك عبر:[462]

* تفوقها العسكري في كل النواحي على الجانب العربي وكونها من أحد أكثر المواقع اللوجستية إفادة وتطويرا للقوات الأميركية في موقع استراتيجي بين المتوسط الشرقي والشرق الأوسط.

* الاعتماد على الولايات المتحدة في إبراز إسرائيل وإدخالها كطرف في كل المبادرات الأمنية بكل أبعادها في منطقة المتوسط،إن كانت من جانب الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي أو أي طرف آخر فالمهم هو تواجد إسرائيل كطرف فيها.

---

[460] وليد الخالدي،**الصهيونية**،في الموقع:
http://sera3.jeeran.com/arab/sohyoon.htm

[461] **Israel military doctrine**, in :
http://www.globalsecurity.org/wmd/world/israel/doctrine.htm

[462] آساف روميروسكي،**"التفوّق العسكري النوعي لإسرائيل"**،ترجمة، مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، تقارير رقم 956، 957 و958 المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي(JINSA) ، تل أبيب،2010 .

ومنه فإن إسرائيل وحسب نظرتها للأمن في منطقة المتوسط هي لا تخرج عن إطار النظرة العامة للأمن الإسرائيلي ،وعليه فإن كانت إسرائيل غير قادرة على حسم صراعها مع العرب عموما والفلسطينيين بشكل خاص بالوسائل العسكرية فإن أقصى ما تستطيعه هو توظيف تلك القوة للحفاظ على الوضع القائم بكل ما ينطوي من أفضليات ومكاسب سياسية وأمنية، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تراجع مكانة الولايات المتحدة في المنطقة التي باتت تشهد توترات واضطرابات أمنية ومزيدا من العداء للسياسات الأميركية، والتي تؤثر مباشرة على أمن إسرائيل واستقرارها.

لهذا فالنظرة الإسرائيلية للأمن تنطبق على "**أمن الهوية الإسرائيلية**" في مواجهة هويات مضادة ومتنافرة الأمر الذي يزيد من تعقيد هذه النظرة، وأن ربط أي من المبادرات الأمنية بوجود إسرائيل فيها يزيد من حدة هذه النظرة ،وبالتالي فإن الأمن في منطقة المتوسط يخضع في جانب كبير منه إلى العلاقات المتعدية لهذه العلاقة المرتبطة بالنظرة الإسرائيلية للأمن في المتوسط كجزء من نظرة عامة مبنية في الواقع الاجتماعي الإسرائيلي منذ تكوين هذا الكيان إلى الوقت الراهن، فإن الأمن في منطقة المتوسط مرهون في جزء وافر منه بحل صراع الهويات خصوصا في الحوض الشرقي، بين إسرائيل والدول العربية وما يشكل في معظمه أساسا غير داعم لأي مبادرة أمنية في منطقة المتوسط، ويعجل بفشلها أو تغير نمطها وأهدافها لتفقد في الأخير مضمونها الفعلي الذي أنشأت من أجله في ظل النظرة العدائية والتي تشكل **الفوضى الهوبزية** كما قال "**wendt**" في تصنيفه للفوضى وذلك بنظر كل طرف إلى الآخر على أنه عدو يجب القضاء عليه والحذر من سلوكاته، وهي من شأنها نظرة تؤسس وتبني واقعا مشلولا،لا يحقق مصالح كل أطراف المنطقة وللوصول إلى تحقيق الأمن فيها بشكل عام.

المـبحـث الثــالــث

عولمة الأمن والتحديات الأمنية المشتركة للفواعل في منطقة المتوسط

المطلب الأول: مشكلة المفاهيم والمدركات الأمنية في منطقة المتوسط

المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية للنزاعات المتوسطية على النظام الأمني في منطقة المتوسط

المطلب الثالث: الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط وإعادة هيكلتها

المطلب الأول: مشكلة المفاهيم و المدركات الأمنية في منطقة المتوسط

نعيش اليوم كما لاحظنا توسيعا لمفهوم الأمن بفعل العولمة بمختلف أبعادها،و يعد هذا من بين تحولات المشهد الأمني العالمي،أما التحول الأمني الآخر هو "**تحولات القوة**"،إن القوة لم تعد ترتبط بالعامل العسكري بل تتعداه إلى التكنولوجيا،التعليم،النمو الاقتصادي،الاتصالات،الاعتماد المتبادل،المعلومات خلق المفاهيم ونشرها،التحكم في الإعلام بكل أشكاله وهذا كله في ظل نظام يفتقر إلى سلطة عليا لفض النزاعات،يبقى العامل العسكري وسيلة فعالة لحماية الدول نفسها،لكنه لم يعد كافيا بسبب طبيعة التهديدات،فالقوة العالمية اليوم تؤسس وتبنى على مصادر هي من قبيل القوة اللينة،"الجذب الثقافي التحكم في المؤسسات الدولية،نشر معايير معينة ......كما تقوم على مصادر ملموسة القوة الصلبة أو العتادية ،وكما نلاحظ في عالم اليوم أن الولايات المتحدة هي الوحيدة تمتلك كل مصادر القوة بشقيها الملموس و غير ملموس.[463]

ومن هذه المفاهيم كذلك الأمن اللين،ويعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية مثل "**عدم الاستقرار**" و"**التطرف**" و" **الإرهاب**"و "**المخدرات**"و "**الهجرة غير الشرعية**" و"**الجريمة المنظمة**"، بينما يقصد بالأمن الصلب التهديدات المباشرة أي العسكرية.[464]

فإذا كانت القوة لم تعد على ما كانت عليه من قبل وأقل تحولية فإن العنصر الرئيسي في بنائها شهد الآخر تحولا معتبرا، حيث حلت المعرفة محل الملكية كمعيار للقوة وهناك انفصال "**نسبي**" بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية وهذا الانفصال ظاهرة حديثة في التاريخ، ففي الماضي القريب كانت الدول الأقوى عسكريا هي الأقوى اقتصاديا كذلك، بينما نلاحظ اليوم انفصالا بينها كما يظهر من خلال مثالي "**أمريكا**"**و**"**روسيا**" من جهة و"**اليابان**" **و**"**ألمانيا**" من جهة أخرى فهناك فك ترابط للقوة على المستوى الدولي، و منه فإن الانفصال بين القوة المادية والقوة الفكرية والاقتصادية أظهر عدم تحولية القوة أو عدم قابليتها للتحول وقد تجلى هذا بشكل واضح مع أحداث **2001/09/11** حيث أن القوة الأولى في العالم بترسانتها التقليدية وغير التقليدية لم تتمكن من حماية نفسها من تهديد "**بسيط**" من حيث التكنولوجيا المستخدمة .....ظاهرة عدم تحولية القوة تفاقمت بفعل الانتشار في مجال الأمن الذي سبب تآكل الحدود بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية والحدود بين الاقتصاد والأمن القومي محدثا نقلة كبيرة،"**تطور في دائرة أو مجال يؤثر بسرعة على الدوائر الأخرى**"،هذا الوضع يتطلب المزيد من التعاضد والديناميكية في تطوير الاقتصاد والأمن وفي سياسات حكومية أخرى.

[463]عبد النور بن عنتر، مرجع سابق،ص33-34.

[464]-* سليمان عبد الله حربي،مرجع سابق،ص17.

و بالتالي ففي زمن العولمة فإن تداعيات اللاأمن وأبعاده تشبه نظرية "**الدومينو**"،سقوط الأول ينجر عنه سقوط الثاني وهكذا، فبفضل العولمة فإن عمل الفاعلين والتحركات في منطقة ينتهي بأن يؤثر على مناطق أخرى، وهنا يمكننا أن نطرح إشكالية المفاهيم والمدركات الأمنية التي تخضع لنفس معايير العولمة في الانتشار والاعتناق والتطبيق، وهو بدوره ما يؤثر على مناطق ودول كما يؤثر على أنظمة أمنية في حال اعتناق أفكار ومفاهيم دون أخرى.[465]

و من المهم الحديث عن إشكالية المفاهيم والمدركات الأمنية في منطقة المتوسط "مجال دراستنا "، كونها تخضع للمعطيات المذكورة مسبقا أي فك الترابط على المستوى القوة للفواعل الجغرافيين في هذه المنطقة، والمقصود منهم "**الاتحاد الأوروبي و دول الجنوب المتوسط**"، **فالأول** عبارة عن قوة اقتصادية عالمية لكن غير مدعمة عسكريا و يجمع عناصر القوة المادية "**المؤسساتية خصوصا** "،أما **الثاني**:دول الضفة الجنوبية فهي تبقى مرتبطة و تابعة اقتصاديا للضفة الشمالية للمتوسط إضافة إلى ضعفها في مجال العناصر المادية للقوة وهو ما يجعلها منطقة تلقي واستقبال لكل عناصر القوة المادية والفكرية بشكل عام،وهنا يعتبر الواقع المادي والاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى والوظائف التي يعطيها له الفاعلون وكيفية إدراكها، فالإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير المشتركة تمنح الأشياء المادية معنى يساعد على تكوين واقع يمكن التحكم فيه غير أن الاعتراض والاختلاف في المدركات وبناء المفاهيم يؤثر سلبا على فهم الواقع و تكوينه، وعليه يمكن التأسيس لفهم منطلق آخر لبناء جملة الإدراكات المشوهة وعدم تطابقها في المنطقة المتوسطية، كونها تتلقى بشكل عام مجموع المفاهيم من القوة الأولى التي تتحكم في عناصر القوة المادية و الفكرية ،"**أي الولايات المتحدة**" و يكون تأثيرها أكبر على دول جنوب المتوسط كون الضفة الشمالية تشترك مع الولايات المتحدة في مصدر هذه المفاهيم المنطلقة أساسا من الفكر الغربي، وهي صادرة عن مراكز القوى الكبرى والمركبة داخل المؤسسات البحثية التي تعطي لها محتوى ومضامين تتفق ورؤاها الفكرية والفلسفية، منسجمة وموروثها التاريخي والثقافي،والذي لا ينفصل على تصوراتها ومقارباتها لمصالحها وأهدافها.

فمفهوم "**الإرهاب**" مثلا والذي تثار حوله العديد من الإشكاليات والتساؤلات، والتي تجعل منه مفهوما فضفاضا ومطاطيا قابلا للتشكيل وإعادة التشكيل غير أن نشر هذا المفهوم المتجدد يخضع لمعايير القوة الكبرى.[466]

---

[465] عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص34-35.

[466] محمد ناصر، مفهوم التحرر والإرهاب, وإشكالية تحديد مفهوم الإرهاب،في الموقع:
HTTP://PULPIT.ALWATANVOICE.COM/ARTICLES/2009/10/07/176273.HTML

إن غياب الإجماع حول علمية أي مفهوم ودقته يجعله عرضة للتوظيف السياسي والانتهازي، والتي تخدم طرف على حساب أطراف أخرى هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أي مفهوم له وظيفتان:[467]

1_ وظيفة ابستيمولوجية "معرفية ".

2_ وظيفة تحليلية "أداتية ".

فأما الوظيفة الأولى وهي التي عادة ما يحدث حولها اختلاف وتباين في وجهات النظر و ذلك راجع

لاختلاف المرجعيات الإيديولوجية "**فأي اختيار إبستيمولوجي يفرض اختيارا سياسيا** "،مما يجعل من مقولة موضوعية وحياد العلم محل مراجعة في العلوم الإنسانية.

أما الوظيفة التحليلية، فتتمثل في استخدام المفهوم كأداة للبحث العلمي وكوسيلة لدراسة وتقريب الظاهرة للفهم والإدراك، وبالتالي القدرة على تفسيرها ومحاولة التحكم فيها مما ينعكس إيجابيا على وضع الخطط والبرامج والتي تدخل في صميم مصلحة الإنسان.

و يمكن الاستشهاد هنا كما ذكرنا بمفهوم "**الإرهاب**" عند الطرف الأوروبي المرتبط أساسا "بالتصور الأمريكي كمدرك خاص ومرجعية أساسية في بناء السياسة الخارجية والتعامل مع الحلفاء الغربيين وغير الغربيين،"[468] فمثلا "**الإرهاب**" الذي كانت تعاني منه الجزائر ليس هو نفس "**الإرهاب**" الذي تنادي ضده "**أوروبا**" وحليفتها "**الولايات المتحدة**"، لأن التعامل مع معطيات هذا المفهوم في الواقع لا يؤسس إلى ربط عناصره بمفهوم موحد للاختلاف الموجود في "**هوية المهدد**" بهذه الظاهرة، فمعانات دولة متوسطية من "**الإرهاب**" لمدة تصل إلى **10** عشر سنوات كان لها مفهوم خاص يرتبط بالأوضاع الداخلية للدولة، أما عند تعرض أقوى دولة في العالم إلى خطر هذه الظاهرة فإن المفهوم يتطور ويأخذ الأبعاد والعناصر الموجودة التي كانت في الأصل أساس خلق هذا المفهوم، كونه في الأخير يدل على "**تهديد واقع أو منتظر ظرفي أو دائم لمجموعة محددة أو غير معينة من البشر داخل دولة أو عدة دول أوفي أنظمة إقليمية معينة**"،[469] ومن هذا المنطلق يخلق هذا الوضع نوعا من الريبة والشك في التعاطي مع هذه المفاهيم لدى الدول جنوب متوسطية وهو ما يؤثر على مدركاتها الأمنية و بالتالي كيفية التعامل والانخراط في المبادرات الأمنية.

---

[467] دعاس عميور صالح،مرجع سابق،ص71

[468] AMY ZALMAN ,DEFINITIONS OF TERRORISME, IN : HTTP://TERRORISM.ABOUT.COM/OD/WHATISTERRORIS1/SS/DEFINETERRORISM_5.HTM

[469] Charles.L.Ruby,**La définition du Terrorisme**,in : http://www.asap-spssi.org/pdf/asap019.pdf

و يمكن وضع جانب آخر من المدركات الأمنية التي يختلف فيها الأطراف في منطقة المتوسط وهي قضية "**الهجرة السرية**" أو "**غير الشرعية**" فإن الطرف الأوروبي يربط الظاهرة و مفهومها بمفهوم "**الأمن**" أي خلق علاقة بين الأمن و الهجرة أو مايعرف "**بالأمننة**"، وهنا نجد أبرز إشكاليات الدراسات الأمنية الاجتماعية في الغرب للعلاقة بين الهجرة والنظام الحضاري والأمن **فـ**"**بوزان**" **مثلا يرى** "**أنه من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية في العلاقة بين المركز "الغرب" والأطراف "الجنوب" و ذلك عبر مسألتي الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة إذ تعتبر الهجرة الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز، لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية**"[470] ،غير أن التعاطي الفعلي مع هذا المفهوم والظاهرة ككل لا يدل على هذا الاهتمام كون هذه الظاهرة تشكل وإلى حد بعيد مصدرا لليد العاملة التي لا تتطلب كلفة كبيرة في استغلالها على الرغم من كون هؤلاء المهاجرين هم غير شرعيين أصلا، غير أن المصلحة العليا للدولة تؤثر على هذا المفهوم ومعيار محاربة الهجرة غير الشرعية، أما من جانب دول جنوب المتوسط فإن إدراك مفهوم هذه الظاهرة يختلف كليا عن كونها تهديدا للطرف الأوروبي أو أن منشأها هو حالة من اللااستقرار الاجتماعي ونوع جديد من التفكير مدعوم بعناصر الندرة المادية للمجتمع والتي تبني هذه الظاهرة وتؤسس لمنطلاقاتها، ومنه فإن مفهوم الهجرة غير شرعية لدى دول الجنوب المتوسط لا يتطابق على المفهوم الأوروبي،بل نجده يرتبط بكيفية الحصول فقط على مساعدات وإمكانيات مادية لمواجهة هذه الظاهرة وتطوير وزيادة هذه الإمكانيات، كما تستعملها كما رأينا من قبل كورقة ضغط على الجانب الأوروبي، دون النظر بوجه الخصوص إلى مصدر هذه الظاهرة ومحاولة دراسة منشأها ومصدرها داخل البناء الاجتماعي لهذه الدول، وذلك بتأثير مباشر أو غير مباشر على المركز الذي يحدد مفهوم هذه الظاهرة.

وما يمكن الإشارة إليه كذلك وكمدرك أمني مبني على مفهوم مزدوج التعريف بين الأطراف المتوسطين، قضية "**الفدية**" ودفعها للجماعات المتعلقة بعمليات الاختطاف في دول جنوب المتوسط خصوصا **الجزائر وموريتانيا** و**المغرب**،فإن التعامل مع المفهوم في حد ذاته يعتبر مشكلة أمام إدراك قضية الاختطاف والقرصنة كمدرك أمني يهدد الأمن في هذه الدول ومنه فإن دفع الفدية للجماعات "**الإرهابية**" في نظر الدول الأوروبية مرتبط بالأمن الاجتماعي وحماية الأفراد كمرجعية أساسية للأمن الأوروبي وهدف أساسي يتطلب تحقيقه التعامل مع هذه الجماعات بطرق غير عسكرية،" أما الدول التي تقع فيها حوادث الاختطاف فهي ترى في هذه "**الفدية**" مصدرا لتمويل هذه الجماعات الإرهابية وبالتالي إعادة هيكلتها وتطويرها بالعتاد المادي والفكري، والتي تعتبر مصدر تهديد أساسي و مباشر للأمن في هذه الدول،ومن

[470]عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص32-32.

هذا المنطلق يظهر مفهوم مضاد و هو "**تجريم الفدية**" الذي تحاول الدول المعرضة لمثل هذه الحوادث أن تعممه في الفضاء المتوسطي،"[471] وهنا يتضح الاختلاف الواضح في إدراك المفهوم كمدرك أمني بين الشمال والجنوب وكيفية التعامل معه.

إن خطر نقل المفاهيم والتعريفات دون نقدها وتمحيصها والاشتراك في وضعها يعني قبولها والموافقة على مضامينها ومحتوياتها، وبالتالي تصبح وظيفتا المتلقين لهذه المفاهيم والتعريفات _ التعرف على المضامين المطروحة لهذه المفاهيم و محاولة الاستفادة منها قدر الإمكان،إما عن طريق تجميع عناصرها أو عن طريق الوصول إلى تعريف يجمع مختلف توجهاتها ومضامينها،[472]وعليه فإن الانخراط والانجرار وراء المفاهيم المستحدثة والمتجددة من دون وعي ودراسة شاملة يخلق نوعا من الالتباس حول قدرة دول الدول جنوب المتوسط على تقديم مقاربة أصيلة لأمنها، وكذلك مدى إدراكها لما يطرح علميا وأكاديميا، ومحاولة الاستفادة منه وبين ما يستبطن من أولويات ومصالح القوى الكبرى وبالتالي الوقوع في ما يمكن تسميته" **الوعي الأمني المزيف**"،وهذا يجعل من الدول الجنوب متوسطية في وضعية موظفين بالوكالة لدى هذه القوى بحيث تصبح تدافع عن أمنهم من حيث تعتقد أنها تدافع عن أمنها.

إن هذا الوضع يمكن إرجاعه إلى الفجوة الفكرية و غياب "**الثقافة الأمنية المشتركة**" بين الفواعل في منطقة المتوسط، فالفجوة الفكرية يقصد بها هنا التناقض الموجود بين التكديس المادي المتمثل في التجهيزات التي تتصور دول الجنوب أنها وفرتها لحماية أمنها والدفاع عن استقلالها وسيادتها،وبين التطور الفكري والعقلي والاستراتجي للأفراد في هذه الدول مهما كانت أوضاعهم ومستوياتهم والسبب في ذلك يعود بشكل كبير إلى طريقة المحاكاة أو التشبه بالقوى الكبرى كما قد يكون مرتبط بالنخب الحاكمة والتي في معظمها عسكرية المنشأ.

"إن الفجوة الفكرية هي انعكاس لواقع سياسي واجتماعي واقتصادي مرتبط بمراحل التحول التي تشهدها دول الضفة الجنوبية للمتوسط عبر مرحلتين في كون الفرد في هذه الدول في مرحلة معينة كان يعتمد على الدولة في كل صغيرة وكبيرة، في طريقة تفكيره وفي حياته وفي أمنه في مقابل أن يقوم بدور المواطن أو الفرد الاجتماعي،أما المرحلة الراهنة فقد خلقت شخصية مرتبطة بالاعتقاد بأن الدولة قد تخلت عنه ولم تعطه حقوقه، وهذا الواقع يترجم من خلال السلوكات الانتقامية بكل وسائلها، سواء إن امتازت

[471] جمال لعلامي، صناعة الإرهاب بأموال الفدية وإبرام الصفقات مع عصابات الإجرام،في الموقع: HTTP://WWW.DJAZAIRESS.COM/ECHOROUK/28211

[472] دعاس عميور صالح،مرجع سابق،ص71-72.

بالعنف والتدمير أو بوسائل أخرى غير تدميرية، بما يخلق نوع من عدم الثقة بين الدولة والأفراد، ويجعلها تعتقد أنه يعاقبها أو ينتقم منها بطريقته الخاصة،كما يرى هذا الفرد أن الدولة هي مصدر تهديد لأمنه،وهنا يتغير "**مفهوم التهديد الداخلي**" ويتطور والذي يجعل من الفرد مصدر خطر وتهديد سواء على ذاته أو على المجتمع أو الدولة،حيث يمكن أن يتخذ هذا الخطر العديد من الأشكال تتمثل في الجماعات الإرهابية وعصابات الإجرام والتهريب بمختلف أنواعه والعنف المجتمعي ...".[473]

إن اختلاف المدركات الأمنية واستخدام المفاهيم في منطقة المتوسط له عدة أبعاد داخلية وخارجية ،حيث نجد مصدرا خارجيا للمفاهيم مرتبط بالقوة الكبرى الحالية وهي الولايات المتحدة، وما يصدر عنها من مفاهيم أمنية متطورة ومتجددة وتصديرها إلى الحلفاء الأوروبيين، والذين بدورهم يصدرونها ويحاولون نقلها أو نقل جانب منها إلى دول الضفة الجنوبية للمتوسط لتتفاعل مع البناء الاجتماعي الخاص في هذه الدول، و الذي ينشأ أصلا مجموعة من المدركات الأمنية من شأنها تحييد وتشويه وعدم التمييز والجدية في التعامل مع هذه المفاهيم، وبالتالي تبقى دائما في محل تابع أو طرف للمركز الثاني "**أي الدول الأوروبية**" كون المركز الأساسي الأول هو الولايات المتحدة ومراكز البحث فيها.

وعلى هذا فإن خطر استعمال المفاهيم وعدم الاشتراك في وضعها وتأسيس منطلقاتها بين الفواعل في منطقة المتوسط، من شأنه أن يبقي جانبا كبيرا من عدم الاتصال الجدي والتعامل الحقيقي في إطار رسم ملامح بناء نظام أمني إقليمي في المتوسط تشارك فيه كل الفواعل، وهو الأمر الذي لابد أن تتداركه هذه الأخيرة في إطار توحيد المدركات الأمنية وتحديد مصادر التهديدات ومفاهيمها لزيادة القدرة على مواجهتها ومحاصرة انعكاساتها على أمن الفواعل في منطقة المتوسط .

---

[473] نفس المرجع،72-75.

المطلب الثاني:الانعكاسات الأمنية للنزاعات المتوسطية على النظام الأمني في منطقة المتوسط

إن الحديث عن منطقة إستراتجية مثل منطقة المتوسط يقودنا بالضرورة إلى تمحيص النظر في كل المسببات المرتبطة باللاأمن في هذه المنطقة، والتي لها انعكاسات مباشرة على الفواعل وكذا محاولات بناء نظام أمني متوسطي،تشارك فيه كل الأطراف وعلى هذا الأساس فإن منطقة المتوسط وبعد تعرفنا على بنية هذه المنطقة وأدوار الفواعل فيها سواء المرتبطين جغرافيا بالمنطقة أو بالمصالح الإستراتيجية منها،لابد من تحديد بعد آخر في محاولات فهم العلاقات الأمنية في هذه المنطقة، والذي يعتبر كذلك من أهم المرتكزات لفهم مسألة الأمن في المتوسط، ومنه، "**فإن النزاعات في المنطقة المتوسطية لها جذورها التاريخية والسياسية والاقتصادية والإستراتجية وحتى النزاعات المرتبطة بالبقاء، وهي في مجملها إن اجتمعت في فترة واحدة تشكل مصدر جمود في العلاقات بين الفواعل في منطقة المتوسط، لهذا يجب التنبيه إلى خطورة استمرار هذه النزاعات على الأمن في المتوسط والانعكاسات الأمنية الخطيرة التي تصيب في كل مرة محاولات ربط فواعل المنطقة في إطار نظرة شاملة للأمن**"[474] وتجعل من أهداف النزاع مرجعية لسلوكها في المنطقة المتوسطية،و بالتالي انخراطها في المبادرات الأمنية و المشاركة في بناء النظام الأمني المتوسطي .

و على العموم يمكن وضع إطار عام للنزاعات في منطقة المتوسط خصوصا بعد فترة **2001/09/11** و حصرها في النزاعات التالية :

* **النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.**
* **النزاع في الصحراء الغربية.**
* **القضية القبرصية.**

نحن هنا ليس بصدد سرد وقائع وأحداث تاريخية أو تحليل النزاعات في هذه المرحلة وإنما دراسة دور الفواعل في هذه النزاعات بكل توجهاتها أي الأطراف المباشرين وغير مباشرين، وكذا التوترات التي تسير هذه النزاعات ووضعها في إطار يمكن الوصول في النهاية إلى تحديد انعكاساتها الأمنية على بناء النظام الأمني في منطقة المتوسط، لهذا فإن النزاعات في منطقة المتوسط بشكل عام وهذه النزاعات على وجه الخصوص تخضع لجملة من المرتكزات والتي يمكن حصرها في النقاط التالية :

*تخضع هذه النزاعات في مجملها إلى مجموع القيم والمدركات للواقع الاجتماعي لكل دولة وبالتالي النظر إلى النزاع وتصورات الحل فيه.

---

[474] ANTONIO MARQUINA,**Conflict prevention in the framwork of the Euro-Mediterranean partnership:A european point of view**, Journal of international relations, June - August 1999 Volume IV - Number 2

*بناء إستراتجية وسياسة أي طرف في هذه النزاعات على أساس النظرة إلى الآخر والمرتبطة أساسا ببناء الهويات وتموضعها في البناء الاجتماعي للدولة .

*التفاعل الاجتماعي بين مختلف الجماعات يتأثر بصورة مباشرة بالنظر إلى الآخر وكيفية التعامل معه.

*مجمل هذه النزاعات تخضع لتدخلات خارجية لقوى ذات مصالح محددة بهويات مختلفة مرتبطة بدول أو منظمات.

*تؤثر بنية المتوسط على الفواعل فيها كونهم هم الذين انشؤوا معالمها وتفاعلاتها، مما نشأ عنها تقسيمات جيويوليتكية عديدة.

*هذه الاعتبارات لها ما يبررها، وذلك راجع إلى مدركات كل طرف في المنطقة وتصوراته لمصالحه فيها، و التي تخضع بالأساس إلى هويته و نظرته إلى الطرف الأخر.

*" البناء الجيوبوليتكي لمنطقة المتوسط يرجع إلى البناءات الاجتماعية للفواعل في المنطقة، والتي تحمل هويات مختلفة ومتعارضة و في بعض الأحيان متصادمة، وهو ما يعطي الشكل الحالي للمنطقة وما يزيد في صعوبة حل النزاعات فيها، إضافة إلى اختلاف المصالح الوطنية وكذلك حضور القوى العالمية في نشاطات إقليمية، وعليه فإن مجمل النزاعات في منطقة المتوسط تخضع لهذه الاعتبارات وإن كانت ليست بنفس الحدة، وهو يؤسس لواقع معقد يصعب فيه بناء مقاربات شاملة للأمن."[475]

فبالنظر إلى "**النزاع الفلسطيني الإسرائيلي**" ينظر إليه من عدة نقاط وجوانب،فالجانب الفلسطيني يرى في المجتمع الدولي والدول العربية منطلقا لتفاوضه مع إسرائيل، و ذلك في ظل الانقسامات الموجودة في البناء الاجتماعي الفلسطيني، والذي يزيد من تعقيد موقف هذا الطرف، حيث نجد داخله عدة اتجاهات ورؤى إلى نفس القضية وإلى نفس الآخر "إسرائيل"، أما من الجانب الإسرائيلي فاعتماده الأكبر على القوى الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص، هو أساس البقاء في صدارة الأجندة الدولية لحفظ الأمن الإسرائيلي،مع دعم البناء الاجتماعي ووجود هدف عام" وهو بناء هوية إسرائيلية صهيونية كبرى في المنطقة، كما تنظر إلى مجمل الدول العربية وليس فقط الطرف الفلسطيني كمهدد، فالجانب العربي يمثل بالنسبة لإسرائيل وحدة هوياتية بكل عناصرها المادية والمعنوية مما يزيد في تهديد الأمن الإسرائيلي"،[476] و كذا محاولات التسوية يبقي النظر إليها على وجه الخصوص بنظرة الريبة والشك .

و منه فإن اختلاف الرؤى من جانب الفواعل في هذا النزاع مرتبط بالخصوص بالنسبة لإسرائيل بدور ما يعرف "**الإسلام السياسي** "و الذي يرتبط تلقائيا **بــ"الإرهاب**" بالنسبة للفكر الإسرائيلي إضافة إلى

---

[475]حسن أبو طالب،**نحو سمة جيوبوليتيكية جديدة في المتوسط**،في الموقع:
http://www.eafra.org/index.php?option=com_content&view=article&id=59

[476] Barry Buzan , op.cit.p.46-47.

المدركات السلبية بين الأطراف المرتبطين بالنزاع و الأحكام المسبقة للفواعل الإقليميين والذين يلعبون أيضا دورا بارزا في إطار مخططات **الإدراج / الإقصاء** في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، "[477]
وعلى الرغم من هذه النظرة إلا أن الجانب العربي لم يضع إستراتيجية لبناء وحدة إقليمية أمنية خاصة به على العكس من إسرائيل التي جعلت نفسها قبلة لكل القوى العالمية لمساندتها في الصراع.

إن النظر إلى هذا النزاع بشكل دقيق يرجح وجود نوع من المعادلات الصفرية لكن المرتبطة بالهويات و تكوينها، ومنه فإن وجود الطرف الفلسطيني يعني وجود إقليم عربي معادي لإسرائيل،أي ما يرجح كذلك نهاية الطرف الإسرائيلي وعدم بناء هوية إسرائيلية كما كان يراها المؤسسون.

و على هذا الأساس فإن الفواعل المرتبطين بهذا النزاع يطورون المدركات والمفاهيم سواء كانت سلبية أو إيجابية عن "**الاَخر**" من خلال التفاعلات مع الآخرين المهتمين بذلك، فإن الخصائص السلبية والايجابية لتعريف "**الآخر**" تؤثر بشكل كبير على نوعية "**البناء الأمني**" الذي يتخذه كل طرف، ومن الطبيعي الافتراض بأن التفاعلات الاجتماعية يمكن أن تدمر كنتيجة لهذا الصراع وهذا الدمار يحدث عندما تكون التفاعلات بين الجماعات كمواجهات مختلفة في إطار هذا النزاع الحاد،وهو ما ساهم بشكل كبير في منع أو تعطيل مسارات ومخططات التسوية ولأن كل طرف كان قد بنى وأسس لكيفية النظر إلى الأخر في إطار مخططات **الإدماج / الإقصاء**، وإن كان النزاع الفلسطيني الإسرائيلي يؤثر بشكل أكبر على منطقة الشرق الأوسط، فإن آثار هذا الصدى تصل إلى كافة الأقاليم المجاورة وخصوصا منطقة المتوسط،[478] فإن نظرة الأطراف إلى "**النزاع**" وإلى "**الآخر**" تجعل من أي تسوية سلمية للنزاع أمر شديد الصعوبة، فهي تتطلب ارتباط إقليمي شامل بين الفواعل الإقليميين في ظل غياب مؤسسات إقليمية عامة للتعاطي مع هذه التطورات، فالتحالفات وأشكال التعاون بين الفواعل والأطراف في المنطقة تحدث عندما يشكلون ويعيدون تشكيل ذواتهم في منطقة النزاع، أين يكون التعاون المؤسساتي مثل "**الأمن الإقليمي**" أو "**نظام الأمن الإقليمي**" محدود جدا، ومن الأسباب كذلك وراء هذه الظاهرة هي مخططات الإدراج و الإقصاء المبنية بين الأطراف من خلال "**أمننة**" كل تحركات الطرف الآخر "**الذات أو الذوات الآخرين** " في كافة التفاعلات في المنطقة.

أما فيما يخص النزاع في الصحراء الغربية فهو يأخذ جزء آخر من المنطقة المتوسطية، ويرسم لتقسيم جيوبوليتيكي مختلف عن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، أي بانحصاره في منطقة المغرب العربي أو الحوض الغربي المتوسط، فمنذ بداية النزاع ساندت "**الجزائر**" حق الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في

[477] Ibid.
[478] Ibid.

تقرير مصيره واعترفت بـــ"**الجمهورية العربية الصحراوية**" ،بينما اعتبرت "**المغرب**" إقليم الصحراء الغربية جزءا من المغرب التاريخي، وبالتالي الحل الوحيد للنزاع هو رجوع الأرض إلى أصحابها أي بسط السيادة المغربية على الصحراء الغربية، ومن هنا فموقفهما يوجدان على طرفي نقيض.[479]

في نهاية الثمانينيات وافق "**المغرب**" و"**البوليساريو**" على الخطة الأممية لوقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء شعبي في الإقليم وقد دعمت "**الجزائر**" هذه الخطوة لكن بعد مرور حوالي أربعة عشرة عاما على دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ لم ينظم الاستفتاء جراء الخلافات الصحراوية حول القوائم الانتخابية وسعي "**المغرب**" لتمرير مشروع ما يسمى بـــ"**الحل الثالث**"أي منح الصحراء الغربية حكم ذاتي في إطار السيادة المغربية لتحقيق هدف المملكة، وهو ضم الصحراء الغربية لترابها، ومن المستحسن أن تكون تحت مباركة الأمم المتحدة، وبحكم تدويل النزاع وأهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة للقوى الكبرى فإن نزاع الصحراء الغربية لم يعد إقليميا مما جعل موقف القوى الكبرى مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأطراف المعنيين محليا بالنزاع.[480]

فبالنسبة "**للولايات المتحدة**"، فهي تحاول انتهاج سياسة "**متزنة**" حيال "**الجزائر**" و "**المغرب**"، ولا يعني هذا أن مواقفها إزاء بعض القضايا متزنة أيضا، لكن فيما يخص النزاع في الصحراء الغربية فإن موقفها قريب جدا من التصور المغربي للتسوية، وهنا تكمن نقطة الالتقاء الوحيدة بين السياستين الأميركية والفرنسية في المغرب العربي،فكل منهما يشجع الصحراوين على القبول بـــ"**حكم ذاتي موسع في إطار السيادة المغربية** "أي الحل الثالث، و تعتبران انتصارا صحراويا من شأنه أن يزعزع استقرار "**المغرب**"، وإن كانت هذه الاتجاهات تعارض في مجملها منظومة القيم والمعايير للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الذي تعتبر فرنسا عضوا فيه، وكذلك تتعارض مع الخطة الأممية للسلام، القاضية باستفتاء نزيه في الإقليم، لكن رغم انحيازها للمغرب في النزاع، فإن الولايات المتحدة تعتبر أنه يستحيل تسويته دون إشراك "**الجزائر**"، التي تجدد باستمرار رفضها لحل النزاع على المشروع المغربي.[481]

فالدول الكبرى تحث كل من "**الجزائر**" و"**المغرب**" على الدخول في حوار ثنائي مباشر، والذي يبدو في بادئ الأمر حرصا على تسوية سلمية للنزاع حتى لا يتحول إلى بؤرة تزعزع استقرار المغربي العربي،

---

[479]Yahia.H.Zoubir ,**Algerian-Moroccan relations and their impact on the Maghrebi Integration**,The Journal of Modern African Studies,London,vol.5,n°3,autumn2000,pp47-48.

[480]عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص83.

[481] Yahia.H.Zoubir,op.cit.pp.49-52.

وتسبب متاعب أمنية للقوى الكبرى، وما يزيد من تعقيد المواقف في النزاع هو الإصرار على إشراك "**الجزائر**" في النزاع ، وهو أمر يمكن ربطه بثلاثة عناصر:[482]

1 – إذا قبلت "**الجزائر**" بالحوار السياسي المباشر مع "**المغرب**" فيعني أنها تقر صراحة بأن النزاع في الصحراء الغربية هو حقا نزاع بينها وبين "**المغرب**"، وهذا ما يقوله هذا الأخير وتفنده "**الجزائر**" في كل مرة.

2 – الشروع في حوار ثنائي مباشر يعني سحب القضية الصحراوية من الأمم المتحدة، و بالتالي تغيير كل القرارات الأممية، و يسقط حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير واختزال النزاع في خلاف ثنائي.

3 –إسقاط كل الحجج الجزائرية بخصوص التمسك بالشرعية الأممية.

إن الرجوع إلى هذه المواقف يدل على أن تسوية سلمية للنزاع في الصحراء الغربية لا يزال بعيد المنال في ظل تمسك كل طرف بأقصى أهدافه وعدم وجود مجال للتنازل عن أهداف معينة، وبغض النظر عن هذه المواقف كذلك تبقى قضية الصحراء الغربية هاجسا أمنيا في منطقة المغرب العربي ومصدرا لتطوير المدركات السلبية حول **الذات والآخر**، مما يزيد في تعقيد وطول مدة النزاع و يجعل حل هذا الأخير مرهون بتدخل قوى أجنبية قد تقوض من أمن المنطقة ككل، وإن كانت في أغلبها تحاول الحفاظ على الوضع القائم بين "**المغرب**" و "**الجزائر**"، لذلك فإن النزاع في الصحراء الغربية هو نزاع في حوض غربي لمنطقة إستراتيجية بالنسبة للقوى الكبرى وهو يساعد على تمرير سياساتها وتحقيق مصالحها دون الرجوع إلى القيم والمعايير التي يتبناها، كون هوية هذه الأطراف تحدد المصالح وفق تعديل الهوية بما يتناسب و الوضع الذي يحقق أكبر قدر من المصالح، وهو الإطار الذي يبقى فيه هذا النزاع، مما يمكن وصفه بـــ"**شلل جزئي**" في الحوض الغربي للمتوسط وهو من الأسباب الرئيسية كذلك في عدم تحقيق و بناء إتحاد مغرب عربي فعال، "إضافة إلى وجود أسباب أخرى"، وكذلك تحقيق نظام أمني إقليمي يساعد على بناء النظام الأمني في منطقة المتوسط، فالنظرة إلى الذات وإلى الآخر كتهديد يقوض من التفاعلات التي تمهد لمثل هذه البناءات و يزيد من مغازي التسلح وليس انتهاج سياسة كسب الثقة والتقليل من السلاح، وبالتالي يبقى النظام الأمني في المنطقة المتوسطية مرتبطا بشكل كبير خصوصا في الحوض الغربي بحل قضية الصحراء الغربية بطريقة تجعل من الأطراف يشكلون واقعا من التفاعلات الاجتماعية تشارك في بناء نظام أمني شامل في المنطقة.

---

[482]عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص84–85.

أما فيما يخص "**القضية القبرصية**" و على الرغم من التاريخ الدموي لهذا النزاع منذ إعلان استقلال قبرص سنة "**1960**[483]" إلا أن انخراط طرفي النزاع في جملة من المؤسسات الأمنية والاقتصادية والسياسية، يقلل من حدة هذا النزاع و تسيطر على أبعاده، فكل من "**تركيا**" و"**اليونان**" أعضاء في حلف شمال الأطلسي وكذلك بالنسبة لليونان و قبرص كأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي يجعل الدخول في نزاع مسلح بين الأطراف أمر مستبعد إن لم يكن مستحيل، في إطار "**معاهدة الأمن الجماعي**" التي تربط الأطراف في الحلف وكذا منظومة القيم التي تشترك فيها هذه الفواعل بعدم التحارب بين الديمقراطيات.

لكن وعلى الرغم من هذا الحاجز القيمي والمادي لعدم قيام نزاع مسلح في الضفة الشمالية للمتوسط إلا أن عدم الوصول إلى حل لهذه القضية، يجعل من سلوك الأطراف المعنيين يأخذ منحى غير المنحى في حال وجود مخرج لهذا النزاع، وهو بتمسك كل طرف بأهدافه وذلك يؤثر بشكل كبير على العلاقات بين الأطراف وانخراطهم في تفاعلات إقليمية مشتركة، حيث تعتبر هذه الورقة كأداة ضغط بالنسبة لتركيا والاتحاد الأوروبي على حد السواء في قضية انضمام "**تركيا**" إلى الاتحاد الأوروبي،كون هذا الأخير يطالب تركيا بالالتزام بالمعايير الأوروبية و منها عدم التدخل و استعمال القوة، كما تعمل "**تركيا**" على هذا الأساس، كونها تتحكم في جانب من الاستقرار الأوروبي، وعليه فإن حوار الهويات المختلفة بين الاتحاد الأوروبي **و**"**تركيا**" يلقى بظلاله على هذا النزاع، غير أن ارتباط كل من هذه الذوات في هوية أكبر هي "**الهوية الأطلسية**"، يقلل من تأزم الوضع الأمني في المنطقة، ويجعل التحكم في انعكاساته أمر مقبول ووارد جدا على الرغم من صعوبة التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف.

و في خلاصة القول حول الانعكاسات الأمنية للنزاعات في منطقة المتوسط، فإن هذه الأخيرة تجعل من منطقة المتوسط مقسمة إلى تقسيم جديد وهو تقسيم خاص بالنزاعات،قسم غربي ،و قسم شرقي ، وقسم شمالي، أي وجود "**ثلاثة أمونات**" تحقق أمن الأطراف في كل قسم، وهو ما قد يتعارض مع بناء النظام الأمني في منطقة المتوسط،فالتفاعلات الاجتماعية بين "**الذوات**" و "**الآخرين**" هي التي أدت إلى بناء هذا الواقع الأمني المنقسم، كونها تخضع لجملة من الهويات المتعارضة والتي تحدد مجموع الأهداف والمصالح ،التي قد تكون في جزء منها مهددات لذوات آخرين، وبالتالي فإن بناء نظام أمني و بناء هندسة أمنية شاملة في المتوسط لن يتحقق في جزء كبير منه إلا عبر مسارات متعددة الأطراف تشمل كل الذوات الفاعلين، وذلك لبناء "**هوية إستراتيجية متوسطية شاملة**" تعترف بطبيعة وجود خصوصيات كل الأقاليم

[483] Huner Tuncer, "**THE CYPRUS ISSUE: RECENT DEVELOPMENTS**", in : www.sam.gov.tr/perceptions/Volume7/.../Perception_HunerTuncer.pdf

والأطراف بهدف الوصول إلى معنى الأمن المتوسطي، وليس أمون المتوسط المرتبطة بكل فاعل أو مجموع فواعل يحملون هويات متناقضة أو متصادمة في مجملها.

المطلب الثالث:الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط و إعادة هيكلتها

إن ما يميز الواقع الأمني في منطقة المتوسط هو تعدد المبادرات الأمنية، سواء الأوروبية أو الأطلسية والتي أطلقت باتجاه دول جنوب المتوسط،والتي يحتل **الإرهاب** و**انتشار أسلحة الدمار الشامل** الأولوية في التهديدات الراهنة للأمن العالمي، بعد أن أوجدت أحداث 2001/09/11، حوادث وأشكالا جديدة للاعتداءات والتهديدات المرتبطة أصلا بالمنطقة المتوسطية أو ما يعرف **بالتهديدات الأمنية الجديدة**، والتي لا تستثني أي طرف في انعكاساتها الأمنية، وعلى هذا الأساس فإن التعامل مع هذا الواقع بالنسبة للمبادرات الأمنية يرتكز على ثلاثة أعمدة للتصورات الأمنية الجديدة:[484]

- التعامل مع المخاطر في منابعها قبل أن تصل إلى عتبات الدول.
- الحاجة إلى تطوير قدرات جديدة.
- التعاون القوي بين الدول و الكيانات الدولية.

و لهذا يجب علينا فهم هذا السلوك و التركيز الاستراتيجي جنوب المتوسط، و الذي دفع أوروبا والحلف الأطلسي إلى الاهتمام بالضفة الجنوبية بالحوار والشراكة بدل خطاب التهديد، فهناك عدة اعتبارات رئيسية لفهم هذه الحوارات:[485]

*بعد نهاية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي الذي طبعه تمركز عسكري أورو_أطلسي في المتوسط، والأولوية لشرق أوروبا على حساب الجنوب، رأت أوروبا والأطلسي بضرورة أخذ مبادرات باتجاه المتوسط لأن أمن جناحها الجنوبي يتوقف عليه.

*ازدواجية دور عملية السلام العربية الإسرائيلية، فهي سبب وهدف في نفس الوقت بالنسبة للمبادرات المتوسطية، سبب انطلاقها جعل من الممكن الشروع أو على الأقل التفكير والتشاور حول ترتيبات أمنية إقليمية وهدف القوى الغربية إطلاق مبادرات نحو المنطقة كوسيلة فعالة ومكملة لعملية السلام والتطبيع العربي الإسرائيلي.

---

[484]محمد حسون،**"إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد24-العدد الأول،ص497-498.

[485]عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص157.

*الإحساس المتزايد لدى الغربيين بأهمية الترابط الوثيق بين أمن أوروبا وأمن المتوسط، بعد تأمينها للجبهة الشرقية، توجبت العناية بالجناح الجنوبي وكذلك طمأنة البلدان المتوسطية والتأكيد على أن التمركز في المنطقة ليس على حساب أمنها.

و عليه فإن المبادرات الأمنية الأوروبية والأطلسية مثل:

- **حوار إتحاد أوروبا الغربية مع الدول المتوسطية.**
- **الشراكة من أجل التعاون المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.**
- **الحوار الأطلسي _المتوسطي.**
- **المشاريع الاقتصادية ذات الأبعاد الأمنية، (مشروع برشلونة، السياسة الأوروبية للجوار،الاتحاد من أجل المتوسط.**

كل هذه المبادرات التي أطلقت باتجاه دول جنوب المتوسط تتميز بنوع من تقسيم العمل، بل وحتى التنافس ،[486]ففي المجال الاقتصادي شرع الاتحاد الأوروبي في مشروع الشراكة الأورومتوسطية من خلال مسار برشلونة، في المجال الأمني بدأ الأوروبيون حوارا أمنيا عبر "**إتحاد أوروبا الغربية**" مع البلدان المتوسطية، حيث تصر كل مبادرة على أنها تكملة لغيرها، فمنذ "**مشروع برشلونة**" والندوات الأورومتوسطية تؤكد على أن المبادرات الإقليمية المتوسطية متكاملة وترمي كلها إلى تحقيق الاستقرار و السلام، وأن المسارات المتتالية تكمل بعضها ولا ينفي بعضها بعض، وإنما ليساهم في إنجاحها ويعمل من أجل تعاضدها.[487]

من الواضح أن كل فاعل يسعى لإنجاح مبادرته ولو اقتضى الأمر تداخلا في الصلاحيات وازدواجية العمل، فمن الصعب تفادي هذه الازدواجية كون كل هذه الحوارات الأمنية الأوروبية الأطلسية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع دول المتوسط و الشق الأمني لعملية برشلونة والشق الأمني لعملية السلام في الشرق الأوسط كلها تناقش مسائل أمنية.

فيما يخص الحوار الأطلسي المتوسطي فهو جزء لا يتجزأ من هذه المقاربات التعاونية للحلف، غير أن أهميته الإستراتجية أقل بكثير من أهمية الركائز الأخرى مثل مجلس الشراكة الأوروأطلسية

---

[486]نفس المرجع،ص158

[487].Richard Youngs,**European Approaches to Security in The Mediterranean**, Middle East Journal, vol.57,n°3,2003,p417.

،والشراكة من أجل السلام ،"**العلاقة الخاصة مع روسيا** " –اتفاق بين الحلف و روسيا – ميثاق الشراكة بين الحلف أوكرانيا.[488]

فالمناقشات حول دور الحلف في الترتيبات الأمنية الجديدة في الحوض البحر المتوسط و شمال إفريقيا تكشف عن حوار متصل بين **NATO** و بعض الدول في المنطقة.

حيث يشير مسؤولوا الحلف إلى تأثير "**عامل البترول**" على تطور علاقات الناتو بدول البحر المتوسط، حيث أن **300** ناقلة تجوب البحر المتوسط يوميا تخضع لمراقبة قوات الحلف بالإضافة إلى حماية أنابيب نقل النفط التي تربط شمال إفريقيا ودول شمال المتوسط وكذلك كون المنطقة العربية ستترك أثرا أمنيا على دول التحالف الغربي لسنوات مقبلة.

كما يركز الحوار الذي أطلق عام **1994**،كإطار للحوار الأمني والتعاون في مواجهة التهديدات المتجددة التي تهدد الأمن في المتوسط، في إطار الرؤية الأصيلة للفكر الغربي، بربط أمن أوروبا بأمن المتوسط فالحوار الذي تشارك فيه سبع دول متوسطية غير أعضاء في الحلف هي: **مصر** و**المغرب** و **تونس** و**إسرائيل** و**موريتانيا** و**الأردن 1995**، والجزائر **2000**،[489] يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف يلخصها الحلف في :[490]

*المساهمة في الأمن و الاستقرار الإقليميين.

*تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل.

*تبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الحوار حول الحلف.

كما يرتكز الحوار على أربعة مبادئ أساسية:[491]

*الحوار عملية اختيارية من حيث المشاركة فيه أو من حيث مضمونه حيث يتسم بالمرونة.

---

[488]اتفاقية الشراكة بين الحلف الاطلسي وبلدان جنوب المتوسط،في الموقع: HTTP://WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW.ART.ASP?AID=92075

[489] Thanos P. Dokos **NATO' S Meditrranean dialogue:Prospects and policy recommandations,**in **:** www.nato.int/docu/conf/2003/c030117c.pdf

[490]**مسلم بابا عربي، علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي "الأبعاد والرهانات"**،عن أشغال الملتقى الدولي،حول الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وافاق،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسنطينة،2008.

[491]نفس المرجع.

*آلية الحوار ثنائية بين الناتو من جهة ودولة واحدة من جهة أخرى (**NATO+1**)، كما يتضمن الحوار بعد ثاني متعدد الأطراف من خلال الاجتماعات التي تضم الناتو والدول المتوسطية السبعة (**NATO +7**).

*يعتمد الحلف مبدأ المساواة بين دول الحوار فيما يخص نشاطات التعاون والمشاركة في الاجتماعات والنقاشات، حيث تتمتع الدول المشاركة في الحوار في إطار سياسة عدم التمييز وبالحرية في اختيار مدى مشاركتها فيه، وحجم تلك المشاركة وفق مفهوم "**التفاضل الذاتي**" من خلال تأسيس برامج التعاون الفردية.

*مبادرة الحلف تأتي من منظور متكامل مع المبادرات الإقليمية الأخرى، مثل مسار برشلونة ومبادرة البحر المتوسط التي أطلقتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الحوار الأطلسي المتوسطي يتضمن أساسا أبعادا عسكرية وأمنية متعلقة بمهام حفظ السلام والوقاية من النزاعات والتنسيق المعلوماتي والاستخباراتي ،وأبعاد ميدانية تتمثل في التمارين والتدريبات العسكرية مع دول الحوار،وأبعاد دبلوماسية تعكس طبيعة المهام الجديدة للحلف.

أما فيما يخص البعد السياسي للحوارات تعتبر مجموعة التعاون المتوسطي التي تم تأسيسها في قمة مدريد **1997** الإطار المتوسطي لعقد الاجتماعات على المستوى المستشارين السياسيين، من أجل تطوير الحوار وتعزيزه،حيث يتم عقد اجتماعات التشاور السياسي التي تأخذ طابع **NATO+1** بصورة منتظمة على المستويين الدبلوماسي والعملي كما تأخذ هذه الاجتماعات طابع **NATO+7** مثل اجتماعات مجلس شمالي الأطلسي التي تعقد بشكل منتظم.[492]

لكن وعلى الرغم من هذه الجهود في الحوار الأطلسي المتوسطي المفتوح بين الحلف والدول السبعة، إلا أن جميع اللقاءات تعد في مراحلها الأولى، فلا يزال الطرفان في مرحلة بناء الثقة، وكذلك كون الحوار تعكسه أسس ثابتة بقناعته أن الأمن في أوروبا مرتبط بشكل وثيق بالأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، و هو جزء لا يتجزأ من سياسة الحلف في تحقيق البنية الأمنية، خاصة وأن الهدف الرئيسي للحوار هو تحقيق أمن و استقرار المنطقة وتحقيق المزيد من التفاهم المشترك، وإبعاد أي سوء تفاهم حول طموحات الحلف.[493]

[492]نفس المرجع.
[493]عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص170.

إن الملاحظة الدقيقة لعمل الحلف على هذا الحوار تؤكد على عمل الحلف على تحقيق أهداف عسكرية مرتبطة خصوصا بدول الحلف، مثل ما جاءت به قمة "**براغ**" في تعزيز الحوار المتوسطي الأطلسي:[494]

- التحكم الديمقراطي في القوات المسلحة.

- إصلاح الدفاع واحتراف الجيوش.

- مسألة تعزيز عمل وتحرك قوات من دول الحوار مع القوات الأطلسية في عمليات يقودها الحلف.

***قمة اسطنبول ورفع الحوار إلى شراكة:**[495]

قرر الحلفاء في قمة اسطنبول التي لم تتم فيها دعوة دول الحوار إلى هذه القمة، نظرا لــ:

–الخلافات بين الحلفاء حول احتلال العراق.

– عدم استعدادهم – مع بعض دول الحوار– لتزكية مشروع الشرق الأوسط الكبير.

قرر الحلف في هذه القمة تعزيز الحوار،حيث تبنى وثيقة بعنوان "**أجندة أكثر طموحا وتوسيعا للحوار المتوسطي**" ، ورد فيها أن الحلفاء قرروا " **رفع الحوار إلى شراكة حقيقية** "،قصد المساهمة في الأمن الإقليمي والاستقرار وتكملة الجهود الدولية على أن يتم الاتفاق مع الدول المتوسطية الشريكة على أساس كل دول على حدة، وينطوي هذا القرار على:

- تعزيز الحوار السياسي الموجود أصلا.

- تحقيق التحرك العملياتي المتبادل.

- المساهمة في مكافحة الإرهاب.

- التأكيد على المبادئ الأساسية المرتبطة بتعزيز الحوار.

[494] **Prague Summit** 21/22 November 2002,in :
http://www.nato.int/docu/comm/2002/0211-prague/index.htm
[495] **Istanbul Summit** 28/29 June2004,in :
http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/home.htm

- صيغة العلاقة ذات الاستفادة المتبادلة، منها إمكانية التمايز الذاتي، لكن مع الحفاظ على وحدة الحوار وعدم التمييز.

- ضمان التكامل مع مبادرة "**اسطنبول**" والجهود الدولية ولاسيما جهود الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن و التعاون في أوروبا ومجموعة الثمانية.

- إمكانية توسيع الحوار لدول متوسطية أخرى مهتمة على أساس كل حالة على حدة.

على الرغم من هذه التطورات إلا أن الجديد في "**قمة اسطنبول**" لم يخص الحوار المتوسطي، بل كان انطلاق مبادرة باتجاه بلدان الشرق الأوسط " **منطقة حيوية للولايات المتحدة** "، وهي عبارة عن شراكة أمنية يعرضها الحلف على بلدان شرق أوسطية معينة، وتخص نشاطات معينة في العمليات الأمنية لمواجهات التهديدات الأمنية الجديدة، في مقدمتها الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.[496]

- دول الجنوب المتوسط و الحوارات الأمنية:

البناء الاجتماعي للأنظمة جنوب متوسطية "**دول عربية** "هو بناء هش عموما ويتناقض في مجمله مع المعايير والقيم الأوروبية والأطلسية، التي دائما ما نجد أن أوروبا والحلف يسعيان إلى نشرها في هذه الدول غير أن التعامل العربي مع هذه القضية يبقى محل تساؤل، فالترحيب بالتعاون الأمني مع أوروبا والأطلسي تحكمه اعتبارات سياسية أخرى، ذلك أن الدول العربية "**المتوسطية** "ترى في قنوات الاتصال هذه وسيلة لمحاولة "**إسكات**"مناداة أوروبا بضرورة الإصلاح الديمقراطي، كما تسعى للمساومة على بعض القضايا **:محاربة الهجرة** و**التعاون الأمني** مقابل شطب "**المطالب الديمقراطية**" أوالاستبعاد من النقاشات.

وقد تطورت هذه الفكرة أساسا بعد أحداث**11/ 2001/09**، خاصة وأن الحاجة الأوروبية والأطلسية للتعاون مع الأنظمة العربية في مجال مكافحة الإرهاب يضعف من موقفها الضاغط عليها في مواجهة أوروبا، ومنه فالمطلب الديمقراطي الأوروبي والأطلسي عوض بالمطلب الأمني "**الإرهاب والهجرة** " وهو الأمر الذي يتطلب فهم إشكالية نقل المعايير من الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية، والتي تعتبر عملية ازدواجية وإقصائية لبعض المعايير في إطار الحصول على

[496]عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص175-176.

مكاسب خاصة أو التحكم في مجالات أمنية معينة، وهو ما يقوض الجدية في التعامل بين أطراف الحوارات الأمنية في المتوسط.[497]

أحداث **2001/09/11** دعمت الأنظمة جنوب متوسطية من حيث تحييدها الضغوطات الغربية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، ولو لفترة، حيث أصبحت شرعية الأنظمة العربية تستمد من جديد من الخارج على أساس العلاقة مع الغرب "**كل نظام يعامل على أساس مدى انخراطه في التحالف الدولي ضد الإرهاب**"، غير أن الواقع الاجتماعي يقول بأن بناء النظام السياسي على أساس معايير وقيم وأفكار مشتركة بين الأفراد والنظام كركائز محلية قوية وصحيحة تجعل من هذا النظام يتمتع بشعبية وشرعية داخلية وهي التي تشكل هذا الأخير،تعتبر خير واق ضد التهديدات الأجنبية، ومنه فإن عدم وجود هذه المعايير و بمجرد توقف آلة القمع في هذه الأنظمة عن العمل يسقط النظام مباشرة وهو ما يعتبر أكبر تهديد لأمن هذه الدول والمنطقة ككل.[498]

هذا الأمر منطبق كذلك على الطرف الآخر من الحوار، فالغرب بصفة عامة يضغط بشكل كبير على الدول المتوسطية لتبني اقتصاد السوق وتحرير تجارتها،غير أن الضغوط في الجانب السياسي تبقى ضعيفة،أي أنه لا يدفع نحو الانفتاح السياسي ،بل أن الدول الغربية دعمت وتدعم أنظمة لا علاقة لها بالممارسات الديمقراطية، بينما تشن حملات ضد أنظمة أخرى باسم الديمقراطية هي أكثر انفتاحا من الأنظمة المدعمة، لهذا فالقضية هنا تغلب المصلحة المرتبطة بالهوية الغربية التي تنشأ من خلال بنائها التاريخي حول اللبرالية والرأسمالية، والتي تغلبها على المعايير والقيم في تعاملها مع ذوات خارج البناء الغربي، لكن ليس هذا فقط هو سبب تراجع الانخراط و التطور في الحوارات الأمنية أي عدم تحميل الغرب كل أخطاء الدول العربية "**المتوسطية**" ومنه :[499]

- لو تدمقرط العالم العربي ككل،فإن النزاعات البينية ستجد حلا سلميا،ويفقد قسم كبير من التسلح مبرره.
- هذا التحول يعني كذلك أنه بإمكان العالم العربي تشكيل بنية إقليمية مندمجة اقتصاديا وحتى أمنيا.
- في مثل هذا المشهد يفترض أن يجد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تسوية عملية عادلة ونهائية "أي ما يثير الانتباه إلى اتحاد عربي على نمط الاتحاد الأوروبي".

---

[497] علي محمد رجب، **التحول في استراتيجيات حلف الناتو**،في الموقع:
http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=181067

[498] عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص160.
[499] نفس المرجع،ص161-162.

- زوال التهديدات الموجودة،و بالتالي فلا حاجة لتواجد أجنبي عسكري لضمان تدفق النفط نحو الغرب.

غير أن هذا الطرح وإن كان غير مرحب به عربيا، فهو من أسوأ المشاهد بالنسبة للغرب " **أوروبا والحلف الأطلسي**"،ذلك بأن الديمقراطيات من هذا النوع ستضع من اختاره الشعب، بينما ديمقراطية بإيعاز من الولايات المتحدة أو حلفائها، ستعطي حكومة و نظام موالي للغرب، وفي حالة ديمقراطية محلية المنشأ فإنه لو اختلفت الحكومة المنتخبة مع ترتيبات قوى أخرى في المنطقة، فإنه يصعب التدخل للإطاحة بها فأحسن وسيلة لتحييد التدخل وتهديداته في المنطقة العربية هي تطبيق الديمقراطية الحقيقية.[500]

ومن خلال هذه المعطيات المتداخلة والمتشابكة المرتبطة بجملة من الفواعل و الذوات الذين يختلفون في الهويات و مصادر تكوينها والمصالح المرتبطة بها، فإن هذه التفاعلات هي التي أسست لهذا الحوار الأمني في المنطقة المتوسطية، والذي يمكن اعتباره محدودا إلى حد الآن، وذلك لعدة عوامل،نذكر منها:[501]

- ازدواجية المعايير عند التعامل مع قضايا المنطقة، خصوصا في **مجال الديمقراطية** و **حقوق الإنسان** والتعاطي معها كبناءات اجتماعية، أي إهمال **العنصر البشري والبعد المجتمعي** في الحوارات الأمنية من كلا الطرفين.

- الحوارات الأمنية المتوسطية تحارب وصول قيادة إسلامية أو لها توجهات دينية إلى السلطة، بينما نجد أن الدين وحتى التطرف الديني بلغ مستويات كبيرة في المجتمع الأميركي والسياسة الأميركية باعتبارها قائد الحلف الأطلسي، الأمر الذي استعصى على أوروبا نفسها في فهم هذه الظاهرة.

- جل الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط لها أبعاد أمنية خارج المنطقة في حد ذاتها "**الشرق الأوسط شرق أوروبا** "،كما أن هذه الحوارات في مجملها انطلقت وصممت أساسا في إطار "**التطبيع العربي الإسرائيلي**"، حيث صممت كمنبر متعدد الأطراف للتطبيع بين "**العرب**" **و**"**إسرائيل**"، مما جعل هذه الحوارات رهينة مد و جزر عملية السلام، على الرغم من أن أحداث **2001/09/11** التي أنقذت الحوارات الأمنية جزئيا في إطار "**محاربة الإرهاب**"، وحتى بهذا النفس الجديد يبقى الحوار رهين تقلبات عملية السلام و تطوراتها.

---

[500] نفس المرجع،ص162-163.

[501] نفس المرجع،ص165-166.

-عزوف الحلف الأطلسي وأوروبا عن تخصيص الأموال الضرورية لتطوير الحوارات الأمنية،يؤكد الهوة الموجودة بين ثقل "**الخطاب السياسي الرسمي**" حول أهمية المتوسط"**أطلسيا**"،وحجم الموارد المخصصة له.

- مشاكل المنطقة من نوع الأمن غير العسكري، مما يجعل دور الحلف الأطلسي محدودا على الرغم من تطويره لأهداف تتعدى الجانب الصلب للأمن، غير أن الحلف يبقى غير مؤهل لمعالجة القضايا الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط و المرتبطة بالطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومجمل التطورات المتبادلة.[502]

-إفتقار هذه الحوارات إلى مؤسسات فعالة تدير شؤون هذه الأطراف تعد مرجعية أساسية للتشاور وتطوير وجهات النظر،مما يضاعف من الشك المتبادل بين الحلف وشركائه المتوسطيين.

- غياب إجماع حول محتوى الحوار وتفاهم حول حجم المخاوف من التهديدات،كما أنه لا يساهم في بناء "**الأمن الأفقي**" بين دول الضفة الجنوبية،لأنه "**عمودي المقاربة**" **و**"**ثنائي**" بين الحلف والدول المتوسطية من جهة والاتحاد الأوروبي والأطراف المتوسطين من جهة أخرى.

- "اختلاف المدركات والرؤى الأمنية عند كل طرف، ما يؤثر على إدراك مغزى الحوار الأمني في المتوسط، فالبعض ينظر إليه كمجرد عملية علاقات عامة، فيما تنظر إليه أطراف أخرى على أنه قناة مفيدة لمناقشة قضايا الأمن، أما الأطراف الأكثر طموحا فتسعى إلى أن تستجيب هذه الحوارات للاهتمامات الأمنية المشتركة في المتوسط."[503]

- "عمليات الإقصاء التي تشوب هذه الحوارات في كل مرة، بتهميش دولة أو طرف معين مثل عدم اشتراك دول متوسطية ذات بعد إقليمي مثل "**سوريا**" ،يعني أن الترتيبات الأمنية التي ستنبثق عن هذه الحوارات ستبقى منقوصة وغير شاملة لأن ليس كل بلدان المنطقة تنخرط فيها."[504]

إن تعدد المبادرات الأمنية في المتوسط له مخاطر كبيرة على البناء الأمني في المتوسط، فالفراغ في مجال **الهندسة الأمنية** كان وراء إطلاق هذه المبادرات المختلفة والحوارات المتنوعة، وعلى الرغم من إصرار أصحاب هذه المبادرات على أنها متكاملة و تعزز كل واحدة منها الأخرى، قد يكون تعدد هذه المبادرات يعكس أهمية المنطقة والاهتمام المتزايد بها،[505]

[502] علي محمد رجب،مرجع سابق.

[503] عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص182

[504] Barry Buzan , op.cit ,p.48.

[505] نفس المرجع،ص229.

غير أنها تعتبر أجزاء خطيرة على بناء بنية أمنية شاملة في المتوسط،و هو ما يفسر بتجاهل وغض النظر عن مجموع النزاعات المتوسطية خصوصا **النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والنزاع في الصحراء الغربية**، ومنه لا يمكن تجاهل أكبر بؤرة توتر وعدم استقرار إقليمي والحديث عن الأمن الإقليمي بمعزل عن هذه النزاعات، لهذا فإن هذه الحوارات والمبادرات الأمنية تعتبر فاشلة إلى حد بعيد كونها قائمة على "**فك الارتباط الأمني المتوسطي**"، و أي عملية أو حوار مستقبلي قائم على هذا الأساس مصيره الفشل، فكل هذه الحوارات أطلقت بفضل عملية السلام العربية الإسرائيلية،و هي صممت كقنوات متعددة الأطراف للتطبيع بينهم، و هو حل جيد أو إستراتيجية مهمة لإحلال الاستقرار بالمنطقة، لكن من الحتمي أن تتأثر هذه الحوارات والمبادرات بما آلت إليه هذه العملية، وهو ما يظهر في عمليات **الإقصاء** و **الإدراج** لأطراف غير متوسطيين و إبعاد آخرين من المنطقة المتوسطية، حيث أن الانخراط في هذه المبادرات مؤسس مسبقا على الموقف من هذه العملية أساسا، فالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي يعمل كعامل فك ارتباط بين **شرقي وغربي** المتوسط، و بالتالي يؤثر على مسارات التعاون وبناء نظام إقليمي أمني شامل.

إن الواقع الأمني في منطقة المتوسط مرهون تطوره وتحقيق الاستقرار فيه، عبر البحث عن بنية أمنية شاملة، وهنا نجد أن الشمال توجد فيه عدة منظمات فعالة مثل **إتحاد أوروبا الغربية** و**الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي** و **منظمة الأمن و التعاون في أوروبا**، بينما يفتقر الجنوب إلى أي "**هندسة إقليمية**" في مجال الأمن إذ يفتقر الفضاء المتوسطي _ شرق أوسطي لمنظمة متخصصة و هذا راجع إلى الصراع العربي–الإسرائيلي وكذلك الشك المتبادل بين كل الأطراف، ولذا أطلقت مبادرات مختلفة في مجال البناء الإقليمي الأمني في المتوسط.

حتى وإن كانت هذه المبادرات متكاملة كما يقول المسؤولون في الضفة الشمالية للمتوسط، فإن "**هندسة أمنية شاملة في المتوسط**" لن تتحقق إلا عبر مسارات متعددة الأطراف،"مغاربية ومتوسطية و شرق أوسطية".

- إن تخلف المتوسط في مجال البناء الأمني الإقليمي مرده إلى عدة عوامل:[506]

- الصراع العربي الإسرائيلي.

- الأهمية الثانوية للمتوسط في سلم شواغل القوى الكبرى، خصوصا الولايات المتحدة، وكذا الدول المتوسطية.

[506]نفس المرجع،ص235-236

- طغيان البعد الثنائي "**شمال / جنوب** " على العمل متعدد الأطراف " **شمال / جنوب** "، "**جنوب/ جنوب**".

- الدول جنوب متوسطية تناقش إجراءات بناء الثقة مع الحلف الأطلسي،بينما الريبة والشك شبه المطلق يطبع العلاقات البينية.

إن أساس خلق و بناء نظام أمني إقليمي شامل في منطقة المتوسط، يرتبط بشكل كبير ببناء هوية جنوب متوسطية مرتبطة بالهوية الأمنية العربية ،موازية للهوية الأمنية الغربية بين الحلف الأطلسي وأوروبا، و تشكيل بناء إقليمي جنوب متوسطي خاص من شأنه التأثير في مسارات البناء الإقليمي الشامل للمنطقة، و المشاركة الفعالة في صنع المبادرات و تنفيذها، فبناء "**هوية أمنية جنوب متوسطية**" من شأنها تعميم التصور حول التهديدات في المنطقة،و كذا تقليص الانكشاف المتواصل والمرتبط باللاأمن، ويمكن الوصول إلى علاقات تكرس بناء نظام أمني متوسطي يوفق بين حاجيات أوروبا والأطلسي، والشواغل الأمنية للدول العربية المتوسطية، غير أن هذه الهوية المنتظرة يجب أن تقوم على أسس متينة، أي على البناءات الاجتماعية الداخلية القائمة على ركائز صلبة ومعايير مشتركة بين النظام السياسي والقاعدة الشعبية في الدول المتوسطية، والذي يؤسس لهوية يمكنها التفاعل مع هويات الذوات الآخرين لتشكيل الهوية الكبرى المنشودة في جنوب المتوسط، هنا فقط يمكن الحديث على إمكانية دفع بناء نظام أمني إقليمي شامل في منطقة المتوسط.


الخاتمة

تؤكد البنائية كما لاحظنا أن الواقع الاجتماعي مبني من خلال سلوكات الأفراد والفواعل،وعلى غرار هذا البناء ينشأ البناء الخاص بالواقع الأمني الذي يعتبر جزءا من الواقع الاجتماعي،غير أن البناءات الاجتماعية التي تشكل الذوات ليس لها نفس المسار أو السياق الذي تتحرك فيه،كون مجمل التصورات والأفكار التي تحرك هؤلاء الفواعل والتي لا يشتركون في الغالب في محتواها،هي التي تعطينا طبيعة **الواقع الاجتماعي** المحلي والإقليمي والدولي،كما أن عنصر "**الهوية**" الذي يحدد سلوك الفواعل ويصقل مجمل مصالحهم ويطور أشكال الحصول عليها،يعتبر مصدر بناء أو تدمير للواقع الاجتماعي،وهذا حسب التعامل معه في مختلف التوجهات،فالهوية التي تحدد المصالح والسلوك إذا ما تناقض بناؤها مع هويات ذوات أخرى يمكن أن يتطور التفاعل فيما بينها إلى "**ثقافة الفوضى الهوبزية**" وهي أخطر درجة يمكن التعامل معها في العلاقات الدولية،وبالتالي يمكن رصد معالم الواقع الأمني عبر إمكانية تطور الفوضى إلى درجة الثقافة الهوبزية،وهي مؤشرات على الاختلاف والتعارض والتصادم بين مجمل الهويات التي تشكل النظام الدولي أو نظام فرعي منه،وعلى هذا فإن الحديث عن الواقع الأمني في منطقة المتوسط هنا لا يعني بالضرورة أن الثقافة السائدة هي الثقافة الهوبزية،لكن يجب التحذير من أن معطيات الواقع الأمني الحالية قد تؤدي مستقبلا إلى هذه الثقافة، إن شكل العلاقات الأوروبية المتوسطية في إطارها الحالي تطبعه الكثير من التناقضات التي تصعب من تطور هذه العلاقات بشكل كبير، حيث لا يمكن تحديد متى وكيف تتقاطع مصالح الضفة الشمالية والجنوبية، فإذا كانت الضفة الشمالية تؤمن بأنه كلما زادت دائرة التخلف ودائر الفقر في مجتمعات الدول الجنوبية كلما أنتجت عدم الاستقرار والعنف القابل للتصدير،وفي نفس الوقت أنه كلما تقدمت وأصبحت قوية وغير تابعة كلما أصبحت منافسا حقيقيا للإتحاد الأوروبي، مما يعني القبول بتغيير **الوضع القائم** بوضع جديد تفقد فيه الدول الأوروبية الكثير من المزايا التقليدية التي تستحوذ عليها، كنتائج لهذا الوضع القائم في ظل المصلحة القومية للدول الأوروبية والإتحاد الأوروبي بشكل عام.

إن الواقع الاجتماعي غير مستقر في الجنوب ليس بسبب الفقر والجوع فحسب وإنما بسبب الجهل أيضاً وربما التعصب والتطرف الذي نسعى اليوم للتحايل عليه بالتجاهل عن طريق الأحلاف التجارية والاستثمارات، والحث على الديمقراطية الذي نعرف أنها لا تستورد ولا تُصنَع ولا تخرج من صندوق

الاقتراع وإنما تنشر تماماً من خلال نبذ التطرف ونبذ فكرة "**أنا أفضل من الآخر**"، الأمر الذي ينتشر حقاً في عدة مناطق من هذا الحوض،الواقع الأمني الذي يراد بناؤه في منطقة متوسطية تزدهر فيها **الأنشطة الاقتصادية والتبادل المعرفي والثقافي والبشري والتقني** وأن يكون هناك توليفة من **القيم المشتركة المتبادلة**، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبية هذه القيم، لكن في الوقت عينه لا يمكن التغاضي عن الكثير من الحقائق التي هي بالفعل عصية على التحدي والحل، بسبب كونها بؤرة لتناقضات رئيسية إلى الآن.

إن دول الحوض التي تتشارك في قدر واحد وتعاني من المشاكل والنتائج عينها، هي في الحقيقة متباعدة ومقسمة بسبب العداوات الكثيرة بينها عبر التاريخ الناجمة عن تناقض المصالح، فهناك **الشرق** مقابل **الغرب** ، وهناك **الشمال** مقابل **الجنوب** أو **الإسلام** مقابل **المسيحية** وهناك **الدول الفقيرة** مقابل **الغنية والمستَعمر** مقابل **المستعمر**، وكل هذا كان يجري في جو من الشد والجذب على مساحة جغرافية تمتد على قارات ثلاث هي أوربا وأفريقيا وآسيا، لكننا كما أسلفنا لا يمكن اختزال الصراع بهذه المسميات لوحدها، كما لا يمنع أن تشترك ضفتان في أمور محددة نبعت من ماضيهما أي إرثهما وهمومهما المشتركة.

ومن كل ما تقدم نستنتج النقاط التالية:

1/على هذا الأساس فإمكانية بناء نوع من مقاربة متدرجة ومبنية على أرض الواقع وذلك فيما يتعلق بالمشاكل المتعلقة بالأمن في حوض المتوسط مع الأخذ بعين الاعتبار واقع المنطقة السياسي،تبقى عملية معقدة وغير محددة بفترة أو مرحلة زمنية معينة،كما أن هذه المقاربة يمكن أن تتطور بشكل عكسي في المنطقة المتوسطية،فبالرغم من ظهور التحديات والمشاكل التي تتراوح من "**تصاعد موجات التطرف والنزاعات القومية المتشددة إلى تجارة الأسلحة و القيود الاقتصادية والاجتماعية والتلوث وتجاهل القانون الدولي**..."، وبالرغم من التفاوت الكبير السياسي والثقافي فإن دول المتوسط تبدي رغبة متنامية في التعاون، لكن حماية هذه المنطقة لا يمكن أن يتم إلا من خلال نمط وحيد – **ربما** – من التعاون: أي أن يكون هناك خطة أمنية فعالة تنطلق من فهم لخصوصية هذه المنطقة تخاطب واقعها الفعلي وإلا من المستحيل أن نصل إلى حلول جذرية هامة.

2/ لقد فشلت المبادرات السابقة في توطيد السلام والاستقرار في منطقة المتوسط لأنّها لم تتمكن من تقديم تقييم دقيق لواقع المنطقة، كما فشل المشاركون فيها في صياغة **مجموعة من المبادئ والمعايير المشتركة المحددة والقاطعة**، وكل ما لدينا الآن هو إطار شمولي عام عن **مفهوم التعاون** في هذه المنطقة جل ما يشتمل عليه هو حاجات وهواجس ضفتي الحوض.

إننا بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تحليل أمني شامل ومفصل للمنطقة لا يتعاطى فقط ــ **كما هي حال التقارير التحليلية السابقة** ــ مع مواضيع مثل **تكاثر أسلحة الدمار الشامل والإرهاب وتهريب المخدرات والهجرة**، وإنما أيضاً مع التهديدات المتأتية عن **نزعة الغرب** نحو الهيمنة وعن **الاختلافات السوسيو- اقتصادية والثقافية.**

3/ إن هذا الواقع بمختلف تفاصيله هو نتيجة لتفاعل **الهويات المتعارضة** والمختلفة في البناء الاجتماعي ومنه في المصالح والسلوكات،وهو ما يجعل من بنية منطقة المتوسط عبارة **إقليم لصراع الهويات**،والذي يظهر وكأنه صراع تنافس حول المصالح،وعلى الرغم من وجود هويات لها نفس المبادئ والقيم والمعايير،كالهوية **الأوروبية** والهوية **الأطلسية** واللتان تدخلان في إطار الهوية **الغربية**،نجدها لا تؤدي دورا بنيويا في بناء **النظام الأمني في منطقة المتوسط**،وكذا **الهويات المختلفة في جنوب المتوسط**،وعلى الرغم من اشتراكها في العديد من عناصر الهوية،فهي تمثل **تهديدا/أو تهديدا وشيكا** على بعضها،فمن الضروري أن ننتبه إلى أن منطقة المتوسط تتميز بخاصية معقدة ، فهناك تناقضات رئيسية وولاءات تنافسية فيها واضحة ، فالدول العربية هي عربية قبل أن تكون متوسطية ودول أوروبا الجنوبية هي أوروبية قبل أن تكون متوسطية، لهذا ليس من الممكن أن نعثر على بلد ذي دماء متوسطية نقية والحصيلة الطبيعية لمثل اختلاف الهويات هذا، هو أن يخلق مختلف أشكال التحديات الأمنية الإقليمية البديلة، صحيح أن دول المتوسط قد اشتركت في قدرها وجغرافيتها وماضيها ولكن هذه العوامل الثلاثة كانت، في أغلب الوقت، **تمنع تشكل هوية متوسطية ومجتمع متوسطي** بسبب هذا التنافس في الطروحات الأمنية الإقليمية البديلة، كما أن عدم التوازن الديموغرافي والاقتصادي والسوسيو- ثقافي ووجود الصراعات النابعة من تاريخ هذه المنطقة **كالصراع اليوناني التركي** حول قضية قبرص مثلا، أو الخلاف بين **الجزائر والمغرب** حول الصحراء الغربية، والصراع بين **تونس وليبيا**، **والخصومات الإثنية في البلقان**، **والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي** الأشهر كل هذه

ميزت منطقة المتوسط ،وعدها واحدة من أكثر المناطق عدم استقرار وعدم أمان في العالم، الأمر الذي يبدو من الصعوبة بمكان أن يكون هناك إطارٌ ما من أجل السلام والاستقرار ضمن اختلاف الرؤيتين الشمالية والجنوبية فيما يتعلق بقضية الأمن.

4/ على غرار هذه العوائق نحو بناء **نظام أمني شامل في منطقة المتوسط**،نجد أن مشكلة المفاهيم "**نشأها وإدراكها والتعامل والتعاطي معها**"،فهي لا تمهد لوجود نظرة موحدة حول التهديدات التي تواجهها المنطقة،فحتى وإن اتفق الفواعل على نظام أمني ما،فإن عمليات **الإدراج/الإقصاء** التي تشوب العلاقات الأمنية في المنطقة،والمتعلقة بإبعاد الطرف الجنوبي في تحديد ورصد مفهوم التهديدات الأمنية الإقليمية،وكذلك التعامل مع مفاهيم وظواهر ليست موجودة في المنطقة غير أنها تعتبر **كـــ"رد فعل استباقي لقوى خارج المنطقة"**،وهو ما يجعل التفاهم والاتفاق حول المفاهيم والتحديات الأمنية أمر مستبعد في الوقت الحالي،بالنظر إلى التخلف الذي يعانيه الجنوب في الهندسة الأمنية وبناء المقاربات المتعلقة بالأمن في منطقة المتوسط.

5/ ما يزيد من تعقيد الواقع الأمني في منطقة المتوسط هو دور الفواعل العالمية،والتي تهدف إلى تحقيق مصالحها في المنطقة بغض النظر عن تحقيق نظام أمني فيها،فكل من **الولايات المتحدة والصين وروسيا** لها رؤية بعيد عن المشاركة في تحقيق هذا الهدف،والاتجاه الأوحد هو كيفية تحقيق جزء من هذا النظام الأمني لحفظ مجموع مصالحها،والتي تنشأ وتتطور حسب مسار تطور الهوية وأبعادها.

6/ إن **بناء نظام أمني إقليمي شامل في منطقة المتوسط** يعي كل طرف فيه مسؤولياته،يبقى غير وارد في المرحلة الراهنة والتي تمهد لواقع أكثر تعقيدا في المستقبل،إذا ما استمر الفواعل في نفس السلوكات والسياسات،على الرغم من أن المبادرات الأمنية كلها متكاملة فإن **الهندسة الأمنية الشاملة في منطقة المتوسط** لن تتحقق إلا عبر النقاط التالية:

* الاهتمام بالبناء الاجتماعي الداخلي في دول جنوب المتوسط هو أساس بناء أمن الدول جنوب متوسطية.

* عدم الاعتماد على المقاربات الثنائية والانتقال إلى المقاربات متعددة الأطراف انطلاقا من بناء علاقات أمنية جنوب متوسطية،تمهد لبناء أمني خاص بالضفة الجنوبية.

* بناء منظومة أو بناء أمني جنوب متوسطي على غرار البناءات الأمنية في الضفة الشمالية للمتوسط.

* بناء نظام أمني متوسطي شامل لن يتم التوصل إليه إلا من خلال **نظام أمني جنوب متوسطي**،يقوم على استبعاد العناصر السلبية والمدركات الخاطئة والأحكام المسبقة بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط،ومنه يصبح التعامل مع الضفة الشمالية بشكل متوازن في رصد التحديات والأخطار و**بناء المقاربات الأمنية** في المتوسط،وكذلك تصبح إمكانية حل النزاعات القائمة في المنطقة واردة جدا،وبالتالي تفقد القوى العالمية دوافع وأسباب وجودها وأنظمتها الحربية وأساطيلها في المتوسط.

7/ على هذا الأساس وفي ظل **الهويات مختلفة البناء،والمصالح المتضاربة** بين الفواعل في منطقة المتوسط،وكذلك أدوار القوى العالمية فيها،فالواقع الأمني في منطقة المتوسط،وإن لم يتم التوصل فيه إلى بناء **نظام أمني إقليمي شامل** والذي لن يتأتى إلا من خلال نظام أمني **جنوب متوسطي** موازي للنظام الأمني شمال المتوسط،كل هذا سيؤدي مستقبلا إلى تحديات أمنية جديدة لم يتم التعامل معها من قبل، ولن يتم رصد تطوراتها ومدى خطورتها وتأثيرها في المنطقة المتوسطية والنظام الدولي ككل،كونها مرتبطة **بـــ"البناء الاجتماعي"** في دول جنوب المتوسط والذي يعتبر أضف حلقة اهتمام من جميع الفواعل،وهنا ستصبح مكونات **البناءات الاجتماعية** هي التي تتحكم في الواقع الأمني في المتوسط،أي شعوب المنطقة جنوب متوسطية بمختلف توجهاتها،لأنها بصدد **بناء هوية جديدة** عبر كل هذه المعطيات والمصادر الداخلية والخارجية، والتي ستجد نفسها دون شك في مواجهة البناءات الاجتماعية المتشكلة والمتطورة أو التي يعاد إنتاجها في الضفة الشمالية للمتوسط والتي تقوم بالأساس على مصادر الهوية المتعلقة بالدين والجنس والعرق أساسا،وستصبح هي المحدد الأول للأمن المتوسطي مستقبلا.

قائمة المراجع والمصادر

باللغة العربية:

الكتب:

1- أحمد فلاح عموش،***مستقبل الإرهاب في هذا القرن***،مركز الدراسات والبحوث،الرياض،2006.

2- أحمد داود أوغلو،" **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"**، ترجمة :محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة :بشير نافع وبرهان كوروغلو،، الدوحة، قطر. مركز الجزيرة للدراسات،الطباعة :الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى:2010.

3-أحمد الرشيدى، **التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية**، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، عدد 85، 1994.

4-ألكسندر ويندت،***النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية***،ترجمة:جبر صالح لعتيبي،النشر العلمي والمطابع للنشر والتوزيع،الرياض،الطبع الأولى،2006.

5- أندريه بوفر، ***مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية***، تعريب وتعليق أكرم ديري والهيثم الأيوبي،دار الطليعة,بيروت, الطبعة الأولى,1986.

6- إبراهيم نافع، **انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة**، القاهرة ،مؤسسة الأهرام، 2002.

7-إبراهيم عرفات،**الأمن في المناطق الرخوة:حالة اسيا**،في هدى ميتيكس والسيد صدقي عابدين،محرران:***قضايا الأمن في آسيا***،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،مركز الدراسات الآسيوية،القاهرة،2004

8-إسماعيل صبري مقلد،**العلاقات السياسية الدولية**،القاهرة،المكتبة الأكاديمية،الطبعة الأولى،2000.

9-جلال أمين، **عولمة القهر، أميركا والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر 2001**، دار الشروق/القاهرة، 2002.

10- ج.ك.بيلز ،**عالم أبحاث السلام في منظور أربعين عاما**،ترجمة:حسن حسن،وآخرون،مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام،الكتاب السنوي،2006.

11-جهاد، **عودة النظام الدولي : النظام الدولي نظريات و إشكاليات**، المنيا : دار الهدى للنشر و التوزيع ،2005.

12-هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت دار الكتاب العربي،2002 .

13- أمين هويدي ،**العسكرة والأمن في الشرق الأوسط:تأثيرهما على التنمية والديمقراطية**،القاهرة،دار الشروق،1991.

14-زلماي خليل زاده، **الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية:انعكاساتها عليها وعلى العالم**، في :***التقييم الاستراتيجي*** أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ا لطبعة الأولى،1997 .

15- بريجنسكي زبيغنيو ،**الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**،ترجمة عمر الأيوبي،دار الكتاب العربي،بيروت،2004.

16-لمى مضر الإمارة،**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة،وانعكاساتها على المنطقة العربية**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،2009.

17-عبد الله بن عبد العزيز اليوسف،**دور الأنساق الاجتماعية في مقاومة الإرهاب والتطرف**،مركز الدراسات والبحوث،الرياض،الطبعة الأولى،2006.

18-عبد الوهاب المسيري و فتحي التريكي،**الحداثة وبعد الحداثة**،دمشق،دار الفكر،الطبعة الأولى،2003.

19-عبد النور بن عنتر،***البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي***،الجزائر،المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005.

20-عبد اللطيف محمود، *الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي*،القاهرة،مركز الحضارة العربية،2003.

21-عبد المنعم سعيد ،**أمريكا و العالم الحرب الباردة ....و ما بعدها** ، القاهرة، نهضة مصر للطباعة و التوزيع ،2003.

-22 علي الدين هلال وجميل مطر،**النظام الإقليمي العربي:دراسة في العلاقات السياسية العربية**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1998.

23-علي الدين هلال و نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية:قضايا الاستمرار والتغيير**،القاهرة،مركز دراسات الوحدة والعربية،1999.

24-علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت، مركز دراسات .الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2005

25-مارسيل ميرل،**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**،ترجمة حسن نافعة،دار المستقبل العربي،القاهرة،1986.

26-مايكل كوكس،**" معاني النصر :القوة الأمريكية بعد انهيار البرجين"**، في :كين بوث، تيم ديون، **عوالم متصادمة:الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى2005

27-ممدوح شوقي كامل،**الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**،دار النهضة العربية،القاهرة،1985،

28-محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش،***مفاهيم أمنية***،مركز الدراسات والبحوث،الرياض،الطبعة الأولى،2010.

29-محسن عبد الحميد أحمد،***التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية***،الرياض،مركز الدراسات والبحوث،الطبعة الأولى،1999.

30-محمد الأمين البشري،**الأمن القومي العربي:المقومات والمعوقات**،مركز الدراسات والبحوث،الرياض،الطبعة الأولى،2000

31-محمد نعمان جلال: **الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول/دراسات**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،2004.

32-محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، بيروت، .مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ،2006 .

33-مصطفى عبد الله أبو قاسم خشيم،**الشراكة الأورومتوسطية:ترتيبات ما بعد برشلونة**،بيروت،معهد الإنماء العربي،2002.

34-مصطفى بخوش،**حوض البحر الأبيض المتوسط،بعد نهاية الحرب الباردة**،القاهرة،دار الفجر،2006

35-محمد محي الدين عوض،***جرائم غسل الأموال***،الرياض،مركز الدراسات والبحوث،الطبعة الأولى،2004

36-محمد أمين العالم،***مفاهيم وقضايا إشكالية***،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،2000

37-ناظم عبد الواحد الجاسور،**تأثير الخلافات الأميركية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية:حقبة ما بعد الحرب الباردة**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،2007.

38-السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر : 2001 الإشكالات الفكرية والاستراتيجية**، بيروت، الدار العربية للعلوم، .الطبعة الأولى، 2004.

39-سعيد اللاوندي ،**أمريكا في مواجهة العالم :حرب باردة جديدة** ، القاهرة ، نهضة مصر للطباعة و النشر ، 2003.

40- سمير أمين وآخرون،**العولمة والنظام الدولي الجديد**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،2004

41-سمير مرقس، **الإمبراطورية الأمريكية بين ثلاثية الثروة والقوة والدين**، القاهرة، دار الشروق،2002 .

42-فؤاد نهرا ومصطفى كمال ، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

43-صادق صبور محمد،**الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي**،دار الأمين للنشر والتوزيع، بيروت،الطبعة الأولى،.2007

44-قاسم حجاج،العالمية والعولمة:نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية،الجزائر،جمعية التراث،2003.

45-رضا عبد السلام،**مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية:تحليل اقتصادي لترتيب مصر والدول العربية في أبرز المؤشرات التنموية العالمية**،القاهرة،مركز الأهرام للدراسات،2007.

46-الشاذلي العياري،"**آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط:الخيار الأوروبي**"**في**،**الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**،تحرير محمد محمود إمام،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1997

47-خديجة عرفة،**الأمن الإنساني:المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**،مركز الدراسات والبحوث،الرياض،الطبعة الأولى،2009.

48-غراهام فولر، ***الجمهورية التركية الجديدة:تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي***،ترجمة، السيد أنور نجم محمود، مركز الدراسات الإقليمية،بيروت،2008.

الدوريات والمجلات:

1- أحمد سليم البرصان،**مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الأميركية:إمكانية التأثير والتأثر**،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد13،شتاء2007.

2 أحمد سليم البرصان،**جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي**،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد15،صيف2007.

3 امحمد مالكي،**العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد13،شتاء2007.

4 البكوش الطيب: **الترابط بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان** ، " المجلة العربية لحقوق الإنسان" ، عدد 10 المعهد العربي لحقوق الإنسان،جوان 2003.

5 جوزيف رامز أمين،**قراءة في جولة بوش الإفريقية**،مجلة آفاق إفريقية،القاهرة،الهيئة العامة للكتاب،عدد15 ،2003.

6 هالة مصطفى، " **العولمة:دور جديد للدولة**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 134 ،أكتوبر1998 .

7 وليد خال أحمد حسن،**إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد13،شتاء2007.

8 وليم نصار،**روسيا والنظام الدولي**،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد20،ربيع2008.

9 **حسن الحاج علي أحمد** ،العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية،" **عالم الفكر**، المجلد 33 العدد 4، أبريل 2005.

10 حسن الحاج علي أحمد وآخرون،"**حرب أفغانستان:التحول من الجيواستراتيجي إلى الجيوثقافي**"، **في:** أحمد بيضون وآخرون،**العرب والعالم مابعد11سبتمبر2001**، المستقبل العربي،33،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

11 حسن حمدان العلكيم،**التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الواحد والعشرين:دراسة استشرافية**،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد19،2008.

12 عبد الصمد سعدون عبد الله،***الصراع على موارد الطاقة:دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني***،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد15،صيف2007.

13 عبد الجبار وهاب النعيمي،**نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية –الأميركية**،قضايا سياسية (جامعة النهرين،بغداد)،العددان3–4،شتاء2000.

14 عبد النور بن عنتر،**إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي(بيروت)،مجلد24،عدد273نوفمبر 2001.

15 النور بن عنتر، "**الدفاع الأوروبي والأمن العربي**"، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 65، (سبتمبر 1996).

16 عبد الإله بلقزيز ،**الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي** ،مجلة المستقبل العربي ،عدد 259 ،2000.

17 عبد النور بن عنتر، "**الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي**"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 107 ، صيف 2002.

18 علي عبد الرضا،**السيادة الوطنية..تحديات الوصاية ومشروعية التدخلات**،مجلة النبأ،العدد44،فيفري 2000

19 محمود حيدر ،**السيادة الدولية في تحولات العولمة:السيادة المغلولة**،مجلة شؤون الأوسط،العدد100،نوفمبر 2004.

20محمود المراغي، **النفط وقراءة للمستقبل**، «مجلة العربي»،الكويت، العدد (513)، أغسطس 2001.

21محمد حسون،**إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد24–العدد الأول،2008.

22محمد صالح المسفر ،**مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية**،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد13،شتاء2007.

23مصطفى صايج،**الاتحاد المتوسطي**،مجلة العالم الإستراتيجي،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،العدد،1،مارس2008.

24 مالك عوني،"**لسياسة الخارجية والأمنية المشتركة...آفاق التكامل الأوروبي الجديد**"، السياسة الدولية، االعدد142،أكتوبر 2000

25محمود عبد السلام، "**الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي العشرين** "، السياسة الدولية، العدد161، (جويلية2005).

-26محمود حيدر ،**السيادة الدولية في تحولات العولمة:السيادة المغلولة**،مجلة شؤون. الأوسط،العدد100،نوفمبر 2004

27 سليمان عبد الله حربي،**مفهوم الأمن مسوياته وصيغه وأبعاده:دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19،2008.

-28 رشيد عمارة ياس الزيدي،الهوية الوطنية،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد 14،ربيع 2007.

29 خالد الدخيل، **الولايات المتحدة والعالم العربي: كيف ينبغي ان نفهم الانحياز الامريكي؟** «شؤون عربية»، العدد (111) خريف صادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،2002.

الرسائل والأطروحات:

1- عبد الناصر الدين جندلي ، **إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية والإعلام،2005/2004.

الدراسات والبحوث والملتقيات:

1-الملتقى الدولي حول "**الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وافاق**"،قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008.

2 عبد النور بن عنتر وآخرون،**الحلف الأطلسي في عامه الستين: نظرة استشرافية.. وموقع العالم الإسلامي فيها**،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،2009.

مواقع الإنترنت:

1 إبراهيم غرايبية،*الإستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد سبتمبر 2001*،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/62FB691A-C580-405F-880C-2B25B90581F7.htm
2ابراهيم غرايبية، **" الدفاع الوقائي :استراتيجية أمريكية جديدة للأمن"**، عرض كتاب وليام بيري، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/83FA50B3-D9E6-4105-B9F9-FE214A1572E1.htm
3-حسن الحاج علي أحمد،*العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية*،**في الموقع:**
www.fikria.org/mogala/16/1_1/htm
4-ستيفن وولت ،*العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة*،ترجمة زقاغ عادل و زيدان زياني، في الموقع:
www.geocities.com/adel zeggagh/polreview.html
5- فضيلة محجوب،*القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة*،نقلا عن:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ104.HTM
6- حسن البراري، *الهوية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط*، نقلا عن: _.www.alghad.jo

7- **العامل – البنية**، في الموقع :
http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_1_3.htm
8- زكرياء حسين ، *الأمن القومي*
http://www.geocitie.com/lints.htm
9- عادل زقاغ، *"إعادة صياغة مفهوم الأمن ــ برنامج البحث في الأمن المجتمعي"*:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/recom1.html

10- تاكايوكي ياماموا، *"مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"*، ترجمة عادل زقاغ:
http:// www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html
11- خديجة عرفة، *"تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولا"*:
http://www.islamonline.net/arabic/mafhoum/2003/09/article01.shtml

12- مركز صقر للدراسات الاستراتيجية،*الإستراتيجية بين المستوى والإعداد*، في الموقع:
http://www.saqrcenter.net/?p=2035.

13- عزيز الشواط،*إشكالية الهوية،مازق الأشكال وقلق المفهوم*،الحوار المتمدن،2005/09/11،في الموقع:
http://www.rezgar.com
14- حسين بوقارة ،*" إنعكاسات أحداث سبتمبر على العلاقات الدولية"*، في:
http://www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2002/issue591/textstwo/4.htm

15- نظام بركات،*تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي*،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/61DBF1BD-80AA-47F4-A435-30F78A7A88CF.htm
16-نادية محمود مصطفى، *" الولايات المتحدة بين نموذج القوة وقوة النموذج "*،في الموقع:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/09/article19.shtml
17-شعيبي عماد فوزي، *" الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وساحة عملياتها العسكرية"*، سوريا، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، في الموقع: .http:// www.dascsyria.com/indexa.htm
18-عبدالجليل زيد مرهون، **الأمن الأوروبي في معادلته الراهنة**،في الموقع:
http://www.alriyadh.com/2003/06/27/article20810.html

19-علي محمد علي، *" أوروبا آمنة في عالم أفضل"* في الموقع:

http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=128704

20-عبد الفتاح العموص، *المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية*"، في الموقع:
http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/afkar7.5.doc

21-العرمرم صفاء، "*سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات*"،في الموقع:
http://www.swmsa.com/forum/archive/index.php/t-9645.html

22-محمد الزاوي،*منتدى 5+5:ظاهرة الهجرة غير المطلوبة*،في الموقع:
http://www.albargh.net/news-world/455.html

23-الحسن بوقنطار،*آليات مواجهة الهجرة غير الشرعية*،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/53CD62AA-DDFD-4CE3-B4B7-.htm

24-المجتمع المدني في سياسة الجوار الأوروبية،في الموقع: http://www.eurojar.org/ar/euromed-articles/

25-الاتحاد المتوسطي،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1086080

26-حل وسط ألماني فرنسي بشأن مشروع الاتحاد المتوسطي،في الموقع:
http://etudiantdz.net/vb/t21506.html

27-*مشروع الاتحاد من أجل المتوسط*،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CCC80E78-9BB9-4C30-9A79-9C0C26665EC1.htm

28- خير الدين عبد الرحمن،*مسار الافتراق بين الأوروبي عن الولايات المتحدة*،في الموقع:
http://www.awu-dam.org/plitic/16/fkr16-011.htm

29- عبدالجليل زيد المرهون،*منظمة الأمن والتعاون في أوروبا*،في الموقع:
http://www.alriyadh.com/2010/12/17/article586042.html

30- *تفاوت النمو بين الشمال والجنوب (المجال المتوسطي نموذجا)*،في الموقع:
http://addoha.ibda3.org/t63-topic

31- جعفر صدقة،**دول جنوب البحر الــمتوسط تتنافس فيما بينها على قلب أوروبا ودول الشمال تريد تجارة باتجاه واحد**،في الموقع:
http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/article.aspx?did=50440&date=3/4/2007

32- كمال عبد اللطيف،*الأسئلة الغائبة في الديمقراطيات العربية:سؤال المرجعية وأسئلة المجال*،في الموقع:
http://www.aljabriabed.net/fikrwanakd/n48_02kamal.htm

33- لويس ماتيناز،*الإشكالية الأمنية بالبحر المتوسط*،في الموقع:
http://www.blogs-static.maktoob.com/wp-content/blogs.dir/138681/files/2010/03/fouroum.

34- مازن الرمضاني،""**آفاق إستراتيجية:نظام السياسة الخارجية**" ،في الموقع:
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=30421

35- *تنسيق وإدماج السياسات الأوروبية في مجال الأمن والدفاع مع مقتضيات مسار برشلونة*"،في الموقع:
http://www.maec.gov.ma/arabe/f-com-ar.asp?num=2173&typ=ACT

36- ميلاد الحاراتي، *المبادرات الأوروبية المتوسطية "الأبعاد و المخاطر* "،في الموقع:

http://www.greenbookresearch.com/ar/ramdan5.php

36- محمود خليل،**العولمة والسيادة**،في الموقع:
http://www.alajman.ws/vb/showthread.php?t=13629

37- ***أثر العولمة على السيادة***،في الموقع :
http://www.aldiplo.net/awlamh.htm

38- مفيد نجم،***النظام الدولي الجديد:الإمكانات وغياب الإستراتيجية و المعايير***،في الموقع:
http://djiddou.onlilne.fr/modules.php?name=News&file=article&sid=40.

39- ***المحافظون الجدد وصناعة القرار الأمريكي***،في الموقع:
http://www.blog.saeeed.com/2009/12/major-milestones-u-s-foreign-policy-the-cold-war-the-role-of-the-neo-conservatives

40- محمد عابد الجابري،***أوباما وانقلاب مفهوم الحرب العادلة***،في الموقع:
http://www.alarabia.net/writers/warchive.php?writer=1387

41- زياد عبد الوهاب النعيمي،***الرؤية الأميركية في دور تركيا الإقليمي***،في الموقع:
http://ar.timeturk.com/author_article_detail.php?id=2223

42- نادية محمود مصطفى، " الولايات المتحدة بين نموذج القوة وقوة النموذج"،
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/09/article19.shtml

43- محمد الأمين بوعيشة،الهندسة السياسية الأميركية،في الموقع:
http://www.djazairnews.info/etudiants/47-2009-03-26-18-35-18/27369-2011-03-16-17-25-15.html

44- خالد الحروب،***نظام الدرع الصاروخي الأميركي***،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/83AFBFED-D2A0-47E5-82D4-447CA4F02AFD.htm

45- كمال الهلباوي،***العلاقات الأوروبية-الأميركية وتوازن المصالح***،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2AA1741D-8856-4EBE-A20B-E34C26B2BD6E.htm

46-***العلاقات البريطانية الأميركية***،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=90598

47- برهان كور أوغلو،**دور روسيا في تشكلات العالم الجديد**،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/71E8A0EB-53F0-4905-8B06-BE18E152F831.htm#1

48- *هيلين كارير دينكوس*،***روسيا بين عالمين***،ترجمة وعرض: بشير البكر،في الموقع:
http://www.alkhaleej.ae/portal/5be2bcf5-e4ea-4324-b8f1-7c445772c478.aspxhttp://www.alkhaleej.ae/portal/5be2bcf5-e4ea-4324-b8f1-7c445772c478.aspx

49- زياد عبدالوهاب النعيمي، ***العلاقات الروسيـــة الأمريكية ملامح أولية ...لحرب باردة***، مركز الدراسات الإقليمية،جامعة الموصل،في الموقع:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=154353

50- فلاديمير سيمونوف، *أزمة السكان في روسيا وكيف يمكن التغلب عليها*،في الموقع:
http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050109132451&art=20050218232128

51-محمود معروف،*استكشاف صيني هادئ للمنطقة المغاربية*،في الموقع:،
http://www.swissinfo.ch/ara/arabic_international/detail.html?siteSect=141&sid=6673775&cKey=1146552929000&ty=st&rs=yes

52- محمد نور الدين، *طبيعة الدور الإقليمي التركي.. أهدافه ووسائل تنفيذه*،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F316966D-7092-4556-9AB7-542F775A570C.htm

53- خليل العناني، *تركيا والولايات المتحدة.. مصالح إستراتيجية متبادلة*،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E9B392C5-7147-4FBA-8766-99FEB14D1501.htm

54- هشام منور، *تركيا: دخول المنتدى العالمي من بوابة الدور الإقليمي*،في الموقع:
http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=8220

55- محمد ثلجي*تركيا وأزمة الهوية وانعكاساتها الداخلية والخارجية*،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/513836AE-92C0-4ADF-9A7D-0B176AB39A7C.htm

56- محمد بسيوني*مفاهيم الأمن الإسرائيلي*،في الموقع:
http://defense-arab.com/vb/showthread.php?s=1800bb2e24255107004f5742d786d695&t=28243

57- نظرية الأمن الإسرائيلي،في الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/sec01.doc_cvt.htm

58-حسن أبحيص، *آفاق الأمن الإسرائيلي*،في الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/65D003A2-C784-4829-8699-D920F749C09A.htm

59- محمد ناصر، *مفهوم التحرر والإرهاب, وإشكالية تحديد مفهوم الإرهاب*،في الموقع:

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/10/07/176273.html

60- جمال لعلامي، *صناعة الإرهاب بأموال الفدية وإبرام الصفقات مع عصابات الإجرام*،في الموقع:

http://www.djazairess.com/echorouk/28211

61- حسن أبو طالب*نحو سمة جيوبوليتيكية جديدة في المتوسط*،في الموقع:
http://www.eafra.org/index.php?option=com_content&view=article&id=59

باللغة الأجنبية:

Books:

1-Ali bin Faiz Al-Jahni ,**terrorism :concept and reality** , , Riyadh, studies and researches center, 2002.

2-Anthony D.Lott**,Creating insecurity:Realist,constructivism,and US security policy**,Ashgate publishing company ,2004.

3-Andrew Linklater **"Neo-realism in theory and practice"** ,in: Ken Booth and Steve Smith, **International Relations Theory Today**, Pennsylvania, Pennsylvania State University Press, second edition,1997.

4-Barry Buzan and Ole Waever, **regions and powers: the structure of international security**,UK, Cambridge University Press, first edition,2003.

5-Barry Buzan, **People, States and Fear**, London, Harvester Wheat sheaf, 1983.

6- Brown Chris , **under standing international relations** , New- York : Palgrave publishers,2001

7-Charles-Philippe David, Jean Jacques Roche, **Théories de la Sécurité** : **définition, approches et concept de la sécurité internationale**,(Paris :Edition Montchrestien,2002),

8- Edward A.Kolodziej**, Security and international relations**,Newyork,Cambridge University Press, first edition,2005..

9- George Sorensen, **Introduction to international relations:theories and approaches** ,Oxford University Press,3rd edition,2007

10- Hainz Gartner and others, **europe's new security challenges**, London ,Lynne Reinner publishers, 2001.

11- Karin M Fierk and Knud Erik Jorgensen, **Constructing international relations :the next generation**, New York, Library of Congress,2001.

12- Martin Griffiths and others,**Fifty Key Thinkers in International Relations**, NewYork,Routledge key guides,2009.2ed edition.

13- Maja Zebfuss,**constructivism in international relations:the policy of reality**, New York, Cambridge University Press,2002.

14- MICHAEL EMERSON and others, **ISLAMIST RADICALISATION THE CHALLENGE FOR EURO-MEDITERRANEAN RELATIONS, BRUSSELS, CENTRE FOR EUROPEAN POLICY STUDIES,2009.**

15- Michel Barnett ,**Social constructivism**,in Jhon Bayliss and Steve Smith the globalization of world politics"Oxford,Oxford university Press ,third edition,

16-Phil Williams, **superpowers detente: A reappraisal**,1stedition.sage publications,London

17-Paul Viotti, Mark V.Kauppi(eds), **International Relations Theory :Realism, Pluralism Globalism and Beyond**, USA, Boston, Allynand Bacon, 1997.

18- Richard Higgot**, Globalization and Regionalization: New Trends in World Politics**,Abu Dhabi, the Emirates Center for Strategic Studies and Research,1998

19-Roches Jeans Jacques , **théorie des relations internationales** , Paris , Montchrestien éditions 2004

20-Roberto Aliboni, **EUROPEAN UNION SECURITY PERCEPTIONSAND POLICIES TOWARDS THE MEDITERRANEAN**, Mediterranean security into coming millennium, New **York,** Strategic Studies Institute, 1999.

21-Waleed Mahmood Ahmed, **The U.S. Strategy In Mediterranean Sea,** Baghdad**,** Regional Studies Center **2008.**

Periodicals and working papers:

1- Audie Klotz et Cecilia Lynch ,Le constructivisme dans la théorie des relations internationales, **Critique internationale** n°2 - hiver 1999.

2- Price Richard and Reus Smith,Critical international theory and constrictivisim,**European Journal of International Relations**,Volume4,Number3,September,P264,Sage publications,London

3- Hennin Boekle and others, «Norms and foreign policy:Constructivst foreign licy"Tubingen,Germany,**working paper** ,N°34a

4-Maceleod Alex,Just defending national interest ,**identityformationJournal of international relations**,Volume7,N°04,2004

5- Vincent Pouliot ,The essence of constructivism, **Journal of International Relations and Development**
Volume 7, Number 3, 2004

6- Thierry Balzac,"Qu'est ce que la sécurité nationale", **La Revue Internationale et stratégique,**(Hiver, n°= 52,2003-2004

7- Gideon Rose , neo clasical réalisim and theoris of foreign policy world politics**, World politics**, Vol 51 October 1998, PP 114- 172

8-Barry Buzan , Rethinking security after the cold war , cooperation and conflect, **World politics** vol 32 January 1997, P 9

9- Donna Winslow, and Thomas Hylland Eriksen, "A Broad Concept that Encourages Interdisciplinary Thinking ", **Security Dialogue**, Vol. 39, No. 3, Sep. 2004,

10- Our Global Neighborhood, **Report of the Commission on Global Governance**, (Oxford: Oxford University Press, 1995)

11- M.Tayfur, security and cooperation in the Mediterranean perceptions, **journal of international affairs**, vol.5.N°3.

12- A European Security Concept for the 21st Century, **EGMONT paper**, ROYAL INSTITUTE FOR INTERNATIONAL RELATIONS (IRRI-KIIB)BRUSSELS, ACADEMIA PRESS, APRIL 2004p10-11-12

13- Stephen E. Sachs, The Changing Definition of Security, **International Relations Merton College**, Oxford Week 5, Michaelmas Term 2003

14-Dirk Jacobs and Robert Maier, European Identity :construct, fact and fiction, **this paper has been published in:Gastlaars, M & de Juiter**; A(eds),United Europe, the quest for a multifaceted identity,Mastricht:Shaker,p13. identity,Mastricht:Shaker.

15- Rapport de la commission des affaires économiques et du développement (conseil de l≠Europe - assemblée parlementaire). N- 9018 - du 06.04.2001
.

16- Bechat, J, Paul ," L'Europe de la défense ", **défense nationale**, n :6,(juin 2000.

17- Ahmed A. OUNAIES, "Sécurité et partenariat en Méditerranée ," Etudes Internationales, no 79,2001,p15

18- Mendo , Castro henriques and Mohamed khachani , security and Migrations in the Mediterranean : playing with Fire, Amsterdam **: IOS press** , 2006

19- Euro-Mediterranean Partnership, **Regional Strategy and Regional Indicative Program ,Paper: 2002-2006**

20- Michelle Pace, Rethinking the Mediterranean :Reality and representation in the creation of a" Region", European Studies Center, **Ramses working paper** 3/06, May2006
20- Jeffrey Haynes: "Comparative Politics in a Globalizing World", London: Polity, 2005.
22- Isabel Fereiqnvnes " The transatlantic link and European defense and security identity in the Mediterranean context" ,**final rapport** .NATO. EAPC Individual Fellowship .Ref .IP/ D16/2000/006,JUN 30,2001
23- Roderick Pace ,SOME REFLECTIONS ON THE UNION'S MEDITERRANEAN POLICIES, **European Documentations** & Research Centre, University of Malta,2009
24- Richard Perl, David Frum, An end to evil : How to win the war or terror, Random 279..House, 2003.
25- Astrid B. Boening ,Multilateral security in the Mediterranean post-Cold War: NATO's Mediterranean Dialogue and the EuroMed Partnership , **Jean Monnet/Robert Schuman , Paper Series** Vol. 7No. 10 May 2007.
26- Ariel Cohen, Russia's New Middle Eastern Policy: Back to Bismarck?. **Jerusalem Issue Brief**. Institute for Contemporary Affairs. Vol. 6, No. 25. March 20, 2007
27- Rosita Dellios, The Rise of China as a Global Power, **The Culture Mandala**, Volume 6 No 2, The Centre for East-West Cultural and Economic Studies,The School of Humanities and Social Sciences,Bond University, Queensland, Australia,2004/2005
28- Richard N. Cooper, "Sino-European Economic Relations", **Working Paper** 05–03, Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University, June 2005.
29- Ahmed Yousif ,Thinking in a promising strategic visionArdogan of Turkey…a new political vision, **Project "Enriching Political Public Debate"**, PalThink for Strategic Studies In Cooperation with: Friedrich Ebert Stiftung.
.
30- Shmuel Bar,Regional Security – an Israeli Perspective, The article appeared in **the Palestine-Israel Journal's special issue** on "A Quest for Regional Security", Vol. 11 No l, 2004.
31- Merom, Gil,Israel's national security and the myth of exceptionalism, Source: **Political Science Quarterly** 114, no. 3 (Fall 1999): p. 409-434.
32- ANTONIO MARQUINA, CONFLICT PREVENTION IN THE FRAMEWORK OF THE EURO-MEDITERRANEAN PARTNERSHIP: A EUROPEAN POINT OF VIEW, **JOURNAL OF INTERNATIONAL AFFAIRS** ,June - August 1999 Volume IV - Number 2
33-* Yahia.H.Zoubir ,Algerian-Moroccan relations and their impact on the Maghrebi Integration,**The Journal of Modern African Studies**,London,vol.5,n°3,autumn2000.
34-Richard Youngs,European Approaches to Security in The Mediterranean,**Middle East Journal**,vol.57,n°3,2003

Conferences:

1- Kaori Nakajima,What makes a revisionist state revisionist? the role of international norms in state identityformation,paper prepared for presented at 43rd **annual international studies association convention**, New Orleans,23.27 March,2000.psss

2- Xavier, Raufer : guerre, hostilité, chaos au début du Xxeme siècle, défis et définitions, conseil de la nation , **colloque international mondialisation et sécurité**

3- AZZOUZ KERDOUN. « Enjeux de l'environnement et défis sécuritaires en Mediterranée ». Communication présentée au **colloque international sur la mondialisation et sécurité organisé** par le conseil de la nation, Alger, Mai 2002,

4- Omar Serrano, The EU, Its Member States and Turkey: A Close Interdependent Relation, "Whatever happened to North-South?" **IPSA-ECPR Joint Conference, hosted by the Brazilian Political Science Association of the University of Sao Paulo**, 16.-19th February 2009.

5-Barry Buzan,Is international security possible?**paper presented at:New Thinking about strategy and international security(conference)**,edited by Ken Booth,London Harper Collins Academic,1991

6- Ben Goodrich, Constructivism and International Relations Theory, **International Relations**

Internet links :

1-Toru Oga, **From Constructivism to Deconstructivism: theorising the Construction and Culmination of identities**, http://www.w3.org/TR/REC-htm

2- Karacasulu Nilufer and Uzgoren Elif,**Explaining social costructivist contributions on security studies**,in: http://wwww.sam.gov.tr/perceptions/volume%20xii/explaining social.pdf

3-- Lisbeth Aggestam,**role conception and the politics of Identity in foreign policy"**Arena working paper series N°08/1999,15/02/1999,In s http:// www.arena.uio.no/publications/wp99_8htm

4- Scott Burchill and others, **Theories of International Relations**,in : http://www.scribd.com/doc/37121283/43/The-contribution-of-constructivism

5- Olivier Richmond,**broadening concepts of security in the post- cold war ERA : implications for the E U and the Mediterranean region** imp http://www.Edg ac,uk/eis/publications', (26 Mars 2000)

6- Paul Heinbecker, «**Peace Theme: Human Security**»,in : www.cpdsindia.org/globalhumansecurity/security.htm

7-**The European Union´s definition of threats after 9/11**: a look at three relevant foreign policy documents ,in: http://www.allacademic.com/one/www/research/index.php?cmd

8- Joëlle Le Morzellec, "**Défense européenne".** p.06. . http://www.cremoc.org.larticles/defence-euro2001-pdf

9- Laure Nicotal, "**La politique européenne de sécurité et de défense**" . http://doc-iep.univ-lyon2.fr/Ressources/Documents/Etudiants /Memoires/MFE2002 /nicotal/these.html

10- Anonyme, "**La politique européenne de sécurité et de défense (PESD) :**

http://www.larevueparlementaire.fr/pages/RP884/RP884_AN_defense_europeenne.htm

11- **Initiative 5+5 sur la sécurité en Méditerranée occidental « 5+5 défense** »" , dans : http://www.defense.gouv.fr/europe_de_la_defense/partenariats/initiatives_5_5_defense/initiatives_5_5_defense

12- **Europe Neighborhood policy** ,in

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=344&id_type=2

13- **Europe Neighborhood policy** ,in: http://ec.europa.eu/world/enp/policy_en.htm

14- Erik Holm, **European security** , in: http://www.highbeam.com/doc/1G1-139521235.html

15-**Historique de l'UEO, dans** : http://www.wch.hst/historique.htm

16-Victor -Yves Ghebali, **Après la conférence de Budapest :L'Organisation pour la Sécurité et la Coopération en Europe(OSCE),**dans :
http://www.institut.drp.org/contributions/ ghebali_osce.pdf.
17-Norman Flohlich and (others),**A cognitive model of political and economical choice bearing on underpinnings of prospect theory**, in :
http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Frohlich_Oppenheimer_Saqib.pdf

18- Fox Jonathan, **Religion and international relations :The multiple impact of religion on international relations: perceptions and realities** in:
http://www.ifri.org/files/poltique_etranger/4_2066_fox.pdf

19- **Les pays Sud-Méditerranéens dans la stratégie de l'OTAN**, dans :
www.nato.int/acad/fellow/99-01/sahli.pdf
20- **Les Etats-Unis et le monde méditerranéen**, dans :
http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/polit_0032-342x_1945_num_10_1_5545

21-I VAN ANTONINO SOSA ESPINOSA,**RUSSIA AND MEDITERRANEAN COUNTRIES IN THE XXI CENTURY**,IN:
http://eyesoneurope.eu/2008/09/russia-and-mediterranean-countries-in-the-xxi-century-the-eu-energy-challenge/
22- Andrey S. Makarychev‹**Russia in the Mediterranean Region:(Re)sources of Influence**:in :
http://www.iemed.org/anuari/2009/aarticles/a169.pdf
23- Nicolai A. Kovalsky, **Security Considerations in the Mediterranean and the Middle East: A Russian perspective**: in
http://se2.isn.ch/serviceengine/Files/ESDP/23250/ipublicationdocument_singledocument/C49C74B1-59D0-4370-87DB-4B7817C38BAE/en/Security+Considerations+in+the+Mediterranean+and+the+ME.pdf

24- RUSSIAN MILITARY BUDGET,IN :

http://www.globalsecurity.org/military/world/russia/mo-budget.htm

25- **Russian Federation,** in :
http://en.wikipedia.org/wiki/Russia#Religion
26-Yan Xuetong,**The rise of China and its power status**, *Chinese Journal of International Politics,in:*
http://cjip.oxfordjournals.org/content/1/1/5.full

27- Eugenio Bregolat Obiols,**L'influence de la Chine en Méditerranée**, dans :
http://www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Bregolat_influence_fr.pdf

28-ÖZGÜR ÜNAL ERIŞ,TURKEY'S NEW ROLE AS A REGIONAL POWER ON THE ROAD TO EU ACCESSION,IN :

http://www.saopaulo2011.ipsa.org/panel/turkeys-new-role-regional-power-road-eu-accession

29- Sylvia Tiryaki and. Mensur Akgün **Obstacles, Obsessions and Prospects of Turkey's EU Membership**,in :
http://www.saopaulo2011.ipsa.org/paper/obstacles-obsessions-and-prospects-turkey-s-eu-membership
30- Özgür Ünal Eriş, **Energy Security and Locating Turkey in Europe's Neighborhood**,in
http://www.saopaulo2011.ipsa.org/paper/energy-security-and-locating-turkey-europe-s-neighborhood

31-Eugene Kogan, **Turkish-American Strategic Partnership versus Turkish-Russian Partnership without Strategy**,in
www.iilp.at/index.php?download=150.pdf

32- TURKEY: A GLOBAL POWER IN THE MAKING?,IN :

http://www.riskwatchdog.com/2010/07/29/turkey-a-global-power-in-the-making/.

33- SECURITY DEFINE AND ISRAEL SECURITY,IN :

http://www.skornik-security.com/israelSecurity.html

34- **Israel military doctrine**, in :
http://www.globalsecurity.org/wmd/world/israel/doctrine.htm

35- AMY ZALMAN ,DEFINITIONS OF TERRORISME, IN :
HTTP://TERRORISM.ABOUT.COM/OD/WHATISTERRORIS1/SS/DEFINETERRORISM_5.HTM

[36-] Charles.L.Ruby,**La définition du Terrorisme**, dans :
http://www.asap-spssi.org/pdf/asap019.pdf
* HÜNER TUNCER, **THE CYPRUS ISSUE: RECENT DEVELOPMENTS,** in :
www.sam.gov.tr/perceptions/Volume7/.../Perception_HunerTuncer.pdf.
37- Thanos P. Dokos **NATO' S MEDITERRANEAN DIALOGUE: PROSPECTS AND POLICY RECOMMENDATIONS**,in :
www.nato.int/docu/conf/2003/c030117c.pdf
38- **Prague Summit 21/22 November 2002**,in :
http://www.nato.int/docu/comm/2002/0211-prague/index.htm.

39- **Istanbul Summit 28/29 June2004**,in :
http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/home.htm


فهرس المحتويات

فـــهــرس المــحتــويـات


خاص
